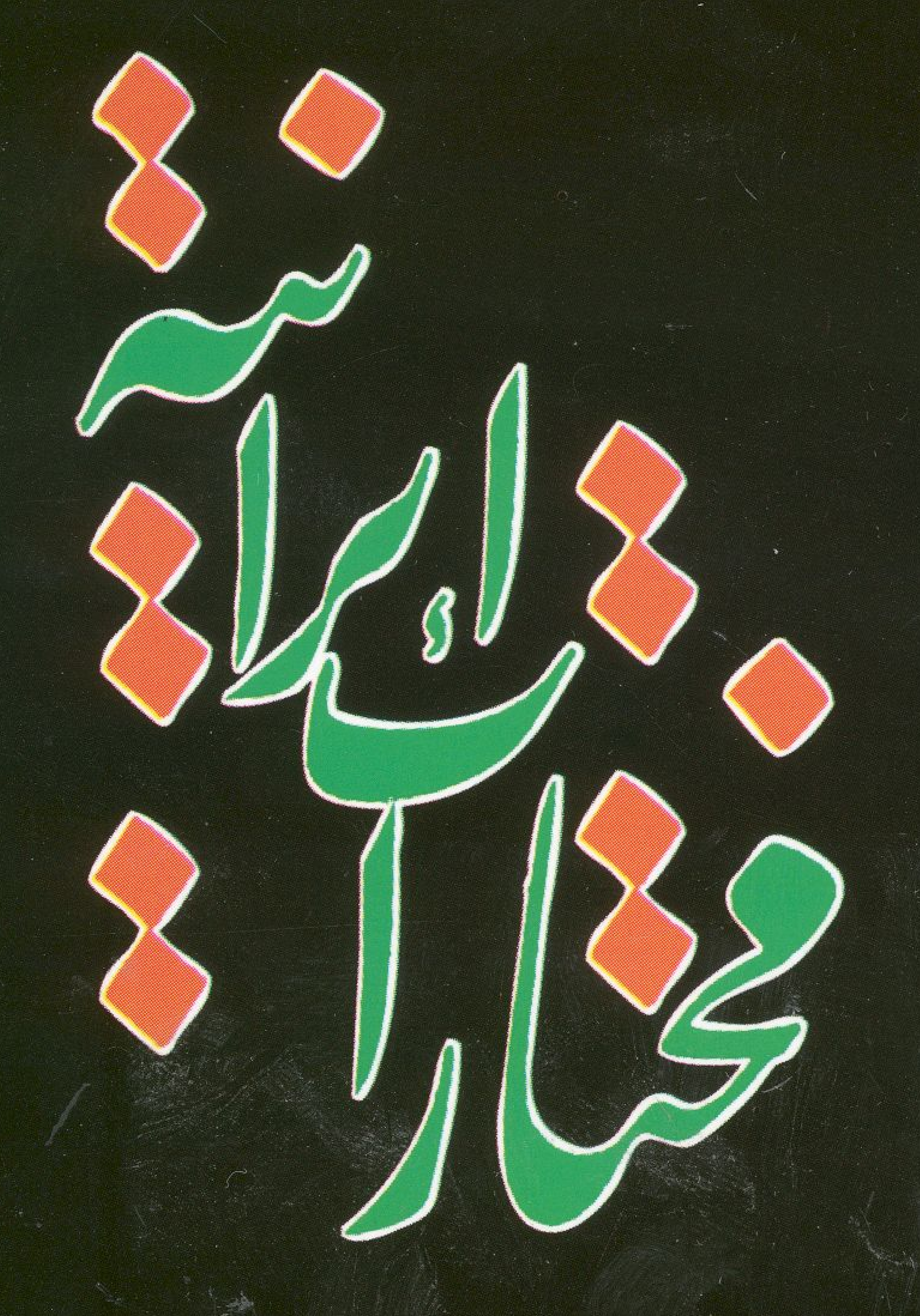




السنة السابعة
العدد ٩٧ . أغسطس ٢٠٠٨



- تكهنات الصفقات والفرص التاريخية فى زيارة الأسد لطهران
- إيران والمعاهدة الأمنية العراقية
- الطاقة فى خطر.. إيران، النفط، والغرب
- الحرب النووية على الأبواب
- من هم المبدئيون فى إيران؟
- مباحثات جنيف: احتمالات الحرب والسلام

٩٧



السنة الثامنة - العدد ٩٧ - أغسطس ٢٠٠٨

صورة الغلاف :

تأكيد خامنئى أن كل محاولات النيل من العلاقات بين سوريا وإيران فشلت قد تكون أسعدت الرئيس الأسد، لكنها لم تكن مطمئنة بما يكفى.

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية - ت : ٢٥٧٨٦١٠٠ / ٢٥٧٨٦٢٠٠ / ٢٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٢٥٧٨٦٠٢٣ / ٢٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية » دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثاني فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط،وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية » ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

افتتاحية

تكهنات الصفقات والفرص التاريخية

ذهب الرئيس السورى بشار الأسد إلى طهران فى زيارته الثالثة للعاصمة الإيرانية منذ تسلم الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد مقاليد السلطة عام ٢٠٠٥، والتكهنات تلاحقه بأسئلة غامضة، لكنها مليئة بالإيحاءات وكلها تتمحور حول سؤال: سوريا إلى أين؟، إلى مزيد من التحالف مع إيران؟، لكن فورا يفرض السؤال المهم نفسه: وأين الجولان؟، ولماذا قبل الرئيس بشار الأسد بالدخول عبر تركيا فى جولات من المفاوضات غير المباشرة مع الإسرائيليين حول الجولان وهو مدرك أن "رأس التحالف مع إيران" هى الثمن المطلوب لاسترداد الجولان وبالشروط الإسرائيلية الأخرى؟، وسرعان ما يطرح السؤال الثانى: إذا لم يكن الرئيس الأسد حريصا على الحفاظ على التحالف مع إيران فهل هو ذاهب إلى عقد "صفقة جديدة" من الشراكة الإقليمية بعد تغول الدور الإيرانى الإقليمى على أدوار كل القوى الإقليمية بما فيها سوريا فى ملفات شائكة وساخنة مثل: لبنان وفلسطين والعراق؟

المقصود هنا هو: هل الأسد ذهب لتسويق ما لديه من أوراق جديدة لفرض "صفقة توازن مصالح" مع إيران تراعى وزن وقيمة هذه الأوراق وفى مقدمتها: انفكاك سوريا من الحصار المفروض عليها وتطلع قوى إقليمية ودولية لفتح صفحة جديدة معها؟، البداية جاءت من فرنسا، وبعدها هناك مؤشرات أمريكية للتقارب، لكن الأهم هو التفاوض مع الإسرائيليين حول الجولان، وعبر الصديق التركى، بما يعنى أن تركيا أضحت ركيزة جديدة منافسة لإيران فى العلاقة مع سوريا فى ظل تشابك مصالح جديدة بين دمشق وأنقرة، ربما يكون على حساب العلاقات مع طهران.

هذه التكهنات حول زيارة الأسد إلى أنقرة قادت إلى البحث فى ما هو أهم وهو مستقبل خريطة التفاعلات الإقليمية الجديدة: هل باتجاه تكريس نظام الشرق الأوسط الجديد القائم على فرض استقطاب إقليمى بين "محور الاعتدال" الذى أضحى يضم إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجى الست ومصر والأردن والولايات المتحدة النظام الحاكم فى العراق فى مواجهة ما تسميه واشنطن بـ "محور الشر" الذى يضم وفقاً لها أيضاً (واشنطن) إيران وسوريا ومنظمات المقاومة العربية: "حزب الله" (لبنان)، وحركتى "حماس" و"الجهاد الإسلامى" (فلسطين)، أم أن هناك فرصة لتفكيك هذه الثنائية القطبية المرفوضة إقليميا والفاقدة لأى شرعية سياسية فى ظل ما حققته المقاومة وقوى الممانعة (محور الشر) من نجاحات أمام المشروع الأمريكى – الإسرائيلى كان آخرها نجاح صفقة الأسرى وجسامين الشهداء بين "حزب الله" وإسرائيل، فى وقت مازالت دول المحور الآخر (الاعتدال) عاجزة عن تحقيق أى مكسب أو تقدم فيما يسمى بعملية السلام التى انتكست أكثر من مرة وباتت عاجزة عن الحركة باعتراف الأمريكيين أنفسهم مع تبديد وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس كل فرص واحتمالات الأمل فى تحقيق وعد الرئيس الأمريكى جورج بوش بإقامة دولة فلسطينية قبيل انتهاء ولايته فى آخر هذا العام (٢٠٠٨).

الحديث عن فرصة تفكيك سياسة الاستقطاب الإقليمى دافعه الرئيسى كل ما يدور حول سوريا وما تقوم به سوريا من أدوار فى ظل سؤال مهم هو: هل سيكون بالإمكان تحقيق فكاك سوريا من تحالفها مع إيران؟، هل يمكن أن تقبل سوريا بالذهاب إلى الاتجاه الآخر وتنخرط فى مشوار الاعتدال مقابل الحصول على الجولان شرط أن تنهى التحالف مع إيران وتقطع علاقاتها بمنظمات المقاومة وعلى رأسها "حزب الله" وحركتى "حماس" و"الجهاد الإسلامى"؟

هذه الأسئلة والتكهنات التى كانت وظلت تلاحق زيارة الرئيس السورى إلى طهران لم يكن ينافسها غير تكهنات أخرى تتعلق بإيران وفرص قبولها لـ "صفقة الحوافز السخية" المقدمة من "مجموعة دول ٥+١" (دول مجلس الأمن الخمس الكبرى دائمة العضوية وألمانيا).

فكرة الصفقة ارتبطت بإمكانية التوصل إلى توافق سورى – إيرانى على ما يمكن تسميته بـ "خريطة طريق" جديدة للعلاقات بين البلدين تشمل القضايا الإقليمية الكبرى (لبنان – فلسطين – العراق)، وتمتد إلى مستقبل المفاوضات السورية – الإسرائيلية غير المباشرة من جانب، والمفاوضات الإيرانية مع "مجموعة ٥+١" حول البرنامج النووى الإيرانى من جانب آخر. هذه الصفقة كانت أحد التكهنات الصعبة لكن يبدو أنها لم تكن مستحيلة.

هى صعبة فى ظل الشرط الإسرائيلى الخاص بإنجاح مفاوضات الجولان، فالثمن هو تفكيك التحالف السورى – الإيرانى. والصعوبة هنا هى فى كيفية إنجاح المفاوضات دون تجاوز خصوصية العلاقات السورية – الإيرانية. بمعنى ما هى حدود التغير القصوى فى العلاقات بين سوريا وإيران التى يمكن أن تقبل بها دمشق دون تعريض علاقاتها الخاصة مع إيران للخطر؟.

أما الصفقة الثانية، أى صفقة الحوافز السخية المقدمة لإيران من دول "مجموعة ٥+١" فهى الأصعب لأن ما سوف تحصل عليه إيران من جراء هذه الصفقة يفوق قدرة دمشق على تحملها وبالذات ما يتعلق بالملفات الإقليمية المهمة (لبنان – فلسطين – العراق)، إضافة إلى الدور الإيرانى الموعود فى منظومة الأمن الإقليمى الخليجى مقابل موافقة طهران على تعليق مؤقت لتخصيب اليورانيوم.

تناقض الصفقات رغم أهميتها كان ومازال معضلة مهمة، وربما يكون إدراك الإسرائيليين والغرب لاستحالة التوفيق بين هاتين الصفقتين هو الذى شجع مراقبين على التنبؤ بحدوث تباعد بين دمشق وطهران كمحصلة لزيارة الرئيس الأسد

فى زيـــــارة الأســـــد لـطـهـران

لطهران.

فقبل ذهاب الأسد إلى طهران قالت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية أن مبعوثى رئيس الوزراء الإسرائيلى للمفاوضات مع دمشق خرجا بانطباع مؤداه أن "اتفاقا تاريخيا" بين إسرائيل وسوريا يمكن أن يتحقق، من منطلق فهمهما أن الرئيس السورى بشار الأسد فهم أن "مكانه بين حزب الله وإيران يضر بسوريا" وأنه على استعداد لدفع ثمن انفصاله عن طهران، ونقلت الصحيفة عن محافل سياسية إسرائيلية رفيعة المستوى قولها أن "الأسد ليس غبيا، وقد فهم أن مكانه بين (الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله)، و(الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد)، يضر بسوريا، وهو يرغب فى العودة إلى الغرب بل هو مستعد لأن يدفع ثمن الخروج من محور الشر"، مشددة على أن ما يحصل "فرصة تاريخية" لإسرائيل، وخسارة أن "تضطر إلى تفويتها".

وبنفس المعانى تحدثت صحيفة "صنداى تايمز" البريطانية عن أن "إيهود أولمرت يتسابق من أجل إبرام اتفاق سلام مع سوريا قبل أن يترك منصبه، وأن سوريا باتت قريبة من التوصل إلى إقامة "علاقات عادية"، كما وصفها رئيسها بشار الأسد، مع إسرائيل والانفصال عن إيران فى مقابل استعادة مرتفعات الجولان بعد التوصل إلى إطار اتفاق خلال الجولة الأخيرة من المفاوضات بين البلدين التى ترعاها تركيا".

لم تكتف الـ "صنداى تايمز" بذلك، بل قالت أن الرئيس الأسد سيبلغ شركاءه الإيرانيين خلال زيارته لطهران أن "دمشق تؤثر الآن حل روابطها معهم والتحرك بصورة أقرب باتجاه إسرائيل رغم أن ذلك سيكون شديد الصعوبة بالنسبة للأسد لأن إيران تموّل إعادة بناء القوات المسلحة السورية، وصدقت أخيراً على اتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا".

هذه التنبؤات كان لها ما يدعمها من مقدمات أبرزها ذلك الخلاف الذى أثير بين دمشق وطهران بسبب إعلان إيران رفضها الصريح لقبول سوريا المشاركة فى اجتماع أنابوليس الذى دعت إليه الإدارة الأمريكية وعقد فى نوفمبر الماضى (٢٠٠٧). وقتها أكدت سوريا أن سبب قبولها هو أن الجولان سوف يعرض على طاولة المفاوضات فى هذا الاجتماع، وأنها لا تستطيع أن تتغيب عن حضور اجتماع يناقش قضية الجولان، وأن الجولان "خط أحمر" وقضية وطنية لا يمكن المساومة حولها. وقتها التقى وزير الخارجية السورى وليد المعلم بالسفير الإيرانى فى دمشق وأوضح له الموقف، ثم ذهب إلى طهران والتقى نظيره الإيرانى منوتشهر متكى للسبب ذاته، واضطرت طهران أن تقبل التبرير السورى.

الآن هل يتكرر الموقف، بمعنى هل يمكن أن تقبل سوريا، فى سبيل الحصول على الجولان، بالإقدام على قرارت صعبة فى علاقتها مع إيران؟

السؤال نفسه يبدو أنه كان مطروحاً فى العاصمة الإيرانية. فقد استقبل الرئيس السورى والوفد المرافق عالى المستوى بانتقادات إعلامية حادة لفكرة قبول سوريا القيام بوساطة مع إيران حول برنامجها النووى بطلب من الرئيس الفرنسى نيكولاى ساركوزى. هذه الانتقادات كانت أشبه بحملة إعلامية مدبرة كان محورها: كيف يمكن أن تقوم سوريا الآن بدور "وساطة" أو "دور الوسيط" حول برنامج إيران النووى وهى التى كانت تدافع عن الموقف الإيرانى وتدعمه. هل أنها لم تكن مقتنعة بما تقول، أم أنها غيرت موقفها وهذا هو الأهم وتريد أن تتحول من "حليف" إلى "وسيط"؟

السؤال صعب ولذلك بادر وزير الخارجية السورى وليد المعلم لنفى أى وساطة سورية، بخصوص الملف النووى، كما حرص الرئيس السورى على أن يستهل مؤتمره الصحفى مع الرئيس الإيرانى بنفى أى وساطة سورية فى البرنامج النووى.

سؤال "التغير" فى الموقف السورى كان يعكس توجس الإيرانيين من النوايا السورية فى ظل تقدم مفاوضات سوريا مع إسرائيل، وفى ظل تلمس خلافات مع دمشق فى الملفات الثلاث المهمة.

ورغم أن الزيارة انتهت بحسم التكهنات، لكنها لم تستطع نفى وجود تغير ما فى موقفى البلدين، لذلك حرص البيان الختامى على إعادة التأكيد على ثوابت العلاقة بين البلدين وعلى توافق المواقف على مسائل مهمة فى القضايا الثلاث الكبرى: لبنان وفلسطين والعراق، دون تجاهل قضية الجولان، بما يعنى التوصل إلى توافق أقرب إلى الصفقة يقضى بأن تعبر طهران عن تأييدها لحق الشعب السورى فى استعادة كامل أراضيه المحتلة فى الجولان والتأكيد على الحل السياسى من خلال الحوار لأزمة البرنامج النووى الإيرانى واحترام حق إيران فى امتلاك دورة الوقود النووى مع قناعة مشتركة بضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة وفى مقدمتها السلاح النووى، ومن هنا جاء قول المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد على خامنئى فى ختام لقائه بالرئيس السورى عند نهاية زيارته لطهران أن "كل محاولات النيل من العلاقات بين البلدين قد فشلت"، وهى رسالة واضحة وصريحة بتداعى تكهنات التغيير، لكن تبقى الصفقات مفتوحة وتبقى "الحلول التاريخية" تطارد الجميع.

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

النفوذ الإيرانى فى الشرق الأدنى، والعراق، وأفغانستان(١/ ٢)

Iranian Influance in the levant, iraq, and afghanistan

Frederick W. kagan Kimberly kagan Danielle Pletka

A Report of the American Enterpris institute

إعداد : الدكتور فوزى درويش

أولاً: النفوذ الإيرانى فى سوريا ولبنان والضفة الغربية وغزة:

يلاحظ أن السياسة الإيرانية فى كل من سوريا ولبنان والضفة الغربية هى نموذج مصغر لسياسة إيران الخارجية الأكثر إتساعاً، وذلك رغم أنه من الممكن النظر إلى تصرفات إيران فى كل حالة منها كمؤشر على علاقات ثنائية منفصلة.

وفى كل مرة، فإن إيران تبدأ باستثمارات كبيرة لدى حلفائها، كما هو الحال فى سوريا، وفى لبنان وميليشيات الشيعة، أى حزب الله، وفى المناطق الفلسطينية حيث الجماعات الرافضة والمناهضة لفتح بما فى ذلك حركة حماس، ومنظمة الجهاد الإسلامى، ونادراً ما يرى المراقبون قيام طهران بإعطاء أوامرها لهذه الجماعات بالقيام بعملياتها، ولكن مما يثير التساؤل ما إذا كان حلفاء إيران يمكن لهم البقاء بدون الأموال والأسلحة، والدعم الدبلوماسى الذى تقدمه لهم بشكل منتظم الجمهورية الإسلامية.

١ - سوريا:

العلاقات العسكرية:

فى يوليو ٢٠٠٧ أعلن كل من الرئيس السورى بشار الأسد والرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد أن "إيران وسوريا كانتا، وهما الآن، وسوف يظلان إخوة وحلفاء". وفى ظل حافظ الأسد والد بشار كانت إيران وسوريا فى واقع الأمر بمثابة حلفاء وليس بالأحرى سيداً وتابعاً. ومنذ رحيل حافظ الأسد فى يونيو ٢٠٠٠، فإن الابن الضعيف لم يستطع أن يكتسب الاحترام فى المنطقة وفى الداخل أيضاً.

وضعف بشار فى الداخل ومركزه المهتز فى "ديكتاتورية بدون ديكتاتور"، فضلاً عن الأوضاع الدولية المتغيرة جعلته يعتمد على علاقات أوثق مع طهران.

وهناك أمثلة كثيرة بارزة لهذا التحول بما فى ذلك نقل الأسلحة بين الدولتين، واحتمالات التعاون فى مجالات التسليح بالنسبة للأسلحة الكيماوية، والتدريبات المشتركة بالنسبة لأنظمة الدفاع الجوى التى تم توريدها من روسيا، ومن المحتمل جداً أن تكون إيران قد تولت حصول سوريا على هذه الأسلحة. وفضلاً عن ذلك فإن إيران حققت لنفسها تواجداً هاماً فى سوريا فى السنوات الأخيرة. ورغم أن البعض قد يقولون أن هذا التواجد يساعد فقط فى زيادة الأمن السورى، فإن المتحدث باسم البرلمان السورى محمود الأبرش كان أكثر صراحة حين أعلن فى نوفمبر ٢٠٠٦ قوله "أن دمشق تعتبر التشاور والتعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية قاعدة كبرى ومبدأ من مبادئ سياستها الخارجية".

ففى ظل حافظ الأسد، فإن السفير الإيرانى لدى دمشق قام بجهد كبير فى هذا السبيل لكن القوات العسكرية الإيرانية لم يكن لها أى نشاط فى سوريا، واقتصر نشاطها على حزب الله فى وادى البقاع فى لبنان وفى المناطق الجنوبية من لبنان ذات المذهب الشيعى. لكن الحال الآن لم يعد كما كان. فتحول سوريا من شريك إلى معاون ثم إلى الأقل درجة أصبح أمراً ظاهراً. ففى ٢٠٠٥، اتفقت الدولتان على التعاون فى شئون الدفاع، بما فى ذلك بناء محطات إيرانية - سورية للإشارات المخابراتية (وتم الانتهاء من ذلك فى ٢٠٠٦)، وذلك فى منطقة الجزيرة فى شمالى

سوريا وفى مرتفعات الجولان، مع تعهد سورى " بالسماح لإيران بتخزين أسلحة، وتجهيزات حساسة فى التراب السورى إذا ما احتاجت إيران إلى مثل هذه المساعدة وقت الأزمة.

وبحلول ديسمبر ٢٠٠٦ ورد فى صحيفة "الحياة" اليومية ومقرها فى لندن أن قاعدة للحرس الثورى الإيرانى قد تم إنشاؤها فى دمشق. وفى حين أن كثيراً من الجماعات الفلسطينية مثل حماس ومنظمة الجهاد الإسلامية الممولة إيرانياً قد اتخذت لها مقاراً فى دمشق فليس من غير الواضح لماذا يوفر نظام الأسد مقاراً لهذه الجماعات فى عاصمته لأعتى وأقوى "مثيرى الإرهاب فى الشرق الأوسط". ومع ذلك فإن توثيق العلاقات معها يسير على قدم وساق.

وفى مارس ٢٠٠٧ وفى زيارة له لدمشق، وضع وزير الدفاع الإيرانى مصطفى محمد نجار قدرات إيران الدفاعية طوع إرادة سوريا، مشيراً إلى التعاون بين البلدين فى صنع الأسلحة. وفى حين أن مثل هذه التصريحات أصبحت سمه ظاهرة فى الاجتماعات الإيرانية- السورية المشتركة، فهناك دليل قوى بأن هذا التعهد من قبل إيران قد أصبح حقيقة واقعة. والتقارير الواردة مؤخراً تشير إلى أن إيران سوف تحصل على عشرة على الأقل من المدفعية قصيرة المدى طراز ٩٦k٦ Pantsyrsse وصواريخ للدفاع الجوى من سوريا (والتى كانت سوريا قد حصلت عليها من روسيا)، وأن يكون تسليم هذه الأسلحة فى أواخر ٢٠٠٨. وفضلاً عن ذلك، فإن خبراء سلاح الجو الإيرانيين يقومون بالتدريب مع السوريين على أنظمة "البانتسير Pantsyr System". وهناك من التقارير ما يقول أنه بالإضافة إلى مشاركتها فى الأسلحة التقليدية، فإن القوات الإيرانية. تتعاون أيضاً مع سوريا فى مجال أسلحة الدمار الشامل. ففى ٢٠٠٥، تعهدت إيران بمساعدة سوريا فى برامج الأسلحة الكيماوية المتطورة، بما فى ذلك إقامة أربعة أو خمسة مصانع لغازات (VX)، وغاز ساوين المدمر للأعصاب.

وتقول التقارير أن الأسد وأحمدى نجاد قد وقعا اتفاقاً عسكرياً حديثاً للتعاون العسكرى بين البلدين. وطبقاً لهذه التقارير، فإن هناك سبعة مواد من هذا الاتفاق تشمل تمويلاً جديداً لمشتريات سوريا من الأسلحة من روسيا، وبيلاروس، وكوريا الشمالية مقداره ١ بليون دولار للحصول على أربعمائة دبابة روسية من طراز T – ٧٢ وثمانية عشرة نفاسة من طراز MiG٣١، وثمانية طائرات هيلوكوبتر، فضلا عن تسهيلات لشراء ثمانية قاذفات قنابل من طراز سوخوى ٢٤، وفضلاً عن ذلك، تقديم تسهيلات إيرانية فى سوريا لإنتاج صواريخ متوسطة المدى، وراجمات للصواريخ، صناعة إيرانية جديدة، وصواريخ تطلق من البحر للأسطول السورى، ودعم فنى للأبحاث النووية والأسلحة الكيماوية. وفى مقابل ذلك وعدت سوريا بأنها لن تدخل فى مفاوضات سلمية مع إسرائيل.

وهذه الاتفاقيات تبعت اتفاقاً كان قد تم فى ٢٠٠٦ للتعاون بين البلدين ثم توقيعه من جانب وزير الدفاع الإيراني مصطفي محمد نجار ونظيره السورى الجنرال حسن تراكمانى يتضمن على وجه التقريب نفس خطوط التعاون، وتقول التقارير أن مبلغه كان ٨٠٠ مليون دولار. وسواء كانت هذه الاتفاقيات السخية جانباً من علاقات بالتعاون عبر الأقمار الصناعية أم كانت استجابة لمخاوف إيرانية من محادثات سرية تدور بين سوريا وإسرائيل، فإن الأمر ليس واضحاً غير أنه من غير الواضح كذلك ما إذا كان الجيش السورى يمكنه القيام بدوره عند هذا الحد أم لا، دون استمرارية الدعم الإيرانى له.

الدعم الاقتصادى لسوريا:

أما فى المجال الاقتصادى، فإن العلاقات الإيرانية – السورية تمر بمرحلة من نفس التوثيق والاتساع. فقد أصبح الاقتصاد السورى معتمداً بشكل متزايد على المشروعات المشتركة بين البلدين، وعلى التمويل الإيرانى والدعم فى القطاعات المهمة مثل الطاقة، والاتصالات، والزراعة، والنقل، فضلا عما هو متوقع من معامل تكرير النفط، ومصانع الأسمنت، وتجديد أنابيب النفط من آبار النفط فى شمال العراق إلى الموانئ السورية على ساحل البحر المتوسط.

وهذا التعاون الاقتصادى، بلغ مستويات عالية عبر السنوات القليلة الماضية، ممثلاً فى تجارة ثنائية تقدر بنحو ٢٠٠ مليون دولار سنوياً، مع استثمارات إيرانية مباشرة تربو على أكثر من ٢ بليون دولار.

وفى يناير ٢٠٠٧، ورد فى تقارير الحكومة السورية أن إيران كانت أكبر المستثمرين فى سوريا من بين الدول غير العربية فى عام ٢٠٠٦ باستثمارات قدرها ٤٠٠ مليون دولار. وفضلا عن ذلك، فإنه فى أواخر ٢٠٠٦ قدر المسئولون الإيرانيون والسوريون أن حجم المشروعات الإيرانية فى سوريا كان يدور حول ٧٥٠ مليون دولارً مقارناً بمبلغ ١٠٠ مليون دولار فى السنة السابقة. نجد أن "نوايا إيران هى إقامة إطار مناسب لإدارة أنشطة مشتركة فى النفط والغاز.. فإيران تمتلك تكنولوجيات تحديثية، بما فى ذلك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.. التى تنوى نقلها إلى أختها الصديقة سوريا.

على أن أهم القطاعات التى تستثمر فيها إيران، وتقوم بالتمويل والتعاون فيها هى قطاعات هامة بالنسبة للاقتصاد السورى وهى:

النقل: فشركة سيامكو Siamco هى مشروع مشترك برأسمال قدره ٦٠ مليون دولار يختص بإنتاج المحركات حيث تشارك شركة خودروو Khodro الإيرانية العملاقة بنسبة ٤٠ بالمائة، وشركة سورية خاصة بنسبة ٢٥ بالمائة، وفى ديسمبر ٢٠٠٧ ورد فى تقارير وكالة الأنباء السورية "سانا" أنه فى ظل مشروع مشترك قدره ٥٠ مليون دولار، فإن "المصنع الدولى

لإنتاج السيارات السورى - الإيرانى" سوف يقوم بإنتاج نحو خمسة عشرة ألف سيارة من ماركة سابا SABA سنوياً، وأن المتوقع للإنتاج أن يصل إلى خمسة وثلاثين ألف سيارة سنوياً فى مراحله النهائية. وفى مارس ٢٠٠٧، فإن خط إنتاج "ساماند" للمحركات قد تم افتتاحه من جانب الرئيس الأسد ونائب الرئيس الإيرانى "برفيز داوودى". وتنوى إيران تخصيص نسبة ٤٠ بالمائة من سوق السيارات السورى لنفسها ومن المقدر أن يدخل ذلك ٢٢٠ مليون دولار لصناعاتها.

الموارد الطبيعية: فى سبتمبر ٢٠٠٧، أعلن القائم بأعمال وزارة المناجم والصناعة الإيرانى "على أكبر مهرابيان" عن استثمار ما قيمته ١٠ بليون دولار من الاستثمارات الإيرانية فى سوريا خلال السنوات الخمس القادمة. ويتعاون البلدان حالياً فى ستة عشر مشروعاً تبلغ قيمتها بليون دولار.

الأسمنت: تم افتتاح مصنع أسمنت جديد فى سوريا شمال مدينة حماة حسبما ورد فى تقارير الوكالة السورية "سانا". وهذا المصنع الذى تكلف ٢٥٠ مليون دولار له طاقة إنتاجية قدرها ١,١ مليون طن سنوياً ومن المتوقع أن يوفر أربعمائة فرصة عمل.

المياه: لقد تعهدت إيران بمشروع إمداد بالمياه فى مدينة حلب، وفضلاً عن ذلك، شاركت عدة شركات إيرانية بما فى ذلك "سابير"، و"ساتكاب" فى بناء عشرة سدود فى سوريا.

التعليم: فى يوليو ٢٠٠٧ وفى اجتماع مشترك أعلن وزير العلوم، والأبحاث والتكنولوجيا الإيرانى محمد مهدى زاهدى إقامة جامعة إيرانية فى سوريا، والتى يراد لها أن تكون فرعاً عالمياً من جامعة طهران.

الثقافة: فى يوليو ٢٠٠٧ ناقش "زاهدى" ورئيس جامعة دمشق وائل مولى والسفير الإيرانى لدى سوريا "محمد حسين اختيارى" التمويل الإيرانى والدعم الروحى لكلية لتعليم الفارسية فى جامعة دمشق.

الكهرباء: تم افتتاح المرحلة الأولى لمشروع بانياس لتوليد القوة الكهربائية فى يونيو ٢٠٠٧. وقام البنك الإيرانى The Export Development of Iran بتقديم تمويل حوالى ١١ مليون دولار من أصل ١٨ مليون دولار فى مشروع القوة الكهربائية، أما الجزء الباقى من التكاليف فقد قدمته سوريا وقام كل من وزير الطاقة الإيرانى "بارفيز فتاح"، ونظيره السورى بتدشين منشأتين للقوى الكهربائية فى سوريا فى مايو ٢٠٠٧. وقامت الشركة الإيرانية "آزار" بتدشين المشروعين بطاقة قدرها ١٧٠ - ميجاوات بتكلفة بلغت ٦٢ مليون دولار. ووافق مجلس الوزراء الإيرانى على سداد ٢٣٠ مليون دولار لإقامة مشروع مشترك Combined Cycle Power Plant فى سوريا فى أبريل ٢٠٠٧. ووافق وزير الطاقة الإيرانى مع وزير الكهرباء السورى محمد خالد فى نوفمبر ٢٠٠٦ على ربط شبكة القوى للبلدين عبر تركيا والعراق.

النفط: لقد اتفق كل من وكيل وزارة النفط الإيرانية محمد رضا نعمت زادة، ونائب وزير النفط السورى حسان زينب، والمدير العام الفنزويلى لشئون التكرير روبرتو دجادو فى أكتوبر ٢٠٠٦ على بناء مصفاة تكرير بطاقة قدرها ١٤٠,٠٠٠ برميل يومياً من النفط. وقد بلغت التكلفة التقديرية ١,٥ بليون دولار. وفى أكتوبر ٢٠٠٧ وقع كل من وزير النفط الإيرانى، والسورى اتفاقاً من المتوقع أن يوضع موضع التنفيذ بحلول ٢٠٠٩ حيث تقوم إيران بتصدير ٣ بليون متر مكعب من الغاز إلى سوريا من خلال تركيا.

الإنشاءات الجديدة: عرضت إحدى الشركات الخاصة الإيرانية على سوريا بناء مدينة صناعية فى سوريا، بما فى ذلك مصنع للصلب بطاقة إنتاجية قدرها ثمانمائة ألف طن سنوياً، ومصنع للطاقة قدرته ثمانمائة ميجاوات، وكذلك مجمع سكنى يحتوى على خمسين ألف وحدة سكنية. وتبلغ التكلفة الإجمالية بنحو ٨ بليون دولار يجرى تمويلها من جانب القطاع الخاص الإيرانى.

التعدين: فى مايو ٢٠٠٦، تقابل وزير الاقتصاد والتجارة السورى أمير حسنى لطفى فى طهران مع وزير الصناعة والمناجم الإيرانى على رزتاهماسبى. وصرح تاهماسبى أن حجم التبادل التجارى بالنسبة للصناعات فى قطاع المناجم قد بلغ ما يزيد على بليون دولار. وقال الوزير الإيرانى أن إيران تشارك حاليا فى نحو ستة عشرة مشروع صناعى وتعدينى فى سوريا.

البنوك: فى مارس ٢٠٠٦ أعلن كل من بنك الصادرات الإيرانى، والبنك التجارى السورى أنهما سوف يقومان بإقامة بنك مشترك يديره الطرفان.

٢- لبنان وحزب الله:

حزب الله هو موضوع قائم فى حد ذاته، فهو منظمة جيدة التنظيم سياسياً، وعسكرياً، واجتماعياً وتعتبر لاعباً مهماً فى الحكومة اللبنانية، كما تعد قوة مسيطرة فى الجنوب اللبنانى، وتشكل ميلشيات قادرة، وهى فى ذاتها تعتبر أيضاً جماعات للتدريب على الإرهاب، مصدرة للإرهاب. وحزب الله هو قوة يمكن الاعتماد عليها. وبالنسبة لهذه الدراسة، فإن حزب الله وارتباطه بإيران هو الذى يستدعى أكثر الانتباه. لقد شكل حزب الله فى عام ١٩٨٢ من جانب بعض الإيرانيين، غير أن روابطه مع طهران اشتدت توثقاً وقوة حين أصبح بمثابة قوة شبه مستقلة فى حد ذاتها.

نقل الأسلحة:

ليس هناك أدنى شك فى أن حزب الله قد استعاد عافيته من أى نكسات ألمت به فى المجابهة التى تمت بينه وبين إسرائيل فى عام ٢٠٠٦. فقد أعاد الحزب تسليح نفسه وتنظيم صفوفه، وكانت إيران جانباً هاماً من هذه الاستعادة. وتؤكد التقارير أن

إيران تمد حزب الله بمساعدات مالية وأسلحة. وتأتى شحنات الأسلحة بالبر، والبحر، والجو من إيران غالباً عبر دمشق. وهذه الأسلحة متعددة وكبيرة الحجم. وعلى سبيل المثال، فإن المخابرات الإسرائيلية ومركز معلومات الإرهاب الإسرائيلى أورد تقارير تقول أنه تم على الأقل تسعة مرات في الفترة بين ديسمبر ٢٠٠٣ ويناير ٢٠٠٤ استخدام قوات الحرس الثورى الإيرانى (قوة القدس)- استخدام طائرات إيرانية وسورية تحمل مساعدات إيرانية إنسانية لضحايا الزلزال.. في جنوبى إيران.. لحمل كميات هائلة من الأسلحة لحزب الله عند عودة هذه الطائرات.

وعبر السنين، فإن إيران تحولت من الإمداد بأسلحة إلى التزويد بأسلحة أكثر تطوراً تشمل الصواريخ بعيدة المدى، وأسلحة أخرى مخصصة لتصعيد التوترات في الحدود الجنوبة اللبنانية. وفى منتصف ٢٠٠٤ قام ضباط الحرس الثورى الإيرانى بإنزال ٢٢٠ صاروخ مداه ما بين ٢٥٠- ٣٥٠ كيلوا متراً لحزب الله في مطار بالقرب من دمشق. والواقع، وطبقاً لبعض الحسابات التى أوردها «معهد أبحاث الشرق الأوسط»، فإن حزب الله تلقى نحو ١١,٥٠٠ صاروخ في الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٥، وأربعمائة قطعة مدفعية قصيرة ومتوسطة المدى وصواريخ من طراز «آرش»، و«نورى» ، و«حديد» وأجهزة نقل ومنصات إطلاق الصواريخ من إيران. وفى ٢٠٠٥ أرسلت إيران لحزب الله شحنة من الصواريخ طراز «العقاب» برؤوس ٣٣٣ مليمتر وكميات ضخمة من الصواريخ طراز SA- ٧ ، C-٨٠٢ اثنان منها تم استخدامها في هجوم تم على إحدى السفن الإسرائيلية.

وأثناء صدام حزب الله في صيف ٢٠٠٦ مع إسرائيل قامت إيران بإعادة إمداد الجماعات بتعويض عن الأسلحة التى تم تدميرها بمزيد من الأسلحة الأخرى. وفى يوليو من تلك السنة، قامت قوات الحرس الثورى سراً بإسقاط إمدادات من قواعد في بندر عباس كان قد تم نقلها إلى حزب الله في قاعدة الرومير السورية العسكرية بالقرب من حمص: وبعد انقضاء شهر آخر أرسلت إيران صواريخ أكثر تطوراً أرض جو، تشمل Staela ٢/ Stnela ٢٤K- ٣ IGLE وكذلك ميثاق! Mithav-٤ ونفس هذه الصواريخ قيل أنها كانت تستخدم لاستهداف طائرات الهليوكوبتر الإسرائيلية. ولا تضع إيران أية قيود على دعم حزب الله بالأسلحة الثقيلة. ولقد تم العثور على صواريخ تضىء ليلاً في إحدى مخابىء حزب الله أثناء الحرب يبدو أنها جاءت من إيران.

التدريبات العسكرية:

الأداء الذى قام به حزب الله في ٢٠٠٦ أصاب الإسرائيليين بالذهول وهم الذين طالما افترضوا لفترة طويلة أن بإمكانهم سحق الجماعات الإرهابية لدى أية مواجهة جدية فبالإضافة إلى الاختباء في أنفاق مجهزة بعناية أقيمت بمعرفة كوريا الشمالية، كان محاربو حزب الله قد استفادوا فائدة كبيرة من التدريبات المعمقة من جانب الحرس الثورى الإيرانى على الأرض في كل من لبنان وإيران.

وتقول التقارير أن حزب الله ينضم في صفوفه مئات من المهندسين الإيرانيين، الذين قاموا ومعهم خبراء من كوريا الشمالية الذين أتوا إلى لبنان بمعرفة الدبلوماسية الإيرانيين، قاموا ببناء أنفاق طولها خمسة وعشرون كيلو متراً تحت سطح الأرض لتحركات المقاتلين. كذلك قام الحرس الثورى الإيرانى ببناء حجرات للتخزين تحت سطح الأرض في وادى البقاع لتخزين الصواريخ والذخيرة.

ولكن يجب ملاحظة أنه لا يفترض أن حزب الله لا يستطيع القيام بعمليات عسكرية دون تلقى التوجيهات من الحرس الثورى أو قيامه بالتخطيط لذلك. فعلى العكس، فتشير التقارير إلى أن غالبية قوات الحرس الثورى قد تركوا لبنان في نهاية ثمانينيات القرن الماضى، وقد تم الإحلال محلهم بالكثير من حزب الله الذين كانوا قد حاربوا وتدربوا مع الإيرانيين داخل إيران. وبدلاً من ذلك، فإن قوات الحرس الثورى يبدو أنهم يحضرون إلى لبنان للمساعدة في أنشطة متخصصة مثل بناء الأنفاق والتدريب على استعمال الأسلحة. وعلى سبيل المثال، فإن قوات الدفاع الإسرائيلية- البحرية منها والمشاة- قدموا تقارير تقول أن ضباط الحرس الثورى يقومون بالتنسيق في هجمات الصواريخ c-٨٠٢ ضد سفنهم إطلاق الصواريخ على طائرات الهليوكوبتر الإسرائيلية.

وهناك بعض المصادر الأخرى قد لاحظت أن الحرس الثورى الإيرانى قد أقام عشرين قاعدة للصواريخ على الحدود اللبنانية مع إسرائيل. وفى يوليو ٢٠٠٦، قال أحد كبار الجيش الإيرانى أن الحرس الثورى قد أقام عشرات من قواعد الصواريخ في الوادى اللبنانى وعلى طول الحدود مع إسرائيل. وقد أورد «معهد أبحاث الشرق الأوسط عدداً من الأمثلة على الدعم الإيرانى لقدرات حزب الله العسكرية على النحو الآتى:

هناك اثنان من «إرهابى» حزب الله تم اعتقالهما من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية أثناء حرب ٢٠٠٦ وقد اعترفا بأنهما قد تم تدريبهما من جانب الحرس الثورى الإيرانى في أحد المعسكرات بالقرب من «كراج» شمال طهران. وقد قالا أنهما من ضمن مجموعة مكونة من أربعين إلى خمسين من نشطاء حزب الله تم تدريبهم في إيران.

خلال السنوات الثلاثة الماضية، تم تدريب خمسين طياراً من حزب الله. وفى لبنان، هناك سبعون إيرانياً كمدربين وفنيين فضلاً عن مخابرات لفيلق القدس. وهناك وحدة سرية للحرس الثورى الإيرانى في لبنان مكونة من عشرين ضابطاً يقومون بتعقب التحركات الإسرائيلية، واختبار أهداف في إسرائيل.

يقوم مئات من مقاتلي حزب الله بتلقى دورات تدريبية خاصة في قواعد للحرس الثورى الإيرانى في طهران، وأصفهان، ومشهد، وتضم وحدة الصواريخ في حزب الله مائتى فنى وخبير تم تدريبهم في إيران.

ويعتبر الكولونيل «على رضا تاميز» من قوة القدس مسئولاً عن تدريب أعضاء حزب الله على استخدام التجهيزات والأسلحة المتطورة، بما في ذلك صواريخ «الرعدة»، وراجمات شاهين والصواريخ أرض- جو.

ولسنا بحاجة إلى مناقشة مسألة النوايا الإيرانية. ولكن الأمر يستحق منا ملاحظة سلسلة من الأحداث سابقة على المواجهة التى حدثت بين حزب الله وإسرائيل. ففى ٢٨ أبريل ٢٠٠٦ قدم مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية د. محمد البرادعى تقريراً لمجلس محافظى الوكالة وللأمم المتحدة (مجلس الأمن). وقد تضمن التقرير أن هناك بعض الفجوات في معرفة الوكالة عن الدور العسكرى في برنامج إيران النووى وانتهى التقرير إلى أن «الوكالة غير قادرة على إحراز تقدم في جهودها لتوفير التأكيدات حول غياب مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران.

وعلى وجه التأكيد فإن لإيران مصلحة في صرف الانتباه عن عملية الفحص المتصاعد لبرنامجها النووى غير القانونى بمجرد أن بدأت الحرب بين حزب الله وإسرائيل، كان لإيران كل المصلحة في أن ترى حزب الله يخرج من هذه الحرب دون أن يمس. ومن هنا كانت المحاولة الخطيرة من جانب إيران لإعادة تزويد حزب الله بأسلحة حاسمة في شهر يوليو.

الدعم الاقتصادى

نظراً لأن حزب الله يمثل المجتمع الشيعى الفقير تاريخياً في لبنان، فإن الأموال التى تأتيه من إيران تصبح أمراً حيوياً للحفاظ على مركزه في لبنان. وتذهب التقديرات إلى أن الدعم السنوى يدور حول ١٠٠ مليون دولار أو أكثر كذلك فإن مجمل الاستثمارات في حزب الله قد بلغت بليون دولار وربما تكون أعلى من ذلك لتكون ٢ بليون دولار. إن طريقة تحويل العقود لا ينبغى لها أن تكون معقدة: فحزب الله هو متعامل قانونى مع البنك الوطنى اللبنانى. وقد ورد أن إيران قد حولت كميات ضخمة من النقود إلى حزب الله باستخدام الأنظمة البنكية السورية والفلسطينية. كذلك فقد عرف أن البنك العربى كوسيلة رئيسية لتمويل الأموال لحزب الله، والمنظمات الإرهابية الأخرى. كذلك كانت هناك تقارير تقول بوجود نظام الحقائب التى تحوى النقود. وفى أعقاب حرب ٢٠٠٦ الإسرائيلية اللبنانية رؤى حزب الله يوزع مئات من الدولارات فئة المائة دولار كانت في حقائب - يوزعها على اللبنانيين الذين أضيروا في الحرب بسبب هدم منازلهم بسبب القصف الإسرائيلى. وفى أكتوبر ٢٠٠٦ كانت هناك تقارير أيضاً تقول باستخدام الحقائب الدبلوماسية المليئة بالنقود موجهة إلى لبنان وتقول أن هذه النقود من المركز الدينى في مدينة مشهد، وكذلك من جانب بعض المنظمات الأخرى في مدينة «قم» وشيراز، «وجوزجان» و«كرمان»، وأصفهان» و«زاهدان» يمكن أن هذه الأموال كانت مخصصة بصفة أساسية لعمليات إعادة البناء.

لقد كانت إيران سبباً في استعادة حزب الله لسمعته، ولخدماته الاجتماعية، وقوته السياسية بعد الحرب عام٢٠٠٦. وفى حين يبدو واضحاً أن حزب الله قد حقق نصراً كبيراً وكسر بحق الردع الإسرائيلى لأول مرة خلال عدة عقود من الزمن، ولكنه من المنظور اللبنانى قد يبدو الأمر مختلفاً. فلقد أجبر حسن نصر الله على الاعتذار للشعب اللبنانى للتسبب في دمار شديد للبلاد. وكثير من اللبنانيين يلقون بالمسئولية على حزب الله لبدء حرب، لم تخترها الحكومة اللبنانية المنتخبة.

لقد كانت تبرئة ساحة حزب الله من تلك الإدانة اللبنانية أمراً مكلفاً: فقد وضعت إيران تحت تصرف حزب الله ١٥٠ مليون دولار لتوزيعها على المواطنين اللبنانيين كذلك تم إمداد القرى التى دمرتها الحرب بالوقود، والمولدات بعد كذلك، فإن العائلات التى فقدت منازلها تم إعطاءهم مبلغ ١٢,٠٠٠ دولار لكل منهم - كل ذلك على حساب إيران. وفى يوليو ٢٠٠٧، قال «هشام كوشنيفيز» الذى تولى رئاسة الجهود الخاصة بإعادة الإعمار أنه من بين الخمسة والعشرين جسر التى وعدت إيران بإعادة بنائها، تم الانتهاء من بناء إثنى عشر جسراً، وأن أربعة وثلاثين من بين ثلاثة وستين قرية تم إعادة بنائها. كذلك تم الانتهاء من ١٤٩ مدرسة، وخمسين مسجداً تم إعادة إنشائهم.

في المجال السياسى

على غير ما هو قائم في سوريا أو في الأراضى الفلسطينية بالنسبة للعمل بنهج «الوكالة» (Proxy) عن إيران، حيث تبدو كل منهما مستقلة اسميا، فإن حزب الله هو أداة إيرانية مهمة تبسط إيران سيطرتها عليه حتى وإن بدأ ذلك غير واضح. وحسبما قاله سكرتير عام حزب الله سابقاً الشيخ صبحى الطفيلى (والذى انشق على إيران وحزب الله) «إن حزب الله ما هو إلا أداة وأنه جزء مكمل للمخابرات الإيرانية... وإيران هى العصب الأساسى الآن في النشاط في لبنان وكل أنشطة حزب الله يتم تمويلها من الجانب الإيرانى. ولسوريا دور هام، لكن إيران هى الداعم الأساسى والهام بالنسبة للمعارضة اللبنانية ويتفق المسئولون الإيرانيون على: أن على أكبر محتشمى هو واحد من مؤسسى حزب الله، وكان سفيراً سابقاً لدى سوريا ولبنان. وكان وزيراً للداخلية الإيرانية وقد صرح بقوله: «إن حزب الله هو جزء من نظام الحكم في إيران، وأن حزب الله هو أحد مكونات الجيش الإيرانى والمؤسسة الأمنية، وأن العلاقات بين إيران وحزب الله أبعد مدى من مجرد العلاقة بين نظام حكم ثورى له حزب ثورى أو منظمة خارج حدوده.

دراسة

الخطة العشرينية الإيرانية وعلاقات إيران الخارجية (٢/ ٢)

عباس ملكى إيران ديبلماسى (الدبلوماسية الإيرانية) ٢١/ ٥/ ٢٠٠٨

عضوية إيران في منظمة "شنغهاى" للتعاون:

أ- في عام ٢٠٠١ قامت كل من روسيا والصين وقزاقستان وطاجيكستان بتأسيس منظمة "شنغهاى" للتعاون، بهدف تقوية وتدعيم أواصر التعاون فيما بينهم، ثم انضمت أوزبكستان كعضو دائم في هذه المنظمة بينما التحقت بها كل من إيران والهند وباكستان ومنغوليا كأعضاء مراقبين.

ومثل أى منظمة أخرى، تضع هذه المنظمة أهدافاً لها تعمل الدول الأعضاء مشتركة على تحقيقها. هذه الأهداف هى في الأساس أهداف أمنية وتأتى بعدها الأهداف السياسية ثم في المراحل التالية تأتى الأهداف العسكرية والاقتصادية.

وفى الوقت نفسه فإن لكل عضو من أعضاء هذه المنظمة وكل مراقب عن مراقبيها أهدافه الخاصة التى دفعته للاشتراك مع الآخرين في هذه المنظمة.

والواقع يشير إلى أن هذه المنظمة استطاعت بالفعل خلال السنوات الأخيرة تحقيق نجاحات جديرة بالاهتمام في مجال مواجهة النظام العالمى الأحادى القطبية، وكذلك في مجال مكافحة المخدرات والإرهاب.

ب- إن الصينيين ولأسباب مختلفة لديهم توجه واهتمام خاص بمناطق آسيا الوسطى ومناطق غربى آسيا. وأحد هذه الأسباب يرجع في الأساس إلى القلاقل الداخلية، خاصة في المناطق التى يوجد بها أقلية من السكان المسلمين، وهذه الأقلية الجديرة بالاهتمام تتركز في الأساس في شمال غرب الصين في ولاية سين كيانج. وهذه المنطقة بالذات كانت فيما مضى جزءاً من التركستان الشرقية، واللغة التركية والخط الفارسى (العربى) وارتباط السكان في هذه المنطقة بالإسلام يعتبر جانباً مهماً من حيث نوعية هذا الارتباط والعلاقة بمنطقة آسيا الوسطى الإسلامية.

فالتيارات والتوجهات التى يتزعمها الأويغوريون، والذين تدعى حكومة الصين أنهم انفصاليون، لها مراكزها الموجهة في تركيا وفى آسيا الوسطى. والصين قامت بترتيب وتنظيم علاقاتها بدول المنطقة بشكل يوقف هذا التهديد ويحبط فاعليته تماماً.

إن الصين تنظر إلى منطقة بحر قزوين على أنها "مصدر للطاقة" و" سوق للعمل" ولهذا السبب أقدمت على الاستثمار في خط أنابيب نكا- الرى للتعرف على سوق الطاقة في المنطقة، وتعهدت كذلك بمسئولية إدارة عمليات التنقيب والاستخراج في المنصة البحرية للتنقيب "البرز".

كما أن بكين تتابع الآن عملية إنشاء خط أنابيب ضخم من قزاغستان إلى الصين والذى ستستكمله بعد ذلك حتى يصل إلى شنغهاى، حيث سيصبح أكبر استثمار في خط أنابيب على مستوى العالم أجمع. هذا بالإضافة إلى أن منطقة بحر قزوين تعد سوقاً رائجاً للمنتجات الصينية رخيصة الثمن، ولا ترغب الصين أبداً في أن تصرف نظرها عن هذا السوق.

٢- إيران وروسيا جارتان لا حدود بينهما:

أن أعظم وأكبر كتلة من اليابسة في العالم والتى تمثل أرضاً متصلة هى المنطقة المحصورة فيما بين مضيق جبل طارق وشبه جزيرة "كامتشاتكا" على ساحل المحيط الهادى، فهذه المنطقة من اليابسة تضم قارتى آسيا وأوروبا، كما تتصل بهذه المنطقة مناطق أخرى في أفريقيا والشرق الأوسط هى بمثابة زوائد وملحقات لهذه المنطقة العظيمة من اليابسة، وقد

أطلق على كل هذه المناطق إسم "أوراسيا".

ويلاحظ أن قطاعاً كبيراً ومساحة ضخمة من هذه المنطقة يدخل ضمن أراضي دولة واحدة، ونعني بها روسيا. ورغم أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وميلاد خمس عشرة دولة جديدة من رحم هذه الإمبراطورية التي اختفت، إلا أن جمهورية روسيا الاتحادية مازالت تمثل أكبر دولة على مستوى العالم من حيث المساحة، وهذه المساحة الواسعة من الأراضي تحوي في أماكن متفرقة منها جميع العناصر والمواد الكيميائية التي أدرجها "مندليف" في جدوله الذي عرف بجدول مندليف لتضيف كافة العناصر الكيميائية الموجودة في باطن الأرض.

فروسيا مثلاً تملك حوالى ٤٩ مليار برميل من مخزون النفط الخام وهذا في حد ذاته يمثل ٥٪ من كل مخزون النفط على مستوى العالم، كما تملك روسيا كذلك أعظم مخزون عالمي من الغاز بما يمثل ثلث المخزون العالمي كله. كما يوجد في روسيا مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والمزارع الضخمة الشاسعة التي تدار بشكل تعاوني أو حكومي، أما من ناحية الإنتاج فإن هذه الدولة في حاجة دائمة للمساعدات الدولية في مجال الغذاء.

وقد واجهت السياسة الخارجية الروسية خلال السنوات الماضية تغييرات عديدة، فقد تغيرت نظرة "يلتسين" ووزير خارجيته "اندروكوزيرون" المتجهة إلى الغرب إلى نظرة "بريماكوف" الأكثر واقعية، ثم إلى الرؤية والتوجه الأوروآسيوي الذي انتهجه "فلاديمير بوتين". واستمراراً لهذا التغير والتحول حظيت السياسة الخارجية الروسية تجاه الدول الجنوبية والآسيوية بأقصى قدر من الأهمية والاهتمام. وذلك لأن المؤشرات الرئيسية في العلاقات بين روسيا والغرب كانت قد توقفت عن الصعود من قبل، وامتد ذلك التوقف إلى إطار التوجه الروسي والنظرة الروسية لأوروبا. أما الوضع السائد والمتحكم في أقصى المنطقة الجنوبية التي تربط قارتي أوروبا وآسيا فهو يبدو وكأنه لم يشمله التغيير حتى الآن، فهذا الوضع مازال يتابع سياسة ثابتة في الظاهر فهناك مسائل وقضايا عديدة ظلت طوال سنوات تمنع إيران وروسيا من إقامة علاقات وطيدة فيما بينهما بقدر ما تسمح به رغبة كل منهما.

وبنظرة تاريخية عامة تسبب هذا القصور في العلاقة بينهما إلى إلحاق الضرر بكلا البلدين، وساهم في إيجاد قصور وضعف وتراجع لهما في المجال التنافسي من أجل التقدم والرقي والارتفاع بمستوى المعيشة والرفاهية على الساحة العالمية.

ولا يتسع المجال هنا لبحث تلك العوامل والأسباب والقضايا والمسائل التي تسببت في هذا الركود الذي طال العلاقة بينهما، ولنا أن نذكر فقط أن السياسات التوسعية التي أتبعتها روسيا خلال القرن التاسع عشر وبالتحديد تجاه إيران والتي تجلت في نتائج الحروب التي انتهت مع عام ١٨١٣م وعام ١٨٢٨م فيما بين إيران وروسيا، قد أثرت تأثيراً واضحاً في تاريخ العلاقات بينهما.

كما أن التغلغل الإيديولوجي للفكر الماركسي- اللينيني في إيران الذي حدث بعد دخول الحلفاء، وعدم انسحاب الجيش الأحمر من إيران خلال السنوات التي أعقبت ذلك قد قضى على أي إمكانية لإقامة أي نوع من العلاقة المتساوية فيما بينهما. إلا أن قيام الثورة الإسلامية في إيران ثم انهيار الاتحاد السوفيتي قد وضع البلدين في موقف يمكن معه التأسيس لعلاقات جديدة فيما بينهما والعمل على تعميقها في كافة المجالات.

وقد استطاعت روسيا خلال السنوات الأخيرة أن تمد نطاق نفوذها في دول آسيا الوسطى والقوقاز، ورغم أن هذا النفوذ يعد محدوداً قياساً بما كان عليه في عهد الاتحاد السوفيتي، إلا أنه يجب ألا ننسى أن استراتيجية موسكو قد أصبحت أكثر تحديداً في السنوات الأخيرة. ويعد تشكيل وإنشاء منظمة "شنغهاي" للتعاون إحدى نتائج الاستراتيجية الجديدة التي تنتهجها روسيا. فقد قامت أوزبكستان في نفس هذه الفترة بتعطيل ووقف القواعد الأمريكية فيها، وهو العمل الذي لم تكن قادرة على الإقدام عليه في الماضي، وهذا في حد ذاته يعد نجاحاً وإنجازاً كبيراً في صالح روسيا كما أن تركمانستان لم تسمح كذلك بإنشاء قاعدة عسكرية أمريكية على أرضها. والأهم من هذا كله حدث في قرغيستان "قرغيزيا"، فالذين اعتلوا السلطة في هذه الدولة بعد الثورة الملونة هم أكثر تقرباً لروسيا عن الحكام السابقين، بحيث أصبحت قرغيزيا الآن أكثر قرباً من موسكو.

وروسيا الآن تلعب بشكل جيد بما لها من أوراق رابحة في جورجيا وأوكرانيا فقد استطاع الروس بإغلاقهم لصنبور الغاز أمام أوكرانيا أن يضعوا هذا البلد أمام أزمة طاقة مع بداية فصل الشتاء لكي يثبتوا أنهم على مقدرة للعب بشكل جيد بأحد الكروت التي يملكونها، ونعني به الغاز المسال. كما تم استثناء جورجيا من بين دول الكومونولث من نظام تعليق ضرورة الحصول على التأشيرة لمواطني هذه الدول للدخول إلى الأراضي الروسية، بمعنى أن روسيا لا تسمح لمواطني جورجيا الدخول إلى أراضيها والسفر إليها بسهولة، والتي يتمتع بها مواطنو باقي دول الكومونولث. كما تمثل هذا أيضاً في مثال آخر وهو انسحاب القوات الروسية من جورجيا الذي يتم بصورة بطيئة جداً.

وفي السنوات الأخيرة بدأ نوع من الثقة يسود العلاقة

بين إيران وروسيا بشكل غير مسبوق. فمن بين مجالات وتوجهات التعاون الجديد بين إيران وروسيا يمكننا أن نرصد قبل سنوات تلك الاستثمارات الروسية في آبار النفط والغاز الإيرانية، واستكمال منشآت المفاعل النووى الإيرانى في بوشهر، وتدعيم البنية الدفاعية الإيرانية، والتعاون الإقليمى في آسيا الوسطى والقوقاز، والتنسيق والتوافق في مواقف البلدين تجاه قضايا ومسائل دولية مثل أفغانستان والعراق، وعدم اهتمام روسيا بالانتقادات الأمريكية والإسرائيلية الموجهة لمجالات التعاون بين البلدين، والرؤية المشتركة للبلدين فيما يتعلق بإصلاح النظام العالمى الجديد.

وإلى جانب مجالات التعاون بين روسيا وإيران ونقاط التقارب فيما بينهما، علينا أن نذكر أيضاً نقاط الافتراق والاختلاف القائمة بين البلدين. فروسيا خلال الأحداث والتطورات المتسارعة في منطقة بحر قزوين ابتعدت تدريجياً عن مواقف إيـران واختلفت معها، وهى الآن بصدد التقريب والتقارب بين مواقف الدول الأربع المنبثقة عن الاتحاد السوفيتى مع بعضها البعض، ثم اتخاذ موقف موحد معها في المباحثات مع إيران. كما أن العلاقات الاقتصادية فيما بين البلدين لم تتعد حدود المليار دولار في العام رغم ما يثار حولها من ضجة إعلامية كبيرة.

ورغم ما ذكرناه أنفاً من مجالات التعاون بين البلدين، مازالت هناك مجالات متعددة للتعاون الاستراتيجى فيما بين إيران وروسيا، ونذكر هنا بعضاً منها:

أ- الأقمار الصناعية: فقد تم توقيع اتفاقيات للتعاون في مجال صناعة وإطلاق الأقمار الصناعية، وقد بدأت بالفعل التجارب والتدريبات الخاصة بهذا المجال. فروسيا لديها مراكز علمية متقدمة، وجامعات، ومؤسسات بحثية متعددة في هذا المجال. والقمر الصناعى "الزهرة" هو قمر صناعى غير عسكرى ومخصص لأغراض الاتصالات والإعلام.

ب- الطائرات: إن نظام التكنولوجيا الروسية في مجال تصميم وصناعة الطائرات هو نظام حديث ومتقدم، ولأن نظام التجهيزات في القوات الجوية الإيرانية يتصل من عدة جهات بالأنظمة الشرقية والأوروبية والغربية، حيث تتسم هذه التجهيزات بتنوع المصادر. ففى هذا المجال تحظى أيضاً عمليات التعاون مع روسيا في التعليم والتدريب ونقل التكنولوجيا وصناعتها مكانة عملية كبيرة.

ج- لدى روسيا تكنولوجيا متقدمة في صناعة نوع من الصواريخ البحرية أو الطوربيدات التى يتم إطلاقها من الغواصات والغرب يفتقد لهذه التكنولوجيا. فقد كانت حادثة تفجير الغواصة "كورسك"، والقبض على جاسوس أمريكى- أعلن بوتين العفو عنه بعد ذلك- محاولة من جانب أمريكا للوصول إلى تكنولوجيا صناعة هذه الطوربيدات.

د- كما أن أنظمة الصواريخ والدفاع الجوى الإيرانى كان يتم تأمينها وشراؤها من الاتحاد السوفيتى في الماضى ثم من روسيا بعد ذلك. ونظراً لتوجه إيران للوصول إلى الاعتماد الذاتى في المجالات الصاروخية المتعددة، فيمكن أن تتحول مطالب الطرف الإيرانى في هذا المجال إلى صواريخ ذات مدى أبعد وكفاءة أكثر.

لقد أعطى انهيار الاتحاد السوفيتى فرصة جيدة لكل من إيران وروسيا لتنمية التعاون فيما بينهما. كما أن التهديدات والمصالح المشتركة الموجودة بين البلدين، أخذت تدفع البلدين لكى تقترب كل منهما نحو الأخرى بشكل أكثر، فضلاً عن تقليلها للنفوذ والانتشار الأمريكى في منطقة أسيا الوسطى وما وراء القوقاز.

ويرى كثير من المحللين السياسيين التعاون بين هذين البلدين على أنه بمثابة إلغاء للنظام العالمى أحادى القطبية بزعامة أمريكا، وأن إيران في الظروف الحالية تقف إلى جانب روسيا كدولة منافسة، وأنها تسير بشكل سيجعل توازن القوى في المنطقة يتحول إلى صالحها، وربما لنفس هذا السبب وجدنا روسيا قد اتخذت في الأشهر الأخيرة موقفاً متحفظاً إزاء النشاط النووى الإيرانى، وحولت وجهتها السياسية إلى حد ما لمسايرة السياسات الأمريكية وسياسات الدول* الأوروبية الثلاث الكبرى (بريطانيا وألمانيا وفرنسا).

٣- تحليل للمصالح الإيرانية في بحر قزوين:

رغم كون بحر قزوين منذ قديم الزمان مصدراً لرزق الشعوب المقيمة على شواطئه، ورغم استفادة جميع المناطق المحيطة به من دوره الفعال في النقل في المنطقة إلا أن أهمية هذا البحر قد تضاعفت وازدادت كثيراً خلال القرون والعصور الحديثة. إن الوضع القانونى لهذا البحر حالياً حيث لم توقع حتى الآن لائحته القانونية فهو وضع لافت للانتباه، فأساس هذا الوضع ما يزال قائم على الاتفاقيات والمعاهدات القديمة التى أبرمت فى السابق بين إيران والاتحاد السوفيتى السابق.

وكمثال على ذلك تلك الاتفاقية القائمة الآن بين روسيا الاتحادية وجمهورية إيران الإسلامية حول أصول ومبادئ العلاقات المتبادلة والقواعد العامة للتعاون فيما بينهما والتى تم توقيعها بين فلاديمير بوتين ومحمد خاتمى فى ١٢ مارس ٢٠٠١م، والتى تنص على وجوب الالتزام والحفاظ على الاتفاقيات السابقة حتى يتم إقرار نظام قانونى جديد بشأن النشاطات والأعمال والحركة فى بحر قزوين. وتبرز من بين هذه الاتفاقيات السابقة معاهدة الصداقة بين الاتحاد السوفيتى وإيران التى أبرمت فى فبراير عام ١٩٢١، وكذلك اتفاقية التجارة والملاحة البحرية بين الاتحاد السوفيتى

وإيران المبرمة فى مارس عام ١٩٤٠م.
ومنذ بداية ميلاد جمهوريات قزاغستان وتركمنستان وآذربيجان، وموضوع النظام القانونى لاستغلال بحر قزوين يعد أحد الموضوعات والقضايا المقلقة بشكل جدى بالنسبة للدول الخمس المطلة على هذا البحر.
فهذا النظام القانونى وما طرأ عليه من تغييرات وتطورات خلال العقد الفائت قد تأثر بعوامل عالمية مختلفة اقتصادية وسياسية وجيوبولتيكية واستراتيجية وكذلك فى مجال أمن الطاقة، وخاصة منذ عام ١٩٩٤م، وهو العام الذى شهد تكوين اتحاد الشركات الكبرى الدولية العاملة فى مجال النفط والغاز فى الدولة المطلة على هذا البحر، حيث أصبحت هذه القضية أكثر جدية وإلحاحاً من أجل الاستثمار والتنمية والتنقيب واستغلال ثروات هذا البحر. وحتى الآن وبشكل عام يوجد أربعة اتجاهات لتحديد ووضع النظام القانونى لبحر قزوين، وهذه الاتجاهات الأربعة تتلخص فيما يلى:
١-تحييد بحز قزوين وتحويله إلى بحيرة مدنية عن طريق إعمال وتنفيذ بعض القرارات والموانع: ففى كثير من الاتفاقيات المتعلقة ببحر قزوين، تم وصف هذا البحر على أنه منطقة سلام محايدة. ولكن يجب التنبه إلى أن منطقة سلام محايدة هذه لا تفيد فى تحديد أى نوع من الالتزام القانونى تجاه الدول التى وافقت على هذه المسألة.
ورغم أن إيـران لم تتخلى فى الماضى فى أى وقت من الأوقات عن مخاوفها من تهديدات الاتحاد السوفيتى لكن فى نفس الوقت يجب التنبه إلى أن ما كان يقوم به الاتحاد السوفيتى من نشر لقواته فى الجنوب كان يتم بطريقة يمكن القول معها أن الاتحاد السوفيتى لم يكن يفكر فى الهجوم على إيران عن طريق مياه بحر قزوين. والمفهوم الوحيد الذى يمكن إدراكه من مصطلح ومفهوم "منطقة السلام" هذا هو أن تلتزم الدول بعدم استخدام المعدات والوسائل العسكرية لتهديد بعضها البعض.
أما تحييد البحر وتحويله إلى منطقة مدنية فهذا يعنى رضا الطرفين عن نقل الأسلحة من المنطقة المعنية إلى مناطق ونقاط أخرى. وهناك مسألة أخرى يعنيها هذا المصطلح وهى تحديد ووضع سقف محدد لأسلحة معينة أو قبول إعلان المنطقة خالية من السلاح النووى أو أسلحة الإبادة الجماعية والدمار الشامل.
٢-التأكيد على الالتزام بالنظام القانونى القائم والموجود بالفعل: وهذا يعنى أن التمسك بمعاهدتى ١٩٢١ و ١٩٤٠م، واعتبار هذا البحر ملكية مشتركة ما بين الدول المطلة عليه، يضمن مصالح إيران الاقتصادية فى بحر قزوين بشكل أكثر، لكن يجب الالتفات إلى أن الاتحاد السوفيتى هو الذى كان قد بادر باقتراح هاتين المعاهدتين أيضاً، وأن حرية الملاحة الكاملة التى كان يتمتع بها السوفيت فى هذا البحر، وعدم الفصل بين السفن الحربية والمدنية قد حقق مصالح أمنية واسعة للاتحاد السوفيتى، ومثل تهديدات رئيسية تجاه إيران. وهذا الاتجاه الحسنة الوحيدة فيه فقط هى أنه منع دخول سفن وبواخر دول أخرى غيرهما أو استخدام مواطنين أجانب تابعين لدول أخرى. والنظام القانونى الموجود هو الملكية على المشاع أو السيادة المشتركة على البحر بين جميع الدول المطلة عليه بهدف الاستفادة المشتركة منه ومن مصادره وثرواته الطبيعية. والملكية المشاعة فى مفهومها العام هى نوع من المشاركة والاتحاد بين دول تربطها علاقة ما مشتركة بمساحة واسعة من الأرض. ويوجد شرطان أساسيان فى نظام الملكية المشاعة فى القانون الدولى أولهما: تساوى حقوق الدول المنتفعة فى هذه المساحة المشتركة من الأرض (مائية أو يابسة). وثانيهما: الاتفاق الصريح والواضح بين هذه الدول على وضع هذا النظام والتعامل به.
٣-التمسك بالمفاهيم والقوانين الدولية الخاصة بالبحار وذلك رغم أن الوثيقة المتعلقة بالقانون البحرى الدولى لا تسرى على البحار المغلقة مثل بحر قزوين. لكن الحكومات يمكنها أن تستند فى نزاعها هذا إلى المفاهيم والتعريفات الرسمية المدرجة فى هذه الوثيقة. فعلى سبيل المثال استندت حكومة قزاغستان مراراً وبشكل صريح إلى وثيقة ١٩٨٢م فى مذكراتها ومواقفها الخاصة بهذا النزاع.
وتميل تركمنستان أيضاً إلى الاستناد إلى هذه الوثيقة، كذلك فعلت روسيا فى كثير من المواقف والمواضع، ومنها استنادها إلى المادة (٦٤) من هذه الوثيقة فى إثبات أحقيتها فى صيد نوع معين من أسماك هذا البحر.
وهذا الاتجاه فى النظام القانونى لبحر قزوين يقترح أن تكون المياه الإقليمية لكل دولة من الدول المطلة عليه لمسافة تتراوح بين ١٢ إلى ٢٠ ميلاً بحرياً، بل إن بعض الدول مثل تركمنستان اقترحت بأن تصل حدود المياه الإقليمية إلى مسافة ٤٥ ميلاً بحرياً، وفى هذه الحالة ستكون مياه البحر ما وراء حدود المياه الإقليمية، مناطق بحرية حرة تتجول فيها بحرية كافة السفن التابعة لكافة الدول المطلة على البحر.
وهذا الاتجاه له آثار سلبية على إيران. إذ يمكن القول بأنه نظراً للتقسيمات التى تمت فى عام ١٩٩٨م لشمال بحر قزوين على أساس خط المنتصف، فإن هذا البحر قد فقد فرضية السيادة على المشاع. ففى حالة إذا ما أردنا استخدام أسلوب خط المنتصف فى التقسيم، فإن حصة كل دولة من مياه بحر قزوين سوف تكون على النحو التالى:

- قزاغستان: ٤ ,٢٨٪
- آذربيجان: ٢١٪
- روسيا: ١٩٪
- تركمنستان: ١٨٪
- إيران: ٦ ,١٣٪

٤-إنشاء مناطق بحرية وطنية: وهذا الاتجاه الذى تبنته آذربيجان منذ البداية، سوف يحقق مكاسب أكبر لإيران فى حالة ما إذا قبل الجميع مسألة أن تكون الملكية على المشاع، إذ أنه بناء على هذا الاتجاه سوف ينص النظام القانونى على أن تكون مسألة تعزيز وترسيم الحدود البحرية أو تقسيمها وتحديدها، بهدف قيام كل دولة من الدول المطلة على ساحل البحر بتنفيذ ووضع القوانين المتحكمة فى المصادر الطبيعية لسطح البحر بشكل فردى. وفى هذه الحالة سوف يتم تقسيم البحر إلى مناطق وطنية، لكل دولة منطقة خاصة بها تستطيع أن تفرض سيطرتها وسيادتها عليها دون أى قيد أو شرط. والمسألة الأساسية بالنسبة لإيران فيما يتعلق بهذا الاتجاه هى مدى اتساع المنطقة التى ستتبعها وتخضع لسيادتها وسيطرتها.

ومن الاتجاهات الأخرى المقترحة لهذا النظام القيام بعملية وتجميع وتوفيق بين كل هذه الخيارات وإدماجها بعضها مع بعض. فروسيا تعتقد منذ عام ١٩٩٨ أن أفضل خيار هو تقسيم ثروات سطح البحر على أساس خط المنتصف أى طبقاً لوثيقة قانون البحار والاستغلال المشترك لمياه السطح. وبينما يعتقد البعض الآخر أن النظام القانونى لبحر قزوين لا يمكن أن يكون على أساس الملكية على المشاع أو التقسيم الكامل. نجد روسيا وقزاغستان وآذربيجان ترى ضرورة تقسيم قاع البحر وجعل سطح المياه على المشاع، وهذا فى حد ذاته يعنى أنه يتوجب على هذه الدول أن تحدد وتعين حدوداً بحرية للحفاظ على مصالحها.

وحتى وقتنا هذا تتلخص وجهات النظر الإيرانية بشأن النظام القانونى لبحر قزوين فى النقاط التالية.

-من عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٧م، ترجيح مبدأ الشراكة وكذلك إمكانية قبول نظام الملكية المشاعة.

-من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٠م، ترجيح مبدأ التقسيم ولكن على أساس ٢٠٪ نصيب إيران.

-من عام ٢٠٠٠ حتى الآن، العودة لنظام الشراكة بسبب عدم تمكن الدول الأخرى من قبول مبدأ تساوى التقسيم أو التقسيم بأنصبة متساوية وفى نفس الوقت لاستمرار إيران فى الاحتفاظ بحصة الـ ٢٠٪ التى تطالب بها.

أما الاتجاهات والمواقف التى ترى إيران ضرورة اتخاذها إزاء النظام القانونى لبحر قزوين فهى كما يلى:

*ضرورة أن يكون هناك نظام قانونى موحد وواحد هو الحاكم والنافذ على البحر ككل.

*يجب أن يكون هذا النظام القانونى موضوعاً ومحدداً بناء على موافقة الدول المطلة على البحر وعلى أساس الإجماع فيما بينها، ودون قيام أى دولة من دول الساحل على إعمال وتنفيذ نظام قانونى من طرف واحد أو أحادى الجانب.

*يجب أن تؤخذ مسائل الأمن القومى لدول البحر ولسيادة الوطنية لهذه الدول والحفاظ على أمنها القومى، على محمل الجد عند وضع تفاصيل وشروح النظام القانونى لبحر قزوين.

*أن تحييد بحر قزوين وتحويله إلى منطقة مدنية إنما يهدف إلى الحفاظ على أمن الدول المطلة عليه.

*مراعاة مبدأ التعاون الكامل مع الدول المطلة على البحر وتجنب أى نوع من التصرفات أو الأعمال التى من الممكن أن تتسبب فى وجود توتر فى العلاقات بين دول الساحل.

٤-لعبة إيران فى مجال الطاقة:

لقد كان النفط والغاز فى بحر قزوين ونصيب إيران من هذه الثروات يمثل دائماً أحد التحديات التى تواجهها الحكومة الإيرانية. فبينما بذلت الدول الأخرى المطلة على هذا البحر جهوداً كبيرة لزيادة قدرتها على استغلال مصادر الطاقة فيه، نجد الإحصائيات تشير إلى أن نصيب إيران فى الحصول على الطاقة من هذه المنطقة يمثل صفر تقريباً، وأن إيران لم تستطيع حتى الآن أن تبدأ حتى فى استكشاف واستخراج النفط والغاز من هذه المنطقة.

إن منطقة بحر قزوين تعد من أهم المناطق الاستراتيجية التى ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى كمنطقة واعدة تسعى نحو النمو والتقدم.

فمن بين ما تتميز به هذه المنطقة معدل ما تنتجه من نفط وغاز وهو الذى لفت إليها أنظار واهتمام كثير من دول المنطقة، وكما يقال فإن مصادر ومنابع النفط المكتشفة فى بحر قزوين يبلغ مخزونها من ١٥ إلى ٢٩ مليار برميل، وهو مخزون لافت للانتباه إذا ما قيس بمخزون النفط الأمريكى الذى يصل إلى معدل ٢٢ مليار برميل، وكذلك مخزون بحر الشمال الذى يصل هو الآخر إلى ١٧ مليار برميل، بينما يتراوح معدل مخزون الغاز فى هذا البحر أيضاً بين ٣٢٥، ٣٣٧ مليون قدم مكعب مما يشير إلى القيمة الاستراتيجية التى تتمتع بها هذه المنطقة.

ولأن أمريكا كقوة دولية لها مصالح ذات أهمية كبيرة فى هذه المنطقة، فهى تسعى لتقليل وإضعاف دور إيران سواء فى مسألة مد خطوط الأنابيب أو فى مسألة استكشاف النفط واستخراجه، وتضع إيران عملياً تحت ضغوط شديدة، ومن ناحية أخرى تحاول تقويض روسيا، وفى كثير من الأوقات تحاول أن تتعاون معها بشكل مخطط له ومدروس. وكنتيجة

لانهيار الاتحاد السوفيتى فإن إيران الآن أصبحت ترتبط بالشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، وتسيطر كذلك على ٦٤٠ كم من ساحل بحر قزوين وعلى ١٢٠٠ كم من ساحل الخليج العربى، وتبسط نفوذها وسيطرتها على مضيق هرمز الذى يمر عبره أكثر من ١٧ مليون برميل نفط يومياً.

إن إيران يمكنها أن تصبح لاعباً أساسياً ورئيسياً فى مجال الطاقة فى بحر قزوين. حيث يوجد فى جنوب هذا البحر حقول متعددة تستطيع إيران أن تبدأ عمليات التنقيب فيها، رغم قلة احتمال وجود كميات ضخمة من النفط والغاز. وهناك حفار بحرى فى أعماق مياه هذا البحر تحت اسم "البرز" يستعد فى الوقت الحالى للدخول فى عمليات التنقيب.

كما قررت شركة "بتروبراس" البرازيلية أن تتعاون مع إيران فى تنمية وتطوير أحد حقول البترول فى بحر قزوين.

كما أن حقل بترول "البرز" يمكن تنميته وتطويره كذلك بصورة مشتركة بين إيران وآذربيجان.

وتمثل إيران الطريق والمسار الأرخص والأقل تكلفة لنقل الطاقة لدول آسيا الوسطى والقوقاز التى ليس لها أى سبيل إلى البحار المفتوحة.

وقد تم الآن إنشاء خط أنابيب نكا – الرى بسعة استيعابيه نهائية تبلغ ٤٧٠ ألف برميل، فى منطقة شمال إيران. كما أن شركات توتال الفرنسية، وجاز مينوجاز القازاغسية، وايمبكس اليابانية تقوم الآن بدراسة إنشاء خط أنابيب آخر من الحقول الغنية فى كاشغان وتنجيز بقزاغستان إلى الحدود الإيرانية، وهو خط الأنابيب الذى سيقوم بنقل النفط الخام القازاغى إلى إيران وعن طريق إيران إلى الخليج العربى (الفارسى). كما أن شركة "بحر قزوين للملاحة البحرية" الإيرانية تقوم الآن ببناء ست سفن متوسطة لنقل البضائع فى هذا البحر، كما أوصت الشركة الوطنية الإيرانية لناقلات البترول باقتناء عشر حاويات خزانات ضخمة لنقل الوقود فى بحر قزوين.

٥-إيران ونقل النفط والغاز من بحر قزوين إلى أوروبا

تعتبر أوروبا من المناطق المركزية والرئيسية من حيث استهلاك الطاقة على مستوى العالم. ورغم أن الدول الأوروبية تقوم الآن بنقل صناعاتها فى مجال الطاقة إلى الدول الآسيوية والأفريقية، إلا أن تنامى استهلاك الطاقة فى القارة الأوروبية مازال فى حالة صعود سريع وشديد. وتعد عضوية الدول الجديدة فى أوروبا الوسطى وشرق أوروبا وانضمامها للاتحاد الأوروبى أحد أسباب هذا الموضوع.

فالدول التى تحررت من الاقتصاد الشمولى والمركزى الذى ساد فى عهد تسلط الاتحاد السوفيتى تعيش الآن فترة من أزهى فتراتها الاقتصادية، مما سيؤدى إلى تنامى وتصاعد معدلات استهلاك الطاقة فى هذه الدول. فمن بين دول أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى استطاعت ١٢ دولة أن تجارى باقى الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى وتقف إلى جوارها فى التنمية المخطط لها والمنسقة بين دول الاتحاد. وهذا الأمر يحتاج إلى جهود أكثر للوصول إلى الاقتصاد المتقدم والمتنامى لدول غرب أوروبا مما سيؤدى بدوره إلى ارتفاع الطلب على الطاقة فى أوروبا بشكل عام. وقد شهدت سنوات عقد السبعينيات من القرن الماضى ما قامت به إيران من إثبات وتسجيل استعدادها أكثر من الآخرين فى القدرة على تقديم غاز رخيص وبلا شروط إلى أوروبا، وتقدمت إلى الأمام فى هذا السبيل بإنشائها لخط الأنابيب العملاق لنقل هذا الغاز. لكن الأوروبيين لكى يرضوا الاتحاد السوفيتى فضلوا ترجيح رغبة الاتحاد السوفيتى عن التعامل باقتصاديات السوق وشراء الأرخص، إلى أن وقعوا الآن فى نفس المشكلة من جديد. فرغم أن أوروبا تعتبر فقيرة من حيث الطاقة، إلا أن بحراً من الطاقة يحيط بأكنافها.

ومن الفرص المتاحة أمام إيران فى هذا المجال مشاركتها فى خط الأنابيب المقرر أن تقوم بنقل الغاز من تركيا إلى النمسا وألمانيا عن طريق بلغاريا ورومانيا والمجر وهذا الخط الذى اشتهر باسم "نابوكو" يمكن أن يكون ربطاً مباشراً لمسار الغاز بين إيران وأوروبا.

٦ - تحقيق ارتباط أكثر مع تركمنستان وأفغانستان وأذربيجان: تمتلك تركمنستان مصادر للغاز تستفيد منها فى تقوية وتدعيم علاقاتها مع إيران وروسيا. فقد وقع التركمان عقداً لتصدير ١٠٠ مليار متر مكعب من الغاز بحد أقصى سنوياً إلى روسيا، ولكن بسبب محدودية سعة استيعاب الأنبوب كان عقدهم مع إيران لا يزيد عن تصدير ٨ مليار متر مكعب فقط من الغاز فى السنة وكان من المقرر أن تصل هذه الكمية إلى ١٤ مليار متر مكعب فى العام الفائت ٢٠٠٧م. وإيران يمكنها أن تكون بمثابة بوابة تنمية تركمنستان وانفتاحها على الخارج، كما تستطيع إيران أن تربط بها كل من أفغانستان وتركمنستان. فشبكة خطوط السكك الحديدية الإيرانية وشبكة الطرق فى إيران تسمح بإمكانية أن تتم صادرات وواردات أفغانستان وتركمنستان عن طريق أحد الموانى الإيرانية على الخليج العربى (الفارسى) وبحر عمان.

أما وضع جمهورية آذربيجان فهو وضع مختلف. إذ على الرغم من الضجة التى تثيرها أمريكا حول آذربيجان، إلا أن هذا البلد لا يعد قوياً إلى هذا الحد من حيث امتلاكه لمصادر الطاقة. وربما كانت أهم مصادر الطاقة التى تمتلكها آذربيجان فى بحر قزوين هى حقول "آذرى، وجونشلى، وتشراغ"، حيث يقوم اتحاد شركات برئاسة بريتش بتروليوم

فى الوقت الحالى باستثمار حوالى ٨ مليار دولار فى هذه الحقول. لكن على ما يبدو أن هذا الإنتاج من النفط لا يسد العجز الحادث فى خط أنابيب (باكو، تفليس، جيهان) الذى تبلغ سعة استيعابه مليون برميل.

ولنفس هذا السبب تبذل أمريكا جهوداً كثيرة لإنشاء أنبوب من اكتائو إلى باكو عن طريق بحر قزوين بينما تعارض كل من إيران وروسيا الاتحادية هذا المشروع بشدة لأسباب متعلقة بسلامة البيئة. وإيران يمكنها أن تقوم بنقل النفط الخام من أكتاكو إلى باكو مستخدمة فى ذلك ناقلاتها البترولية فى بحر قزوين لتثبت عدم الجدوى الاقتصادية لفكرة إنشاء أنبوب يكون مساره فى مياه بحر قزوين. كما تستطيع إيران أن تعمل مع جمهورية آذربيجان كذلك فى عمليات التنقيب والاستخراج فى حقل بترول "البرز". وفى المنطقة الوسطى من بحر قزوين تستطيع إيران أيضاً أن تبرم عقداً لاكتشاف البترول فى بعض المناطق والقطاعات التى كلفت شركة بترول "شل" بالعمل فيها.

وفى تركمنستان، اقترح كل من الروس والتركمان أن يجمعهم مع إيران تعاون ثلاثى. فبينما كنا نظن فى الماضى أن أى نوع من التعاون مع هذه الدول يعد تعاوناً مع منافس حقيقى لإيران ويؤدى حتماً إلى إلحاق الضرر بالإيرانيين، فقد أصبح الآن من الأفضل من الناحية الجيوبولتيكية أن تقوم بترغيب وتشجيع الآذريين على هذا التعاون حتى يمتد خط أنابيبهم إلى تبريز.

وفى أكتوبر من عام ٢٠٠٥م ومع تواجد خبراء عسكريين أمريكيين قامت أمريكا بإنشاء محطتى رادار فى آذربيجان، إحداهما فى منطقة "أستارا" فى المنطقة الحدودية مع إيران والثانية فى الشمال فى منطقة "خيزين". وهذا الموضوع لا يمكن أن يكون بعيدا عن اهتمام روسيا السياسى والعسكرى بالمنطقة المحيطة ببحر قزوين.

فروسيا لها قواعدها ومراكزها العسكرية والأمنية داخل آذربيجان وكذلك فى "قره باغ" وأرمينيا. وتعتبر محطة الرادار الروسية "قبله" المنصوبة فوق قمة الجبال القريبة من "شماخى" بآذربيجان جزءاً من نظام الإنذار ضد أى هجوم صاروخى، ذلك النظام الروسى الذى بدأ يعمل منذ ٢٠ فبراير ١٩٨٥م. والمدى والنطاق الذى يغطيه هذا النظام يسمح بمراقبة النقاط التى يمكن أن يطلق منها الصواريخ متوسطة المدى والصواريخ التى تطلق للعمليات التكتيكية.

ونظراً إلى أنه قد تم فى القطاع الشمالى من بحر قزوين اتفاقات فيما بين روسيا وقزاغستان، وكذلك بين روسيا وآذربيجان بشأن ترسيم الحدود البحرية فى بحر قزوين وصارت هذه الحدود واضحة ومحددة، فعلى ما يبدو أن أفضل اختيار أمام إيران هو التعاون والمصالحة مع الدولتين الجاريتين المباشرتين لها ونعنى بهما تركمنستان وآذربيجان.

٧ - إنشاء وتأسيس منظمة للتعاون والأمن فى بحر قزوين:

لقد تم طرح مسألة إنشاء وتأسيس منظمة للتعاون والتنسيق بين الدول المطلة على ساحل بحر قزوين فى الفترة التى تلت انهيار الاتحاد السوفيتى وزيادة عدد الدول على ساحل هذا البحر من دولتين إلى خمس دول. حيث قام رئيس جمهورية إيران الأسبق هاشمى رفسنجانى بطرح فكرة تشكيل هذه المنظمة فى عام ١٩٩٢م أمام قمة دول بحر قزوين.

وأقدمت الدول الأخرى المطلة على هذا البحر على قبول هذه الفكرة والتمهيد لتشكيل أمانة هذه المنظمة، ولكن هذه الدول اتبعت سياسات تراجعية عند تنفيذ الفكرة بسبب طمعها فى تحقيق مكاسب أكثر من المصادر الطبيعية وثروات هذا البحر وبسبب القلق الذى أثارته أمريكا حول تشكيل مثل هذه المنظمة. كما أن فكرة تحييد هذا البحر وتحويله إلى منطقة مدنية سلمية كانت إيران أيضاً هى التى طرحتها لأول مرة أثناء الزيارة التى قام بها المرشد الأعلى آية الله خامنئى لميناء "أنزلى" فى عام ٢٠٠١م، بعدها طالب رئيس جمهورية روسيا الاتحادية فلاديمير بوتين فى عام ٢٠٠٥م بمشاركة جميع الدول المطلة على بحر قزوين ومن بينها إيران فى إنشاء وتشكيل منظمة لحفظ السلام والاستقرار والأمن فى منطقة بحر قزوين.

وكان توجه بوتين منصباً بشكل أكثر نحو تشكيل منظمة لحفظ الأمن، بينما كانت رؤية إيران منصبة على مسألة تحقيق النمو والتقدم الاقتصادى فى المنطقة. وبناء على تصريحات بوتين فإن الهدف الأساسى من تشكيل وإنشاء منظمة لحفظ السلام والاستقرار والأمن فى منطقة بحر قزوين سوف يكون مركزاً على تحقيق التنمية والتوسع فى التعاون بين الدول المطلة على هذا البحر فى مجالات مكافحة الإرهاب الدولى ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وقد انطوى مفهوم الاقتراح الروسى بشأن النشاط العسكرى فى بحر قزوين على موضوعين: أولهما، أن روسيا اقترحت إدراج صيغة لحفظ التوازن فى تمركز القوات العسكرية لدول البحر فى اللائحة القانونية لبحر قزوين وإيجاد بنية عسكرية فى منطقة بحر قزوين بشكل معقول وبحد كاف، وثانيهما يتعلق بمنع استخدام القوة أو التهديدات العسكرية، واستغلال بحر قزوين بشكل سلمى بحت، حيث كان الاقتراح الروسى باستكمال هذا البند بإضافة قاعدة ومبدأ منع وجود تهديدات خارجية فى بحر قزوين ومنع تواجد قوات عسكرية تابعة لأى دولة أجنبية فى هذا البحر.

فطبقاً للاتفاق الذى كان قد وقع بين إيران والاتحاد

السوفيتى فى عام ١٩٤٠م، لم يكن مسموحاً لعلم أى دولة أن يرفع فى هذا البحر باستثناء دولتى الساحل واللتين كانتا فى ذلك الوقت إيران والاتحاد السوفيتى، وبعد أن أصبح عدد دول الساحل خمس دول بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ظل الوضع كما كان عليه فى السابق، واستمر منع أى قوات عسكرية تابعة لدول أجنبية من أى تواجد فى بحر قزوين.

وبينما نجد توجه بعض الدول المطلة على هذا البحر وتركيزها فى تحركها على تحييد البحر وتحويله إلى منطقة مدنية سلمية، نجد البعض الآخر من هذه الدول الخمس تسعى نحو أقصى حد من استغلال واستخدام المدى الكبير والنطاق الواسع لمياه هذا البحر المغلق وذلك بسبب كثرة ما لديها من قطع بحرية عسكرية يفوق عددها عما لدى الآخرين من الدول المطلة على هذا البحر ولذلك فعلى إيران أن تتخذ سياسة دقيقة وحذرة فيما يتعلق بهذا الموضوع. ففى نفس الوقت الذى تؤيد فيه إيران مسألة تحييد البحر وتحويله إلى منطقة مدنية سلمية، عليها أن تنتبه أيضاً إلى أن هذه المسألة سوف تجعل بحر قزوين مفتقداً لأى نوع من المقدرة الدفاعية من ناحية إيران.

فروسيا مثلاً لديها على أقل تقدير ١٠٥ قطعة بحرية حربية مجهزة في هذا البحر، وهذه القطع تمثل الجانب الأكبر من أسطول شبه جزيرة القرم في البحر الأسود الذى انتقل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الخلافات مع أوكرانيا إلى بحر قزوين. وبناء على ذلك فإن روسيا تعتبر الآن القوة الوحيدة التى لا منازع لها في بحر قزوين. وتأتى إيران بعد روسيا في هذا الترتيب ولكن بفاصل كبير في عدد القطع البحرية، ثم تليها قزاغستان وأذربيجان وتركمنستان.

كما اقترحت روسيا أيضاً على الدول المطلة على هذا البحر بأن تقوم فيما بينها بتشكيل قوات متعددة الجنسيات للردع وللتدخل السريع في المنطقة، وهناك عدة أسباب ودوافع لهذا الاقتراح والفكرة التى تقدمت بها موسكو، فالمسئولون في الكرملين يرون أمن منطقة بحر قزوين تعد بمثابة مفترق طرق لتحرك عملاء الإرهاب من مراكز الإرهاب الإقليمية وهؤلاء الإرهابيون مازالوا متواجدين في العراق وأفغانستان وباكستان وباقى دول المنطقة.

فعملاء الإرهاب وأعضاء المليشيات الإرهابية يقومون بالتسلل عبر طرق سرية وأحياناً بشكل علنى إلى إيران وقزاغستان وروسيا وما وراء القوقاز مستغلين في ذلك عدم التنسيق الحادث بين الجهات والهيئات الحكومية في دول بحر قزوين. ويرى المحللون الروس أن جميع الدول المطلة على هذا البحر ليس لديها الإمكانات الكافية للقيام بمواجهة مستقلة مع هذه الأخطار الجديدة. فقد أعلن بوتين في أول اجتماع لقمة الدول المطلة على بحر قزوين المنعقد في عام ٢٠٠٢م، أن بلاده على استعداد للقيام بتعاون لصيق مع جيرانها على ساحل بحر قزوين لمكافحة الإرهاب الذى تتعرض له المنطقة.

وهناك خطر أخر له نفس هذا القدر من الجدية، ويتمثل في تهريب المخدرات. فتهريب المخدرات من أفغانستان، المركز الرئيسى لإنتاج المخدرات، إلى جميع دول المنطقة يتم عن طريق مفترق الطرق المتمثل في بحر قزوين. وبناء على هذا فإن تشكيل قوات متعددة الجنسيات للردع السريع هو عمل في محله تماماً، وسوف تكون المهمة الأساسية لهذه القوات مركزة على مكافحة الإرهاب. وترى موسكو وكذلك أن التوصل إلى تفاهم بشأن ضرورة توفير والمحافظة على أمن الدولة المطلة على بحر قزوين عن طريق هذه الدول نفسها ودون أى تدخل أجنبى هو مسألة لها أهميتها القصوى.

وهذا الفكر إنما نبع من روح التفاهم والتوافق التى سادت في العلاقات بين دول بحر قزوين. فمنذ يناير من عام ٢٠٠٥م، عندما طرح في جلسة قادة القوات البحرية التابعة للدول الخمس المطلة على بحر قزوين في "استراخان" اقتراح بتشكيل قوات أمن إقليمية وقوات حفظ السلام في منطقة قزوين "كاسفور" باستخدام قوات وإمكانات دول بحر قزوين على غرار ما هو حادث في البحر الأسود، والدبلوماسية الروسية تحاول جاهدة إدراج وتسجيل مسألة ومبدأ منع تواجد ليس فقط السفن الحربية بل كافة القوات المسلحة التابعة لأى دولة أجنبية غير الدول الخمس المطلة على البحر، في منطقة قزوين، في اللائحة التأسيسية لهذه المنظمة. وإيران تقوم بالفعل بمساندة وتأييد هذا الاقتراح.

الخلاصة والنتائج:

١- إن مستقبل السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في حاجة إلى اهتمام وتدقيق وتنظير استراتيجى لوضع استراتجيات تتطابق مع أهداف الخطة العشرينية الإيرانية. فالعولمة تسببت في تنامى وتصاعد أهمية العلاقات الخارجية بين الاستراتيجيات التى تتخذها مختلف الحكومات في العالم.

٢- أن جانباً من هذه الدراسة حاول إثبات كيف خلطت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الأبعاد المختلفة والمتنوعة للحكومة الإسلامية بالديمقراطية البرلمانية.

إذ أن كثيراً من الدارسين قد أصروا على ازدواجية نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لكن على ما يبدو أن هناك نوع من الإجماع بين صانعى القرار في وضع وترسيم السياسة الخارجية الإيرانية. وخاصة عندما تتعرض البلاد لتهديد ما، فقرارات الحكومة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية يمثل بشكل أكثر نحو تحقيق المصلحة الوطنية والحفاظ على مصالح البلاد.

٣- ومن وجهة نظر نقدية وانتقادية، إذا نظرنا إلى المدى الزمني لاتخاذ القرار في السياسة الخارجية الإيرانية فسوف ندرك أن هذا المدى يعتبر طويلاً نسبياً، وفى حالة وجود أزمة أو مشكلة يكون قصر المدى الزمنى من مختصاتها الأساسية فإن هذه الطريقة في اتخاذ القرار لن تكون مجدية، لكن هذه الطريقة من ناحية أخرى، تؤمن المصالح الوطنية للبلاد بشكل أفضل على المدى البعيد.

٤- أن تلاؤم أو عدم تلاؤم أهداف السياسة الخارجية الإيرانية مع المناخ السائد والمسيطر على الساحة الدولية لا يأتى بالضرورة كنتيجة للأهداف المتعارضة، فمن الممكن أحياناً أن تؤدى الدبلوماسية الضعيفة والهشة والمتحفظة والتى تتسم بسوء الرؤية، التى ينتهجها صانعو القرار وينفذها الدبلوماسيون إلى عدم تنفيذ كثير من الأهداف المتوائمة بل وحتى غير المتعارضة مع اللاعبين فى ساحة السياسة الخارجية الإيرانية.

٥-ولأن المجال العملى والتنفيذى للسياسة الخارجية يمتد إلى أبعد من المجال والنطاق الذى يتم فيه اتخاذ هذه القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، فمن الطبيعى أن تبقى نسبة مئوية من أهداف السياسة الخارجية الإيرانية غير مجدية وبعيدة عن التنفيذ.

٦-أن وثيقة الخطة العشرينية الإيرانية، يمكن أن تكون دليلاً إرشادياً حقيقياً وواقعياً للتخطيط الذى نضعه لسياساتنا الخارجية. ومن هذا المنطق يجب وضع استراتيجيات مناسبة للوصول إلى الأهداف المدرجة فى هذه الوثيقة. فنحن نحتاج إلى خريطة طريق للوصول إلى مكانتنا الطبيعية فى المنطقة، ونعنى بها آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز.

٧- التخطيط والتنظير للسياسة الخارجية الإيرانية بناء على نقاط القوة التى تتمتع بها إيران والفرص المتاحة أمامها، يعني أن إيران تستطيع بشكل طبيعى أن تكون العامل الأهم والسبب الرئيسى فى تنمية الدول المجاورة لها وخاصة تركمنستان وطاجيكستان وأرمينيا وآذربيجان وأفغانستان والعراق. فعدد المهندسين الهنود الآن فى أفغانستان يفوق عدد الإيرانيين، والقوى البشرية الإيرانية المتخصصة التى تعمل فى العراق الآن فى أدنى تواجد لها وذلك بسبب انتفاء وجود حماية سياسية من قبل الحكومة الإيرانية للقطاع الخاص.

٨-أن هذا التوافق فى التوجهات ما بين إيران والدول الآسيوية الذى تم فى إطار اتفاقيات ومعاهدات مثل "شنغهاى، وآكوا، ومنظمة التعاون والأمن فى آسيا" ليثبت حقيقة أنها لعبة الخطوة خطوة.

دراسة

الطاقة فى خطر.. إيران، النفط، والغرب (٢/ ٢)

Simon Henderson, Policy Focus #83,

Washington institute for near east policy, June 2008

إعداد: سمير زكى البسيونى

خط الطاقة الأمامى: علاقات إيران الثنائية

تحاول إيران تأسيس وتطوير سلسلة من العلاقات الثنائية مع الدول والشركات الأجنبية التى ستحاول عن طريقها الولايات المتحدة فرض عقوبات لعزل إيران وإجبارها على تغيير سياساتها النووية، الضغط الدولى من الممكن أن يكون فعالاً وهناك إشارات عديدة على هذا، منها على سبيل المثال ما أعلنته بعض الشركات الأوروبية فى مجال الغاز والنفط (شل وريسبول) أنهما غير جاهزين لتوقيع عقود استغلال احتياطات الغاز الإيرانى الضخمة وذلك بسبب الضغوط الأمريكية عليهما.

الجانب الأهم لعلاقات إيران فى مجال الطاقة يتركز على الغاز الطبيعى، فإيران ونظراً لأنها تمتلك أكبر احتياطى للغاز الطبيعى فى العالم بعد روسيا الاتحادية فإنها من المفترض أن تظل مصدرة للغاز الطبيعى لعقود قادمة. حتى قبل قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ كانت إيران تقوم بتصدير الغاز الطبيعى إلى الجمهوريات السوفيتية الجنوبية خاصة لأذربيجان وأرمينيا وكانت تضع خطط لتعظيم وزيادة الصادرات.

إيران لا تعتبر مجهز للطاقة يمكن الوثوق أو الاعتماد عليه بشكل كبير، والدليل على هذا أنه فى يناير ٢٠٠٨ وفى منتصف الشتاء المحلى الأكثر برودة فى إيران منذ سنوات قامت إيران بوقف تصدير الغاز الطبيعى إلى تركيا لمدة ثلاثة أسابيع وذلك لأن انخفاض درجة الحرارة بشكل كبير أدى إلى زيادة الطلب المحلى على الغاز، حتى بعدما عاودت إيران استئناف التصدير كان تدفق الغاز أقل من معدله الطبيعى حيث كان معدل التصدير يتراوح ما بين ١٥ و ٢ مليون متر مكعب وذلك بدلاً من المعدل الطبيعى الذى كان يصل إلى ٢٩ مليون متر مكعب.

هذه المشكلة فى تصدير الغاز الإيرانى كانت ترتبط بمشكلة أخرى وهى نقص فى تجهيزات الغاز الطبيعى القادمة من تركمنستان وذلك لنفس الأسباب المتعلقة بالطلب المحلى المتزايد، ولهذا أضطرت تركيا إلى وقف التصدير إلى جيرانها الغربيين مثل اليونان، كما قامت بزيادة وارداتها من روسيا.

على المدى البعيد تحتاج إيران إلى تغييرأنبوب الغاز الحالى إلى تركيا أو بناء أنبوب جديد، ومن الناحية الجغرافية تعد تركمانستان الجار الأقرب والمناسب للقيام بعمليات التصدير عن طريقها، لكن تركمانستان ما زالت تفكر فى استغلال فرص التصدير للدول الأخرى من الاتحاد السوفيتى السابق.

يتمثل المفتاح الرئيسى لطموحات إيران فى مجال الغاز الطبيعى فى حقل الغاز فى جنوب الخليج "الفارسى" والذى منه تسعى إيران إلى تجهيز ومد أوروبا بأكثر من ١٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى سنوياً. فى يوليو ٢٠٠٧ وقعت إيران وتركيا اتفاق تعاون فى مجال الطاقة ويقضى بالموافقة على تطوير حقل الغاز العملاق فى الجنوب، ولكن الصفقة كانت متوقفة بسبب عدم أكمال الدراسات من الجانب التركى، وهذا الاتفاق سيكون جزء من اتفاق أكبر يقضى بمرور الغاز الطبيعى الإيرانى عبر تركيا إلى أوروبا، بالإضافة إلى عبور الغاز الطبيعى من تركمانستان عبر إيران إلى تركيا.

الجزء الأوروبى من المشروع يعرف بخط نابكو (Nabucco) ويدخل فى هذا المشروع شركة (أو. أم. فى)

النمساوية وتؤكد التقارير أن هذا الجزء من المشروع يتكلف ٣٢ مليار دولار، وقد تعرض لهجوم فى النمسا حيث القلق حول البرنامج النووى الإيرانى فى عام ٢٠٠٨. الحكومة النمساوية التى تمتلك ٣١٥ ٪ من شركة (أو. أم. فى) أكدت أنها لن تتدخل فى القضية لأن شركة (أو. أم. فى) تعتبر شركة خاصة، أما الشركة فقد أبعدت نفسها عن القضية بالقول "أنها لا تستطيع تحمل مسئولية مواقف سياسية تتبناها إيران".

فى مارس ٢٠٠٨ وقعت إيران وسويسرا اتفاقية لتصدير الغاز الطبيعى الذى سوف يصل إلى أوروبا عبر خط نابكو (Nabucco)، وقد شهد التوقيع على الاتفاقية فى طهران وزير الخارجية السويسرى ميشيل كالمى الذى أكد أن الاتفاق بكامله سوف يلتزم بقرارات مجلس الأمن المفروضة على إيران. المهم أن العديد من الصفقات التى تقوم إيران بها مع الشركات الأوروبية قد تواجه صعوبات عديدة فى عملية التنفيذ وذلك نتيجة للمخاوف المسيطرة على هذه الشركات من العقوبات الدولية والأمريكية المفروضة على إيران، ورغم هذا تعمل إيران دائماً على تطمين هذه الشركات بعدم فعالية هذه العقوبات وعدم جدواها وتأثيرها على صناعة النفط فى إيران، فقد صرح وزير النفط الإيرانى فى مؤتمر صحفى قائلا: "العقوبات غير مؤثرة، وهى وسيلة قديمة ومملة لصناعة النفط الإيرانى، شعارات التكبر العالمى لا مكان لها فى مجال صناعة النفط فى إيران".

الدول غير الغربية قد تظهر مخاوف سياسية أقل فى مسألة التعامل مع إيران، ففى فبراير ٢٠٠٨ وافق عملاق الطاقة الروسى (جازبروم) على الاشتراك فى مشروعات الطاقة فى إيران خاصة تطوير حقول النفط فى الجنوب، وفى نفس الشهر قامت شركة (سى إن أو سى) الصينية بتوقيع عقد مع إيران لتطوير حقول الغاز الطبيعى فى الشمال بتكلفة ١٦ مليار دولار، وفى ديسمبر ٢٠٠٧ وقعت مجموعة (سينوبك) الصينية اتفاقاً مع إيران لتطوير حقل نفط (يادافاران) الساحلى.

تحاول طهران أيضاً زيادة التعاون فى مجال الطاقة خاصة الغاز مع جيرانها من الدول الخليجية، فالمشروع الخاص بتصدير الغاز الإيرانى إلى الامارات العربية المتحدة ما زال يواجه بعض المشكلات أهمها الاعتراض على أسعار الغاز من الجانب الإيرانى الذى يؤكد أن الغاز يأتى من حقل سلمان البعيد عن الشاطئ والذى تكلفت عملية تطويره مليار دولار، أما الامارات فقد أكدت أن إيران تأخرت فى إكمال عملية تصدير الغاز إليها. على الجانب الآخر ما زالت إيران تناقش عملية تصدير الغاز الطبيعى إلى البحرين، وقد صرح وزير النفط والغاز البحرينى عبدالحسين مرزا فى فبراير ٢٠٠٨ أن اللجنة المشتركة بين الدولتين سوف تنتهى من إبرام الصفقة فى نهاية العام، وكانت مذكرة التفاهم على تصدير مليون متر مكعب من الغاز الإيرانى يومياً إلى البحرين قد وقعت أثناء زيارة الرئيس الإيرانى محمدى أحمدى نجاد للبحرين فى نوفمبر ٢٠٠٧، وقد أكدت إيران أن احتياطات الغاز الطبيعى فى حقل الغاز الجنوبى البعيد عن الشاطئ سوف تخصصها لصادرات الغاز المستقبلية للبحرين.

وتعد المملكة العربية السعودية وقطر من أكثر الدول الخليجية التى تزود البحرين بالغاز الطبيعى، فالبحرين لديها اتفاقية مع قطر وقعت عام ٢٠٠١ بمقتضاها تصدر قطر للبحرين ٥٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعى يومياً، لكن هذه الاتفاقية لكن لم تطبق هذه الاتفاقية حتى الآن.

أيضاً عمان والكويت ينظران باهتمام كبير للغاز الإيرانى، ففى أبريل ٢٠٠٨ وقعت عمان وإيران صفقة للاشتراك معاً فى تطوير حقل (كيش) فى الخليج، حيث اقترحت شركة نفط عمان استثمار مبلغ ٢ مليار دولار فى هذه الصفقة.

أما المشروع الأكثر طموحاً فهو مشروع خط أنابيب الغاز بين إيران وباكستان والهند والذى تقدر تكلفته بـ ٧٤ مليار دولار، فى فبراير ٢٠٠٨ وعلى الرغم من إعلان وزارة الخارجية الإيرانية أن المفاوضات الخاصة بالمشروع قد توقفت بناء على طلب الدول الثلاثة، فإن توقف المفاوضات يرجع بالأساس إلى الاختلافات الكبيرة بين باكستان والهند، فقد انسحبت الهند من المحادثات فى سبتمبر ٢٠٠٧ بسبب فشلها فى الاتفاق مع باكستان حول تعريفة نقل الغاز إلى حدودها. وكانت القدرة المخططة لخط الغاز تقدر بـ ٦٠ مليون متر مكعب من الغاز يومياً. وكانت إيران قد اقترحت أن تحل الصين محل الهند فى الاتفاق. أما الهند وباكستان فقد أبديتا انزعاجاً كبيراً بسبب طلب إيران أن يتم مراجعة صيغة سعر الغاز كل ثلاثة سنوات بدلاً من سبع سنوات والتى كانت قد نوقشت من قبل.

إلى جانب خطوات إيران فى سبيل زيادة الاتفاقيات الثنائية مع الدول الأخرى فى مجال الغاز الطبيعى تعمل إيران أيضاً على زيادة الاهتمام بالنفط والكهرباء.

*** النفط:**

ما زالت إيران تحاول أيضاً زيادة قدراتها لتصدير النفط الخام إلى آسيا، فالأرقام فى عام ٢٠٠٧ تشير إلى أن الصادرات النفطية الإيرانية إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية قد زادت بنسبة ٢٥ ٪ حيث وصلت إلى ١١٦٥ مليون برميل يومياً، وعلى الرغم من أن دول الشرق الأوسط ترسل ٦٤ ٪ من نفطها إلى آسيا و ١٦ ٪ إلى أوروبا، فالأرقام الإيرانية تؤكد أن إيران تصدر ٥٦ ٪ من نفطها إلى آسيا و ٢٩ ٪ إلى أوروبا.

***الكهرباء:**

تعد إيران مصدر ومستورد للكهرباء وتحاول أن تصبح

محور إقليمي فى هذا المجال، وهناك صفقات للكهرباء مع دول عديدة مثل أفغانستان وتركيا وأرمينيا وأذربيجان وتركمانستان، بالإضافة إلى المحادثات الجارية مع دبى وعمان وباكستان، أيضاً العراق وجورجيا يمكن أن تكونا شريكين لإيران فى هذا المجال. بالطبع الدور المعلن عنه لمفاعل ناتانز لتخصيب اليورانيوم يمكن أن يساعد إيران فى زيادة قدراتها لتصدير وقود اليورانيوم لمحطات الطاقة النووية وفى توليد الطاقة.

إذا ما أقدمت إيران على إستخدام القوة العسكرية أو القيام بعمليات تخريبية متعلقة بمصالح الدول النفطية الخليجية لان الولايات المتحدة من المتوقع أن ترد بعمل عسكرى ضد إيران، مثل هذا العمل الإيرانى يدفع المجتمع الدولى للقلق ومن المحتمل أيضاً أن يترتب عليه إدانة من جانب مجلس الأمن.

وتعمل القوات الأمريكية الموجودة فى المنطقة على وضع الخطط التى تمكنها من الإبقاء على مضيق هرمز ومنع القوات العسكرية الإيرانية من إغلاقه وذلك بالتعاون مع عدد من أعضاء حلف شمال الأطلنطى "الناتو". على الجانب الآخر تعكف القوات العسكرية الإيرانية على القيام بالتدريبات والتى تشمل إغلاق مضيق هرمز، ويقدر الخبراء العسكريين الفترة التى تحتاجها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لتنظيف مضيق هرمز وإعادته إلى وضعه الطبيعى فى حالة وجود أية محاولة إيرانية لإغلاقه بحوالى شهر أو أكثر.

فى حالة تجدد القتال مرة أخرى إيران من المحتمل أن تسترد جزء من صحوتها وعافيتها من خلال التمكن من تدمير احدى السفن الأمريكية الضخمة المتواجدة بالمنطقة، خطر آخر مساوى للخطر السابق وهو أن تكون القوات الأمريكية الموجودة على اليابسة هدفاً للقوات الإيرانية.

هناك عدة أهداف أخرى قد تتجه إيران لاستهدافها وهى الدول الخليجية المجاورة لإيران حيث يوجد بكل هذه الدول عدد كبير من القوات والقواعد العسكرية الأمريكية، كما يمكن لإيران أن تقوم بإثارة الشيعة الموجودين فى بعض الدول الخليجية المجاورة لها مثل الأغلبية الشيعية فى دولة البحرين، كما يمكن أن تكون محطات الكهرباء ومحطات تحلية المياة أحد الأهداف المهمة لإيران فى حالة المواجهة.

أما بالنسبة للولايات المتحدة فثمة أهداف تقليدية قد تتجه إلى التركيز عليها على رأسها استهداف القدرات النفطية التصديرية لإيران، وذلك على الرغم من أن هذا العمل قد يثير احتجاجات عدد كبير من الدول نظراً لما سيؤدى إليه من أزمة طاقة كبيرة فى العالم، ولكن بصرف النظر عن هذا يمكن أن تقوم الولايات المتحدة بهذا العمل عن طريق استهداف حقل (kharg) الذى يعد الحقل الرئيسى الذى تعتمد عليه إيران فى تصدير النفط، كما أن إيران تدرك أنها ليست بعيدة عن الهجوم الجوى الأمريكى.

على الرغم من أن النصر العسكرى قد يكون مؤكداً سواء بالنسبة للولايات المتحدة أو أياً من حلفائها، إلا أن النتائج السياسية لهذه العملية العسكرية ضد إيران قد تكون غير مؤكدة، ولعل التجربة الأمريكية فى العراق تعد أكبر دليل على هذا، فالأخطاء العسكرية والتكتيكية للجيش الأمريكى فى العراق أدى إلى ردود فعل عالمية عكسية، وذلك مثلما حدث عام ١٩٩٨ عندما أخطأ الصاروخ الأمريكى (فينسينز) وأصاب طائرة مدنية إيرانية وأدى إلى مقتل ٢٩٠ فرد.

النقطة المعقدة المهمة التى يمكن أن تشكل القضية الأهم لدى المجتمع الدولى وهى المتعلقة بنشاطات إيران النووية، لأنه بمرور الوقت قد تشعر الدول الأخرى بقلق أكبر تجاه نشاطات إيران النووية، لأن هذه الدول تدرك أن إيران فى حالة تمكنها من إمتلاك الاسلحة النووية فإن منطقة الخليج "الفارسى" سوف تصبح محرمة على الطائرات الأمريكية وعلى الناقلات والسفن البحرية الكبيرة الأخرى أثناء أوقات التوتر، مثل هذه القدرة الإيرانية قد تؤثر تأثيراً عكسياً على رغبة الدول الخليجية الحليفة للولايات المتحدة مثل، البحرين، الكويت، قطر، الامارات العربية المتحدة، عمان، فى استضافة القوات العسكرية الأمريكية على أراضيها.

نقطة أخرى مهمة وهى أن الوجود الأمريكى فى المنطقة حتى لو كان غير عسكرى يعد أمراً مهماً لأنه يساعد على الابقاء على قدرات دول المنطقة فى تدفق الطاقة، فى نوفمبر ٢٠٠٧ صرح نائب وزير الدفاع السعودى الأمير عبد الرحمن بن عبدالعزيز فى اجتماع الرياض لدول مجلس التعاون الخليجى قائلاً: "بسبب التهديدات التى تواجهنا يجب أن نعمل بسرعة على تطوير قواتنا المسلحة لجعلها قادرة على الحفاظ على الأمن والاستقرار فى المنطقة وتأمين موارد الطاقة"، الأمير عبدالرحمن لم يسمى هذه التهديدات لكنه بدأ فى التلميح لإيران حيث قال "هذا الجانب الذى نعرفه جيداً يجب أن ننظر إليه ضمن أهدافنا الاستراتيجية، مثل التغيير فى أصل التهديدات، وظهور خطر الارهـاب، وصعود القوى الإقليمية الفعالة فى المنطقة". هذه التعليقات من جانب الأمير السعودى تؤكد الاهتمام والادراك السعودى للخيار العسكرى وذلك بدلاً من التصريحات الدبلوماسية التى اعتادت وسائل الإعلام على سماعها من قبل المسئولين السعوديين. ويرى المحللين والخبراء العسكريين أن صفقات الأسلحة التى تقدر بـ ٢٠ مليار دولار والتى وعدت بها واشنطن فى عام ٢٠٠٧ الدول الخليجية خاصة المملكة العربية السعودية يعد ترجمة لرغبة الولايات المتحدة فى زيادة تعزيز القدرات الدفاعية للدول العربية الخليجية، وإجبار

طهران على مراجعة تكلفة كافة الخيارات المتاحة أمامها خاصة الخيار العسكرى.

العبء العسكرى للدفاع عن طرق تصدير النفط يمكن أن يضم أطراف أخرى بشكل أوسع من دوال مجلس التعاون الخليجى والولايات المتحدة، وفى هذا الإطار جاء إعلان فرنسا عن بعض صفقات الأسلحة لدولة الامارات العربية المتحدة فى عام ٢٠٠٨. فى أغسطس ٢٠٠٧ أعلنت الهند أنها بصدد مراجعة مبادئها الدفاعية وتصوراتها للوصول الاستراتيجى للقوة الجوية الهندية من الخليج "الفارسى" إلى مضيق "ملقا".

على الرغم من أن التحمل المشترك للقيام بالعبء العسكرى لحماية طرق شحن صادرات الطاقة يعد أمراً هاماً وضرورياً، إلا أن هذا الأمر قد يؤدى إلى مزيد من التنافس خاصة مع الصين التى تركز فى سياستها الخارجية الآن فى مجال الطاقة على الوصول السريع والمباشر لمصادر الطاقة خاصة النفط من الخليج "الفارسى".

الحاجة لطرق تصدير بديلة:

يمكن القول أن تنظيم القاعدة الإرهابى بالإضافة إلى إيران يشكلان أكبر المخاطر الراهنة على صادرات الطاقة القادمة من الخليج "الفارسى"، ويرى المحللين أن أهمية مضيق هرمز مرشحة للنمو والتزايد ويؤكد تقرير الطاقة العالمى (World Energy Outlook ٢٠٠٧) أن ١٦ ٪ من النفط العالمى خلال عام ٢٠٠٦ مر عن طريق مضيق هرمز، ومن المتوقع أن يصل فى عام ٢٠٣٠ إلى ٣٠٫٥ ٪، وذلك لأنه من المتوقع أن يرتفع الإنتاج العالمى من النفط من ٨٤٫٦ مليون برميل يومياً فى عام ٢٠٠٦ ليصل إلى ١١٦٫٣ مليون برميل نفط يومياً فى عام ٢٠٣٠، ولهذا فإن التحدى الأبرز الذى يواجه المجتمع الدولى هو العمل على إيجاد طرق بديلة. لورانس ايجل مدير أسواق النفط بوكالة الطاقة يؤكد أن "هناك العديد من المناقشات حول هذه القضايا، ومن منظور أمن الطاقة سوف يكون أمراً جيداً عندما نجد الفرصة لتجاوز مضيق هرمز".

بعض خطوط الأنابيب جاهزة بالفعل، وتؤكد الشواهد التاريخية أنه يمكن اللجوء إلى بعضها فى حالات النزاع العسكرى. فعلى سبيل المثال وأثناء الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨ قامت العراق باستبدال وسائل وخطوط النقل البعيدة عن الشاطئ والتى تم تدميرها بواسطة القوات الإيرانية وقامت ببناء خط جديد استطاع أن ينقل ١٫٦٥ مليون برميل نفط يومياً وذلك عبر المملكة العربية السعودية من خلال ساحل المملكة على البحر الأحمر. هذا بالإضافة إلى خط ثانى من العراق متجه شمالاً عبر تركيا إلى البحر الأبيض المتوسط، وقد تم تطوير وتحسين هذا الخط ليحمل ١٦ مليون برميل نفط يومياً. بالإضافة إلى هذا هناك خط تم بنائه مباشرة ناحية الغرب إلى سوريا مع قدرة محتملة تصل إلى ١٤ مليون برميل نفط يومياً، وهذه الخطوط مجتمعة تبلغ قدرتها حوالى ٤٣ مليون برميل نفط يومياً وهو رقك أعلى من أكبر إنتاج للنفط وصلت إليه العراق فى تاريخها.

لكن هذه القدرات لهذه الخطوط يوجد عليها بعض الملاحظات، حيث انخفضت قدراتها كثيراً وذلك لعدة أسباب منها، أن خط الأنابيب العراقى الذى يمر عبر المملكة العربية السعودية (Ipsa) تم إغلاقه بعد الاحتلال العراقى للكويت عام ١٩٩٠ وفرضت السعودية سيطرتها عليه فى يونيو ٢٠٠١، وذلك على الرغم من أنه على المستوى النظرى يمكن أن يستخدم هذا الخط لنقل النفط الخام السعودى إلى البحر الأحمر، أما الخط المتجه إلى سوريا فقد أغلق منذ الاحتلال الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣. الجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية ليست لها أى خطوط انابيب لتصدير النفط عبر أراضى دول أخرى، فالمملكة لها خطان رئيسيان داخليان يمكن أن يحملا النفط السعودى من ساحل الخليج "الفارسى" إلى البحر الأحمر.

يعد أقدم خطوط نقل النفط الدولية فى المنطقة هو الخط المعروف باسم (تاب لاين) الذى كان يبدأ من السعودية ويمر عبر سوريا ولبنان إلى البحر الأبيض المتوسط حتى يصل إلى ميناء صيدا، وقد استمر هذا الخط فى العمل لفترة طويلة حتى بعد أن قامت إسرائيل بالاستيلاء على مرتفعات الجولان عام ١٩٦٧، ولكن توقف عن العمل بشكل جزئى عام ١٩٨٤ بالرغم من أن الجزء المتجه للأردن ظل مفتوحاً إلا أن السعودية قامت بإغلاق هذا القسم عام ١٩٩٠ وذلك بعد أن أصبحت الرياض منزعجة من قيام صدام حسين باحتلال الكويت.

دولة الامارات العربية المتحدة تقوم بإنتاج ٢٫٥ مليون برميل يومياً لكنها تقوم بإرسال كل صادراتها (٢٫١ مليون برميل يومياً) عبر مضيق هرمز، رغم ذلك هناك أنباء عن خطط إماراتية لبناء خط أنابيب يستطيع أن ينقل ١٫٥ مليون برميل نفط يومياً وذلك عبر خليجها عند الفجيرة على ساحل عمان، وقد تم التخطيط للمشروع عام ٢٠٠٧ وأعطيت المناقصة لأحد المقاولين الصينيين الذى أكد الانتهاء من بناء الخط عام ٢٠٠٩، وكان هناك اقتراح ببناء مصفاة فى الفجيرة لكن هذه الخطة وضعت على الرف، ورغم هذا فى حالة إكمال هذا المشروع بنجاح فى موعده فإنه سيعمل بشكل كبير على تجنيب الإمارات التعرض للآثار السلبية الناجمة عن إغلاق مضيق هرمز.

تعمل الامارات فى الوقت نفسه على زيادة قدراتها الانتاجية حيث تطمح إلى الوصول بها إلى ٥ مليون برميل

نفط يومياً بحلول عام ٢٠١٤، فى الماضى اقترح الخبراء الأمريكيين أن يتم إنشاء خط أنابيب للطوارئ وهو الخط الذى يمكن أن يربط بين منطقة رأس الخيمة بدولة الامارات العربية المتحدة وبين ساحل عمان، ورغم وجاهة الفكرة إلا أن هذه الخطة وجدت معارضة وقيود عديدة فى عام ٢٠٠٧ خاصة من الجانب العمانى الذى لم يشأ أن يورط نفسه فى نزاع مع إيران.

فى إطار النتائج المحتملة لإغلاق مضيق هرمز يمكن القول أن هناك آثار سلبية عديدة قد تحدث بالنسبة للدول المستوردة للنفط والذى يمر عن طريق مضيق هرمز وعلى رأس هذه الدول تأتى الولايات المتحدة، صحيح أن الاحتياطى البترولى الأمريكى يصل إلى ٧٠٠ مليون برميل من النفط إلا أن الولايات المتحدة لا يمكنها سحب أكثر من ٤.٤ مليون برميل نفط يومياً من هذا الاحتياطى وهذه النسبة بالطبع تزيد عن كمية النفط التى تستوردها الولايات المتحدة من دول الخليج "الفارسى" والتى تبلغ حوالى ٢.٦٧ مليون برميل نفط يوميا.

أما الخطورة الأكبر فتقع على الدول الأخرى التى لا يستطيع الاحتياطى النفطى لديها مواجهة هذه الأزمة، وعلى رأس هذه الدول يمكن ذكر الصين والهند وغيرها من الدول التى أصبحت تعتمد إعتماداً كبيراً على النفط القادم من دول الخليج "الفارسى" والذى يمر عبر مضيق هرمز.

فى ضوء هذه القيود والنتائج الخطيرة على الدول المستهلكة للنفط التزام بفرض بعض الاجراءات فى الداخل، وتشمل هذه الاجراءات بعض التغييرات فى يوم العمل، واستهلاك الغازولين بالإضافة إلى إمكانية فرض ضريبة. وتقدر وكالة الطاقة العالمية أن ٢ مليون برميل نفط يومياً - تساوى ١٥ ٪ من واردات الولايات المتحدة من النفط - يمكن أن تقوم الولايات المتحدة بتوفيرها من خلال وسائل متنوعة أو من خلال بعض القرارات الإدارية والتى تشمل إجراء بعض التحسينات على السيارات، ووضع حد أقصى لسرعة السيارات هو ٥٥ ميل فى الساعة وإجبار السيارات على الالتزام بهذا الحد، وتشجيع نظام إنهاء العمل عن بعد، وجعل أيام العمل أربعة أيام فقط فى الأسبوع، كل هذه الاجراءات من شأنها توفير كبير فى استهلاك السيارات للبترول والغاز.

توصيات سياسية:

لابد من أخذ التهديد الذى أطلقه على خامنئى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية عام ٢٠٠٦ على محمل الجد، لأنه أكد فيه أنه «لو قامت الولايات المتحدة بأى تحركات خاطئة تجاه إيران، فإن شحنات ومصادر الطاقة من المؤكد ستواجه أخطار حقيقية، ولن يكون لدى الولايات المتحدة القدرة على حماية إمدادات الطاقة فى المنطقة». وعلى الولايات المتحدة أيضاً الاستمرار فى بذل الجهود لتغيير سلوك طهران المتمثل فى تهديد مصادر الطاقة ومنعها من التحكم فى مضيق هرمز.

لكن الاستمرار فى الاعتماد بشكل رئيسى على نفط المنطقة يعد نقطة ضعف إستراتيجية لباقى دول العالم، لكن ثمة نقطة مهمة هنا وهى أن الاقتصاد الإيرانى يعتمد هو الآخر بشكل رئيسى على صادرات النفط والغاز، وهو ما يمثل نقطة ضعف إستراتيجية مهمة فى الاقتصاد الإيرانى، فالاقتصاد الإيرانى يصنف على أنه اقتصاد ضعيف وبالتالى فإن أى استقطاع أو توقف كلى لصادرات النفط الإيرانية من الممكن أن يترك آثاره السيئة على الاقتصاد الإيرانى ناهيك عن النتائج السياسية الداخلية الخطيرة.

الولايات المتحدة عليها التزام كبير بالسعى لتقليل الاعتماد على طرق التصدير الحالية وإيجاد البديل المناسب لمضيق هرمز. من الواضح أن الطريق أو المشروع الواضح فى الفترة الحالية هو خط الأنابيب عبر دولة الامارات العربية المتحدة إلى ساحل عمان، وبناء خط أنابيب عبر المملكة العربية السعودية إلى ساحل البحر الأحمر، أيضاً على الولايات المتحدة العمل فى أتجاه آخر وهو تقليل قدرة إيران على صياغة تحالفات دبلوماسية وتجارية فى مجالى الغاز والنفط.

الولايات المتحدة بحاجة أيضاً إلى العمل مع الحلفاء فى كل أنحاء العالم، ليس فقط من أجل زيادة الضغط على إيران لكن أيضاً من أجل سهولة التعاون مع الحلفاء فى أوقات الأزمة، فالولايات المتحدة تتعاون مع أوروبا واليابان فى إطار وكالة الطاقة الدولية، لكنها ما زالت بحاجة إلى التعاون مع حلفاء آخرين مستوردين للطاقة مثل الصين والهند، وذلك من أجل مزيد من الضغط على إيران.

إن الدور الأمريكى لحماية الطاقة يتعلق بالدور العالمى والقيادى للولايات المتحدة أكثر من كونه يتعلق باعتماد الولايات المتحدة على مصادر الطاقة من الخارج، فالولايات المتحدة أقل اعتماداً على مصادر الطاقة الخارجية عند مقارنتها بغيرها من القوى الاقتصادية الكبرى، حيث تستورد الولايات المتحدة ٣٥ ٪ من إجمالى استهلاكها للطاقة، وذلك مقارنة بـ ٥٦ ٪ للاتحاد الأوروبى، و٨٠ ٪ لليابان، فالشرق الأوسط يعتبر جزء صغير كمزود للطاقة للولايات المتحدة.

هناك عنصر مهم فى الاقتصاد العالمى و[illegible] أن القوى القيادية الكبرى - الولايات المتحدة - وبمساعدة حلفائها وباقى الدول الأخرى عليهم التزام بالعمل على الابقاء على أمن التجارة العالمية عبر البحار وفى الجو. ومن أجل أن يعمل النظام على الولايات المتحدة العمل على منع أى قوة من السيطرة على الخليج «الفارسى» مع الاحتفاظ بقدرتها على حماية مرور السفن.

قراءة فى كتاب

ثقافة العرى وعرى الثقافة

■ تأليف الدكتور/ غلامعلى حداد عادل

■ إعداد: د. حسين صوفى محمد
باحث فى الشئون الإيرانية
E_mail:sofyhussien@hotmail.com

مثل هذا الموضوع الذى يجذب المتلقى للوهلة الأولى هو فى الواقع عنوان كتاب للدكتور غلامعلى حداد عادل الرئيس السابق لمجلس الشورى الإيرانى فى دورته السابعة الماضية ، وهو فى الوقت ذاته، عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام ، وعضو المجمع اللغوى وصهر مرشد الجمهورية الإيرانية آية الله على خامنئى .

ولد حداد عادل عام ١٩٤٥م، بمحافظة طهران ونال درجة الدكتوراة فى الفلسفة من جامعة طهران ومن ثم عمل بالتدريس فى هذا المجال قبيل توليه رئاسة البرلمان الإيرانى ، ومن أشهر أعماله " فرهنگ برهنگى وبرهنگى فرهنگى " أى " ثقافة العرى وعرى الثقافة " والذى قامت دار نشر " سروش "بإعادة طبعه عام ٢٠٠٤م ، وللمرة الثالثة عشر . والواقع أيضا أنه من الكتب المهمة للمكتبة العربية، ولعل أهميته تتجلى فى كونه من أوائل الدراسات العلمية التى تقف على الملبس وأبعاده التارخية من منظور ثقافى شيعى . ففى البداية راح الكاتب يؤكد فى مقدمته أن الملبس شأن من شئون الإنسان، وهو ظاهره امتدت على مدار التاريخ البشرى وتنامت مع المساحات الجغرافية الشاسعة للأرض منذ فجر التاريخ وإلى الآن، وقد ارتبطت تلك الظاهرة أى الملبس بخصوصية وقيم الأفراد والجماعات فى المجتمع، ومن ثم فإن تلك الظاهرة يمكن قراءتها من رؤى عدة؛ من منظور علم الأخلاق، النفس، الإجتماع، الاقتصاد، القانون والتاريخ أو حتى من منظور علم الجغرافيا. وفى هذا السياق ، هناك ثمة تساؤلات تبرز الموضوع وأهمها؛ لماذا يرتدى الإنسان الملبس ؟، وما هى العلاقة بين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونوعية ملبسه ؟، ظاهرة الملبس من منظور التشريعات القانونية والعقائد المختلفة والأهم ماهى التحولات الطارئة على ظاهرة الملبس خلال الحقب التاريخية المتعاقبة ؟

الواقع أن البحوث والدراسات المتعاقبة التى حاولت الرد على تلك التساؤلات وعبر مراحل تاريخية مختلفة اتفقت فيما بينها على أنه ثمة ثلاث نقاط أساسية تلبى إحتياجات الإنسان من الملبس :

الملبس يقى الإنسان من شر الظواهر الطبيعية.
الملبس يستر العورة ويصون العفة .
الملبس يمنح الإنسان الشكل الجمالى .

والملاحظ أن الملبس مما سبق يشبة المسكن، إذ أن الإنسان منذ البدء قام بتأسيس السكن لنفس تلك العناصر تقريبا؛ لحمايته من الطبيعة ولستره أيضا ، وبعد ضمانه لذلك بدأ فى تزين جدران مسكنه، أى أن الإنسان سكن ملبسه أولا قبيل جدران مسكنه ، إذا منشأ ظهور الملبس يرجع لبقاء الإنسان وعفته وجماله، لكن من الخطأ التصور أن كل هذا الإختلاف والتنوع الملاحظ على لباس الأفراد والجماعات وما طرأ عليه من تغير عبر العصور التاريخية المتعاقبة إنما يعود لذات العناصر الثلاث - سالفة الذكر - فحسب ، إذ أنه بالنظر إلى لباس التجمعات البشرية المختلفة سنجد أن ملابس كل جماعة او فئة إجتماعية تختلف عن الإخرى ، فملابس النساء اليوم مغايرة لملابس الرجال والأطفال ، كذلك ملابس المرأة العاملة غير ملابس ربات البيوت هذا إضافة إلى إختلاف ملابس كل حرفة أو طبقة إجتماعية ما ؛ حيث يرجع ذلك الإختلاف الموجود اليوم على ملابس الإنسان المعاصر إلى جملة من العوامل التى من ابرزها ؛ الظروف الأقتصادية والاجتماعية والبيئية ، أما العقائد الدينية فتلعب الدور المؤثر فى طبيعة هذا الإختلاف ، لاسيما العقيدة

الإسلامية التى تحدد الضوابط فى نوعية وشكل الملبس وبخاصة ملبس المرأة (الحجاب)، ويبدوا أن حداد عادل لم يعول كثيرا على علاقة الأديان بالملابس بقدر ما عول فى ذلك على التأثيرات الثقافية، بمعنى انه راح يؤكد على أن الإختلافات الموجودة فى ملابس الناس اليوم إنما تعود فى المقام الأول للثقافة السائدة فى المجتمع، وهذا فى تقديرى الشئ المميز لهذه الدارسة وبخاصة أن الدراسات السابقة دائما ما تحيل ذلك للإختلافات العقائدية وحدها .

- علاقة الملبس بالثقافة :

جميعنا يدرك معنى الملبس وسبق وأن أوضحنا طبيعته ووظيفته (ففى اللغة الفارسية مرادفات من قبل پوشش ، تن پوش ، پوشاك وكلها مشتقة من المصدر "پوشيدن" الذى يعنى الإكتساء أو الإخفاء والتستر ثم أخذت تعنى الارتداء)، أما الثقافة فهى التى فى حاجة ماسة لتعريفها ، يعنى يتحتم علينا توضيح أبعاد مقاصدنا من الثقافة، فالثقافة من منظور الكاتب وفقا للتعريف المعجمي عبارة عن النظرة الشمولية لمجتمع ما حيال العالم ، والواقع أن ذلك التعريف نفسه ينطبق تماما على تفسير الوجود الإنسانى فيما يتعلق بالموجودات من حولة ، أى إن الثقافة تعنى الرؤية الشمولية المتضمنة جميع قيم وأساليب ونظم الفرد والجماعة فى المجتمع ، ومن ثم نتصور نحن بدورنا أن رؤية العالم هى ذاتها المعنى المرادف للثقافة ، بحيث إن تلك الرؤية هى المسئولة عن مواقف الفرد أو الجماعة الإجتماعية من العالم المحيط ، وبذلك تكون تلك الرؤية التى كونها الإنسان هى المتحكمة الرئيسية فى طرائقه تجاه المسكن والمأكل والملبس كذلك ، يعنى أن رؤيته للعالم أو ثقافته - بمعنى أوضح - هى التى تنعكس فى شتى مناحى حياته ، فى الاقتصاد ، الفن والحضارة ، وإن شئنا القول فإنها بمثابة العامل النفسى الدافع لبناء الحضارة كافة .وفى هذا السياق ، يذهب الكاتب إلى أن الملبس كان فى الأصل واحد ، أما الإختلاف فى شكله ونوعة إنما يرجع إلى الثقافة اللاحقة فبمراجعة المصادر التاريخية والمتاحف العالمية المعنية بالحضارة يثبت أن الحضارات القديمة كافة أتفقت على ملبس أو رداء واحد تقريبا ، هذا الرداء الواسع والفضفاض المفتوح من الأمام مع غطاء الرأس ورابطة الوسط تماما كما يتبين من النماذج الواردة من الحضارات القديمة (المصرية، الإيرانية، الإغريقية و الآشورية وغيرها).

أما الإختلاف فقد جاء ووفقا لتصور الكاتب عبر المراحل التارخية المتعاقبة ومن جراء التجاور بين العالمين الشرقى والغربى ، الأول الذى أخذ بثقافة الموروث من القيم والمنطلقات المعنوية ، والآخر الأخذ بثقافة المادة النابعة من التكنولوجيا وما حدث للأسف أن وقع العالم الأول فريسة لهجمة الثانى الشرسة التى سادت ثقافته وعمت قيمة العالم الأول وفقا لنظريت الأقوى ،صحيح أن بعض الدول الإسلامية وأجزاء كبيرة من الهند وافريقيا ومناطق فى جنوب شرق آسيا ظلت رغم الغزو الثقافى الغربى باقية على قيمتها التى من ضمنها ملبسها القومى شأنهم فى ذلك شأن بعض الشعب الإيرانى وطوائفه وعشائره المختلفة من قبيل البلوچ والبختاريين والقشقائيين والاكراد والاهوازيين ومثلهم فى الهند وباكستان وافغانستان واليمن ومراكش وبعض سكان شمال ووسط أفريقيا وجنوبها الذين بقوا على ملابسهم القومية رغم التحولات القائمة والمفروضة والملاحظ على ملابسهم أنها متشابهة مع بعضها فى الطول والعرض بإستثناء نوعية الرداء وطرائق نسجة وألوانه التى اختلفت تباعا للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية المختلفة .أما الملبس فى الغرب اليوم فهو متنوع ومختلف وفقا لكل فصل من فصول العام الأربع ، والسمة المشتركة الوحيدة فى الملبس المعاصر سواء ملبس الرجال أو النساء هى القصر والضيق، حتى أن هناك ثمة تساؤل كثيرا ما يتبادر فى الأذهان مفاده ؛ لماذا تطول ملابس الشرق وتوسع وتثبت بينما تقصر ملابس الغرب وتضيق وتتغير ؟ على الفور يرجح البعض السبب فى ذلك إلى تقدم الغرب وأخذه بسبل العلم والتكنولوجيا، إذ أن إختراع ماكينة الخياطة ذلك التحول الكبير قد أفضى بدوره إلى سرعة الأداء ومواكبة الأذواق وهو ما أدى إلى الإختلاف والتنوع ، إلى أن الكاتب يرجح طبيعة الإختلاف إلى الثقافة أو بمعنى آخر إلى الفروق الثقافية بين الشرق والغرب ، الأول الذى يستلهم رؤيتيه من الأصالة والقيم المعنوية التى تحفظ على كيان الإنسان وصيانة عفتة ، فى مقابل الآخرى التى تستلهم رؤيتها من المادة وحدها أى المصلحة وتباعا ليس صدفة أن تتشابه الملابس النسائية والرجالية من حيث القصر والضيق لكونها ارتبطت بالثقافة الجنسية التى تروج للإثارة دون التفريق بين الإنسان والحيوان من منظور التعبير عن المشاعر والأحاسيس .

ولذلك يتبين الفرق الأساسى بين الثقافة الغربية والإسلامية فالأولى غارقة فى المادية ، فهى تقتصر فى التفكير على الإنتفاع من كل شئ ، ومن ثم تنظر إلى الملبس كوسيلة فقط لتحقيق الغرائز الجنسية ، أما الثانية أى الإسلامية فترى فى المعنوية الكمال التى تنشدة والغاية التى تسعى إليه ولذلك تنظر إلى الملبس بوصفه عفة للجسد يتحتم صيانته من سياط العابرين وإثارتهم . ومن ناحية أخرى نجد أن ثمة ربط بين الملبس والتحول الذى طرأ عليه والرأسمالية الغربية ، إذ إن تلك الحضارة أو الثقافة النابعة فى أساسها من المادة والجنس كان لابد لها من نظام إقتصادى مناسب تباعا للتكنولوجيا نظاما يسعى لتكريس غريزة الاستهلاك عبر الجنس من خلال إستخدام المرأة كأداة للترويج وقطعا قام الرداء الضيق والقصير على جسم المرأة الغربية بهذا الدور على خير وجه. هذا وسرعان ما يصل المتلقى إلى خصوصية المجتمع الإيرانى حيال الملبس وهو ما قد تضمنه تحت عنوان " السفور وكيفية وصوله إلى إيران " إذ يرى الكاتب أن الابتعاد عن العرى والميول إلى الستر والتعفف هو الاصل لدى المجتمعات الشرقية كافة، أما العرى الذى تواكب مع تكنولوجيا التغيير والجنس فقد صاحب المجتمعات الغربية ثقافتها الحديثة، ولعل إحدى أبرز مظاهر الغزو الثقافى الحديث على إيران يتجلى فى تغيير ملبسها والرواج للعرى بين طبقات المجتمع الإيراني(من أعلى الهرم الاجتماعى قطعا)،لا سيا

التغيير التاريخى الذى اقدم عليه النظام البهلوى فى إيران فيما يتعلق بالملبس حينما أمر بنزع الحجاب ذلك التغيير الذى لم يكن خطوة فى إتجاه محاربة الزى الإسلامى بقدر أنه نصرة للثقافة والقيم الغربية.

حيث رأى الكاتب أن تنفيذ هذا التغيير على المجتمع الإيرانى كان يحتاج إلى شرطين ؛ الأول: يتمثل فى تهيئة المجال والمناخ الثقافى والاجتماعى لاستقبال الزى الوافد على المجتمع، والثاني: التطبيق عبر استخدام العنف، غير إن " رضا خان " ونظامه سعى من خلال دعم المستعمر البريطانى إلى تنفيذ التغيير، أى تغيير إيران على الطريقة الأوروبية ووضعها صوب الرقى والتحديث عبر الشرط الثاني، القسوة، لاسيما أنه قام فى عام ١٩٣٥م. بفرض الزى الرسمى الموحد الشكل على الرجال و القبعة الإجبارية على الرأس فى مقابل نزع التشادر (العباءة) النسائى والحجاب عند المرأة ، حتى أن التشادر كان ينزع عنوة من فوق النساء الإيرانيات ، ويقال إن رئيس بلدية طهران آنذاك كان يقف فوق هضبة المدينة المرتفعة حتى ينظر بمنظاره المعظم على ملابس النساء وما ان وجدد منهن يرتدى التشادر حتى يامر رجال الأمن بإحضارهن ونزع ملابسهن وتمزيقها فى الشوراع الإيرانية حتى ان أفراد الاسر المحافظة كانوا يخشون الخروج من بيوتهن .

الحجاب من زاوية أخرى .

من ناحية أخرى ، نجد أنه وبعد تولى الحكومة الإسلامية سدة الحكم فى إيران عقب قيام ثورة عام ١٩٧٩م ، سرعان ما سعت إلى تطبيق و فرض إرتداء الحجاب مجددا ، حتى أن مجلة كاريكاتورية قد نشرت فيما يتعلق بهذا السياق ، رسومات كاريكاتورية معبرة بدقة عما حدث فى إيران ، إذ جاء فى الرسم الاول سيدة إيرانية ترتدى التشادر بينما شرطة " رضا خان " تسعى لنزعه من فوق جسدها وتقطيعوا بكل عنف وقد كتب تحت هذا الرسم (الأمس).وفى الرسم الثانى سيدة أخرى سافرة ترتدى المينى جيب وهناك حراس الثورة ومعهم أحد آيات الله ... يلتفون حولها واجبارها على إرتداء الحجاب وبالقوة أيضا. وقد كتب تحت هذا الرسم (اليوم). إذ إن الرسوم الكاريكاتورية تسعى إليتجسيد العنف والقسوة فى الحالتين سواء الارتداء من عدمه ، غير إن الكاتب قد سعى كثيرا لتفنيد المقارنة بين نظام الشاة والحكومة الإسلامية حول الحجاب ، بحيث إنه راح يبين أن الوسيلة والغاية غير واحدة وضرب مثلا بجراح فتح بمشرطه قلب مريض بغية معالجته وآخر قاتل اراد فتح قلب إنسان بسكينته بغية قتله ، وهنا يرى الكاتب أن الأول أراد التحديث عبر التغريب بينما أراد الآخر صيانت القيم وإلا تحولت المرأة كسلعة لإثارة الغرائز وإنما المحافظة على قيم المرأة الشرقية المختلفة تماما عن المرأة الغربية والثقافة الغربية المضللة أحيانا لكن أتصور أن الكاتب يبدو أنه غفل عن استخدام القوة فى الحالتين وأن الغاية لا تبرر الوسيلة ؛ذلك المنطق المفروض فى كافة المجالات والازمنة.

على أية حال، وفى النهاية لم يجد الكاتب أسهل من إلقاء القصة التراثية التالية لتوصيل رؤيته للمتلقى والذى قد يجد صعوبة فى إدراكها عبر المقدمات، إذ يقول: حكى أن خياطين جاءا إلى المدينة وحاولا خداع ملكها بأن قالا عن نفسهما إنهما أبهر الخياطين بما يصنعا من أردية عظيمة للملوك والعظماء، والأهم من ذلك أن بمقدورهما حياكة رداء سحرى للملك لا يمكن لغير الشرفاء من الفاسدين رؤيته، إنما الأطهار وحدهم هم الذين يروه، فرحب الملك وعلى الفور أمر بأحمال الذهب والفضة وأدوات الخياطة كافة حتى يتم حياكة هذا الرداء العظيم وبالفعل بدأ الخياطان فى تحريك أيديهما وكأنهما يهمان فى حياكة ذلك الرداء السحري، وذات ليلة أمر الملك رئيس وزرائه بمتابعة الأمر والتأكد من أن العمل فى الرداء يجرى على قدم وساق، وبالفعل مضى الوزير لرؤية الرداء قبيل الإنتهاء من مراحلة الأخيرة غير أنه لم يرى شئ من الرداء وعلى الفور سئل أين الرداء فأجابا الخياطان إنه أمامك مباشرة فلم ير الرداء لكنه فى المره الثانية تذكر إن الأطهار وحدهم هم اللذين يرون الرداء وعلى الفور بدأ فى تمجيد صنعهما حتى انه راح يحكى للملك عظمة الرداء وجمال صنعه بالشكل الذى فتن الملك إليه فراح بدوره لرؤيته لكن لم يرى شيئا إلا أنه تذكر المقولة المأثورة فبدأ يتغنى فى جمال الرداء ومن ثم أصدر أوامره بإقامة إحتفال عظيم بالمدينة بمناسبة الإنتهاء من حياكة الرداء السحرى وحينما قام الملك بإرتداء الرداء ونزل إلى الشعب الذين قد اصطفوا على جانبى الطريق لرؤية الرداء والترحيب بقدوم الملك لم يروا بدورهم سوى قطع بسيطة للغاية تكاد تغطى عورة الملك لكنهم كانوا على دراية تامة بالثقافة السائدة حول ذلك الرداء ومن ثم صمت الجميع دون أى كلمة غير أن طفل صغير كان بجوار امه ظل يسئل: " لمذا الملك عار ؟ حتى بدأ الشعب فى تكرار نفس الكلمات لماذا العرى؟ ولعلّ هذه القصة تعكس تماما واقع الثقافة الغربية الوافدة على الثقافة الشرقية وقيمها .

ومما سبق تناوله عبر طرح هذا الكتاب فقد تبين أن لكل شعب أو أمة ملابسه الخاصة والتى تنسجم وتتطابق مع القيم والقواعد الثقافية لهذا الشعب او تلك الأمة كما أن الأوضاع الإقليمية والمكانة الجغرافية للجماعات والأفراد من العوامل المؤثرة لذلك فى بلورة نوعية الملابس وأشكالها وعلى ما يرتديه الناس، غاية الامر ان ما يرتيده الإنسان اليوم من ملبس فى أى رقعة على الأرص، لا يعبر عن كونه ملبسا فحسب وإنما يعبر فى الأساس عن ثقافة وقيم هذا الإنسان ؛ لذلك فإن أحد أبرز أهداف الغرب فيما يتعلق بسيطرته على الشعوب تكمن فى سعيه الحثيث والمتواصل إلى تغير نمط ملابس هذه الشعوب أو تلك ، على أن يتم ذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة الخاضعة للنظام الرأسمالى السعى لإبراز ثقافة الإستهلاك للمواد النابعة من التكنولوجيا الجديدة. والواقع أن التحول فى الملابس يأتى من هذا الجانب بعدما يتوفر أمامه المناخ المهيئ بالأساس لاستقبال تلك الثقافة المهيمنة وتباعا يتحتم على المجتمعات الساعية لحماية قيمها والعودة إلى ذاتها عبر التمسك بهويتها المتمثلة فى زى الشعب القومى وملابسها التقليدية.

ثقافة الشهادة فى الفكر الإيرانى

■ أ.د. يحيى داود عباس
أستاذ ورئيس قسم اللغة الفارسية - جامعة الأزهر

صرح الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد خلال لقاء تم فى مدينة همدان الإيرانية مع عائلات قتلى سقطوا فى الحرب العراقية -الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨م) بأن ثقافة الشهادة هى وسيلة لتسوية المشكلات الاقتصادية والعالمية. وأضاف قائلا: "نحن بحاجة إلى ثقافة الشهادة لبناء بلادنا وصون عظمتها، وقد اختارت الشعوب الحرة فى العالم اليوم طريق شهدائنا، وهى طريق العظمة والعزة".

ولما كان فهم الحاضر الإيرانى يتعذر بدون استيعاب الماضى، لهذا كان من الضرورى العودة إلى جذور مفهوم الشهادة ودور الشهداء، لمعرفة أسباب نشر ثقافة الشهادة وفلسفتها فى المجتمع الإيرانى الشيعى خلال العصور والأجيال المتعاقبة.

والشهادة لغة: إسم مأخوذ من مادة: شهد، ومعناه: إعطاء خبر قاطع، المشاهدة، الحضور، العلم بالأمور الظاهرية. أما الشاهد فجمعه: شهداء وشهود وأشهاد. والشهيد: الأمين فى شهادته، الذى لا يغيب عن علمه شئ من الأمور الظاهرة، الحاضر. وفى الاصطلاح الإسلامى: استشهد فلان أى قتل شهيداً، والشهيد: المقتول مجاهداً فى سبيل الله، والجمع: شهداء، والشهيد: الحى (عند ربه): ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون - آل عمران - آية ١٦٩، كأنه شاهد أى حاضر، وقيل لأن ملائكة الرحمة تشهده، وسمى الشهيد شهيداً لأن الله وملائكته شهود له بالجنة، وقيل: سموا شهداء لأنهم ممن تطلب شهادتهم يوم القيامة مع النبى (صلى الله عليه وسلم) على الأمم الخالية.

والشهيد فى الإسلام هو: من مات مبطوناً أو مطعوناً أو غريقاً، ومن قتل دون روحه وعرضه وماله. ويضيف الشيعة: من مات على محبة آل البيت، ومن ينتظر الفرج لكى يسود العدل.

وقد وردت آيات وأحاديث وروايات كثيرة فى فضل الشهادة ومكانة الشهداء. وللشهيد قداسة ومنزلة سامية فى كل الأديان فى الشرق والغرب على حد سواء، ويستوى فى هذا: الشهيد الوطنى والشهيد الدينى. وأول من لقب بلقب: "سيد الشهداء" هو عم الرسول (صلى الله عليه وسلم) حمزة بن عبد المطلب، ثم لقب الحسين بن على باللقب نفسه من بعده.

والشهادة عند الشيعة - كما يقول الدكتور إبراهيم الدسوقى شتا فى كتابه: الثورة الإيرانية- هى السلاح الوحيد طوال تاريخهم فى مقابل كل القوة والغلبة والسيطرة التى كانت عند أعدائهم، وهى فى المفهوم الشيعى - وقد يبدو بمنطقنا المعاصر مفهوماً رومانسياً - هى السبيل الوحيد للبقاء والدوام. ويطرح الدكتور على شريعتى (١٩٣٣ - ١٩٧٧م) المفكر والمترجم وعالم الاجتماع الإيرانى الشهير قضية الشهادة كقضية فكرية وفلسفية فى مؤلفاته العديدة، ويربطها بالفكر السياسى، ويخصها بكتاب اسمه: الشهادة، وله بحث عن الشهيد، كما أنه تحدث عن الشهادة فى كتابه: الحسين وأرث آدم، وكتاب: فاطمة هى فاطمة، ويتحدث عما بعد الشهادة، أى ما يجب عمله بعد الشهادة، وعن تأثير مفهوم الشهادة فى التراث الشيعى والثقافة الشيعية، ويقول

ما ملخصه أن دم الشهيد سفينة نجاة وشعاع شمعة للعيون التى لم تعد تقرأ خط الحق فى ظلام الاستبداد ويؤكد على أن الحسين هو "معلم الشهادة العظيم"، وعلى أن موته كان ضماناً لحياة أمة، وعلى أن استشهاده كان سبباً لبقاء الإيمان، وكان اعتراضاً أحمر على الحكم الأسود، ودعوة لكل العصور والأجيال، دعوة مفادها: إن استطعت فاقتل، وإن لم تستطع فمت. ويواصل شريعتى حديثه عن الشهادة، ويقول: "إن الشهادة مدرسة يعد الحسين بن على أحد مظاهرها، وإن الشهيد لغة بمعنى الحاضر والناظر والشاهد والمخبر الصادق الأمين، وأيضاً بمعنى: الواعى والمحسوس والمشهود، وهو ذلك الذى تتركز الأنظار عليه، وهو فى النهاية بمعنى: المثال والنموذج والمثل، والشهادة فى ثقافتنا ومذهبنا ليست حادثة دموية أو حزينة، وليست موتاً يفرضه العدو على المجاهد، إنها موت بهوى القلب يختاره المجاهد بكل ما لديه من وعى ومنطق وشعور ويقظة وبصيرة. الشهادة صرخة غضب على الصمت الذى قطع كل الحلوق، وهى شكل الجهاد الوحيد، ودليل الوجود الوحيد، وعلاقة الحضور الوحيدة، وسلاح الهجوم الوحيد، والإسلوب الوحيد للمقاومة عند الحقيقة والصدق والعدالة. الشهادة عمل يقوم به الإنسان فجأة بشكل ثورى، ويلقى بوجوده الأدنى فى نار نوع من العشق ونوع من الإيمان، ويصبح دفعة واحدة إلهياً ونوراً وخيراً محضاً، ومن هنا فلا غسل للشهيد، ولا كفن، ولا حساب ولا كتاب يوم القيامة. الشهادة فى ثقافتنا درجة من الدرجات، ليست وسيلة، هى فى حد ذاتها هدف، أجياله، هى نفسها تكامل وعلو، مسئولية كبرى ... هى فى حد ذاتها ثقافة وتراث.

والشهيد يعنى الحاضر، والشهداء أحياء وحاضرون وشاهدون وناظرون ليس فى حضرة الله فحسب، بل وفى هذه الخلق أيضاً، وفى كل عصر وقرن، وفى كل زمان ومكان. والشهيد هو من ينتصر فى عصر عدم القدرة وعدم الغلبة بموته على العدو، وإذا لم يهزم عدوه يفضحه. الشهيد هو قلب التاريخ، هو القلب الذى يوصل الدم إلى أعضاء المجتمع الميتة التى لا رمق فيها، الشهيد حاضر دوماً وخالد دوماً. والشهادة حضور فى ساحة المواجهة بين الحق والباطل، حضور دائم فى التاريخ، والحسين حاضر فى كل عصر وقرن، وقد أعلن حضوره فى كل العصور وفى كل ساحات الأرض والعصر، لقد مات فى كربلاء لكى يبعث كل الأجيال والعصور... يجب أن يعلم كل شيعى أن كل الساحات كربلاء، وكل الشهور المحرم، وكل الأيام عاشوراء" (رفعت الثورة الإسلامية هذا الشعار فى إيران منذ قيامها).

كما يتحدث "حميد عنايت" أستاذ العلوم السياسية بجامعة طهران عن حادثة استشهاد الإمام الحسين فى كتابه: الفكر السياسى الإسلامى المعاصر (الترجمة العربية)، ويقول إن هذه الحادثة تلى حادثة غدير خم (يعتقد الشيعة أن الرسول (ص) أوصى لعلى بن أبى طالب بالخلافة فى يوم غدير خم) من حيث الأهمية فى تاريخ الشيعة، ولعل أهميتها ترجع إلى امتزاجها فى المأثور الشعبى بأسطورة دم سياوش (الذى قتله التورانيون وتسبب قتله فى حروب طويلة بين التوارنيين والإيرانيين) فى عصر ما قبل الإسلام كما وردت فى شاهنامة الفردوسى (ملحمة شعرية طويلة تسرد سيرة الملوك والأبطال الإيرانيين)، وذلك على الرغم من أن اسطورة سياوش بنيت على مفهوم أن الدم الذى يسفك بريئاً على الأرض يطالب بالثأر والانتقام إلى الأبد، وهو مفهوم مشابه ومعادل لشهادة الإمام الحسين التى تثير الرغبة فى المطالبة بالعدالة السياسية. وفى الأناشيد الدينية لأهل الحق العلويين تفصيل لكيفية انتقال الروح العليا للإنسان الكامل من هابيل (الذى قتله شقيقه قابيل) إلى جمشيد (ابن المهمورث، وهو رابع ملك بيشدادى، وهو أول من احتفل بعيد النوروز) وإيرج (ابن فريدون البيشدادى، وقد قتله شقيقاه غيرة منه لأن والده خصه بنصيب أكبر من الدولة)، وانتقلت منهم إلى الحسين. وجدير بالذكر أن الأديبة الإيرانية "سيمين دانشور" لها رواية تسمى: سوشون (صدرت فى طهران عام ١٩٦٩م) تمتزج فى نهايتها تعزية للإمام الحسين بحداد على سياوش (من الصفحة رقم ٢٧٥ إلى الصفحة رقم ٣٠٠)".

ويضيف عنايت قائلاً: "وبالميل الزائد عند الشيعة لأسلوب التقية الاستسلامى والخضوع للنظام الحاكم، فإن قضية استشهاد الإمام الحسين ليقدم نفسه فداءً لأمته قد صارت باعثاً للدعم القوى لهدف الشيعة النضالى، وفى نفس الوقت اعتبر البكاء على الإمام الحسين - لا الإرشاد أو التوعية السياسية - الهدف الوحيد من كل ذكرى مجاهدات الإمام الحسين... وفى السنوات العشر أو الخمسة عشرة الأخيرة (الكتاب مؤلف بالإنجليزية فى عام ١٩٨٢م)، وبسعى من عدد من مجددى الشيعة الذين لم يكونوا يستطيعون تجاهل القوة الكامنة فى هذه المسرحية التراجيدية كوسيلة خطابية للتعبئة السياسية، نفض غبار الاستسلام عن وجه هذه الواقعة".

ويؤمن الشيعة بأن جميع أئمتهم قضوا نحبهم بين قتيل ومسموم، وان موتهم كان شهادة، وقد تحولت قضية استشهاد الحسين فى العاشر من شهر المحرم عام ٦١هـ (٦٨٠م) إلى مظاهر اجتماعية راسخة فى وجدان الشيعة بمرور الزمن، وأصبح الحسين رمزاً لكل الثورات ومكافحة الظلم والظالمين، ورمزاً للاستشهاد فى سبيل المبدأ والحق، وصار حياً فى كل التصرفات والحياة اليومية، وأصبح شهر المحرم شهر الشهادة وشهر الحرية والثورة والتضحية عند

الشيعة، وهم يسمونه شهر انتصار الدم على السيف، ومرجع هذه العقيدة هو: مقتل الحسين فى كربلاء فى يوم عاشوراء (العاشر من المحرم). وما حدث فى هذا اليوم فى صحراء كربلاء يستحضره الشيعة - بكل تفاصيله وشخوصه - فى كل مناسبة، ويتخيلونه فى كل موقف نظراً لما أحدثته هذه الحادثة من جروح عميقة لازالت تنزف حتى الان، وكان لها تأثيرها المباشر على مواقف الأئمة الذين تتابعوا بعده. والشيعة يرون فى عاشوراء الرمز الزمانى الدائم للحزن والفجيعة، وفى كربلاء الرمز المكانى لوقوع المأساة، ورمزاً لكل أرض ترفع فيها رايات الجهاد ضد الظلم.

وقد أقام الخمينى (١٩٧٩ - ١٩٨٩) جسراً بين ذكرى كربلاء والضرورات السياسية فى خطبه ومؤلفاته، وطالب طلابه فى كتاب "الحكومة الإسلامية" بعدم التفريط فى ذكرى عاشوراء، وبإحياء هذه الذكرى باستمرار، وباعتبار أية قضية عاشوراء جديدة، كما ذكر فى هذا الكتاب أن الحسين قام بثورته التاريخية لسبب سياسى هو: محاربة نظام الملكية وولاية العهد، ودعا المسلمين جميعاً إلى مثل ذلك.

وعن دور الشهادة فى نجاح الثورة الإسلامية، فى عام ١٩٧٩م، يرى الدارسون الإيرانيون أن الشهادة ركن من أركان الثورة الإسلامية، وأنه إذا شبهت الثورة الإسلامية بصرح عظيم ورفيع، فإنه يجب أن تكون الشهادة أحد الأعمدة التى قام عليها هذا الصرح، كما يرون أن مفهوم الثورة اختلط بمفهوم الشهادة، فإذا ما تحدثنا عن أحدهما، ورد الآخر فى الأذهان. وكما كان الإسلام مقترناً فى البداية بالشهادة، قامت الثورة الإسلامية أيضاً على أساس الشهادة، فقد قدمت الثورة العديد من الشهداء منذ الرابع من يونيو عام ١٩٦٣م وحتى انتصرت فى ١١/٢/١٩٧٩م، فكانت دماء هؤلاء الشهداء بمثابة الدماء التى جرت فى عروق جسد الثورة وأحيتها، كما كانت الشهادة بعد انتصار الثورة واحدة من عوامل قوة وصمود وثبات واستمرار الثورة.

وكانت الشهادة قد لعبت دوراً بارزاً فى إضعاف الروح المعنوية لجنود الشاه محمد رضا بهلوى (١٩٤١ - ١٩٧٩)، وفى فرارهم من الخدمة، حيث واجه آلاف الإيرانيين الذين يرتدون أكفانهم البيضاء (لكى يثبتوا أنهم مستعدون للتضحية بأرواحهم) رصاص أفراد جيش الشاه دون أن تلين لهم قناة. وكانت مراسم العزاء الحسينى التى يدور فيها الحديث عن استشهاد الإمام الحسين بمثابة المدرسة التى نشرت ثقافة الشهادة والحث عليها، وكان لهذه المجالس دور بارز فى النضال ضد الشاه وفى نجاح الثورة الإسلامية. وهكذا لعب تقليد إقامة مراسم العزاء الذى انتقل من جيل إلى جيل فى المنازل والمساجد والحسينيات والتكايا ومزارات الأئمة وأبناء الأئمة دوراً رئيسياً فى الحفاظ على قيمة الشهادة قبل الثورة وفى أثناء أحداث قيام الثورة الإسلامية، وتوسع دور هذه المجالس بعد نجاح الثورة فكرياً وسياسياً، وتمت الاستفادة من هذه المجالس فى الحفاظ على الثورة، وفى دعم مواقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتم بعد الثورة التوسع فى دور مجالس العزاء، حيث كان يتم فيها تقديم المساعدات لأسر الشهداء وعلاج المصابين، وتقوية روح الاستشهاد.

وكان أول ما فعله الخمينى عندما وصل إلى طهران قادماً من باريس فى الأول من فبراير عام ١٩٧٩م أن توجه من المطار مباشرة إلى مقابر الشهداء فى بهشت زهراء (جنة الزهراء) جنوب طهران، وكان ذلك تكريماً للشهداء واعترافاً بدورهم الكبير فى نجاح الثورة الإسلامية.

كما كان الخمينى ونائبه آية الله منتظرى (قبل إقالته من منصبه فى عام ١٩٨٩م) وغيرهما من الآيات والفقهاء والمسئولين يلتقون بصفة مستمرة مع عائلات الشهداء، لإحياء ذكرى الشهداء، والحديث عن الإيثار والفداء والجهاد والتضحية، وعن شهادة الإمام الحسين وأولاده وأصحابه دفاعاً عن الإسلام والعدل، وعن إحياء الإسلام وفضيلة الصبر فى المصائب، وعن ضرورة نقل ثقافة الشهادة إلى الأجيال القادمة. وكانت مؤسسة الشهيد التى أسست فى بداية الثورة لإحياء ذكرى الشهداء وتكريمهم ورعاية عائلاتهم تساعد فى إقامة مثل هذه اللقاءات التى كانت تنتهى بتقديم جوائز إلى عائلات الشهداء والمصابين، كما كانت خطب الجمعة تشتمل على أحاديث عن فضل الشهادة ومنزلة الشهداء والمجاهدين فى سبيل الله، واستمر هذا التقليد فى أثناء سنوات الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨م) التى استثمر فقهاء النظام الإيرانى فيها مبدأ الشهادة واستلهموا روحها ودعموها بالأحاديث وروايات الأئمة وأقوالهم لرفع الروح المعنوية لدى الجنود، وإذكاء الحماس لديهم لدفعهم إلى جبهات القتال لمحاربة العراقيين. ويشير فهم هويدى فى كتابه: "إيران من الداخل" إلى أن المقاتلين الإيرانيين فى جبهات القتال فى الحرب العراقية- الإيرانية كانوا على يقين من أنهم يحاربون يزيد بن معاوية، ويزودون عن بيضة الإسلام، ويقدمون أرواحهم فداء لآل البيت، وأن قائدهم الحقيقى هو الإمام الحسين. ويضيف قائلا: إن مقولة الحسين: "إن كان دين محمد لن يستقيم إلا بقتلى، فيا سيوف خذينى"، كانت تدفع آلاف الشباب إلى الارتماء فوق الألغام ومعانقة الدبابات واستقبال القذائف الصاروخية بسكينة مذهلة.... إذ لن يكونوا أفضل من الحسين الذى فضل الشهادة على النصر.

وقد أدرك الخمينى قدر الشهادة والشهيد، وكان يشير إلى ذلك فى خطبة وفى كلماته ولقاءاته مع الجنود وعائلات الشهداء ومن أقواله: الأمة التى تملك الشهادة أمة حرة-

الشهادة سلاح يتصدى به المفوض لجميع الأسلحة الأخرى- الشهيد الذى أعتبر الموت بداية لحياة أفضل وأسمى لا يخشى سلاح العدو، ويحارب بكل قواه، ويهزم العدو الذى يهاب الموت، أو يستشهد- الشهادة ميراث وصلنا من أوليائنا- النصر والغلبة لشعب يعتبر الشهادة سعادة- الشهادة هدية إلهية لمن يستحق، ولابد من أن تقوى العزائم بعد كل شهادة- دماؤنا ليس أكثر حمرة من دماء شهداء كربلاء- إحياء ذكرى الشهيد واجب- يجب الإبقاء على ذكرى الشهداء حية فى فضاء المجتمع إلى الأبد.

ومؤسسة الشهيد تعد من أهم مؤسسات الدولة، وترجع أهميتها إلى مواردها الهائلة ونشاطاتها الداخلية والخارجية المتعددة، وإلى رعايتها لأسر الشهداء والجرحى. وهى ترتبط فى إيران بمكتب المرشد الأعلى خامنئى الذى يعتبر مؤسسة الشهيد من الصدقات الجارية للإمام الخميني، وأنها من حسنات الثورة. ويعتبرها الخمينى من أفضل المؤسسات لأن الشهيد أفضل الأشخاص.

ومن دلائل عظم مكانة الشهيد فى إيران بعد الثورة زيارة الإمام الخمينى لمقابر الشهداء فور وصوله من باريس إلى طهران كما ذكرنا آنفا، وأنهم اتخذوا الزهرة الحمراء (لاكه) التى تسمى شقائق النعمان رمزاً للشهيد، وجعلوها فى عملهم الجديد، ويقولون إن هذه الوردة نبتت فى أرض شهداء الثورة المخضبة بالدماء، وإنها تدعونا إلى ضرورة مواصلة طريقهم، وأنهم أطلقوا أسماء الشهداء على الشوارع والميادين الرئيسية فى المدن والقرى الإيرانية، وكانوا يلصقون صورهم أثناء المعارك على جدران المبانى الحكومية والمنازل والمتاجر، وأنهم أصدروا مجلة باسم الشهيد (صوت الثورة الإسلامية)، وكان الشعراء ينظمون الأشعار (المراثى) عن الشهادة والشهداء الذين استشهدوا فى أثناء قيام الثورة الإسلامية وفى الحرب العراقية - الإيرانية، وأنهم خصصوا يوماً للاحتفال بالشهيد فى كل عام، وأنهم فى إيران يعتبرون الشهداء شمع محفل الأحباب والأصدقاء.

وفى نهاية المطاف نقول: إذا كان الدكتور على شريعتى يرى أن تاريخ التشيع زاخر بالدم والشهادة والحماسة والعشق، وأن الإيمان يحتاج إلى الدم والتضحية بالإضافة إلى الفكر والنبوغ، فإن الدارسين الإيرانيين ذكروا فى كتاباتهم بعد نجاح الثورة الإسلامية أن طلب الشهادة فى المجتمع الإيرانى ظاهرة اجتماعية أدت إلى ظهور تحول اجتماعى عظيم سمى: الثورة الإسلامية، وأن ثقافة عاشوراء وثقافة الشهادة تتكرسان عاماً بعد عام بسبب إقامة مراسم العزاء الحسينى التى تسودها روح الفداء والتضحية والإيثار، وأن هذه الثقافة تمنح صاحبها القوة والجسارة والثبات والصمود.

ومن هنا يمكننا القول أن الشهادة تحتل مكانة كبيرة فى تاريخ الفكر الإيرانى الشيعى، وأنها من المفردات البارزة والمضيئة فى المكون الإيرانى الشيعى، ولهذا ليس من المستغرب أن تطلق الأمة الإيرانية على نفسها لقب الأمة التى تربى الشهداء.

المراجع

١- أحزان عاشوراء (عن التعزية فى إيران): د/ إبراهيم المغازى- القاهرة / ١٩٩٠م.

٢ - إيران من الداخل: فهمى هويدى، ط٣، القاهرة، ١٩٨٨م.

٣ - الثورة الإيرانية: د. إبراهيم الدسوقى شتا، ج١، القاهرة ١٩٨٨م.

٤ - الحكومة الإسلامية: الإمام الخمينى (الترجمة العربية)، ط٢، طهران، ١٩٨١م.

٥ - دانش اجتماعى: غلا معلى حداد عـادل، تهران، ١٣٦٦هـ. ش.

٦ - عن التشيع والثورة: تأليف د. على شريعتى، ترجمة د. إبراهيم الدسوقى شتا، القاهرة ١٩٩٦م.

٧ - شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

٨ - الفكر السياسى الإسلامى المعاصر: ألفه بالإنجليزية : حميد عنايت. وترجمة إلى الفارسية: بهاء الدين خر مشاهى، وترجمه إلى العربية: د/ إبراهيم الدسوقى شتا- القاهرة- ١٩٨٨م.

٩-لسان العرب: ابن منظور- الجزء الرابع- دار المعارف- القاهرة- بدون تاريخ.

افتتاحيات الصحف الإيرانية

الصادرة باللغة الفارسية
في شهر تير ١٣٨٧هـ.ش.
الموافق يونيو/ يوليو ٢٠٠٨م

طغت موضوعات ثلاثة على اهتمامات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر تير ١٣٨٧هـ.ش. الموافق يونيو/ يوليو ٢٠٠٨م، وانعكست على افتتاحياتها. وتربع موضوع مشروع الرئيس أحمدي نجاد حول تحول الاقتصاد الإيراني على عرش هذه الاهتمامات، وقد اتخذت الصحف الإصلاحية جميعها، موقفا معارضا لمشروع التحول الاقتصادي، مؤكدين أنه لم يقدم جديدا، ولم يلتفت إلى نصائح خبراء الاقتصاد، حيث انتقدت صحيفة نوروز التابعة لجبهة المشاركة الإصلاحية عدم وجود أرضية سياسية واجتماعية وثقافية مناسبة لهذا التحول، وطالبت صحيفة روزنا التابعة لحزب الثقة الوطني الحكومة بدعم القطاع الخاص، والاستفادة من الخبراء في التخطيط والتنفيذ، وعدم التعجل، وعدم تسييس الاقتصاد ومشكلاته، واعتبرت صحيفة كوادر البناء هذا المشروع عملية جراحية خطيرة، خاصة فيما يتعلق بتحويل الدعم من عيني إلى نقدي، وقدم هذا الحزب عددا من الملاحظات وعددا من التوصيات. كما طالبت صحيفة روز الإصلاحية بأن يعلن الرئيس عن قائمة من المتخصصين من خارج الحكومة لتدوين المراحل الأولية من المشروع، وطرح المدونات على وسائل الإعلام والرأي العام لمناقشتها. وقد قامت صحف الأصوليين بالدفاع عن مشروع الرئيس، مشيرة إلى أن المشروع يؤكد على عدد من النقاط الإيجابية، وهي: تبسيط مفاهيم الاقتصاد العامة، ترشيد مخصصات الدعم، الاتجاه لمبادىء الاقتصاد الإسلامي، أن يكون للإقتصاد نموذج إيراني خالص، إزالة موانع الرخاء، إصلاح البنية الاقتصادية، الاستفادة من المراكز العلمية في الساحة الاقتصادية، واشتراك العلميين في التخطيط والتنفيذ، حذف أو إدغام المؤسسات المناظرة أو الموازية، إصلاح القوانين الاقتصادية المتناقضة، تحديد الأولويات، محاربة الفساد، مع دعم القطاع الخاص. وأبرزت الصحف الأصولية ترحيب حزب المؤتلفة الإسلامي بالمشروع، مقدرا جهود الحكومة في المجال الاقتصادي، ومشيرا إلى أن هذا المشروع يعالج الأوضاع الاقتصادية في سبعة مجالات، هي: نظام الضرائب، نظام الجمارك، النظام المصرفي والنقدي، نظام توزيع السلع، نظام توزيع مصادر الثروة، استغلال الثروة، تنظيم وترشيد الدعم. كما أبدى الحزب استعداده بالمساعدة في إنجاز هذه الإصلاحات فور صدور لوائحها.

أما الموضوع الثاني فهو التحول الإيراني في التعامل مع مستجدات الساحة الدولية، والمرونة الواضحة في التعامل مع المجتمع الدولي تفاديا للضربة المتوقعة للمنشئات النووية الإيرانية. حيث أبرزت الصحف أن الساحة السياسية الإيرانية تتجه إلى التماسك، من خلال موقف ترضاه كل الأطراف، وهو التجاوب الفعال مع مقترحات الاتحاد الأوروبي لحل مشكلة الملف النووي الإيراني، وهو الموقف الأساسي للإصلاحيين باختلاف أحزابهم، وحتى المتطرفين منهم، وقد عبرت عنه افتتاحيات الصحف ذات التوجه الإصلاحي، أما الأصوليين فينقسمون بين يمين متشدد، ووسط مرن، ويسار يقترب بشدة من الإصلاحيين. حيث أعرب الوسط واليسار الأصولي عن رغبتهما في أن تقبل إيران مقترحات الاتحاد الأوروبي مع بعض التعديل، باعتبار أن الصدام مع الولايات المتحدة وصل إلى أوجه، وقد نشرت صحيفة الشعاع (تابناك) التي تمثل هذا

المحور نتائج استبيان قامت به حول مدى تقبل الشعب الإيراني للمقترحات الأوروبية، والتي أشارت إلى أن ٢٤٪ فقط هم من يرفضون، و٢٦٪ يقبلون بدون تحفظ، و٥٠٪ يقبلون مع بعض تعديلات في البنود. وهو المؤشر الذي يضعه هذا المحور أمام الرأي العام والنخبة وصناع القرار، لحثهم على قبول العرض. وركزت معظم الصحف الأصولية والإصلاحية على تأكيد ولايتي مستشار الزعيم للعلاقات الدولية أنه من الضروري أن تتجاوب إيران مع المجتمع الدولي، لأنه أحد السبل للوصول إلى الحقوق المشروعة، وعلى إيران أن لا تفقد هذه الساحة، كما يرى ضرورة التعامل مع العقوبات الاقتصادية حتى لا تبدو سببا في تراجع إيران. ووضحت صحيفة الشعاع في إحدى مقالاتها، بعنوان: هل تفاجيء إيران الغرب؟ الظواهر على أن الصدام مع الولايات المتحدة وصل إلى نقطة اللاعودة، وكذلك مع مراكز القوة الغربية وإسرائيل بتعبيرات مختلفة، وهو ما يقتضي اتخاذ إيران استراتيجية مناسبة وتدابير شاملة لمواجهة هذه الأزمة، وليس أمام إيران إلا أحد خيارين، الأول أن تقبل بالمقترحات الأوروبية، وهو ما سوف يفاجيء الغرب ويشتت الإجماع ضد إيران، ويبطل حجة ضرب إيران، على أن تقدم إيران تفسيرا جديدا لتعليق تخصيب اليورانيوم، بحيث تستثني منه النشاط البحثي، وألا يكون طويل المدة، وبهذا تقبل التعليق المحدود حتى نهاية فترة رئاسة بوش، في مقابل أن يتعهد الغرب بتلبية احتياجات إيران الاقتصادية والسياسية والأمنية، ومن المفاعلات التي تعمل بالماء الخفيف في أقرب فرصة، ولدى ظهور أي إخلال بأمنها تنقض الاتفاق وتبدأ في التخصيب الواسع.

في حين أكدت الصحف التابعة لليمين الأصولي مثل جمهوري اسلامي ورسالت، ضرورة الصمود في المواجهة مع الغرب حتى النهاية، مع أقل الخسائر، والتأكيد على أن إيران لديها القدرة على الرد على أي اعتداء بقوة، وأنه في حالة الهجوم على إيران سيغلق مضيق هرمز ويمنع تصدير النفط من الخليج، وأن الصواريخ ستستهدف إسرائيل كلها، وكذلك القواعد العسكرية الأمريكية في دول المنطقة.

وأكدت صحف الإصلاحيين أن عدم قبول إيران للمقترحات الغربية سيزيد من فرص استمرار الجمهوريون الجدد، وفرص تضاعف الوجود الأمريكي في الخليج، وانتقدت تصريحات اللواء جعفري بأنها لا تستند إلى أسانيد واقعية، بأن إيران ستتحمل قدرا من الخسارة بإغلاق مضيق هرمز، كما أن حديثه عن القدرات العسكرية التي تطول إسرائيل والقواعد الأمريكية فيها مبالغة، وأكدت أنه أصبح من الممكن توجيه ضربة لإيران؟

في حين كان الموضوع الثالث متعلقا بالموقف الأمريكي من إيران، وقضية فتح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران، وقد اتخذت الصحف من هذه القضية موقفا موضوعيا، مبينة أبعاد هذه القضية، ومؤكدة ضرورة أن تكون الحركة في هذا الاتجاه محققة للمصلحة الوطنية.

وعلى هامش هذه الموضوعات التزمت الصحف الإيرانية فيما عدا صحيفة انتخاب الصمت إزاء أزمة عرض فيلم إعدام فرعون، حيث دافعت الصحيفة عن موقف إيران الأصولي، وأن عرض الفيلم يدخل في إطار حرية التعبير، وأشارت إلى عقلانية الحكومة في معالجة الأزمة.

قضية العدد

تحول الموقف الإيرانى فى القضية النووية

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

تشير الحركة السياسية الإيرانية على مختلف الأصعدة، سواء فى المباحثات الدائرة مع الاتحاد الأوروبي، أو على الساحة السياسية داخل إيران، أو التحول فى التعامل مع مستجدات الساحة الدولية، إلى أن هذه الحركة تحقق مرونة واضحة تفاديا للضربة المتوقعة للمنشئات النووية الإيرانية. ويبدو أن الفصائل السياسية الإيرانية تتجه إلى الاتفاق والتماسك، من خلال موقف ترضاه كل الأطراف، وهو التجاوب الفعال مع مقترحات الاتحاد الأوروبى لحل مشكلة الملف النووى الإيراني، وهو الموقف الأساسى للإصلاحيين باختلاف أحزابهم، وحتى المتطرفين منهم، أما الأصوليين فينقسمون بين يمين متشدد، ووسط مرن، ويسار يقترب بشدة من الإصلاحيين.

يمثل الوسط الأصولى مسئولون لهم دراية عسكرية وأمنية، ويقوده كل من على أكبر ولايتى وعلى لاريجانى ومحسن رضايي، وهم المنافسون السياسيون للرئيس أحمدى نجاد، ويقومون بحركة متحولة داخل النظام وعلى مائدة صنع القرار، حيث أعربوا عن رغبتهم فى أن تقبل إيران مقترحات الاتحاد الأوروبي، باعتبار أن الصدام مع الولايات المتحدة وصل إلى أوجه، وفى انتظار أن ترفض إيران، وقد نشرت صحيفة الشعاع (تابناك) التى تمثل هذا المحور نتائج استبيان قامت به حول مدى تقبل الشعب الإيرانى للمقترحات الأوروبية، والتى أشارت إلى أن ٢٤٪ فقط هم من يرفضون، و٢٦٪ يقبلون بدون تحفظ، و٥٠٪ يقبلون مع بعض تعديلات فى البنود. وهو المؤشر الذى يضعه هذا المحور أمام الرأى العام والنخبة وصناع القرار، لحثهم على قبول العرض. ويؤكد ولايتى أنه من الضرورى أن تتجاوب إيران مع المجتمع الدولي، لأنه أحد السبل للوصول إلى الحقوق المشروعة، وعلى إيران أن لا تفقد هذه الساحة، كما يرى ضرورة التعامل مع العقوبات الاقتصادية حتى لا تبدو سببا فى تراجع إيران. ويرى هذا المحور أن البرنامج النووى الإيرانى ليس هدفا فى حد ذاته، ولكنه وسيلة لتحقيق أهداف أخرى للنظام تحقق منها الكثير، مما يساعد على الميل إلى المباحثات لمنع المخاطر، بحيث لا يكون الملف النووى فى المرحلة القادمة خطا أحمر، كما دأبت صحيفة الشعاع الالكترونية أيضا بعد الاستبيان إلى تهيئة الرأى العام لقبول العرض الغربى من خلال مقالاتها، ولعل من أهمها مقال: هل تفاجيء إيران الغرب؟ الذى ترصد فيه الظواهر على أن الصدام مع الولايات المتحدة وصل إلى نقطة اللاعودة، وكذلك مع مراكز القوة الغربية وإسرائيل بتعبيرات مختلفة، وهو ما يقتضى اتخاذ إيران استراتيجية مناسبة وتدابير شاملة لمواجهة هذه الأزمة، وليس أمام إيران إلا أحد خيارين، الأول أن تقبل بالمقترحات الأوروبية، وهو ما سوف يفاجيء الغرب ويشتت الإجماع ضد إيران، ويبطل حجة ضرب إيران، على أن تقدم إيران تفسيرا جديدا لتعليق تخصيب اليورانيوم، بحيث تستثنى منه النشاط البحثي، وألا يكون طويل المدة، وبهذا تقبل التعليق المحدود حتى نهاية فترة رئاسة بوش، فى مقابل أن يتعهد الغرب بتلبية احتياجات إيران الاقتصادية والسياسية والأمنية ومن المفاعلات التى تعمل بالماء الخفيف فى أقرب فرصة، ولدى ظهور أى إخلال بأمنها تنقض الاتفاق وتبدأ فى التخصيب الواسع. وهذا الجناح يسعى

لطمأنة المسئولين بأن قبول المقترحات الأوروبية لن يؤدى إلى تغييرات فى المناصب، لأن هذا موقف أصولى منهم وليس موقف مصلحة سياسية أو إعداد انتخابي، فتغير الاستراتيجية الإيرانية وفق مبدأ المصلحة الشيعى لا يعنى بالضرورة تغيير المسئولين، حيث يمكن التعاون بين رئيس الجمهورية وأمين عام المجلس الأعلى للأمن القومى ووزير الخارجية للقيام بالمهمة، ولاشك أن نجاح هذه الاستراتيجية سيحقق مكسبا لكل الأطراف، أو ما يسمى بنتيجة كاسب ـ كاسب.

أما الاختيار الآخر ويقف وراءه اليمين الأصولى فهو الصمود فى المواجهة مع الغرب حتى النهاية، مع أقل الخسائر، خاصة مع الظروف الاقتصادية الراهنة التى تمثل تحديا إضافيا، يقتضي التقشف الذى تعودت إيران عليه خلال سنوات الحرب مع العراق، بتقليل استخدام البنزين وضبط الإنفاق، وتقليل الدعم وتحويله إلى دعم نقدي، وإطلاق الأسعار، وأن تستعد إيران لأسوأ الاحتمالات. ويمثل المسئولون العسكريون أداة هذا التوجه، باعتباره واجبهم الوظيفى فى حراسة الثورة الإسلامية، ونظام الجمهورية الإسلامية، وتحقيق أهدافه، لأن ميلهم إلى الوسط يشير إلى تقاعسهم، أو عدم قدرتهم على تولى هذه المسئولية، فاللواء محمد على جعفرى قائد جيش حراس الثورة الإسلامية يقوم بدوره بطمأنة الرأى العام، بأن إيران لديها القدرة على الرد على أى اعتداء بشدة رادعة، وأنه فى حالة الهجوم على إيران سيغلق مضيق هرمز، ويمنع تصدير النفط من الخليج، كما أن الصواريخ البعيدة والمتوسطة المدى ستستهدف إسرائيل كلها، وكذلك القواعد العسكرية الأمريكية فى دول المنطقة.

لقد كان اليمين الأصولى وراء تعيين اللواء محمد على جعفرى قائدا لجيش حراس الثورة الإسلامية بهدف تطوير هذا الجيش استعدادا للمرحلة القادمة، باعتبار أن التهديدات التى تتعرض لها إيران فى هذه المرحلة متغيرة وليست تقليدية، وتتخذ أشكالا عسكرية وأمنية وسياسية وثقافية واقتصادية، ومن ثم جرى التغيير فى جيش الحراس على محورين هما التطوير وارتفاع المستوى، وقد اقتضى التطوير إنشاء جيش للحراس فى محافظات إيران الواحدة والثلاثين، وهذا يعنى زيادة عدد جيش الحراس بمختلف وحداته فيصبح ٣١ جيشا، كما اقتضى التطوير تغييرا هيكليا فى هذا الجيش، بحيث لا يكون جافا وعسكريا صرفا، فيتفاعل مع متغيرات التهديد، كما يدعم الصلة بقوات التعبئة العامة (بسيج) ويضاعف التنسيق بينهما، وهذا يعنى توفير القوى البشرية الفاعلة من البسيج للحراس دون زيادة، منعا من ترهل هذه القوات، والاستفادة منها فى التعامل مع اتجاه الولايات المتحدة لتخريب النظام بغية إسقاطه من الداخل، فيشكل حائطا أمنيا.

ويرى الإصلاحيون أن عدم قبول إيران للمقترحات الغربية سيزيد من فرص استمرار الجمهوريون الجدد، وفرص تولى المرشح الجمهوري، باعتباره خبيرا فى السياسة الخارجية والتعامل مع التوتر الخارجي، وهو ما سوف يضاعف الوجود الأمريكى فى الخليج، وتجاهل حسابات المكسب والخسارة لتحقيق مصالح أمنية عليا، كما حدث فى الحرب العالمية الثانية وفيتنام والعراق. وينتقدون تصريحات اللواء جعفرى بأنها لا تستند إلى أسانيد واقعية، فالولايات المتحدة لن تسكت على إغلاق مضيق هرمز، وقد قامت بالفعل بمناورات عسكرية فى مياه الخليج لهذا الغرض، كما أن إيران ستتحمل قدرا من الخسارة بهذا الإغلاق وجهدا ونفقات باهظة لإعادة فتحه، كما أن حديثه عن القدرات العسكرية التى تطول إسرائيل والقواعد الأمريكية فيها مبالغة، لأن تركيز جيش حراس الثورة على وحدات الصواريخ لم يسمح له بامتلاك قوات جوية هجومية، تضم قاذفات القنابل البعيدة المدى الاستراتيجية، وطائرات تزويد الوقود، وطائرات مقاتلة حديثة، واكتفى بعدد من طائرات الميج والسوخوى الروسية والصينية، وإعادة تصنيع طائرتى فانتوم تحت اسم اذرخش، كما أن وحدات الصواريخ ثابتة، ولا تستطيع تغطية المجال الجوى الإيراني، وإن كان قد تم شراء ٢٩ وحدة صواريخ سام مضادة للطائرات (ام تور١) من روسيا، بتكلفة مليار دولار، فقد نشرت حول المواقع النووية الإيرانية فقط.

يبدو أن القيادة الإيرانية تعتمد فى تعويض جوانب الضعف والنقص لديها، كما يرى المحللون، على عاملين مهمين، الأول: تحقيق الاكتفاء الذاتى فى المواد الاستراتيجية والعسكرية والبينية، والثاني: القدرة على الحركة السريعة فى كل الاتجاهات من خلال تماسك المؤسسات وتوحد النظام، بمعنى تقليل الفاقد واستثمار فاقد الآخرين، فضلا عن أن النظام الدفاعى المعتمد على الصواريخ يتناسب مع الطبيعة الجغرافية لإيران، وصعوبة استخدام الطيران الحربى لتغطية الاتساع الشاسع مع وجود الجبال الشاهقة.

من الواضح أن مباحثات إيران مع الاتحاد الأوروبى أو مجموعة ٥+١ سوف تركز على المسائل المشتركة بين المقترحات الإيرانية ومقترحات الاتحاد الأوربي، وتتعلق بعدة موضوعات، منها الموضوعات الأمنية مثل المخدرات والهجرة غير الشرعية ومحاربة الإرهاب والأمن الإقليمي، والموضوعات الاقتصادية مثل التعاون فى مجال الطاقة سواء فى الإنتاج أو التسويق أو النقل أو الاستهلاك، التعاون التجارى والاستثمار، الشراكة فى مجال الطاقة، موضوعات حماية البيئة وتتعلق بالبنية التحتية والتقنية الراقية، أما الموضوعات النووية المشتركة فتتعلق بضمان عدم انحراف

النشاط النووي، التعاون فى مجال التقنية النووية فى المجالات السلمية ماليا وفنيا، دعم رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، العمل على نزع أسلحة الدمار الشامل من خلال لجان عمل. ولاشك أن هذه المسائل المشتركة بين الجانبين فتحت الباب أمام استمرار المباحثات حول الملف النووى بدءا من هذه المشتركات، بما يعنى ضمنيا سكوت إيران عن مبدأ المباحثات بدون شروط مسبقة، أو بدون المطالبة بتعليق تخصيب اليورانيوم، بل إن بعض المسئولين أشاروا إلى قبول إيران تعليق تخصيب اليورانيوم لمدة محدودة خلال فترة المباحثات (ستة أسابيع)، ومن ثم فإنه يتوجب على إيران أن تساعد على تطور هذه المباحثات فى وقت قصير، لاتخاذ خطوات عملية تمثل نجاحا للجانبين فى هذه المفاوضات، وهو ماعبر عنه لاريجانى بمفاوضات تحقق مكسبا للطرفين.

وإذا كان الحديث عن الخطوط الحمراء بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وإيران، قد كثر فى وقت ترتفع فيه أصوات دق طبول الحرب، الخط الأحمر الإسرائيلى الذى توافق عليه الولايات المتحدة الأمريكية هو وصول إيران إلى درجة من تخصيب اليورانيوم عالى الجودة يسمح لها بإنتاج قنبلة نووية، فضلا عن نشر نظام الدفاع الجوى الروسى اس ايه ٢٠ الذى تعاقدت عليه مع روسيا وتشغيله، أما الخط الأحمر الإيرانى فهو وقف تخصيب اليورانيوم.

والسؤال المطروح هو: هل أصبح من الممكن توجيه ضربة لإيران؟ إذا لم تتنازل عن خطها الأحمر، وتصل بتخصيب اليورانيوم إلى الكمية المحظورة، أم أن هذه الخطوط الحمراء يمكن تفكيكها بوسائل بديلة فتنتفى الحلول العسكرية؟

ينقسم المحللون فى الإجابة على هذا السؤال إلى فريقين: فريق يرى الضربة العسكرية حتمية، ولم يبق إلا تحديد موعدها، والاتفاق على حجمها وتفاصيلها، وفريق يرى استحالة هذه الضربة لأسباب متباينة، أهمها حسابات المكسب والخسارة إزاء رد الفعل الإيراني، فضلا عن عدم تقبل الرأى العام العالمى للفكرة، وتفضيله الحل الدبلوماسي.

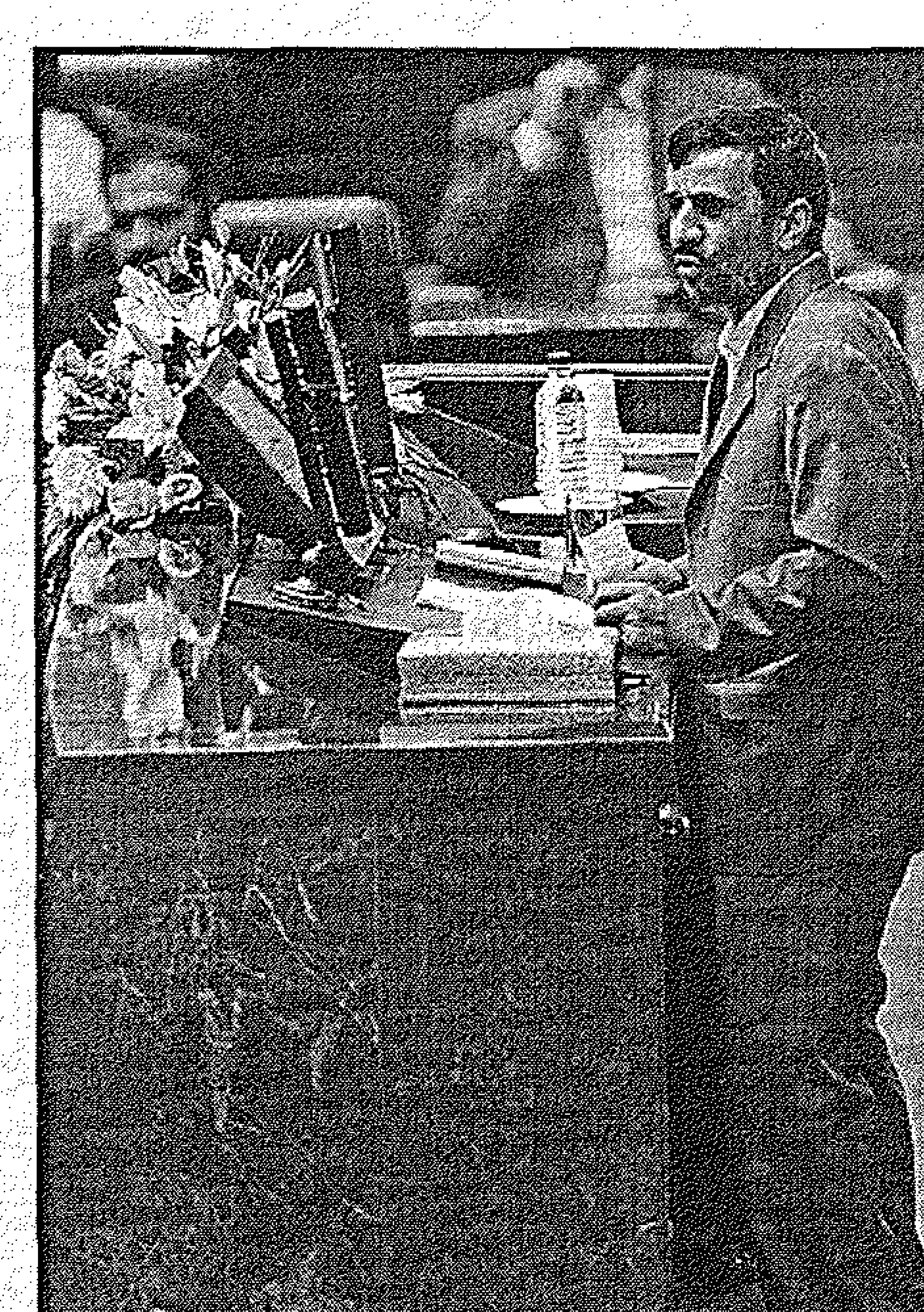
لاشك أن توجيه ضربة إلى إيران تحقق مصالح عليا لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وفى هذا الإطار يمكنهما تحمل الخسائر، لكن من الضرورى أيضا أن تحقق الضربة نجاحا عسكريا واستراتيجيا يحفظ ماء الوجه ويبرر الخسائر، ولكى يتحقق ذلك ينبغى أن تكون لدى إسرائيل والولايات المتحدة معلومات كافية، سواء عن البرنامج النووى الإيراني، أو المناطق الاستراتيجية الهامة، أو الوضع الاقتصادى والسياسي، أو الظروف الجغرافية والمناخية، والأهم من ذلك القدرات العسكرية، فضلا عن ضرورة تهيئة الظروف لعنصر المفاجأة. هذه العناصر مطلوبة أيضا إذا اختارت الولايات المتحدة الحرب الناعمة ضد إيران من خلال عمليات الضغط الإعلامى والسياسى والاقتصادي، واختراق الجبهة الداخلية، والعمل على إثارة الفوضى وإسقاط النظام من الداخل، فضلا عن احتياج هذه الحرب لفترة طويلة ومثابرة، هى لصالح النظام الإيرانى الذى تمرس الحرب الطويلة والحصار، وحسن حشد القوى وتوزيع الأدوار، واصطياد «كعب آخيل».

أحمدي نجاد بين الأمس واليوم

محمد علي وكيلي ■ ابتكار ٢٠٠٨/٦/٢٤

ألقى الرئيس محمود أحمدى نجاد خطابا مؤخرا عرض فيه بنود مشروع التحول الاقتصادى، وأهمية هذا المشروع، وبالرغم من أن تفاصيل هذا المشروع تم دراستها بالتنسيق مع الخبراء والمتخصصين ونواب مجلس الشورى الإسلامي، إلا أن مبادئ وعناصر هذا المشروع ما زالت غير واضحة.

لست في هذا المقام بصدد الحديث والتحليل حول المشروع، ولكنني ألفت انتباهكم إلى أن تقرير رئيس الجمهورية تزامن مع انتهاء السنة الثالثة وبداية السنة الرابعة من دورته الرئاسية، وهو تقرير مختلف تماما عن تقاريره السابقة، وربما تشير المفردات التي استخدمها في هذا التقرير إلى ظهور أساليب جديدة في نهج الرئيس.



جرت العادة في المنافسات الانتخابية منذ سنوات أن يقدم كل تيار أو حزب على بحث مشكلات وآلام الشعب الإيراني بهدف جذب الرأي العام، في إطار بث روح التضامن والاندماج ومشاركة الناس همومهم وهو أسلوب يحمل في طياته نقدا للوضع القائم.

من هذا المنطلق نجح الرئيس أحمدي نجاد في الانتخابات، حيث تمتع بقدرة قوية على بحث آلام ومشكلات الإيرانيين ومن ثم حظي بقبول شعبي منقطع النظير.

ومن الملاحظ أن السنوات الثلاث التى مضت من رئاسة أحمدي نجاد وفترة رئاسة خاتمي، كانتا متشابهتين من حيث تكرار المعاناة والمشكلات، ومن ثم اعتقد الخبراء في نقدهم لحكومة خاتمي أن بحث ودراسة أسباب هذه المعاناة والمشكلات من جانب المسئولين، ليس حلا للقضايا، كما أن المسئول مكلف بحل تلك المشكلات وليس عرضها على المواطنين.

ويمكن القول أن حديث أحمدي نجاد الأخير أثبت أنه انتهج أسلوبا جديدا، وعبر تلك المرحلة السابقة وصولا إلى مرحلة التعرف على أسباب وعوامل تلك المعاناة وتلك المشكلات، حيث تعتبر المعرفة الدقيقة بأسباب المعاناة بمثابة ٥٠٪ من العلاج.

وقد حدد أحمدي نجاد في خطابه خمسة مشكلات رئيسية هي:

تراجع مستويات التنمية

البطالة التضخم إهدار الموارد

فقدان العدالة الاجتماعية ثم تطرق أحمدي نجاد إلى جذور المشكلات محللا إياها في نقاط محددة كان على رأسها الافتقار إلى نظام دعم متكامل، وفساد الهيئات المالية والجمركية والمصرفية.

على هذا النحو يمكن إعادة صياغة تعريف جديد لأحمدي نجاد بناء على التغير المشهود له في بداية عامه الرئاسي الرابع.

أولا: بدء خطوة جادة في طريق المعرفة الدقيقة بأسباب وعلل المشكلات، ولم يكتف بسرد المشكلات فقط دون التعمق فيها مثلما كان الحال خلال دعاياته الانتخابية.

ثانيا: أظهر من خلال حديثه الأخير، تحولا جذريا في مفرداته التي لم تركز كالعادة على نقد الحكومات السابقة له، والتطرق إلى الإنجازات التي حققتها الحكومة التاسعة فقط ، وإنما ارتقى بتلك المقارنة إلى ما هو قبل وبعد الثورة الإسلامية، ما يثبت شعوره بتحمل المسئولية وانتمائه كرئيس جمهورية ثوري.

ثالثا: دفاع أحمدي نجاد أو رؤساء إيران السابقين عن الوضع القائم، تحول إلى نهج متبع، لدرجة أن خطابات رؤساء الجمهورية دائما ما تثني على الوضع القائم، لكننا شهدنا في خطاب أحمدي نجاد الأخير، اعترافا بمشكلات رئيسية، كما أن تحليله لتلك المشكلات كان مشابها لتحليلاته أثناء المنافسات الانتخابية.

نظرة منطقية على برنامج التحول الاقتصادى لأحمدى نجاد

■ تابناك (المنبر) يوليو ٢٠٠٨

إن تفحص أى برنامج اقتصادى بشكل دقيق يتطلب فى البداية تحديد الوضع القائم بدقة ومن ثم طرح سبل الخروج من المشكلات الاقتصادية التى تسببت فى الكثير من معوقات المجتمع وكذا تحديد العلاقة بين البرنامج الاقتصادى للدكتور أحمدى نجاد وإنقاذ الدولة من الأمراض المهلكة والغدد المنتشرة فى جسم الاقتصاد الوطنى. وفى هذا السياق يتحتم ذكر أن الاقتصاد المدعوم له الكثير من تبعاته السلبية التى لا تحصى بالنسبة للدولة ومن أهم هذه السلبيات ما يلى:

١ - دعم الطاقة سنوياً بـ ٨٥ ألف مليار تومان (مع الأخذ فى الاعتبار أن الدولار يعادل ٩٤٥ تومانا)، على أن هذا المعدل يزيد بنحو ١٠٪ سنوياً.

٢ - إن الاقتصاد المدعوم باعث على الإسراف فى استهلاك الطاقة وتباعاً إهدار ملايين التومانات سنوياً.

٣ - الطاقة المدعومة تؤدى إلى تجنب تنمية وسائل النقل لا سيما النقل الجوى والسكك الحديدية وهذا بدوره يساعد على ازدحام الطرق وزيادة كبيرة فى التلوث البيئى.

٤ - الاقتصاد المدعوم، وتوجيه الدعم إلى مجالات فى غير الأمور الإنتاجية يعجز الدولة على كافة المستويات والأصعدة.

٥ - الأوضاع المذكورة وعدم تنمية شبكة الطرق والمواصلات المختلفة يؤدى إلى قتل وجرحى أكثر من ٢٠٠ ألف شخص سنوياً.

٦ - الاقتصاد الخدمى وغير المنتج من شأنه تركيز الكثافة السكانية فى العاصمة مما قد يترتب عليه الكثير من المشكلات بينما فى الاقتصاد المنتج سوق يتمركز السكان فى المناطق التى تحظى بامتيازات تجارية وسياحية خاصة وغيرها، مثل المدن القريبة من منابع البترول والغاز أو المدن الساحلية والسياحية بينما لا تتمتع طهران العاصمة بامتياز خاص لتمركز السكان، غير أن الأمور الخدمية وغير المنتجة سوف تتدفق على هذه المدينة. وتعد محافظة طهران من أبعاد عدة وخاصة من الأبعاد الاقتصادية والجذب السياحى والظروف المعيشية ذات امتيازات أقل مقارنة بالنسبة لمحافظة مثل بوشهر، بينما المدن الساحلية ينبغى أن تتسع لعدة ملايين من السكان بالنسبة لتلك المدن قليلة الكثافة السكانية، كما أن تمركز السكان فى العاصمة قد زادت وبشدة بالوظائف الخدمية بحيث ينشط أكثر من ٨٠ إلى ٩٠٪ بهذا القطاع (قطاع الخدمات)، مما أدى إلى منافسة غير ذى هدف بحيث يصبح هناك طرائق لتحقيق أرباح بصورة غير سلبية ومن ثم يصل الوضع الاجتماعى والاقتصادى فى طهران إلى نقطة خطيرة بسبب اقتصادية الخدمى غير المنتج والحائر، وينبغى السيطرة عليه بأسرع ما يمكن وكذا فليس لطهران إمكانية وجود مهن (وظائف) منتجة للكثافة السكانية الموجودة فيها، وينبغى تهيئة الفرصة للهجرة العكسية والاهتمام الخاص بالمناطق ذات الاستعداد وبخاصة فى المناطق والمحافظات القريبة من البحر وهذا يحتاج إلى جراحة اقتصادية واقتحام خاص لتلك المناطق ذات الاستعداد والمتلئ بالطاقة.

إن تمركز السكان فى طهران وعدم مدن كبرى قد جعل تقديم الخدمات يعد أمراً مكلفاً للغاية وقد أنتج ذلك بطء حركة السيارات وتلوث البيئة وأزمة كبرى فى توفير السكان والمياه والكهرباء والمرافق الأخرى.

وفى هذا السياق، يقترح الحلول التالية للتخلص من الضغط الناجم عن الاقتصاد المدعوم غير المنتج:

١ - تحرير الطاقة وفقاً لخطة مبرمجة حتى عام ٢٠١٢ كحد أقصى (وفقاً للخطة الاقتصادية العشرينية)، وعلى أساس نماذج الدول النامية فى العالم.
٢ - تخصيص الميزانية والإمكانيات اللازمة للتطوير السريعة لشبكة السكك الحديدة وخاصة فى المدن الساحلية.
٢ - الاهتمام الخاص بتنمية التجارة البحرية، والاستفادة الكاملة من موقع إيران، والحد من المركزية بإيجاد فرص عمل.
٤ - توفير الحماية للشركات الحكومية وغير الحكومية الناشطة فى المدن الساحلية لبناء مساكن لكوادرها بظروف مناسبة وبهدف تحقيق الهجرة العكسية للمدن الساحلية أو البعيدة عن المراكز (العاصمة).

وأخيراً يمكن القول أن إلغاء الدعم عن الطاقة واستخدام هذا الدعم فى تحديث شبكات السكك الحديدية والنقل فى جميع أنحاء البلاد وتنمية الصناعات البحرية والساحلية والاهتمام بالبنية التحتية سيكون من شأنه تحريك الاقتصاد الوطنى الإيرانى والقضاء على العقبات الاقتصادية كالتضخم والبطالة والفقر وإلى غير ذلك.

حول الكلام غير المهذب وغير المفيد لمحتشمى بور

■ سعيد مقدم ■ موقع أخبار أنصار ٢٠٠٨/٦/١٠

عقب قيام على اكبر محتشمى بور بتوجيه انتقادات عنيفة ضد آية الله مصباح يزدى خلال الاحتفال بذكرى رحيل مؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام الخمينى، قام حجة الإسلام سعيد مقدم بتفنيد انتقادات محتشمى كالتالى:

١ - آية الله مصباح يزدى والثورة:

اتهام آية الله مصباح بمعارضة الثورة وعدم التوافق معها ليس بالاتهام الجديد وقد نشرت موضوعات كثيرة ووثائق فى الرد على هذا الاتهـام يستطيع الباحثون عن الحقيقة الرجوع إليها والحكم بمقتضاها ولكن الوقوف على المواقف الشخصية للسيد محتشمى تأخذ شكلاً آخر.

كتب السيد محتشمى فى عام ١٩٩٩ فى مقالة مفصلة فى جريدة "بيان" ضمن الإشارة إلى كتاب "وثائق الثورة الإسلامية": "إنه (أى آية الله مصباح يزدى) قبل انتصار الثورة لم يوقع سوى عدد من البيانات قبل انتفاضة ١٩٦٣ ونفى حضرة الإمام مع عشرات الأشخاص من الفضلاء وطلاب الحوزة العلمية بقم وظل حتى بدايات انتصار الثورة غارقاً فى هالة من الصمت ومعالجة الشئون الشخصية والدراسية وإدارة مؤسسة فى سبيل الحق فيما عدا ذلك لا يوجد شئ فى ملفه".

وفى مواصلة حديثه أشار إلى عدد من البيانات التى كانت ممهورة بتوقيع آية الله مصباح يزدى كما أشار أيضاً إلى بعض البيانات التى لم يوقعها ويستنتج أنه: "من خلال دراسة هذه البيانات يتضح أن السيد مصباح لم يكن متفقاً فى الرأى مع الحركة والثورة وانتفاضة الأمة والإمام وأنه لم يكن معها. وأن السيد مصباح يزدى بعد عملية القمع الدامية لانتفاضة ١٥ خرداد عام ١٩٦٣ على يد قوات نظام الشاه عارض بشدة تيار المقاومة والحركة الإسلامية ولم يتورع عن المجاهرة بمعارضته!". وفى هذه المقالة أيضاً يشكك فى الأعمال النضالية للشهيد نواب صفوى! وفى هذه الأيام كتب رد على مقالة السيد محتشمى. لكن صحيفة "بيان" التى كانت ترى أن المعرفة من حق الشعب امتنعت عن نشر المقال. وبعد فترة نشر هذا الرأى فى صحيفة رسالت. لكن الذى يتضح أكثر من أى شئ فى مجمل كلام السيد محتشمى هو التناقضات العجيبة التى تتضح فى كلامه، فمن ناحية يدعى أن آية الله مصباح يزدى قبل انتفاضة ١٥ خرداد ١٣٤٢ هـ.ش (١٩٦٣) كان مع الإمام والثورة ومن ناحية أخرى يدعى فى كلامه الأخير "أنه لم يكن يوماً ما مع الثورة ولا مع الإمام!". وفى الحديث نفسه وخلافاً لادعاءاته السابقة يعتبر عام ١٣٤٤ هـ.ش (١٩٦٥) نهاية لتوافق آية الله مصباح يزدى مع الثورة ويقول: "منذ عام ١٣٤٤ هـ.ش من بين كل البيانات التى وقعها العلماء ورجال الدين فى قم وسائر المدن لم يشاهد حتى توقيعاً واحداً لهذا السيد". هذا فى حين أنه هو نفسه فى المقالة المذكورة فى صحيفة بيان يتحدث عن البيانات التى وصلت فى أعوام ١٣٥٦ هـ.ش و١٣٥٧ هـ.ش (١٩٧٧ - ١٩٧٨) بتوقيع آية الله مصباح يزدى!. فحقاً عن ماذا تكشف هذه التنافضات؟!

طبقاً لما ورد فى كتاب "وثائق الثورة الإسلامية" توجد رسالتان فى عام ١٣٤٢هـ ش (١٩٦٣) قد وصلت بعد انتفاضة ١٥ خرداد ١٣٤٢ هـ ش بتوقيع آية الله مصباح يزدى وفى عام ١٣٤٢ هـ ش وصلت عنه أيضاً ثلاث رسائل. وفى عام ١٣٤٤ هـ ش خمس رسائل ورسالتان فى عام ١٣٤٥ هـ ش وكذلك أيضاً فى هذا الكتاب فى الفترة من ١٣٤٦ هـ ش وحتى ١٣٤٩ هـ ش (١٩٦٧ - ١٩٧٠) لم يسجل أى بيان بتوقيع أى من أساتذة وفضلاء الحوزة العلمية بقم وبالتبعية لا يجب أن يشاهد أيضاً توقيع آية الله مصباح يزدى على رسالة فى عام ١٣٤٩ هـ ش. ومرة ثانية فى الفترة من ١٣٥٠ هـ ش وحتى ١٣٥٦ هـ (١٩٧١ - ١٩٧٧) لم يشاهد أى بيان يذكر فيه أسماء الأساتذة وفضلاء الحوزة العلمية بقم يكون ضد النظام ومع ذلك وصل بيان بتوقيع آية الله مصباح يزدى فى عام ١٣٥٦ هـ ش (١٩٧٧) وثلاثة بيانات فى عام ١٣٥٧ هـ ش (١٩٧٨). هذا فى حين أن التوقيع على البيان لا يمكن أن يكون معياراً مناسباً لتقييم مدى التوافق مع الثورة وعلى سبيل المثال ورد فى هذا الكتاب أن هناك أربع بيانات فقط بتوقيع السيد محتشمى بور فى الفترة من ١٣٤٢ هـ ش وحتى ١٣٥٦ هـ ش (١٩٦٣ - ١٩٧٧). اللافت للانتباه أنه لا يوجد له توقيع على أى بيان فى أعوام ما قبل الثورة أى فى عام ١٣٥٦ - ١٣٥٧ هـ ش (١٩٧٧ - ١٩٧٨).

٢ - آية الله مصباح يزدى وجمهورية النظام:

يدعى السيد محتشمى بور فى موضع آخر من حديثه أن "الشخص الذى يطرح أن هذه الجمهورية التى يتحدث عنها الإمام قد كانت بناءً على مقتضيات ما قبل الثورة وإلا لا يكون رأى الشعب معياراً وإننا فى الإسلام ليست لدينا جمهورية، أى أن هذا السيد الذى أصبح على رأس الفرقة المصباحية يسعى لاستئصال جذور فكر الإمام". ومنذ فترة أيضاً أكد السيد خاتمى فى لقاء مع النواب الإصلاحيين فى المجلس الثامن على هذا الاتهام ومن المؤكد أنه لم يذكر اسم آية الله مصباح. هذا فى حين أن الاهتمام برأى الشعب ووجهة نظره باعتباره عامل نجاح النظام قد كان دائماً موضع تأكيد آية الله مصباح يزدى.

على سبيل المثال يقول فى هذا الصدد: "رأى الشعب وموافقته تؤدى إلى وجود نظام الحكم... وقد نقلوا عن حضرة الإمام أن لا رأى لمن لا يطاع هذا الكلام يظهر مدى دور الشعب فى تكوين الحكم الإلهى وتثبيته سواء كان حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة المعصومين عليهم السلام أو كان حكم الفقيه فى زمن الغيبة... على الرغم من أنه لا تلازم بين "المقبولية" و"المشروعية" لكن الحاكم الدينى ليس له الحق فى استخدام القوة لأن يفرض سلطته". ويقول: "أشكال الحكم الديكتاتورى توطد دعائم حكمها مستخدمة أنواع القوة العسكرية وغير العسكرية وسائر الحيل والأكاذيب. لكن أشكال الحكم الشعبى تستمد سلطتها وقوتها من جماهير الشعب ولا يكون ارتكازها على قوة الساعد والسلطة وثروة الأشخاص والجماعات الخاصة بل يكون ارتكازها على جماهير الشعب، وسواء كان الحكم إسلامياً أو كان عرفياً علمانياً فإننا لا نلغى مطلقاً دور الشعب بل نؤكد على أهميته".

وكذلك أيضاً يقول: "الحكومة الصحيحة سواء كانت إسلامية أو علمانية يجب أن تعتمد على سلطة الشعب.. "البيعة" وتعاون الشعب يهئ المجال العملى للقيام بواجبات الحاكم الإسلامى وهذا هو الشئ الذى يعرف بـ "المقبولية" الشعبية" ... إننا لا ننفى مطلقاً دور الشعب بل نؤكد على أهميته". هذه الجمل بمفردها تبين مدى صحة ادعاءات السيد محتشمى بور.

٣ - آية الله مصباح والاتهام بالجمود والتحجر:

يقول السيد محتشمى فى موضع آخر من وجهات نظره: "للأسف يوجد اليوم الأشخاص الذين لم يفهموا قضايا الإسلام الأولوية وقد أصبحوا الأيديولوجيين لتيار ما متطرف وليس هناك أى اختلاف بين الفرقة المصباحية وطالبان وجالية صدر الإسلام.. إنكم متحجرون نهضتم عندما رأيتم أن الإمام قد وضع رأسه على الأرض". هذه ليست المرة الأولى الذى يوجه فيها السيد محتشمى وزمرته الاتهام بالتحجر لآية الله مصباح يزدى. وبعد الانتخابات الرئاسية التاسعة وهزيمة تيار الثانى من خرداد أصبح هذا الاتهام مطروحاً بشكل كبير وقد ردد حجج الإسلام رسول منتجب نيا والسيد محمد خاتمى هذه الاتهامات بحق السيد مصباح يزدى وكررت صحف جبهة الثانى من خرداد هذه الاتهامات. لكن مقام الزعامة (الولى الفقيه) قال فى رد فعل على هذا الكلام: "من المصادفة أن الأشخاص الذين وقفوا ضد الجناح المتعبد والمتمسك قد أصبحوا بشكل ما أكثر قرباً للتحجر والطلبانية لأنهم يتسمون بالتحجر والجمود بالنسبة لتعاليم الغرب ودروسه وكل ما قاله الغربيون يجب أن ينفذ مائة فى المائة أليس هذا تحجرا. التحجر هو أنهم لا يسمعوننا كلام الغربيين الجديد ويطرحون على المجتمع أحاديث القرن التاسع عشر والأحاديث التى استهلكت ونسخت سواءً على صعيد السياسة أو الأخلاق أو الاتجاه الد[illegible]ى أو شكل الحكم أو فى الاقتصاد إنهم يتصدون بتحجر وعصبية. إنهم أكثر طلبانية". لكن للأسف بعد فترة قصيرة من حديث مقام الزعامة اتهم السيد محتشمى آية الله مصباح يزدى بالتحجر، لكن مقام الزعامة مرة ثانية ووسط حشد من مسئولى مكتب دعايا الحوزة العلمية بقم وصف حضرات آيات الله مصباح يزدى وجوادى آملى بأنهم منظرو النظام واستخدم بحقهم

تعابير من قبيل الشخصية العلمية الفكرية البارزة.

٤ - آية الله مصباح والوجود فى جبهة الحرب:

يقول السيد محتشمى فى موضع آخر من حديثه: "لم يذهب تيار المصباحية يوماً ما إلى الجبهة وكيف أصبح اليوم داعية الجبهة وأصبح يتواجد فى قواعد الباسيج". هذا فى حين أن آية الله مصباح يزدى أثناء الحرب المفروضة كان يحث الشعب وخاصة الشباب والمقربين منه وتلاميذه على التوجه إلى جبهات حرب الحق ضد الباطل وكانت النتيجة أن ذهب الأبناء وكثير من الطلاب والمحافظون ومعارفه إلى جبهات الحرب ونال بعضهم الدرجة الرفيعة درجة الشهادة والتضحية، وأقوى دليل على مساندته لأبطال الإسلام وتشجيع الشعب خاصة طلابه وتلاميذه مجموعة دروسه ومحاضرات التى ألقاها فى عامى ١٣٦٥ هـ.ش ١٣٦٦ هـ.ش (١٩٨٦ - ١٩٨٧) فى "مؤسسة فى سبيل الحق" فى موضوع "الحرب والجهاد فى القرآن" وقد صدرت هذه المجموعة مؤخراً فى كتاب يحمل نفس العنوان.

يقول حجة الإسلام والمسلمين مجتبى مصباح "ابن آية الله مصباح" عن تواجده فى جبهات الحرب: "كان الحاج آقا مستعدا دائماً لأن يضحى بنفسه من أجل الإسلام والثورة لكن معارضيه لم يجدوا أى نقطة ضعف له، أحياناً يقولون أنه لم يشارك فى أعمال المقاومة وأحياناً يقولون أنه لم يشارك فى الجبهة والحرب وأذكر أن أخى على آقا قد توجه إلى الجبهة على الأقل ثلاث مرات وفى عام ١٣٦٥ هـ(١٩٨٧) توجهت أنا وعلى آقا وعدد من تلاميذ آيه الله إلى الجبهة وكان آية الله يجوب البلاد من غربها إلى جنوبها حثاً لأبطال الإسلام وكان يخطب فى القادة والمقاتلين وبعد توجهنا إلى الفاو كان الحاج آقا يخطب فى مسجد الفاو وكان يحث تلاميذه على المشاركة فى الحرب وكان الشهيد رادانى بور قائد لواء الإمام الحسين بأصفهان من التلاميذ المخلصين للحاج آقا. وبعد أن قال الإمام: كلنا مكلفون بأن نملأ جبهة الحرب، سأل الحاج آقا الإمام: ما هو واجبنا، قال الإمام فى الرد عليه: أى مكان أذهب إليه واجب عليكم أن تذهبوا إليه. وكان الحاج آقا يتابع أوضاع الحرب لحظة بلحظة لكن عندما شعر بأن الواجب الشرعى يقتضى أن يقوم بتربية الطلاب حتى يدافعوا عن مبادئ الإسلام وأسسه والثورة وكان يقوم بهذا الأمر بكل جد واجتهاد ولم يتوانى لحظة.

على أية حال إن فائدة مواقف السيد محتشمى تكمن فى أنها تعيد المتدينين مرة أخرى إلى مناخ الاتهام والتشويه الذى كان سائداً فى عهد الثانى من خرداد تجاه الدين وعلمائه، المناخ الذى كان يعتبر شخصيات مثل محتشمى بور من المعتدلين!

ونعم كلما أصبحنا أكثر قرباً من الانتخابات الرئاسية كلما كان التذكير بهذا المناخ أكثر فائدة ونفعاً.

---

* الموقع الإخبارى لمجلس تنسيق قوى تنظيم "حزب الله" الإيرانى.

- هذا المقال يمثل ردا على الانتقادات التى وجهها على اكبر محتمشى بور السفير الايرانى الأسبق لدى سوريا، وأحد مؤسسى حزب الله فى لبنان، والتى جاءت فى كلمته خلال الاحتفال بذكرى رحيل الإمام الخمينى، ونشرتها مجلة مختارات إيرانية فى العدد الماضى.

إيران بين التحديات الخارجية والمشكلات الداخلية

حوار مع إبراهيم يزدى ■ روز (اليوم) ٢٠٠٨/٦/١٤

تواجه إيران تحديات خطيرة على الساحتين الداخلية والخارجية، وقد اتفقت مجمل القوى السياسية الإيرانية على ذلك، لكنها اختلفت حول أساليب وأدوات مواجهة هذه التحديات. وفى هذا الإطار، أجرت صحيفة روز هذا الحوار مع إبراهيم يزدى سكرتير عام حركة حرية إيران لمناقشة القضايا المحورية التى تواجهها إيران حالياً.

*** الدكتور إبراهيم يزدى، كيف ينظر الرأى العام العالمى إلى قضايا الملف النووى الإيرانى، والإرهاب وحقوق الإنسان فى إيران مقارنة بالعام الماضى؟**

- إذا ما أردنا أن نقيم صورة الملف النووى الإيرانى الآن لدى الرأى العام الغربى مقارنة بما كانت عليه العام الماضى، ينبغى القول أولاً أنه لا يوجد استطلاع رأى دقيق بهذا الشأن، لكن بشكل عام يمكن القول أن المنحنى يتجه صوب الانطباع السلبى.

عندما تتوتر العلاقات بين الدول لا يكون بين الشعوب نفس النوع من النظرة فى المعتاد، ومع الأسف غيرت السياسة

الخارجية الإيرانية نظرة الرأى العام الأمريكى تجاه الإيرانيين، بسبب الأحداث التى وقعت على مدار الثلاثين عاماً الماضية بداية من احتجاز الرهائن حتى الآن، ووصل الأمر لدرجة أنه عندما يتحدث الأمريكيون مع شخص إيرانى يكون الوضع كما لو أنهم يتعاملون مع شخص لديه جذام سياسى.

***يقال أن زيارة الرئيس أحمدى نجاد إلى جامعة كولومبيا العام الماضى قد أحدثت أثراً إيجابياً لدى الرأى العام الأمريكى، إلى أى حد تعتبر هذه المقولة صحيحة؟**

– زيارة الدكتور أحمدى نجاد لجامعة كولومبيا كانت فخاً له ولسياسته الخارجية التى يتبعها، ولو كان لديه مستشار جيد لكان لزاماً عليه نصيحته بعدم الذهاب من الأساس لأن زيارته لم تحقق أى نتيجة إيجابية لدى الرأى العام الأمريكى، ربما تكون هذه الزيارة قد حققت أثراً إيجابياً لدى قطاع من الرأى العام الإيرانى وقطاع من الرأى العام الإسلامى والعربى، على الرغم من أن كثيرا من أساتذة الجامعات الأمريكيين قد اعترضوا على حديث رئيس جامعة كولومبيا ووصفوه بالبعيد عن أدب الدبلوماسية.

*** ما هى أسباب سوء الظن المتبادل بين إيران والولايات المتحدة؟**

– أحد القضايا الرئيسية المؤيدة إلى سوء الظن بينهما، هو مدى التزام الولايات المتحدة بتعهداتها وتنفيذهما للقوانين الدولية، على سبيل المثال وقعت الحكومة الأمريكية بيان الجزائر الأول قبل تحرير الرهائن، وأعلنت صراحة أنها لم ولن تتدخل فى الشئون الداخلية الإيرانية، ومع هذا وصل الأمر إلى حد تخصيص الكونجرس الأمريكية ميزانية لتغيير سلوك الحكومة الإيرانية أو الإطاحة بها، الأمر الذى يعد تدخلاً سافراً فى الشئون الداخلية الإيرانية، وإذا كان الوضع على هذا النحو فما هو الضمان لتنفيذ الحكومة الأمريكية تعهداتها تجاه إيران أو احترام القوانين الدولية. هذا الأمر يمثل عقبة أمام تحسين العلاقات الأمريكية الإيرانية.

أما عن قضية المباحثات الإيرانية – الأمريكية فيجب أن تتم بدون قيد أو شرط نظراً للوضع المتفجر لمنطقة الشرق الأوسط الذى لا يحتمل أى تلكوء أو مماطلة، وقد أكد الرئيس الأمريكى ووزيرة خارجيته على أن التباحث المباشر مع إيران لن يتم إلا إذا أوقفت إيران تخصيب اليورانيوم، وأنا أؤكد على ضرورة التباحث مع إيران دون قيد أو شرط لان الوضع حساس للغاية.

*** أكد السيد هاشمى رفسنجانى فى صلاة جمعة طهران على ضرورة عقد مباحثات غير مشروطة فهل نستطيع أن نثق فى الإشارات المتبادلة بين الطرفين؟**

– أعتقد أنه على الرغم من التصريحات الحادة المتشددة التى تدلى بها كل من حكومة بوش وأحمدى نجاد، توجد مؤشرات على أن الحكومتين تباحثا سوياً بشأن قضايا العراق ولبنان، وأنا أعتبر أن هذا أمر إيجابى، وقد نشرت أخبار هذه المباحثات وآثارها الإيجابية واضحة أيضاً. بعض المحللين يعتقدون أنه على الرغم من المواقف المتشددة التى يتخذها الطرفان والاشتباكات العسكرية المحدودة بين حزب الله والجماعات اللبنانية الأخرى، تم تسوية مشكلة لبنان بعد تفاهمات أمريكية إيرانية، وتم تجاوز مشكلة داخلية كبيرة وانتخب رئيس للجمهورية اللبنانية وأيدته جميع الجماعات الشيعية بما فيها حزب الله، ولم يكن حزب الله ليوافق على ما حدث بدون ضوء أخضر من إيران، ولم يكن من الممكن صدور الضوء الآخر بدون مباحثات سرية بين الولايات المتحدة وإيران.

***مرشحا الحزبين الجمهورى والديمقراطى للانتخابات الرئاسية الأمريكية طالبا بتعامل أكثر قوة مع إيران، حتى السيد أوباما الذى قيل عنه أنه ربما يحدث تحولاً شديداً فى السياسة الخارجية الأمريكية، طالب فى اجتماع له مع اللوبى الصهيونى الأمريكى بالهجوم على إيران وانتقد بوش بسبب عدم قدرته على إيقاف إيران، وقال أنه من المحتمل استخدام أى آلية لإيقاف إيران بما فى ذلك الخيار العسكرى، ألا تعتقد أن مثل هذه الشعارات الانتخابية يمكن أن تساعد على خلق تهيئة للرأى العام الأمريكى لتقبل فكرة الحرب والهجوم على إيران؟**

– فى رأيى ينبغى ألا نعطى مثل هذه التصريحات الانتخابية أهمية كبيرة، لأن هناك قوى متعددة تقوم بأدوار رئيسية فى الانتخابات الأمريكية، وينبغى على كل مرشح أن يطرح شعارات قوية متطرفة لجذب أصواتها، ومن هذه القوى اللوبى الصهيونى الأمريكى، ومع الأسف جزء من مسئولية صدور مثل هذه التصريحات عن أحد المرشحين للرئاسة الأمريكية ملقى على عاتق المسئولين الإيرانيين الذى أدلوا بتصريحات غير مسئولة عن محو إسرائيل والقضاء عليها، وتحدثوا عن الهولوكوست، وبذا ساهموا فى تهيئة الأجواء لصالح المحافظين الجديد وإسرائيل، وبالتالى يصبح لزاماً على المرشحين للرئاسة الأمريكية أن يتخذوا مواقف متشددة من إيران حتى يكسبوا أصوات اليهود، وهذا ما فعله أوباما، وفعلته السيدة كلينتون التى قالت لو هاجمت إيران إسرائيل سنمحو إيران من على ظهر الوجود، وقد كتبت إليها رسالة وسألتها وإذا هاجمت إسرائيل إيران ماذا ستفعلون؟. أريد أن أقول أن كلمات المرشحين تلك فى مثل هذه الظروف ليست معيار للحكم على الأمور.

*** هل هناك احتمال أن يصدر بوش أمراً بالهجوم العسكرى على إيران قبل تركه السلطة؟**

لا أعتقد أن بوش سيقوم بعمل جدى ضد إيران قبل

الانتخابات الرئاسية، وأعتقد أن الرئيس لا يستطيع القيام ولو بعمل هجوم محدود ضد إيران حتى لو كان يريد ذلك، لكن من الممكن أن تقوم إسرائيل بمثل هذا الهجوم، فليس هناك حاجة إلى أن تقوم الولايات المتحدة بهذا العمل بنفسها.

عندما نتوقع حدوث هجوم عسكرى على إيران، ينبغى إدراك أن الهجوم العسكرى الشامل مثلما حدث فى أفغانستان والعراق أمر مستبعد وغير مطروح على الإطلاق، لكن المحتمل وقوعه عمليات عسكرية محدودة فى مناطق محددة مثل المراكز النووية والعسكرية.

*** هذا يعنى أنه لازال هناك احتمال بحدوث هجوم عسكرى ضد إيران، على الرغم من توصل إيران والولايات المتحدة إلى نتائج إيجابية فى مباحثاتها بشأن العراق ولبنان؟**

– نعم هناك احتمال بحدوث هجوم على إيران لكن من قبل إسرائيل.

*** هل سبب هذا الهجوم المتوقع القدرات النووية الإيرانية فقط؟**

– لا، المسألة النووية ليست السبب الوحيد، وأعتقد أن موضوع الملف النووى فرع لقضايا أخرى، ويبدو أن إسرائيل فى حالة تاريخية استثنائية، حيث لم يبق أمامها من سبيل سوى قبول الصلح مع الفلسطينيين، والسلام مع الفلسطينيين لا يمكن أن يتحقق إلا إذا وافقت إسرائيل على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وانسحبت من الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧، والاعتراف رسمياً بدولة فلسطينية مستقلة، وإسرائيل لا يوجد لديها استعداد لمثل ذلك الأمر.

*** تقول التحليلات الإسرائيلية أنه إذا قبلت إسرائيل السلام سيبدأ العد التنازلى لانهيار إسرائيل، وستفقد إسرائيل مكانتها بل وهويتها بالتدريج.**

عندما وصل أبو مازن إلى السلطة طرح فكرة جديدة، وقال لا سبيل أمام إسرائيل إلا أن تعترف رسمياً بفلسطين المستقلة أو أن تضم جميع الأراضى الفلسطينية، ونصبح جميعاً مواطنين فلسطينيين داخل دولة واحدة أيا كانت قيادتها ونحتكم لصناديق الاقتراع، وعلى الفور أعلن أولمرت أن إسرائيل لا يمكن أن تقبل مثل هذا الاقتراح، لأنه سيغير التركيبة السكانية لإسرائيل، ومن ثم ستفقد إسرائيل كيانها وهويتها. وبذا أصبحت إسرائيل واقعة فى مأزق.

*** كيف تستطيع إسرائيل الخروج من هذا المأزق؟**

– حدث إجماع فى وجهات النظر العالمية، على أن إسرائيل ينبغى عليها أن تنسحب من الأراضى التى احتلتها، والضغط الواقع على إسرائيل حالياً للدخول فى عملية السلام لم يحدث من قبل على مدار الستين عاماً الماضية، لدرجة أن شخصية أمريكية كبيرة مثل كارتر تقول أن العقبة الحقيقية أمام السلام فى الشرق الأوسط هى إسرائيل.

وقد أعلن العاهل السعودي الملك عبد الله أنه إذا نفذت إسرائيل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وانسحبت من الأراضى العربية التى احتلتها، فستدفع الحكومة السعودية مبلغ ١٠ مليار دولار لإسرائيل لنقل المستوطنات من الضفة والقطاع إلى إسرائيل، ومن ثم فقدت إسرائيل جميع ذرائعها وسدت أمامها كل الطرق.

يبدو أن الدبلوماسية العربية عملت بشكل جيد فى الظروف الحالية، لذا نجد اليوم إجماع عالمى على ضرورة موافقة إسرائيل على السلام، لكن إسرائيل لا تريد أن تقبل هذا الأمر، لذا يحتمل أن تقوم إسرائيل باللجوء إلى أفعال من شأنها تغيير الوضع الحالى أحد هذه الافعال، الهجوم على إيران، ومن هذه الزاوية تعتبر تصريحات السيد أحمدى نجاد ضد المصالح القومية الإيرانية بل وتصب فى صالح إسرائيل وأفضل هدية يمكن أن تقدم للمحافظين الجدد واليهود.

إن إسرائيل تروج أن إيران بصدد إنتاج قنبلة نووية استناداً إلى تصريحات أحمدى نجاد التى تحدث فيها عن ضرورة محو إسرائيل وإفنائها، فأعطى مبرراً لإسرائيل لتنفيذ ضربة استباقية.

هذا هو أهم مخرج لإسرائيل من مأزقها الذى تعانى منه مع الفلسطينيين والذى يحتم عليها أن تقوم بإجراء فورى للخروج منه، لكن احتمالية أن تقوم الولايات المتحدة بهجوم على إيران ضئيلة جداً.

*** بعيداً عن موضوع إسرائيل، يعتبر النظام الدولى إيران دولة متمردة لأنها تجاهلت الاتفاقيات الدولية ولم توقف تخصيب اليورانيوم، بعبارة أخرى مجموعة من القواعد العالمية المطبقة من قبل الأمم المتحدة وضعت التصرفات الإيرانية موضع اتهام، يضاف إلى ذلك تصريحات السيد أحمدى نجاد الذى أعلنت فيها أن إيران تطمح إلى تغيير أسلوب إدارة العالم، ألا تعتقد أنه سيحدث ضغط بشكل أكبر على إيران للحفاظ على الصيغة الحالية لإدارة العالم، وفى النهاية يتم الهجوم عسكرياً عليها كأحد وسائل حل هذه القضية؟**

– نحن نستطيع استخدام منطق قوى لمواجهة الضغوط الخارجية، لكن للأسف خطاب زعماء إيران يفتقر إلى هذا المنطق، على سبيل المثال، لماذا يتحدث الرئيس الإيرانى عن الهولوكوست فى حين أنه يستطيع خلال رحلاته الكثيرة إلى الخارج أن يتحدث متسائلاً عن سبب عدم تنفيذ إسرائيل للقرارات الدولية، قائلاً لماذا لا تلتزم إسرائيل بقرارات الأمم المتحدة وهى دولة عضو فيها، ويتساءل ألا يؤدى عدم التزام إسرائيل بقرارات الأمم المتحدة إلى ضياع مكانة المنظمة وهيبتها، ولماذا يطلبون من إيران اتباع قرارات الأمم المتحدة وهناك دولة أخرى لا يسائلها أحد عن تجاهلها لقرارات

الأمم المتحدة؟

وأنا لا أقصد هنا القول بأن إيران لا تلتزم بقرارات الامم المتحدة، ولكن أريد أن أقول أنه لو انتهجت إيران هذا النهج فإن قطاعاً كبيراً من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ستسارع لدعم إيران، لكن الحادث الآن أن إيران تتحدث عن أمور لا معنى له وغير ذات صلة بقضاياها النقطة الأخرى هى عندما وقعت الولايات المتحدة بيان الجزائر تعهدت بعدم التدخل فى الشئون الداخلية الإيرانية، ثم قامت بانتهاك ما تعهدت به، وكانت تستطيع أن تتقدم بشكوى إلى المحكمة الدولية بلاهاى استناداً إلى المعاهدة الموقعة، وأنا لا أعرف ولا أفهم السبب وراء عدم قيام إيران بهذا الإجراء.

*** بناء على هذا هل يمكن القول أن هناك تحالفاً دولياً ضد إيران؟، وكيف تكون تلك الجبهة الموحدة ضد إيران؟، وهل إيران غير قادرة على إحداث صدع فى هذه الجبهة؟**

– إيران لديها القدرة على هذا لأن الدول الأوروبية ودولاً أخرى مثل الصين وروسيا لا تريد أن تكون تابعة للولايات المتحدة.

*** هل هذا يعنى أن لأوروبا والصين وروسيا موقف تنافسى مع الولايات المتحدة؟**

– نعم، لكن عندما تتخذ إيران مواقف لا تستطيع الدول الأوروبية الدفاع عنها، تظهر الوحدة بينهم ضد إيران، وهذا الموقف الأوروبى ينسحب أيضاً على دول الخليج، لأنها تريد حل القضايا الأمنية للخليج بدون التواجد الإيرانى.

*** مع كل ما سبق، ما هى الظروف التى تجعل الولايات المتحدة تهاجم إيران؟**

_ مع الأسف التصور المسيطر على كثير من مسئولى إيران هو كيف يمكن توجيه ضربة للمصالح الأمريكية لإحداث تفوق على الولايات المتحدة، وهذا تصور غير صحيح.

أنا أنظر إلى الموضوع من زاوية أخرى وهى المصالح القومية الإيرانية، إذ ينبغى علينا أن ننظر أين تتحقق المصالح القومية الإيرانية وتتحرك فى طريق تحقيقها.

حتى إذا كانت إيران تستطيع توجيه ضربة للمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط فإن هذا أمر غير كاف، لأنه من الممكن إلحاق ضربات بإيران أكبر من ذلك بكثير، ولربما وجدت إيران نفسها فى ظروف لا تستطيع من خلالها ضرب الأمريكيين فى العراق.

إذا ما الذى سيحققه هذا الأمر من نفع للمصالح القومية الإيرانية؟ إن استمرار التوتر على الحدود الغربية لإيران ليس من مصلحتنا على الإطلاق، إن المصالح القومية الإيرانية تستوجب إنهاء أزمة العراق بأسرع ما يمكن.

*** ما هى المصالح القومية الإيرانية فى الوقت الحالى من وجهة نظرك؟**

– إذا نظرت إلى الموضوع من الزاوية التى تحدثت من خلالها، يظهر أمامنا تساؤل إلى أى حد يدخل تخصيب اليورانيوم ضمن المصالح القومية الإيرانية؟

أنا أعتقد أن مواصلة إيران تخصيب اليورانيوم فى الوقت الحالى تضر بالمصالح القومية الإيرانية، وينبغى على إيران إيقاف عمليات التخصيب فى إطار تفاهمات مجموعة ٥+١ فبمجرد أن توقف إيران عمليات التخصيب سيحدث صدع فى الجبهة الموحدة المعادية لإيران، لأن الأوروبيين لا يريدون السير وراء الأمريكيين.

على الرغم من أننى أعتقد أنه حتى لو أوقفت إيران تخصيب اليورانيوم لن تحل مشكلة إيران مع الولايات المتحدة، لكن ستنفصل أوروبا والصين وروسيا عنها فى معاداتها لإيران.

*** يعتقد النظام الإيرانى الحاكم أنه إذا تخلت إيران عن تخصيب اليورانيوم ستصعد الولايات المتحدة والغرب مشكلة حقوق الإنسان فى إيران، فهل لقضية حقوق الإنسان نفس قوة الدافعية للتصادم مع إيران؟**

– هناك جانب واحد يصدق عليه هذا التصور، وهو أن إيران فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم تتعامل مع الغرب من منطلق القوة، لكن فيما يتعلق بمشكلة حقوق الإنسان فلدى إيران مشكلة تدافع عنها.

يجب على مسئولى إيران حل مشكلة حقوق الإنسان فى كل الأحوال، والمشكلة تكمن فى أنهم لم يتقبلوا حتى الآن أن عالم ما بعد الحرب الباردة لا يعتد بسيادة الدول والحكومات إلا من خلال تحقق السيادة الشعبية على أراضى الدولة، وأنا أكرر أنه بموجب اللائحة التأسيسية للأمم المتحدة كان يقوم مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول على أساس سيادة الدول على أراضيها، لكن فى العصر الحالى الاعتداد بسيادة الدول على أراضيها متوقف على تحقيق سيادة الشعب وعدم استبداد الحكومات بشعوبها، وإلى أى مدى تمثل الحكومات الشعوب التى تحكمها ولا تحترم سيادة الدول لمجرد أنها تحكم بالفعل.

بناء على هذا ينبغى على الحكومة الإيرانية أن تحل قضية حقوق الإنسان فى إيران فى إطار الفصل الثالث للدستور الإيرانى، واللائحة التأسيسية للأمم المتحدة، والبيان العالمى لحقوق الإنسان.

لقد وقعت إيران على البيان العالمى لحقوق الإنسان، والمادة التاسعة من القانون المدنى الإيرانى تقول أن للمعاهدات والاتفاقيات الدولية التى وقعت عليها إيران حكم القوانين الداخلية الإيرانية.

بناء على هذا، إذا كان البيان العالمى لحقوق الإنسان قد جاءت فيه مواد تختص بالحقوق السياسية للأفراد، ينبغى على الحكومة الإيرانية مراعاة هذه المواد.

وإذا كانت إيران لا تريد وقف تخصيب اليورانيوم، لأن ذلك سينقل الضغوط الغربية إلى قضية حقوق الإنسان وهى لا تريد مراعاة حقوق الإنسان، فهذا بمنزلة اللجوء إلى الموت خوفاً من الموت، وأنا لا أعتقد بصحة ذلك لكن ما أؤمن به أن إيران بمجرد إيقافها لتخصيب اليورانيوم، ستتفتت الجبهة التى توحدت ضدها.

***كيف تشكلت الجبهة المعادية لإيران فى الشرق الأوسط؟**

– لقد نجح الأمريكيون فى توحيد العرب ضد إيران، إذ لم يتخذ العرب موقفاً معادياً من إيران مثلما هم عليه الآن، ورأينا كيف اتخذت دولة الإمارات موقفاً عدائياً ضد إيران فى القمة العربية بدمشق، ومع الأسف كان وزير الخارجية الإيرانى حاضراً وهم يتخذون قراراً ضد إيران، ولم يصدر أى رد فعل حيال ذلك، ولو كانت أى دولة أخرى فى موقف إيران لغادر وزير خارجيتها الجلسة على الأقل، ولذا اعتبر أن إيران اتخذت سياسة خاطئة فى هذه القمة، ومن ثم اتمسك برأيى فى أن إيقاف إيران لتخصيب اليورانيوم سيحدث صدعاً حقيقياً فى الجبهة المعادية لإيران، وحينئذ ستتمكن إيران من تحقيق مطالبها، ومنها تكوين كونسرتيوم لتخصيب اليورانيوم.

*** إذا لم توافق إيران على إيقاف التخصيب، إلى أى مدى ستتحمل إيران الظروف المترتبة على تطبيق القرار رقم ٥٩٨؟**

– الظروف الاقتصادية والسياسية التى ستسوء ستجبر إيران على أن تقبل أوضاعاً أكثر سوءاً من القرار رقم ٥٩٨ بمراحل.

*** سعت إيران إلى خلق حزام أمنى لها فى منطقة الشرق الأوسط عناصره الأساسية هى حركة حماس وحزب الله وسوريا والعراق، فهل ستظل سوريا متمسكة بموقفها كأحد عناصر هذا الحزام الأمنى أم أن سوريا بحكم سوابقها التاريخية لن تتمسك به، خاصة وأنها تخوض الآن مباحثات استراتيجية مع إسرائيل، وإسرائيل وعدتها بإرجاع مرتفعات الجولان إليها؟**

– سوريا لن تتمسك بهذا الحزام الأمنى، وقد أوضحت تجاربنا السابقة مع الدول والجماعات العربية أنهم عرب فى المقام الأول ثم يأتى تعاملهم مع إيران فى المقام الثانى.

*** لقد شهدنا سوريا تصوت لصالح دولة الإمارات فيما يتعلق بقضية الجزر.**

– نعم، ولهذا أقول أن القاعدة هى أن تنظر الحكومة السورية إلى مصالحها أولاً، وإذا أدت هذه المصالح إلى أن تحصل على النفط مجاناً أو بسعر منخفض أو تنشئ إيران مصافى بترول فى سوريا، فقطعاً ستتقارب سوريا من إيران، لكن هل سوريا مستعدة أن تصطدم بالولايات المتحدة وإسرائيل من أجل مصالحها المشتركة مع إيران؟

أعتقد لا، لأن سوريا الآن بصدد حل مشاكلها مع إسرائيل، وقد وجهت الحكومة الإسرائيلية الدعوة لبشار الأسد لزيارة تل أبيب، والأسد لم ينف هذا الخبر ولم يؤكده وأعلنت سوريا أنها على استعداد للاعتراف رسمياً بإسرائيل وإقامة علاقات ديبلوماسية معها إذا أعادت لها إسرائيل هضبة الجولان.

إعادة إسرائيل للجولان له معنى آخر غير استعادة الأراضى السورية هو تحديد مصير مزارع شبعا اللبنانية، لأن إسرائيل لم تنسحب من هذه الأراضي أثناء انسحابها من جنوب لبنان بحجة أنها أرضى سورية وليست لبنانية، وإذا انسحبت إسرائيل من الجولان فهذا معناه أنه يجب عليها أن تنسحب من مزارع شبعا أيضاً، وحينها سيكون السؤال أى من سوريا ولبنان سيضم هذه الأراضى.

*** ألا تعتقد أن وصول ميشال سليمان لمقعد الرئاسة اللبنانية كان نتيجة للتحولات التى حدثت فى النهج السورى؟**

– جزء من الخلافات الداخلية اللبنانية راجع إلى السياسات السورية، ولدى سوريا الآن استعداد لحل مشاكلها مع إسرائيل، وهذا معناه أن الخلافات اللبنانية قابلة للحل الآن، لأن العرب بشكل عام وسوريا على الخصوص بصدد حل مشاكلهم مع جيرانهم فى هذا الوقت.

*** إذا اعتبرنا أن سوريا هى القطار اللوجيستى لحزب الله، فهل هذا يعنى أن الرئيس اللبنانى الجديد ترك منصبه بدعم وتأييد من العرب؟**

– نعم بالطبع وهناك نقطة أخرى فى هذا الشأن وهى لو أن إسرائيل حلت مشاكلها مع سوريا وردت مزارع شبعا، لن يبقى مبرر أمام حزب الله ليبقى على تسليحه: وهناك أخبار تقول أن إسرائيل طلبت من سوريا لإرجاع الجولان أن تغير من طبيعة علاقاتها مع طهران. وصرح الأسد أنه لا يلقى إلا إلى هذا الموضوع، لكن ربما يكون كلام الأسد مجرد مناورة سياسية.

بناء على ما سبق ذكره ينبغى على إيران ألا تعول كثيراً على حزامها الأمنى ذاك، ولا ينبغى بأى حال من الأحوال أن تضع إيران حساباتها الاستراتيجية على أساس تصريحات الأسد، فوزن استعادة الجولان للأسد لا يمكن مقاومته على الإطلاق بالمساعدات المالية الإيرانية لسوريا حتى ولو غضبت إيران فى سوريا وبناء عليه فإن سوريا الآن فى منعطف تاريخى.

*** سيادة الدكتور أعتقد أن حزب البعث السورى الذى يرأسه بشار الأسد يدرك جيداً مجريات الحرب الباردة بين سوريا وإسرائيل، وعدم إمكانية تحقيق نصوص خلال هذه الحرب يؤدى على استعادة أراضيه من إسرائيل، وهو يعلم المصير الذى ستواجهه هذه المجموعة من الائتلافات على**

الصعيد العالمي، لذا لا يرغب حزب البعث السوري أن يوضع رأس نظام الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط، كما أن سوريا راغبة في أن تبرئ نفسها من اغتيال رفيق الحريري، إذ عندما كان يقال أن لسوريا دور رئيسي في اغتيال الحريري، لم يسمح لبشار الأسد أن يظهر كزعيم قوى على الصعيد السياسي للشرق الأوسط، وفي الداخل لم يسمح له حزب البعث أيضاً أن يتواجد في السياسات الشرق أوسطية والعالمية بنفس القدر الذي كان لوالده.

لذا أعتقد أن بشار يعيد حساباته وينوى إحياء شخصية والده في ذاته من خلال إظهار أنه جدير بزعامة سوريا وقيادة تحركات المنطقة.

– كلامك صحيح، فبشار الأسد وصل إلى رئاسة سوريا لمجرد أنه ابن حافظ الأسد فقط، وحتى الآن لم يبد ما يجعله جديراً بمنصبه لذاته، ولكن اللعبة التي بصدد تنفيذها الآن ستجعل له مكان بين الدول العربية والعالم كزعيم قوى.

*** في رأيك ما الذي تقوم به حركة حماس حالياً، خاصة وأنها قد دخلت في مباحثات مع إسرائيل؟**

– حماس أيضاً حركة فلسطينية عربية فى المقام الأول ثم سنية فى المقام الثانى، وتأتى أولوية تعاونها مع إيران فى المقام الثالث، وهذا يعنى أن إيران لن تستطيع اللعب بورقة حماس.

*** هل فصلت حماس نفسها عن إيران؟**

– نعم لأنهم يعتبرون مصالحهم مختلفة عن المصالح الإيرانية.

*** ما هي الأدلة التي تؤيد صحة كلامك؟**

لقد لجأ الفلسطينيون إلى المقاومة المسلحة لكى يعترف العالم بحقهم فى إقامة دولة والعالم الآن على استعداد لهذا وقم تم الاعتراف رسمياً بهذا الحق من معظم الدول، وقد التقى كارتر على الرغم من جميع التهم التى وجهها إليه اليهود بحماس، وقال لعناصر حماس تحركوا فى إطار القانون وسنؤيدكم.

*** إلى أي مدى تستطيع إيران تحقيق تفوق على الولايات المتحدة من خلال اللعب بورقة العراق؟**

– ورقة العراق لا يمكن أن تهيئ ظروفاً مناسبة لإيران. مع أن لإيران نفوذ طبيعى فى العراق لا يدركه الأمريكيون ويعتبرونه تدخلاً فى الشأن العراقى، إن عمر حوزة النجف العلمية يمتد لأكثر من ٩٠٠ عام، وكثير من علماء الشيعة الكبار إيرانيون، فضلاً عن وجود مزارات أئمة الشيعة فى العراق وتوافد ملايين الإيرانيين عليها سنوياً.

حتى أن العملة الإيرانية هى العملة الأكثر قبولاً فى أسواق النجف وكربلاء، وهذا النفوذ لا علاقة له بالحكومة الإيرانية، وينبغى ألا يعتبر تدخلاً إيرانياً فى الشأن العراقى.

لكن شيعة العراق يعتبرون أنفسهم عرباً فى المقام الأول، والسيد مقتدى الصدر يعتبر نفسه عربياً أو، وقد قال صراحة للسيد السيستانى أنت إيرانى فماذا تفعل هنا؟ يجب عليك أن ترجع إلى بلدك، ينبغى ألا تغفل إيران عن هذه الأمور.

من الممكن أن ينسق مقتدى الصدر مع إيران فى بعض الأمور بدافع أهدافه السياسية، لكن مقتدى الصدر شيعى عربى فى المقام الأول ثم سياسى يمكن أن يتوافق مع إيران فى بعض الأمور.

الأمر الثانى لأى سبب أو بحكم أى منطق، يكون لزاما على مقتدى الصدر أن يتحرك لصالح إيران بشكل كامل؟ هل السلوك السياسى لمتدى الصدر لصالح استقلال العراق أم لصالح تبرير استمرار احتلاله؟

نحن نعلم أن الأمريكيين لن يتركوا العراق، ويتعللون بقولهم لو تركنا العراق ستحدث فيه حمامات دم، فلا حين لم يحدث أن تحارب الأكراد والعرب ولم يتقاتل الشيعة والسنة على الأقل فى العقود الأخيرة، ربما كان الشيعة يتقاتلون مع الصدام وليس مع السنة، كما أن الأكراد حاربوا صدام حسين الظالم لا لأنه عربى وهم أكراد، وإنما لأنه اعتدى على حقوقهم.

بناء على هذا لا توجد سابقة للحروب المذهبية والعرقية فى العراق حتى يقول الأمريكيون لو خرجنا من العراق ستحدث حماقات دم.

الحرب الحالية فى العراق لها أسبابها، وهى تبرر الاحتلال العسكرى، وزتصرفات مقتدى الصدى سواء كانت بوعى منه أو بغير وعى تساهم فى استمرار الاحتلال الأمريكى للعراق، وبناء عليه نتسائل أين مكان إيران فى هذه المعادلة؟

هل توافق إيران على استمرار احتلال العراق أم لا؟ وإذا عارضت استمرار احتلال العراق ينبغى عليها ان تطالب بخروج الولايات المتحدة من العراق وتحصل على مبررات لاستمراره لحين انتهائه، ويجب على إيران أن تعترض على العمليات التى يقوم بها الصدر أو أى جماعة عراقية أخرى.

الآن نعود للرد على سؤال، لا سوريا ولا حماس ولا أى جماعة عراقية تمثل أوراقاً جيدة لإيران للفوز فى لعبة الشرق الأوسط.

نعم ينبغى أن تتوقف جرائم إسرائيل فى فلسطين وبخاصة فى غزة، لكن لم يتم هذا عن طريق العمليات المسلحة، وعندما يقول كارتر أن حصار غزة وصمة عار فى جبين الإنسانية ينبغى إدراك أن الفرصة مواتية لاستخدام الآليات الديبلوماسية المناسبة لمساعدة شعب فلسطين، وينبغى أن تعيد إيران النظر فى سياستها الخارجية.

*** هل نفهم من ذلك أن الموقف الأيديولوجى الإيرانى الذى تطبقه فى السياسة الخارجية الذى يسعى إلى تكوين اتحاد**

إسلامي حول أم القرى (إيران) (نظرية محمد جواد لاريجاني) قد هزم لدرجة أن كل شيء يحدث الآن على عكس تصورات هذه النظرية، وأن القومية العربية تبعث من جديد من تحت رماد الصراعات وتتقوى فى الوقت الحالي؟

- السياسة الخارجية الإيرانية القائمة على الأيديولوجية التى ذكرتها تعانى من تناقضات حادة منذ بداية الثورة، وعندما يؤكد قادة إيران أن سياستهم الخارجية تقوم على أساس أيديولوجي - المقصود بالإيديولوجية الفقه بها فى ذلك الفقه التقليدى، ينبغى أن نسأل ماذا يقول لنا الفقه التقليدى فى شأن التعامل مع العالم الخارجي؟ فى هذا الفكر إذا نكر فرد وجود الله فهو ملحد أو مرتد، لكن إذا شرب الخمر أو جامع غير حليلته فهو لم يخرج من الدين وزوجته ليست حراماً عليه.

حكام إيران يعادون الأمريكيين أهل الكتاب وكانت لهم علاقات وثيقة بالاتحاد السوفيتى الشيوعى، واشتركوا فى مراسم تشييع جنازة زعيمه.

هذه التناقضات توضح أن مواقف السياسة الخارجية الإيرانية لم تكن أيديولوجية على الإطلاق. ولعلنا نسأل الآن هل كانت هذه السياسات مستندة إلى قواعد فقهية شيعية؟ نستطيع القول أنها استندت إلى أيديولوجية ناقصة وربما شيء مبهم، الحال الآن فى العالم أن السياسات الخارجية للدول توضع على أساس المصالح القومية وليس الأيديولوجية.

***نعود إلى الشأن الداخلى الإيرانى، من الأفضل أن نعرف فى البداية كيف كانت انتخابات الدورة الثامنة لمجلس الشورى الإسلامى، وكيف ستكون الانتخابات الرئاسية القادمة؟ وهل تعتقد أن القوى الصاعدة حالياً فى المجلس الثامن تمثل اتجاه النظام السياسى الإيرانى إلى القوى الأصولية المعتدلة نظراً للتحولات الجارية فى الشرق الأوسط؟**

- فلنترك موضوع انتخابات رئاسة الجمهورية الآن ونتحدث عما حدث فى انتخابات مجلس الشورى طبقاً للمعايير المعروفة فى العالم المعاصر اليوم والتى تعترف بها إيران أيضاً لم تكن انتخابات مجلس الشورى انتخابات حرة ولا تنافسية ولا عادلة، وكذلك كان الأمر فى الانتخابات الرئاسية الماضية التى قال فيها هاشمى رفسنجانى اشتكى إلى الله ما حدث فيها، وقال كروبى غفوت ساعتين ووجدت كل شيء قد تغير.

الأمر الثانى الدستور الإيرانى ينص على أن يكون رئيس الجمهورية ينبغى أن يكون من رجال السياسة ذوى الفقاهة الدينية، والسيد أحمدى نجاد يفتقر إلى أى نوع من الخبرة كرجل سياسة أو دين، وفى مثل هذه الأجواء لن تكون الانتخابات الرئاسية القادمة أفضل مما حدث فى انتخابات مجلس الشورى والانتخابات الرئاسية الماضية، مع هذا ينبغى النظر إلى القضية من زاوية أخرى، وهى المشكلة الجوهرية فى التوجه العام للحكومة الإيرانية، وهى ان مجموع أداء نظام الجمهورية الإسلامية يتحرك تدريجياً صوب الجمود والانهيار، وهناك مجموعة من الأحداث تستطيع كل واحدة منها أن تجعل الأوضاع أكثر سوءاً، وبخاصة الأوضاع الاقتصادية.

السيد أحمدى نجاد علم أو لم يعلم بصدد إحداث انهيار اقتصادى لإيران من خلال سلسلة من الانتهاكات للدستور الإيرنى، فعندما ينشئ البرلمان الإيرانى هيئات مثل هيئة التخطيط والموازنة وهيئة أمناء صندوق احتياطى النقد الأجنبى ومجلس النقد والاعتمادات البنكية من خلال وضع قانون خاص بإنشائها، لا يحق لرئيس الجمهورية حل هذه الهيئات إلا من خلال تقديم لائحة للبرلمان ولا تحل إلا بموافقة البرلمان على اللائحة المقدمة من الرئيس، فلماذا قام أحمدى نجاد بحل هذه الهيئات بشكل مباشر؟

إن تصرفات الرئيس الإيرانى مخالفة للدستور ومخلة بالمصالح القومية الإيرانية، وحتى لو فرضنا أن رئيس الجمهورية تصرف بشكل غير قانونى يجب أن يكون هناك احتمالية أن قراراته لصالح الشعب وتحسين أوضاعه، لكننا جميعاً نعلم أن ما حدث لم يكن كذلك وجميع خبراء الاقتصاد الإيرانيين سواء كانوا أصوليين أو غير أصوليين متفقين على أن تصرفات أحمدى نجاد خاطئة لكنه يواصل تصرفاته وقراراته تلك.

هذا ما يجعلنى أوجه سؤالاً، سيادة رئيس الجمهورية من أين حصلت على هذه السلطة التى جعلتك تأخذ هذه القرارات؟ هل سلطة رئيس الجمهورية تستند إلى البرلمان أم إلى الحرس الثورى؟ أم أن رئيس الجمهورية قام بهذه التصرفات لأن المرشد يؤيده ويدعمه فى انتهاكه للدستور؟ هذه أسئلة هامة يجب الرد عليها.

سأل نواب مجلس الشورى الإسلامى وزير النفط لماذا غيرت فى اعتمادات الموازنة التى قام المجلس بالتصديق عليها، واستخدمت أموال صندوق احتياطى عائدات النفط فى استيراد البنزين فقال أنا اعترضت على ذلك لكن جائنى أمر كتابى من رئيس الجمهورية، فمن هو الشخص الذى أصدر أمراً لرئيس الجمهورية ليتصرف على هذا النحو المخالف للقانون غير المرشد فهل المرشد أصدر هذا القرار؟

النقطة الثانية أن السيد أحمدى نجاد يخالف السياسات العامة لإيران والخطط التنموية طويلة المد، فهناك خطة عشرينية لإيران، والفقرة الثامنة من الدستور الإيرانى تقول أن مجمع تحديد مصلحة النظام هو المكلف باقتراح السياسات العامة للدولة على المرشد، وهذا الموضوع الذى تصرف فيه رئيس الجمهورية يدخل ضمن قواعد الخطة العشرينية

لإيران، لكن الرئيس الإيرانى الحالى أطاح بكل السياسات المستقبلية الموضوعة وجعلها تحت قدميه ولم يعبأ بأثر ذلك على من يأتى بعده.

*** ما الذى تتوقعه بالنسبة للتحولات الداخلية الإيرانية؟**

– فى عام ١٩٨٨م أصدرت حركة حرية إيران بيانا فى ١٦٧ صفحة كتحليل لنظام الولاية المطلقة للفقيه، وقد مرت ثلاثون عاماً على الثورة، لذا علينا أن نقيم الآن أداء النظام الإيرانى القائم على نظرية ولاية الفقيه.

نحن نعتقد أن المشكلة الأساسية لإيران تكمن فى نظام ولاية الفقيه، فهذا النظام ليس لديه آلية التعامل مع العصر الحالى، ويبدو أن مجموع التيارات السياسية والقوى المجتمعية داخل الجمهورية الإسلامية أدركت أن هذا النظام يفتقد الفاعلية اللازمة. مما لاشك فيه أن أداء الرئيس الإيرانى الحالى يخالف الدستور ويناقض المصالح القومية الإيرانية لكن من الذى يدعم أحمدى نجاد؟

ولن تحدث فى إيران ثورة مخملية مثلما حدثت فى أوكرانيا أو ثورة برتقالية مثلما حدثت فى جورجيا، وإنما أعتقد أن إيران تتحرك صوب نموذج الاتحاد السوفيتى.

*** أى جزء من نموذج الاتحاد السوفيتى تقصد؟**

– فى الاتحاد السوفيتى لم تحدث ثورة، ولم يقع هجوم خارجى ليطيح بالنظام، لكن الضغوط الخارجية وعدم كفاءة القادة السوفيتى وسوء إدارتهم، وصلت بالاقتصاد السوفيتى إلى إلى درجة جعلت الزعماء السوفييت أنفسهم يؤمنون بأن استمرار الوضع كما هو عليه أمر مستحيل، وأعلن جورباتشوف وجميع أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعيالسوفيتى أن استمرار الوضع القائم غير ممكن.

*** جاء فى كتاب بروسترويكا جورباتشوف أن الاتحاد السوفيتى كان لديه المال والبرنامج اللازم لإدارة البلاد، لكن الناس كانوا قد فقدوا الدافع للمشاركة فى أداء الأمور العامة أو القيام بأعمالهم الخاصة.**

– نعم هذا فى ذاته يمثل ظاهرة جديدة فى أدبيات التحولات السياسية، حيث وصل نظام شمولى لمرحلة أن يقول بمحض إرادته أنه ليس لديه القدرة على مواصلة المسير ويجب إحداث تغيير جذرى، أعتقد أن قادة إيران الحاليين سواء كانوا من اليمين أو اليسار أو حتى المتشددين سيتحرك صوب هذا الاتجاه تدريجيا.

*** ما هو الفرق بين إيران والاتحاد السوفيتى؟**

– إيران لم تكن أبداً إمبراطورية حتى تتلاشى، نحن نواجه خطر الانهيار الجغرافى لكننا لسنا كالاتحاد السوفيتى.

نعم لدينا مشكلات عرقية، لكن الأقليات التى لدينا كالأكراد يعتبرون أنفسهم إيرانيين وغن كان الأكراد يطرحون فى بعض المواقف دعوى الانفصال بسبب الظلم المضاعف الواقع عليهم لكن أوكرانيا أو جورجيا أو دول آسيا الوسطى لم يعتبروا أنفسهم من الروس يوما ما، إن وضع إيران مختلف وبناء عليه لدينا مشكلة أقليات لكننا لن نواجه خطر التقسيم، وإنما على العكس، ستدعم الوحدة الوطنية الإيرانية فى حالة تغيير السياسات الداخلية الإيرانية والتوجه صوب الديمقراطية.

النقطة الأهم أنه مع سقوط الاتحاد السوفيتى انتهى عصر الماركسية اللينية، لكن لو حدثت مثل تلك التحولات فى إيران لن ينتهى عصر الإسلام، وإنما ستظهر قراءة أكثر حداثة له، والتاريخ الإسلامى ملئ بمثل هذه الأحداث.

*** فى رأيك ما هى العملية التى يقوم الرئيس حمدى نجاد بتسريعها؟**

– السيد أحمدى نجاد بأدائه يسرع عملية إعادة النظر فى النظام السياسى الإيرانى، خاصة وأن بقدومه لمقعد الرئاسة أصبحت آخر مجموعة سياسية لها حق الإدعاء بالمشاركة فى الثورة أصبحت على رأس هرم السلطة فى إيران، وتتصرف مثلما كان الحال فى أوائل عهد الثورة فما معنى هذا الأمر؟

معناه أن مجموعة من الجهلة عديمة الخبرة تولوا أزمة الأمور، وأرجعوا كل شئ إلى نقطة الصفر من جديد، لهذا اعتبر أن التحولات الإيرانية تتجه صوب إعادة نظر شاملة.

* هل مع هذا التحليل سيستمر التطرف؟

– لا لن يستمر التطرف، وإنما على جميع الخبراء وضع تصور آخر.

*** يعتقد البعض أن تولى السيد لاريجانى رئاسة مجلس الشورى جاء نتيجة سياسات جديدة فى قمة هرم سلطة النظام الإيرانى، فما هو تحليلك للأمر؟**

– وصول السيد لاريجانى إلى رئاسة المجلس مؤشر على أن أحمدى نجاد ليس القوة السياسية التى يستطيعون حمايتها على الدوام، وإنما ينبغى عليهم القيام بعمل آخر.

*** ما هو العمل الآخر الذى سيحدث؟**

– هذا السؤال هام يجب ان ننتظر لنرى هل سيستجوب المجلس رئيس الجمهورية أم لا؟ طبقاً للدستور الإيرانى يحق للمجلس أن يستجوب رئيس الجمهورية، وإذا لم يستجوب المجلس رئيس الجمهورية بسبب تصرفاته الحالية، فلأى شئ ينبغى على المجلس أن يستجوب رئيس الجمهورية؟ أصلا لماذا وضع مبدأ استجواب رئيس الجمهورية فى الدستور إذا لم يستجوب أحمدى نجاد؟ فهذا الرئيس بأدائه وتصرفاته الحالية أفضل نموذج للاستجواب. ثم علينا أن نتسائل هل هناك سلطة أعلى ستضحى بأحمدى نجاد لتهدئة حالة الغضب؟

فى التاريخ السياسى يوجد كثير من مثل هذه الحالات، وإذا كان الدخول القوى للسيد لاريجانى إلى الساحة السياسية تعبيراً عن عملية تغييرات سياسية جوهرية بالنظام الإيرانى،

ينبغى أن يعبر هذا المر عن نفسه فى صورة استجواب للسيد أحمدى نجاد، وإلا يكون الأمر لا يشكل تغييراً جوهرياً للتوجه السياسى للنظام ولا حتى تغييراً هامشياً.

صحيفة طهران اليوم التى كتبت على تيار السيد قاليباف أشارت تلميحاً إلى أن المجلس الثامن سينتقد أداء رئيس الجمهورية بجدية أكثر مما سبق، مع كل هذا يوجد تساؤل هل سيواجه المجلس الثامن المشكلات الحقيقية لإيران، وأحدها على سبيل المثال ظهر واضحاً جلياً فى انتخابات المجلس وهو غياب المشاركة الشعبية فى الحياة السياسية، ويبدو أن الشعب الإيرانى فى ظل الظروف الحالية قد شعر بعدم القدرة على المشاركة نظراً للمشكلات الاقتصادية التى يواجهها، ولعل السبيل الوحيد لتغيير تلك الظروف تنفيذ مصلحة وطنية ثم خلق عمليات منافسة ديمقراطية.

العملية التى أوضحتها تقوم على أساس فرضية أن الأجواء الإيرانية بشكل عام تتجه نحو هذا التغيير بشرط أن يكون المرشد متقبل لهذا التغيير ومدرك أن مواصلة الوضع القائم لا فائدة منه للشعب الإيرانى والنظام السياسى الحالى.

بعض الخبراء تقبلوا هذا الوضع، لكن المرشد لازال رافضاً للأمر، هذا التصور الذى طرحتع عندما يصل إلى نقطة التحقق بحيث يقبله المرشد مرهون بإدراك النظام السياسى الحالى عدم قدرته على التحرك ومن ثم تظهر ضرورة التغيير.

هذه ليست نصيحة أو موعظة أو مكاشفة داخلية، وإنما تصور حتى لكن يجب خوض الأزمات حتى تصل فى النهاية إلى الوضع الذى يغير النظام السياسى بأكمله وليس مجرد أفراد.

*** ما هى البنية القانونية التى يمكن أن تحقق هذا التصور؟**

– النقطة الأولى هى عودة الدستور الأول الذى وصفته الحكومة المؤقتة فى بداية الثورة، ووقعه الخمينى، حيث كان هذا الدستور خالياً من ولاية الفقيه وهذا يعنى أن الدستور الأول لإيران بعد الثورة والذى لم ترد فيه ولاية الفقيه يمكن أن يكون دستورياً للجمهورية الإسلامية.

لقد مرت ثلاثون عاماً على الثورة الإيرانية، وقد أثبتت التجربة أن الدستور الإيرانى ليس وحيا منزلاً، لذا من الممكن تغيره، وأن نعود إلى الدستور الأول الذى وقعه زعيم الثورة الراحل.

*** هل تتوفر لوازم تحقق عملية العودة إلى الدستور الأول بشكل ذاتى؟**

– ما قلته لا يعنى أن نجلس صامتين حتى يصل مسئولى النظام الإيرانى إلى هذه النتيجة عن طريق مصارحة النفس ويقومون بإحداث تغييرات بنيوية نتيجة لهذه المصارحة، وإنما أحد العوامل الفاعلة والمؤثرة فى هذه العملية وجود حركات مدنية تقوم بعمل التغييرات، منذ الانتخاب الأول لخاتمى وما تلاه من أحداث بذلت جهود كثيرة ولا زالت حتى ظهرت المؤسسات المدنية، ولكننا نرى أنها لم تنجح فى تحقيق أهدافها.

إن استمرار الحركات المدنية من جهة، والانهيار الاقتصادى من جهة أخرى فضلاً عن التضخم المنلفت وغيره من العوامل التى تضغط على الحكام لقبول التغيير وعبر هذه الضغوط سنرى النظام السياسى الإيرانى يخضع فى النهاية لحتمية التغيير.

*** فى أى شئ لاحظت علائم هذا الخضوع أو القبول؟**

– فكر، لماذا صرح السيد هاشمى رفسنجانى بكل ما له من ذكاء وفطنة أنه كان مخالف لولاية الفقيه، ولماذا يقول الآن أنه قال للمرحوم أذرى قمى أن ولاية الفقيه التى تسعى إليها سيكون حالها كحال ناصر الدين شاه ومعروف أن العصر الناصرى عصر تدهور؟

السيد هاشمى الآن رئيس مجلس الخبراء الذى يتولى مراقبة المرشد طبقاً للدستور بناء على هذا، نجد الأشخاص ذوى الخبرة وأمضوا ثلاثين عاماً فى السلطة قد توصلوا إلى أنه لا يمكن أن يكون لشخص مثل هذه الصلاحيات الممنوحة للمرشد ولا يكون مسئولاً أمام أحد شخصاً كان أو هيئة، هذه هى المشكلة الرئيسية التى تتبعها بقية المشكلات تدريجياً، وأؤكد المشكلة هنا ليست شخص أحمدى نجاد المشكلة من تلك المجموعة التى أدت إلى ظهور أحمدى نجاد لأنها ستعيد إنتاج نفسها فى كل مرة.

هنا أرغب أن أشير إلى نقطة هامة وهى أن رجال الدين فى المجموع أكثر قابلية للتغيير منا نحن المثقفين.

كيف يمكن تشكيل حكومة قوية وفاعلة؟

■ حميد رضا جلاى بور ■ أمروز (اليوم) ٢٧/٦/٢٠٠٨

يمثل تأسيس الحكومة القوية والفاعلة أحد الشروط الرئيسية لتحقيق النظام والرفاهية والحرية والعدالة لأى مجتمع. وفى أى مجتمع سواء فى المجتمعات النامية أو المتنامية فإن تقوية الديمقراطية والتنمية الثابتة وتوفير الحياة الشريفة لأغلبية أفراد الشعب بدون وجود حكومة قوية وفاعلة أمر غير ممكن.

وفى إيران وبعد أن فشلت الحكومة القاجارية فى إيجاد النظام والأمن والرفاهية داخل إيران وعدم القدرة فى الحفاظ على مصالح الشعب فى الخارج خصوصاً مع الفشل المتتالى أمام الاستعمار الروسى والبريطانى والذى كان أحد نتائجه تقلص الأراضى الإيرانية، كان الهدف إيجاد حكومة قائمة على الدستور وبرضا الشعب، وكان هذا أحد المطالب الرئيسية للثورة الدستورية.

وبعد مرور خمسة عشر عاماً على انتصار الثورة الدستورية واجه مطلب الحكومة القائمة على الدستور والشعبية تحديات كثيرة فى الداخل والخارج خصوصاً مع استمرار التوترات الأمنية.

وفى مثل هذه الساحة قام رضا خان ومؤيدوه فى المجلس بالدعوة إلى تأسيس حكومة مركزية وقوية وفاعلة والدعوة إلى تحديث المجتمع الإيرانى، وكان هذا بمثابة نهاية الأسرة القاجارية وبداية الدولة البهلوية.

قامت حكومة رضا شاه بعدة إجراءات لتفعيل مركزية الحكومة وتقوية المنظمات الإدارية فى الدولة، وتنظيم الطرق وشئون القضاء والتعليم والصحة، ولأن دوام الحال من المحال، فإن حكومته وجيشه بعد عشرين عاماً من الحكم، وبسبب الضغط الأجنبى أجبر على الاستقالة ونفى خارج البلاد من خلال الحكومة الإنجليزية.

جاءت الحكومة البهلوية الثانية وحققت نجاحاً كبيراً بعد ما نفذت أربعة برامج تنموية اقتصادية واجتماعية، وعلى الرغم من تنفيذ البرامج التنموية والدعم الأمريكى لم تكن هناك حكومة قوية وقابلة، وفى عام ١٣٥٧ هـ. ش (١٩٧٩) تم الإطاحة بهذه الحكومة أمام موجة المعارضين من الشعب الذين خرجوا ملبين لنداء الثورة الإسلامية.

وبعد انتصار الثورة الإسلامية تركز المطلب الأصلى للثوريين حول إيجاد حكومة قوية وفاعلة تستطيع أن تؤمن أهداف الثورة الإسلامية المتمثلة فى (الاستقلال، الحرية، والجمهورية الإسلامية) وقد واجه مؤيدوا الثورة الإسلامية تحديات ثقيلة لتحقيق الهدف المذكور، ومن جملة هذه التحديات، الكفاح المسلح ضد معارضى الجمهورية الإسلامية فى بداية سنوات الثورة، حرب الثمانى سنوات (الحرب المفروضة) وغيرها من التحديات. وبرؤية أخرى فإن حكومة الجمهورية الإسلامية من الممكن أن تصبح قوية أمام معارضيها ومنافسيها ولا تظهر ضعفها، ولكن من ناحية التفعيل فإنها تواجه فشلا أساسيا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. على سبيل المثال مضت ثلاثة عقود على الثورة ولكن حتى الآن عجزت الحكومة عن أن تصل إلى متوسط النمو الاقتصادى الذى تحقق فى العقدين الأخيرين للحكومة البهلوية، وهناك قضايا أخرى تواجه النمو الاقتصادى فى إيران، منها على سبيل المثال، تزايد أعداد البطالة، التضخم المتزايد، عدم التناسب بين توزيع الدخل بين طبقات المجتمع. فى حين أن المجتمع الإيرانى كان يواجه تراكم فى الإضرار الاجتماعية.

ومن الناحية السياسية ومع مرور ثلاثين عاماً على الثورة الإسلامية، واجهت أيضاً عملية إقامة انتخابات حرة ونزيهة تحديات كثيرة، ولم تكن القوة المعزولة عن المجتمع الإيرانى، مثل (العلمانيين، القوى القومية، الدينية، ونهضت آزادى) هى فقط المعلرضة لعدم إقامة انتخابات عادلة، ولكن حتى مؤسسى الثورة الإسلامية مثل آية الله منتظرى، وصانعى، ورفسنجانى، ومحمد خاتمى، ومهدى كروبى وغيرهم الآلاف ممن تحملوا نفقات ثقيلة فى سبيل الثورة، عارضوا عدم العدالة وضياع الشفافية.

ومن الناحية الدولية فإن الحكومة الإيرانية أصبحت فى عزلة فى منظمة الأمم المتحدة، قبل ثلاثون عاماً مضت استطاع أكثر من نصف مليون طالب إيرانى حتى من الطبقات المتوسطة أن يحظوا بفرص للدراسة فى أكبر المراكز العلمية المتخصصة فى العالم، ولكن اليوم فإن آلاف الشباب الإيرانى عاجز عن الحصول على مثل هذه الفرص مما اضطرهم للسفر إلى دول أخرى مثل الهند، أوكرانيا، ماليزيا، أرمينيا ويوغسلافيا.

وكل ما سبق يمثل شواهد وقرائن على عدم قوة وفاعلية الحكومة فى إيران وأن تجربة الحكومة القومية والفاعلة فى إيران المعاصرة تجربة غير كاملة.

من هم المبدئيون فى إيران؟

إيران أسرار ١ مايو ٢٠٠٨

لم يلتفت كثيراً إلى مصطلح "اصولكرايان" (المبدئيون) أثناء سير العملية الانتخابية لمجلس الشورى الإسلامى فى دورته السابعة أو انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة، حيث خاضت جماعة أحمدى نجاد تلك الانتخابات تحت شعارات "اتباع خط الإمام والزعامة" كما خاضت قوى أخرى أقل شهرة من قبيل "التعمريين" و"مجلس تنسيق قوى الثورة" بالشعارات نفسها، أما بعد أحداث الانتخابات الرئاسية وقد صار اصطلاح "المبدئيون" مصطلحاً عاماً، وبخاصة حينما بدأت الجماعات الأصولية المختلفة فى استخدامه عبر انتخابات مجلس الشورى الثامنة، بدأ الحديث فى التزايد عن الجماعات المؤيدة لهذا التوجه الفكرى، فمن هى تلك الجماعات:

١- جبهة المبدئيون المتحدة "جبهة متحد اصولكرايان": هذه الجبهة التى كانت بمثابة مركز لثقل أحمدى نجاد فى الانتخابات الإيرانية الأخيرة، وبعد فترة ظهرت منها العديد من الشخصيات استطاعت أن تقود المجلس فى دورته الثامنة بعد أن شكلوا الجماعات والجبهات التالية:

أ- "الخدمة الطيبة" (رايحه خوش خدمت)، هذا الشعار الذى كان يخص جناح أحمدى نجاد فى انتخابات المحليات من قبل، والآن تحول إلى المحور الأساسى "الجبهة المبدئيون المتحدة" وبخاصة بعدما خاض به الانتخابات التشريعية والتنفيذية. أما من أبرز أعضاء هذه الجماعة فهم عبارة عن العميد حرس ثورى صادق محصولى مستشار أحمدى نجاد، وحيدر مصلحى رئيس أوقاف الجماعة فى جبهة المبدئيون، وكذا على أصغر زارعى القائد بالحرس الثورى وهم المقربون لدى أحمدى نجاد والأعضاء المخلصون له سواء فى الحرس الثورى أو الجبهة، ولذلك طرحهم أحمدى نجاد من قبل لوزارة البترول إلا أنهم لم يحققوا شيئاً.

ب- أتباع خط الإمام والزعامة: هذه الجماعة هى أساس اليمين التقليدى الذى شاركت انتخابات رئاسة الجمهورية مع بقية العناصر الأخرى المؤيدة لها من قبيل جمعية المؤتلفة الإسلامية ونقابة المهندسين برئاسة محمد رضا باهنر وكذا جمعية علماء الدين المناضلين "روحانيت مبارز" وجمعية المدرسين، وقد اختير شهاب الدين صدر من عناصر هذه الجماعة أميناً لجبهة المبدئيون المتحدة، ومنهم كذلك العضوان أسد الله بادامجيان وحسن غفورى فرد.

٢- جمعية مؤثرى الثورة (ايثاركران):

المؤثرون هم فى الأساس من عناصر الحرس الثورى وضحايا الحرب وكذا يعدون المحور الأساسى للمبدئيين، وكان أحمدى نجاد أحد عناصر هذه الجمعية قبيل التصدى لرئاسة الجمهورية، وكذلك محمد باقر قاليباف، غير أن المؤثرين يبدو أنهم انشقوا على أنفسهم إزاء انتخابات الرئاسة التاسعة، وتبلور جناح منهم وصار معارضاً للحكومة التاسعة. والمعروف أن حسين فدائى هو سكرتير عام جمعية المؤثرين وعضو الجماعة فى جبهة المبدئيون المتحدة.

٣- المبدئيون التقدميون (اصولكرايان تحول خواه): يعتبر عليرضا زاكانى المؤسس الفعلى لهذه الجماعة وعضوها مع أحمدى توكلى فى جبهة المبدئيين المتحدة.

٤- جبهة المبدئيين المتحدة المعروفة بجماعة ٦+٥: شكلت بمبادرة من حكومة أحمدى نجاد وبمساعدة محمد رضا باهنر، نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامى فى دورته السابعة والداعم الخفى لأحمدى نجاد، وكان هدفهم الأساسى تقدم خط أحمدى نجاد فى الانتخابات وذلك بعد تراجع جناح خامنئى الذى خاض تلك الانتخابات تحت شعار "الخدمة الطيبة"، والأعضاء الست فى هذه الجبهة هم: صادق محصولى، حيدر مصلحى، أسد الله بادامجيان، حسن غفورى فرد وهم من أتباع خط الإمام والخدمة الطيبة، وعليرضا زاكانى وحسين فدائى وهما من جمعية المؤثرين والمبدئين التقدمين إضافة إلى خمسة من رجال الدين هم مهدوى كنى، على أكبر ناطق نورى، سيد محمد مهدى طباطبائى، غلا مرضا مصباحى مقدم وسيد أحمد خاتمى.

الإسلامية والجمهورية من وجهة نظر الخمينى

■ إيران ٣١/ ٥/ ٢٠٠٨

ظهرت بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ العديد من المصطلحات السياسية، وكان مصطلحا "الإسلامية" و"الجمهورية" من أكثر المصطلحات جدلاً بين الأفراد والجماعات السياسية آنذاك، إذ سعى أنصار الأول إلى بسط النظام الإسلامى والتقليل من شأن الجمهورية بينما راح أنصار الثانى يعلون بالجمهورية على غرار الغرب وذلك بحثاً عن الديمقراطية، غير أن الإمام الخمينى يبدو أنه كان له رأى آخر، لاسيما عندما مزج بين تلك المصطلحين ليخرج بمفهوم جديد على ساحة إيران السياسية بإعلانه طرح "الجمهورية الإسلامية" وهو نظام حكم مختلف، إذ أنه يسير من حيث الأسلوب ضمن الإطار الجمهورى ولكنه يقوم من حيث الماهية على أسس الإسلام.

الجمهورية الإسلامية:

الجمهورية الإسلامية هو الشعار الذى اكتسب أهمية خاصة لدى شعب إيران المسلم عام ١٩٧٩، (أى عام قيام الثورة)، والواقع أنه كان جزءاً من شعارات ثلاث "الاستقلال، الحرية، الجمهورية الإسلامية" يعنى شعب مستقل وحر ودولة قوية فى ظل حكومة الجمهورية الإسلامية، حكومة تنفى عن نفسها كل السوابق وتنشد فقط الاستقلال والحرية لشعبها وكذا تستقى قيمها من الهوية الإسلامية، ولذلك احتلت الجمهورية الإسلامية المرتبة الثالثة من شعارها الأساسى بعد الثورة.

هذا وقد ظل الخمينى سواء قبل الثورة الإيرانية أو بعدها يوضح للشعب الإيرانى وجهة نظره حول الحكومة المستقبلية تارة عبر الرسائل والحورات وأخرى عبر الرد على الأسئلة، وكثيراً ما بين فى هذا الصدد، أن شكل الحكومة لابد وأن يتضمن نوعاً من الديمقراطية، بمعنى أن الشعب يكون من حقه تقرير مصيره بنفسه، وهذا بدوره لا يستدعى أن يتبنى الشعب أفكار مدرسة أو أيديولوجيا ما، ولعل إضافة الإسلامية للجمهورية لا تنفى مطلقاً السيادة الشعبية أو الديمقراطية، وكذا فمبادئ هذه الجمهورية لا يجب أن تفرض على المجتمع أيديولوجية أو توجه فكرى ما، صحيح أن الأحزاب ترتبط بأفكار معينة، وهذا لا يعد منافياً لمبادئ الديمقراطية وإنما مدعاة للافتخار. أما الخطأ بعينه من وجهة نظرنا فهو اعتبار إضافة الإسلامية على الجمهورية منافياً لروح الديمقراطية، ديمقراطية القرن التاسع عشر المشتملة على كافة حقوق الإنسان فيما يتعلق بطرائق معيشته وطعامه وشرابه والحرية فى اختيار مسلكه. ومن ثم يمكن القول إن الفكر الإسلامى بجوار الديمقراطية كان من أنجح أساليب إدارة المجتمعات البشرية، وهذا الشكل والمحتوى من أنظمة الحكم المستقبلية من الضرورى أن يقوم على المزج بين الجمهورى والإسلامى فقط ليس أى شئ آخر.

الجمهورية والإسلامية من وجهة النظر العملية للخمينى:

الآن وبعد مرور أكثر من عقدين على الثورة (الإسلامية) ومهندسو نظام الجمهورية الإسلامية وأيديولوجيتها الثورية وتأييدها من قبل الشعب الإيرانى الذى صوت لصالح هذا النظام فى ٣١/ ٣/ ١٩٧٩، (صوت الشعب الإيرانى بالموافقة على قيام نظام الجمهورية الإسلامية بأكثرية بلغت نسبة ٩٨,٢٪، المترجم)، فى إطار مبادئ وأصول الدستور الإيرانى ورغم ذلك مازال البعض يناصر أحد هذين المصطلحين على الآخر، بالشكل الذى يوجد معه وكأن هناك تعارضاً بينهما فى المجتمع مما يخلق الانقسامات فى الأوساط السياسية الإيرانية، فقد وصل الأمر إلى التفكير فى إقصاء المصطلح الأول أى الجمهورية من النظام السياسى القائم وتحويله إلى نظام الحكومة الإسلامية وهذا برنامج محدد لدى بعض التوجهات الفعلية الموجودة على الساحة الإيرانية، لاسيما بعد ما تم طرحه تحت شعار "حكومة العدل الإسلامى" عام ١٩٩٧، وبات يتصدر كافة كتابات وأقوال أنصار الإسلامية، وبالطبع فإن حكومة العدل الإسلامية تقف على النقيض من نظام الجمهورية الإسلامية، خاصة أنهم يعتبرونه نظام مرحلى لابد وأن يمضى ثم يأتى يتحتم الانتقال إلى نظام حكم العدل الإسلامى.

أما فى المقابل فهناك من يقلل من شأن هذا النظام بذريعة افتقاره للحريات والسعى للانتقال إلى النظام الجمهورى القائم على السيادة الشعبية المطلقة. والواقع أنه فى ظل هذا التعارض بين أنصار النظامين تحول المجتمع إلى حلبة للصراع، وحتى تتضح المسألة أكثر فمن الأفضل العودة للوراء قليلاً إبان أحداث الثورة وآراء الخمينى بخصوص الجمهورية الإسلامية.

بداية أعلن الخمينى بعد الإطاحة بالنظام الملكى للشاه

وقيام الثورة تأسيس نظام الجمهورية الإسلامية ورفع شعار "الاستقلال، الحرية، الجمهورية الإسلامية" بدلاً من شعار الثورة: "لقد رحل الشاه بعد قيام ثورة الشعب، ومن ثم أقر الحكومة الديمقراطية للجمهورية الإسلامية، وفى هذه الجمهورية سيدير أمور الدولة مجلس وطنى ممثل حقيقى عن الإرادة الشعبية". وكذا أشار عقب نجاح الثورة بأسبوعين إلى الاستفتاء على نظام الجمهورية الإسلامية بقوله: "إن من يعارض هذا النظام من حقه أن يعلن معارضته وبكل حرية، فالكل حر فى صوته إزاء نظام الجمهورية الإسلامية". وكذلك صرح يوم ٣١/ ٣/ ١٩٧٩، يوم الاستفتاء الشعبى على النظام، فى كلمة للإذاعة والتليفزيون قائلا: "إننى أعلن العمل بنظام الجمهورية الإسلامية فى إيران، واعتبر هذا اليوم يوم عيد للإيرانيين وآمل أن يحتفل الإيرانيون بمثل هذا اليوم من كل عام بمناسبة تحقيق الإرادة الوطنية وإقرار المصير"، وفى معرض كلمته أوضح أن "الإسلام لا يعرف الاختناق، إذ أنه منح التعبير عن الرأى بكل حرية ولجميع الطبقات ... فلم يعاد هناك الدولة البوليسية ... ولا الدولة الفارضة سطوتها بالقوة على الشعب، وبخاصة أن الدولة فى نظام الحكم الإسلامى تكون فى خدمة شعبها، وينبغى أن تكون كذلك على الدوام". وهذا بدوره ما يؤكد على عدم التناقض الموجود بين أنصار الإسلامية والجمهورية، ولذلك فقد نصت المادة السابعة والسبعون بعد المائة من الدستور الإيرانى على وجود العنصرين معاً الإسلامية والجمهورية وأن يظلا كذلك دون أى تغير (مضامين المواد المتعلقة بكون النظام إسلامياً وقيام كل القوانين والمقررات على أساس الموازين الإسلامية وأهداف الجمهورية الإيرانية الإسلامية وكون الحكم جمهورياً، وولاية الأمر، وإمامة الأمة وكذلك إدارة أمور البلاد بالاعتماد على الآراء العامة والدين والمذهب الرسمى لإيران، هى من الأمور التى لا تقبل التغيير، المترجم). وبهذا اختارت الإرادة الشعبية التى نهضت بالثورة الإطاحة بالنظام القديم وإقرار النظام الجديد نظاماً يقوم وفقاً للدستور وينظم حياتهم السياسية ويمنحهم حريتهم واستقلاليتهم على الدوام وكان هذا هو نظام "الجمهورية الإسلامية".

على أية حال، فمازال بعض الجمهوريين يتعدى على الإمام الخمينى بقولهم أنه اضطر وتحت ظروف ما بعد الثورة إلى قبول الجمهورية ورغم ذلك والشائعات بوجود الخلاف النظرى بين الجمهوريين والإسلاميين فى المجتمع غير أن العمل وفقاً لرؤية الخمينى العملية وفقاً لمبادئ الدستور الإيرانى لا يجمد الخلاف الموجود بين الفريقين أو المصطلحين فحسب وإنما يجعل كلا منهما مكملاً للآخر، الأمر الذى يخلق نوعاً من الاستقرار فى المجتمع، وكما يقول الشهيد مرتضى مطهرى: "الجمهورية تحدد شكل حكومتنا والإسلامية محتواها". وهكذا استمر النظام القائم فى إيران والمعمول به حالياً بموجب تلك النظرية "الجمهورية الإسلامية".

زيادة الفجوة بين دخول الإيرانيين

■ تابناك (المنبر) يوليو ٢٠٠٨

وفقاً لآخر الإحصاءات المنشورة من قبل البنك المركزى عام ٢٠٠٦، فيما يتعلق "بمؤشرات توزيع الدخل" فى إيران، فإن هذه المؤشرات قد شهدت تحسناً خلال عامى ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، بعدما انخفضت من ٤٢, ٠٪ إلى ٤٠, ٠٪، بينما تشير إحصاءات منظمات الأمم المتحدة والخبراء المستقلين إلى أن تلك المؤشرات فى حالة تزايد مما يعنى استمرار تقلب مؤشرات التضخم والبطالة وانعكاس ذلك بدوره على الفجوة فى دخول الإيرانيين.

ومن ناحية أخرى، ووفقاً لتقرير صحيفة "سرماية" أيضاً فقد أفادت التقارير الواردة من الأمم المتحدة أن مؤشر توزيع الدخل فى إيران كان الأسوأ من نوعه عام ٢٠٠٨، بحيث بلغ نسبة ٥٨, ٠، ونقلاً عن تحرير "برنا" فإن تقرير الأمم المتحدة الخير يتوقع أن يصل نسبة توزيع الدخل فى إيران خلال شهر يوليو ٢٠٠٨ إلى ٥٨, ٠٪، بينما يرى تقرير البنك الدولى أن النسبة المتوقعة. خلال نفس الفترة هى ٣٣, ٠٪، وكذا يشير إلى أن إيران تحتل المرتبة الـ ٨٨ بين دول العالم من حيث توزيع الدخول.

جدير بالذكر أن مؤشر توزيع الدخل فى الاتحاد الأوروبى يتراوح بين ٢٤, ٠٪ إلى ٣٦, ٠٪، أما فى دول مثل البرازيل، الصين، تركيا، ماليزيا، والولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت النسب الواردة بالترتيب التالى ٥٧, ٠٪، ٤٦, ٠٪، ٤٣, ٠٪، ٤٩, ٠٪، و٤٠, ٠٪. إلا أن السويد بلغت ٢٥, ٠٪ واليابان ٢٤, ٠٪ وهما من أعدل نسب توزيع الدخول فى العالم. وفى ها السياق نفسه، أعلن البنك المركزى الإيرانى أن مؤشر الدخل بين عامى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧، قد وصل إلى ٤٠, ٠٪، بينما كان هذا المؤشر ووفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة بين

سنوات ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٦، ٤٣, ٠٪، إلا أنه بلغ ٥٨, ٠٪ عام ٢٠٠٨، وهذا بدوره يشير إلى التوزيع السيئ للدخول فى إيران.

هذا وبالفعل فقد حصلت إيران على مرتبة متدنية من حيث توزيع الدخول، لا سيما أن تقرير البنك الدولى قد منحها الترتيب الـ ٨٨ من بين ١٢٧ دولة على مستوى العالم.

مخاوف لا تنتهى

لقد شهدت إيران تغييرات اقتصادية واضحة المعالم منذ عام ٢٠٠٤، الأمر الذى رفع معه كافة المؤشرات ومن بينها مؤشر توزيع الدخول، حتى أنها أحدثت فجوة عميقة بين دخول قاطنى الحضر وقاطنى الريف داخل المجتمع الواحد، وهذا ينعكس بدوره على اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى إيران، وذلك لأن مؤشر توزيع الدخل يظل متغيراً بين الصفر وحتى الواحد بحيث كلما اقتربت النسبة من الصفر كان يعنى ان هناك توزيع عادل للثروات أما كلما كانت النسبة قريبة من الواحد يعنى أن هناك كما عظيما من الثروات فى يد طبقة واحدة بعينها مما يخلق نوع من عدم المساواة بين طبقات المجتمع.

وفيما يتعلق بزيادة مؤشرات توزيع الدخول وأسبابها فى إيران يقول السيد الدكتور طه حسين راغفر الأستاذ بجامعة الزهراء حول هذا الأمر: "إن دراسة الإحصائيات الموجودة - سواء إحصائيات البنك المركزى أو هيئة التعداد والإحصاء - تشير إلى أن نسبة توزيع الدخل تشهد ارتفاعاً منذ عام ٢٠٠٤، وهذا يفيد اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء بسبب هذا التوزيع غير العادل الذى يكون أهم نتائجه ارتفاع التضخم".

أما فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادى ودفع الدعم الحكومى فى صورة نقدية لتقليص حالات الظلم الاجتماعى فى المجتمع فيرى الدكتور راغفر أن تطبيق الخصخصة بصورتها غير الصحيحة واستمرار تقديم الدعم دون السير على برامج مدروسة لن يحقق العدالة الاجتماعية، وشكل عدالة توزيع الدخول بصورتها الحالية دون أدنى تغير، بل ستزداد الفجوات أكثر فأكثر بين طبقات المجتمع، وفى مثل هذه الحالة، يتوقع استمرار ارتفاع المؤشرات بلا توقف.

مؤشرات توزيع الدخول الحالية:

وفقاً للإحصائيات الصادرة من منظمة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥، فإن أعلى نسب فى مؤشر توزيع الدخل خاصة بدولة البرازيل التى بلغت ٥٩٣, ٠٪، يعنى أن البرازيل الأسوأ بين دول العالم من حيث التوزيع الغير عادل فى الدخول، وهذا فى مقابل اليابان البالغ ٢٤٩, ٠٪ والسويد ٢٥, ٠٪ أعدل الدول من حيث توزيع الدخول.

وكذلك أشارت الإحصائيات نفسها إلى أن نسبة التوزيع فى الدخل بإيران بلغت ٤٣, ٠٪ بينما بلغت فى دولة مثل مصر الأدنى فى مرتبة توزيع الدخول العادلة حيث بلغت نسبته ٣٤٤, ٠٪، بما يعنى أن مصر الأدنى من حيث التوزيع غير العادل للثروات. ووفقاً للإحصائيات نفسها أيضا فإن الدول التى حصلت على مرتبة متقدمة بالنسبة للتوزيع العادل للثروات والدخول عام ٢٠٠٨، الدنمارك السويد، اليابان والنرويج وجمهورية التشيك، بينما احتلت دول مثل بوتسوانا وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون وناميبيا قاع قائمة التوزيع غير العادل للدخول والثروات.

وزارة المخابرات الإيرانية تخشى الـ S.M.S

■ ايران ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٨

اندلعت المظاهرات الشعبية فى طهران عقب الإعلان عن قرار تحديد نصيب الفرد من الوقود، الأمر الذى أفضى إلى إحراق أكثر من خمسين محطة بنزين والعديد من البنوك والمصارف فى أنحاء طهران المختلفة، وكذا فقد تواكب ذلك مع أعمال مشابهة فى محافظات إيرانية مثل محافظة كلستان "جلستان"، أصفهان، خرسان، خوزستان، مازندران وأذربيجان الغربية والشرقية، حينما قام المتظاهرون فى تلك المحافظات بالهجوم على محطات البنزين وأشعلوا فيها النيران. هذا وقد قامت قوات التدخل التابعة لوزارة المخابرات والحرس الثورى وقوات الشرطة بالتعامل مع المتظاهرين بكل شدة وحزم مما جعلهم يتصورون استحالة عودة الاحتجاجات مرة أخرى، إلا أن تقييم وزارة المخابرات الأخير الذى أجرى فى هذا السياق، يؤكد أن أطروحة السيطرة الاجتماعية يحيطها الكثير من التحديات حيث ورد فى تقرير الوزارة الأخير أن الحركات الشعبية فى طهران بدأت تستخدم وسائل متطورة لتحقيق أهداف لاسيما رسائل الهواتف المتحركة المسماة "أس. أم. أس" التى تنتقل سريعاً إلى العديد من المحافظات وفى فترة قياسية ومن ثم تندلع الاضطرابات وللحيلولة دون وقوع ذلك ومن أجل إحكام السيطرة الأمنية على الأوضاع الداخلية سعت وزارة المخابرات بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى مراقبة رسائل الهواتف المتحركة القصيرة ومحاولة وقفها فى حالات الضرورة، وذلك لشدة تأثير تلك التكنولوجيا بين الناس.

تداعيات مشروع التحول الاقتصادى الإيراني

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

اتخذ الإصلاحيون موقفا معارضاً لمشروع التحول الاقتصادى الذى طرحه الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد، مؤكدين أنه لم يقدم جديدا، حيث أن بعض ما ورد فى المشروع طرحته الحكومات السابقة فى عهد رفسنجانى وخاتمي، خاصة فى برامج التنمية من الخطة الأولى حتى الرابعة، كما أن الرئيس أحمدى نجاد لم يلتفت إلى نصائح خبراء الاقتصاد التى قدمها ٥٧ منهم وناقشوها معه فى لقائه بهم، ولم يقم الرئيس بأى توجيه عملى أو يعرض خطة زمنية، وإنما قدم بيانا غير مدروس أو دقيق، خلط فيه بين القضايا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. كما انتقدت جبهة المشاركة الإصلاحية عدم وجود أرضية سياسية واجتماعية وثقافية مناسبة لهذا التحول، فضلا عن عدم العمل على التهيئة الذهنية والعينية للمشاركة الجماهيرية فى هذا الأمر، وعدم وجود تغطية إعلامية شفافة ومناسبة، وعدم تهيئة المجال لجذب ثقة الناس والاستثمارات، وكذلك عدم وجود تحول فى الإدارة بدءا من الحكومة نفسها، ودعم أسس الرقابة دون تدخل الحكومة. وطالب حزب الثقة الوطنى الحكومة بدعم القطاع الخاص، والاستفادة من الخبراء فى التخطيط والتنفيذ، وعدم التعجل، وعدم تسييس الاقتصاد ومشكلاته، وعدم الوقوع فى التكرار والأساليب المكلفة، وكذلك طالب بالتعاون والتنسيق مع سائر القوى الوطنية والسلطات ومجمع تشخيص المصلحة، والتنسيق بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة، مثل البنك المركزى ووزارة الاقتصاد وهيئة التخطيط والميزانية، والبعد عن الشعارات، والتزام الحركة المحسوبة. فى حين اعتبر حزب كوادر البناء هذا المشروع عملية جراحية خطيرة، خاصة فيما يتعلق بتحويل الدعم من عينى إلى نقدي، وقدم هذا الحزب عددا من الملاحظات وعددا من التوصيات. كما طالب بأن يعلن الرئيس عن قائمة من المتخصصين من خارج الحكومة لتدوين المراحل الأولية من المشروع، وطرح المدونات على وسائل الإعلام والرأى العام لمناقشتها، على ألا يتحول المشروع إلى مشروع سياسى أو حزبي، لأن هذه اللبنة لو وضعت بشكل صحيح فإنها سوف تحقق نتائج مختلفة، وتفتح المجال لمشروع واعد، يرضى طموحات الثورة الإسلامية.

وقد قام الأصوليون بالدفاع عن مشروع الرئيس، مؤكدين أن المعارضة الإصلاحية اعتبرت أن أساس المشروع هو تحويل الدعم الذى تقدمه الدولة إلى الطبقات المحرومة من دعم عينى إلى دعم نقدي، ومن هنا فقد انتقدت مشروع هذا التحول باعتباره يثير القلق من ناحية، ويتسبب فى تداعيات خطيرة من ناحية أخرى. فإذا كان معظم الدعم يذهب إلى فروع الطاقة أى الكهرباء والغاز والماء والبنزين والكيروسين والنفط الأبيض، فضلا عن الخبز بمعدل تسعين ألف مليار تومان فى العام، سوف تصب فى الحساب الوطنى لكل أسرة على أربعة أقساط، أى كل ثلاثة شهور، إلا أنه ينبغى التنبه إلى نقطتين هامتين: الأولى: هى أن تحويل الدعم من عينى إلى نقدى ليس تعبيرا دقيقا، لأنه لا يمكن تسمية أى مبلغ تقدمه الحكومة معونة أو غلاء معيشة دعما لارتفاع سعر سلعة معينة، وإنما نصيبا للأفراد من دخل النفط، ومن هنا ينبغى أن يكون لكل المواطنين، مهما كان أساس حسابه فى الموازنة العامة. النقطة الثانية هى أن ما سوف يخص كل مواطن من هذا الدعم هو مائة ألف تومان شهريا، وهو تقريبا المبلغ الذى تعهد أحد المرشحين (الإصلاحيين) لرئاسة الجمهورية بتحقيقه عند انتخابه، مع حساب التضخم وزيادة سعر

النفط، مما يعد نوعا من التعامل مع الفكر الإصلاحي، وليس تكرارا لأمر كان له رد فعل سلبى فى الرأى العام بدليل عدم نجاح المرشح!

وقررت المعارضة الإصلاحية أن من أهم المسائل التى ينبغى أن توضع فى الاعتبار هو حجم التضخم الذى سوف يؤدى إليه تقديم هذا المبلغ الكبير للمواطنين، وترد مجموعة من الأصوليين على هذه النقطة بأن مجموع قيمة استهلاك الطاقة من كهرباء وغاز ومشتقات البترول أقل من ثمنها الحقيقى بمعدل تسعين ألف مليار تومان، وعند تحويل الدعم إلى نقد سوف يكون بيع هذه المنتجات بالسعر الحقيقى سواء داخل البلاد أو خارجها، وحتى إذا كان الفرق سيدفع نقدا، فسيكون مؤثرا فى إطار حجم التضخم، وعلاقته بمفهوم السيولة النقدية واختلافه عن حجم الثروة، فالسيولة هى ما لدى الأفراد من نقد، سواء كان أوراقا مالية أو سندات أو شيكات أو حسابات مصرفية، أى ما لدى الناس من أموال يمكن التصرف فيها، فى حين أن الثروة لها مفهوم أبعد من السيولة، حيث تشمل كل الملكيات من ذهب ومجوهرات وعملات أجنبية وأراضى وأملاك وسيارات وماكينات وأسهم وغير ذلك، مما يحتاج تحويله إلى نقد الرجوع إلى السوق، ومن أشكال الثروة أيضا النفط والغاز والمعادن التى يوجد معظمها فى باطن الأرض.

ويرى الإصلاحيون أنه يمكن تقسيم تأثير الدعم النقدى على التضخم إلى ثلاثة أقسام: تأثير مباشر، بمعنى زيادة أسعار البنزين إلى معدل ستة أضعاف، والكيروسين ثلاثين ضعفا، والكهرباء ثمانية أضعاف، والغاز عشرة أضعاف، وهو ما سوف ينعكس على زيادة أسعار السلع والخدمات، وهو ما يرفع نسبة التضخم مع التفاؤل إلى ما بين ٧٥و٩٠٪. القسم الثانى هو التأثير غير المباشر، أى التأثير على السيولة، ويظهر فى تقليل الاستهلاك وزيادة السيولة، مما يؤدى إلى مزيد من التضخم، أى سوف تبلغ زيادة السيولة النقدية حوالى ٢٥٪ سنويا، ويزيد معدل التضخم بين ٢٠و٢٥٪. أما القسم الثالث وهو زيادة الطلب على السلع الأخرى والخدمات، وهذا سوف يؤدى إلى ارتفاع أسعارها، مثل أن تستفيد بعض الأسر من الدعم النقدى فى شراء سيارة مثلا بالتقسيط مما يرفع سعرها، وينسحب هذا على بقية السلع والخدمات، ويؤدى إلى زيادة التضخم بنسبة تقع بين ١٥و٢٠٪، ما لم تتدخل الدولة فى تحديد الأسعار. ومن هنا فإن مجموع حاصل التضخم سوف يصل إلى حوالى ١١٥٪.

من الواضح أن ليس أمام تنفيذ هذا المشروع سوى أربعة خيارات، أولها أن يقوم الرئيس بتنفيذ هذا المشروع اعتبارا من الشهور الثلاثة الأخيرة من فترة رئاسته الأولى بعد استكمال الإجراءات، وثانيها أن يقوم بتأخير تنفيذ هذا المشروع إلى ما بعد انتخابات الرئاسة، وثالثها أن يرفع وثائق هذا المشروع بجانب وثائق السياسات العامة للنظام من خلال المادة ٤٤ من الدستور، لكى تأخذ نفس المسار فتصبح من مشروعات خطة التنمية التى تلتزم بها الحكومة، بغض النظر عن نتائج الانتخابات، أما الخيار الرابع فهو اتساع الخلاف حول المشروع مما يؤدى إلى تعطيله سنوات طويلة.

لكن الرئيس الإيرانى جاد فى المضى لتحقيق هذا التحول الاقتصادي، فقد صرح فى حديث للقناة الأولى الإيرانية بأنه يقول لمن يرى أن هذا الطرح لن يجعل الناس يصوتون له فى الانتخابات الرئاسية القادمة، فليأخذوا هم الأصوات، وسينفذ مشروع التحول رغم ذلك، مؤكدا أنه حتى لو بقى من فترة رئاسته يوم واحد فإنه سينفذ مشروع التحول الاقتصادي، وكان الرئيس أحمدى نجاد قد التقى بعدد كبير من خبراء وأساتذة الاقتصاد فى إيران (أكثر من مائة خبير) واستمع إليهم، وسجل ملاحظاتهم، وأكد لهم أنه سيضعها موضع الاعتبار، ولعل السؤال الذى يتردد بين الأوساط السياسية والنخبة هو: هل يستطيع مشروع التحول الاقتصادى أن يكون سبيل الحل والعلاج للمشكلات الاقتصادية الأساسية؟ وخاصة مشكلة التضخم الناتجة عن تبعية الاقتصاد الإيرانى لدخل النفط، بعد أن أصبح معدل اعتماد الموازنة العامة للدولة على دخل النفط هو ٧٠٪ فى السنة الحالية، إضافة إلى وجود سيولة نقدية عالية فى المجتمع، وهل تحويل الدعم العينى إلى دعم نقدى سوف يزيد من هذه السيولة؟ أو يرفع أسعار السلع الاستراتيجية، مثل القمح والأرز والزيت، وضاعف من أزمة الإسكان؟!

إن ما يقلق الرئيس هو تقلبات أوضاع الاقتصاد الإيرانى على الرغم من وجود استراتيجية ثابتة وقيم إسلامية واضحة، وجهود مخلصة، ويستنتج أحمدى نجاد من التجربة الاقتصادية الإيرانية خلال ثلاثين أو أربعين عاما أن التفاوت الواضح بين أوضاع المحافظات، سواء فى الثروة والإمكانات أو فى توزيع المشروعات والخدمات، أو تلبية الاحتياجات، مما نتج عنه زيادة الفوارق بين الطبقات، وخلل فى تحصيل الضرائب سواء فى توازنها أوكميتها، وهو ما ينطبق أيضا على الجمارك، وعلى النظام المصرفى والتسهيلات البنكية، والاحتكار، هذا النمو غير المتوازن هو السبب المباشر فى هذا التقلب، لوجود معدلين متفاوتين للبطالة، أديا إلى عدم الاستفادة من قوى بشرية صالحة لديها استعدات كبيرة، فضلا عن إتلاف مصادر أساسية للتنمية، وهو ما يتطلب دعم ثقافة التوفير والاقتصاد والاستغلال الأمثل للموارد، والتخلص من الآثار السلبية للدعم، وجعلة وسيلة مفيدة للاقتصاد الوطني.

ويراهن مشروع التحول الاقتصادى على فهم عميق للمواطن الإيراني، وطبيعة الحركة الاقتصادية الوطنية،

ومعلومات واضحة عن حركة الاقتصاد العالمي، وإدراك حقيقة الأوضاع الاقتصادية فى المحافظات، والمناخ العام والطبيعة الجغرافية والقدرات الاقتصادية والإمكانات الطبيعية، لذلك فالمشروع يؤكد على عدد من النقاط الأساسية، هي: تبسيط مفاهيم الاقتصاد العامة، ترشيد مخصصات الدعم، الاتجاه لمباديء الاقتصاد الإسلامي، أن يكون للإقتصاد نموذج إيرانى خالص، إزالة موانع الرخاء، إصلاح البنية الاقتصادية، الاستفادة من المراكز العلمية فى الساحة الاقتصادية، واشتراك العلميين فى التخطيط والتنفيذ، حذف أو إدغام المؤسسات المناظرة أو الموازية، إصلاح القوانين الاقتصادية المتناقضة، تحديد الأولويات، محاربة الفساد، مع دعم القطاع الخاص.

ويؤكد الرئيس أن توجيه السيولة النقدية الناتجة عن الدعم سيكون للإنتاج، وإيجاد فرص عمل، خاصة مع إحجام أصحاب رؤوس الأموال عن المخاطرة بإقامة المشروعات طويلة الأمد، واستغلال أموالهم فى الوساطة خاصة فى مجال الأراضي والعقارات، كما يتوخى المشروع روح محورية العدالة، وهو ما يعنى خدمة الجماهير وتأمين راحة الناس، كما يراهن المشروع على روح الشجاعة التى تتحلى بها الحكومة فى القيام بمشروعاتها، وهو ما كانت الحكومات السابقة تفتقر إليه.

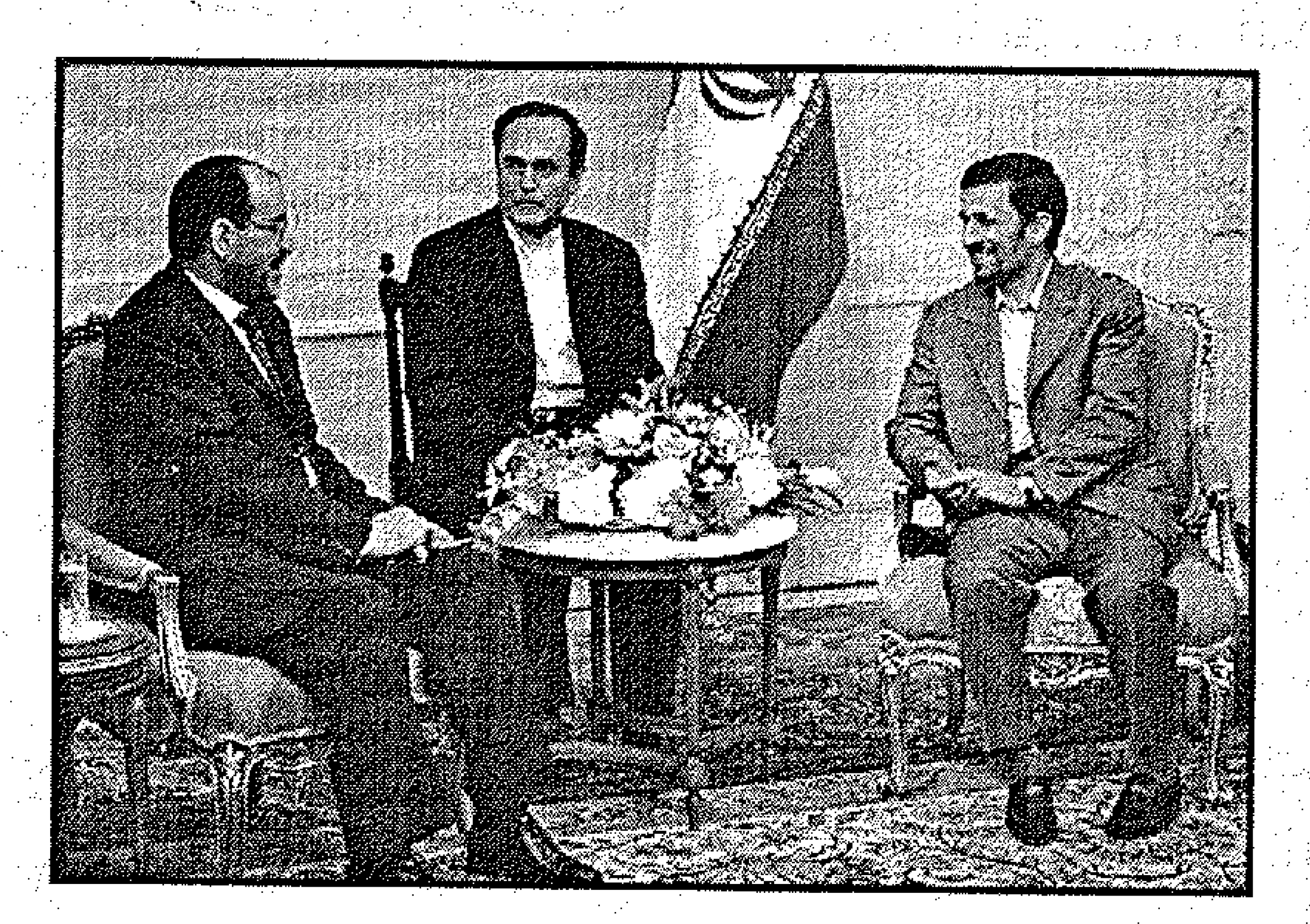
ويرى كثير من نواب الشعب فى مجلس الشورى الإسلامى أن الحكومة قد وضعت يدها على المعضلات الأساسية فى قطاع الاقتصاد، وأنها تتميز فى هذا على الحكومات السابقة بأنها لاترغب فقط فى إصلاح الاقتصاد، بل لديها العزم الراسخ والإرادة القوية لهذا الإصلاح، وقد ظهر هذا فى قضية الوقود والبنزين وهيئة الإدارة، وأن تعاون المجلس معها سيسهم فى تحقيق الإنجازات فى هذا المجال، ومن ثم يؤكدون أن مشروع التحول الاقتصادى سيكون بمثابة عملية جراحية ناجحة للاقتصاد الوطني. وقد رحب حزب المؤتلفة الإسلامى بالمشروع، مقدرا جهود الحكومة فى المجال الاقتصادي، ومشيرا إلى أن هذا المشروع يعالج الأوضاع الاقتصادية فى سبعة مجالات، هي: نظام الضرائب، نظام الجمارك، النظام المصرفى والنقدي، نظام توزيع السلع، نظام توزيع مصادر الثروة، استغلال الثروة، تنظيم وترشيد الدعم. كما أبدى الحزب استعداده بالمساعدة فى إنجاز هذه الإصلاحات فور صدور لوائحها.

لاشك أن مدى نجاح الرئيس فى إقناع الجماهير فى جدوى هذا المشروع لحل المشكلة الاقتصادية المزمنة وتراكماتها، سيكون مؤشرا لفوزه بفترة رئاسة ثانية، ومادام مصرا على تنفيذ المشروع رغم نصيحة عقلاء الأصوليين بتأخير تنفيذ هذا المشروع إلى ما بعد انتخابات الرئاسة، حتى لا يقلل من فرصه باعتبار أنه مادة يستفيد منها خصومه فى الطعن عليه، فلاشك أن لديه أوراقا يعتمد عليها، ويرد بها على خصومه. ولعل سر إصرار أحمدى نجاد على هذا المشروع هو أنه يحول الاقتصاد الإيرانى إلى اقتصاد عملى شعبي، يبتعد عن النظريات العامة، ويستبدلها بتجارب التطبيق، كما أن الزيارات الميدانية التى يقوم بها إلى المحافظات الإيرانية، ويعقد خلالها مجلس الوزراء، لبحث إمكانات المحافظة واحتياجاتها، وطبيعة سكانها وتوجهاتهم وقدراتهم، تعتبر أساس هذا المشروع، بما اكتسبته من معلومات حقيقية عن الإمكانات والقدرات والاحتياجات والسلبيات، ومن الواضح أن ملف هذه الزيارات هو أجندة هذا المشروع. لقد كونت هذه الزيارات الميدانية لدى الرئيس أحمدى نجاد رصيدا يمنحه الثقة بأن الشعب سينتخبه لفترة ثانية، ويدعم هذه الثقة أن جمعية علماء الدين المناضلين (روحانيت مبارز) قد اختارته منذ الآن مرشحا لها، وهذا يعنى أنه سيحظى بتأييد كبار علماء الدين، وهذا له تأثير كبير فى رفع أسهمه أمام منافسيه.

إيران والمعاهدة الأمنية العراقية

إبراهيم يزدى ■ إيران ديبلماسى (الدبلوماسية الإيرانية) ٢١/٦/٢٠٠٨

تم تحديد موافقة الأمم المتحدة بوجود قوات أجنبية فى العراق حتى نهاية عام ٢٠٠٨. وبالنظر إلى الظروف الدولية لا يبدو أن الأمم المتحدة سوف تجدد هذه الموافقة، وعليه طرحت الإدارة الأمريكية لتبرير وجود قواتها فى العراق بشكل قانونى معاهدة أو اتفاقية أمنية مع العراق. وقد تجاهل مضمون هذه المعاهدة بشكل تام استقلال وحرية العراق وعارض كثير من زعماء العراق مثل هذه الاتفاقية.



وعلى الرغم من أن وزير الخارجية قد أعلن أن الولايات المتحدة قد أجرت تغييرات على النص الأولى وتغاضت عن مطالب مثل الحصانة القضائية للعاملين بعقود مع الشركات الأمنية الأمريكية ووافقت على تشكيل مركز عمليات مشترك بوجود مسئولين عراقيين بهدف إطلاعهم على البرامج المستقبلية للجيش الأمريكى فى العراق، ومع هذا فإن مضمون المعاهدة الأمنية لازال غير مقبول.

على سبيل المثال سيكون للإدارة الأمريكية الحق فى أن يكون لها أى عدد من القواعد العسكرية فى أنحاء العراق ويمكن للقوات الأمريكية أن تقوم باعتقال المواطنين العراقيين وتحتفظ بهم فى معتقلات عسكرية تحت سيطرة الإدارة الأمريكية، وقد أعلن رئيس الوزراء العراقى نورى المالكى رسمياً أن هذه المعاهدة الأمنية تنتهك استقلال وسيادة العراق ومن المقرر أن يتم التوقيع على هذه المعاهدة فى غضون الفترة القادمة.

هذه المعاهدة ستضع العراق بشكل كامل تحت الوصاية الأمريكية ولا ينبغى أن يوافق عليها زعماء العراق، وكذلك أيضاً يجب على الحكومات العربية المجاورة للعراق أن ترفض هذه الاتفاقية وقد أعربت الحكومة الإيرانية بشكل واضح عن قلقها ومعارضتها لهذه الاتفاقية.

من المؤكد أن هذه الاتفاقية ليست الاتفاقية الأولى ولا الوحيدة بين الإدارة الأمريكية والدول العربية المجاورة لإيران، وقد وقعت الإدارة الأمريكية اتفاقيات مشابهة ربما ليست بعمق الاتفاقية موضع الحديث مع السعودية وقطر والبحرين والإمارات وعمان وتمتلك الإدارة الأمريكية بموجب هذه الاتفاقيات قواعد ومنشآت عسكرية ضخمة فى هذه الدول.

فى فترة الحرب الباردة والمنافسة الشديدة سياسياً وعسكرياً بين المعسكرين الشرقى والغربى كان عقد مثل هذه الاتفاقيات مفهوماً وقابلاً للتبرير، فكانت الحكومات السورية والعراقية لها اتفاقيات عسكرية مع الاتحاد السوفيتى السابق بينما كانت السعودية والبحرين وقطر .. إضافة إلى تركيا وإيران، لها نفس الاتفاقيات مع أمريكا.

هذا التنافس العسكرى السياسى على الرغم من أنه كان يساهم فى خلق توازن للقوى، إلا أنه فى بعض الأحيان كان يؤدى إلى نشوب حروب وصراعات بين دول المنطقة بالنيابة عن القوى الكبرى، والآن حيث أنتجت الحرب الباردة وتمارس أمريكا نفوذها وقوتها على مجمل المنطقة باعتبارها القوة العظمى والمنتصرة.

ومن منطلق القوة العسكرية - الاقتصادية العظمى تعتبر الإدارة الأمريكية كل منطقة الشرق الأوسط فناءً خلفياً لها "لأمنها القومى" وتسعى لتثبيت مكانتها وتنفيذ "مشروع الشرق الأوسط الكبير".

وبينما جاءت الحكومتان الأمريكية والبريطانية من الشطر الآخر فى الكرة الأرضية الذى يبعد آلاف الكيلو مترات عن الشرق الأوسط واحتلا العراق بالقوة العسكرية فإنهما دائماً ما يتهمون الحكومة الإيرانية بالتدخل فى شئون العراق!، ويعتبرا التحركات الإيرانية تهديداً للأمن القومى الأمريكى والبريطانى، فى مثل هذه الظروف كيف يتوقع ألا تقلق إيران من الوجود العسكرى النشط لأمريكا وبريطانيا على حدودها الشرقية والغربية.

ولو أن العلاقات بين إيران وأمريكا كانت عادية ربما لم يكن قلق إيران بهذه الدرجة لكن الإدارة الأمريكية لا تخفى سياساتها العدائية تجاه إيران وعلاوة على التهديدات الجدية فإنها حاولت وتحاول الاستفادة من أى فرصة لتوجيه ضربة سياسية - اقتصادية لإيران.

ومن جانب آخر لا تستطيع الحكومة الإيرانية منع عقد اتفاقية أمنية بين أمريكا والعراق، فانعقاد الاتفاقيات الثنائية العسكرية - الأمنية بين دول العالم أمر معروف ومعتاد، وفى بعض الأحيان يتم تسجيل هذه الاتفاقيات فى الأمم المتحدة أيضاً. ومن ناحية أخرى فإن استخدام إيران لإمكانياتها المذهبية والسياسية فى العراق لتوجيه ضربة للقوات الأمريكية فى العراق لن يؤدى إلى القضاء أو حتى التخفيف من التهديدات والمخاطر الأمنية ضد إيران بل على العكس سيؤدى إلى تفاقم الأزمة وتردى الأوضاع مما سيجلب الضرر للشعبين الإيرانى والعراقى وكل المنطقة.

وعليه يجب على إيران فى إطار المصالح والأمن القوميين أن تبحث عن حلول أخرى.

ويبدو أن أحد الحلول وربما أفضلها لإيران والعراق وسيكون لها قيمة وآثار استراتيجية مهمة هو دخول هاتين الدولتين مجلس التعاون الخليجى، فقد تكون مجلس التعاون الخليجى فى عام ١٩٨١ بمشاركة ست دول عربية خليجية هى: السعودية، والكويت، وقطر، والإمارات، وعمان، والبحرين بدون وجود ومشاركة دولتين خليجيتين هما إيران والعراق وقد تم ذلك بمباركة أمريكا والاتحاد الأوروبى.

وكان الهدف المعلن هو تدعيم التعاون الاقتصادى والتجارى والعلمى، ولكن تدريجياً خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية وهجوم العراق على الكويت أضيف إلى تلك الأهداف المعلنة الاتفاق على التوجهات السياسية والأمنية والعسكرية، وفى الوقت الحاضر هناك موضوعات أخذت مرتبة الأولوية مثل النواحى الأمنية ومواجهة التهديدات الأمنية من الداخل والخارج.

وتعتبر الثورة الإسلامية الإيرانية وآثارها التى عمت كل المنطقة وأحداث مثل اضطرابات مكة فى عام ١٩٧٩ من العوامل المساعدة على تشكيل أو تكوين مجلس التعاون الخليجى، وكانت أسباب عدم توجيه الدعوة لإيران والعراق للدخول فى عضوية هذا المجلس واضحة، فبينما كان يوجد تنسيق واتفاق فى وجهات النظر بين الدول الست المؤسسة بشأن القضايا السياسية الداخلية والإقليمية كانت سياسات وبرامج إيران والعراق تتعارض مع بعضهما ومع الدول الست. وعلاوة على هذا كان العراق فى حرب ظفار الداخلية فى عمان يساند المتمردين، وعلى الرغم من أن إيران فى أثناء حكم الشاه كانت قد أرسلت قوات عسكرية دعماً لحكومة عمان فى مواجهة ثوار ظفار، إلا أنه مع قيام الثورة وسقوط الشاه تم استدعاء هذه القوات إلى إيران وكانت الأجواء السياسية السائدة فى إيران فيما يخص حكام الدول العربية غير ودية.

إن أداء مجلس التعاون الخليجى على مدى السبعة والعشرين عاماً الماضية وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم لا يزال غير موفق ويبدو ضعيفاً. وهناك عاملان أساسيان ومهمان يحولان دون تقدمه: العامل الأول هو عدم تحقيق التنمية السياسية - الثقافية فى هذه الدول. أما العامل الثانى فهو استمرار النزاعات الحدودية والعرقية والقبلية بين الأعضاء.

ومع هذا فإن الحساسية والأهمية الاستراتيجية للمنطقة واستمرار هذا المجلس وانضمام إيران والعراق إليه من الممكن أن يلعب دوراً مؤثراً فى تقليص حدة التوترات، ولو أن إيران كانت منذ البداية قبلت عضويتها برغم الاختلافات الجدية فى بنية الحكم والسياسات لما وقعت حربا الخليج الأولى والثانية.

وبعبارة أخرى فإن أحد الحلول الذى يتمثل فى تفعيل دور هذا المجلس فى الحفاظ على أمن الخليج وخفض حدة التوتر بين دول هذه المنطقة حتى فى أنسب الظروف وأحسنها لن يكون مجدياً بدون مشاركة إيران والعراق.

وبعد سقوط نظام صدام حسين لا يوجد خلاف على وجود العراق فى عضوية هذا المجلس، لكن بالنسبة لعضوية إيران هناك مشاكل كثيرة منها العلاقة بين حكومات الساحل الجنوبى للخليج وبين إيران، فبعضها ودى وبعضها غير

ودى بل عدائى، هذه العلاقات الدائمة تتأرجح بين الصداقة والعداوة وفى عام ٢٠٠١ وقعت إيران والسعودية اتفاقية أمنية وبرغم هذا هناك مانعان على الأقل لعضوية إيران فى هذا المجلس، هما إصرار العرب على تغيير مسمى الخليج، والادعاءات الإماراتية غير الصحيحة بشأن الجزر الثلاث.

لكن هذه الخلافات كيف يمكن حلها دون أن يصل الأمر إلى حرب أو نزاع خاصة عندما توجد قوة عظمى فى الوسط. وللأسف تفتقر السياسة الخارجية لحكومة إيران الحالية حيال العرب إلى الانسجام المنطقى وتكشف عن عدم وجود استراتيجية، فالرئيس الإيرانى من دون دراسة واستعدادات أولية دبلوماسية يحضر جلسة قمة التعاون الخليجى "مع وجود يافطة الخليج العربى" ويشارك وزير خارجية إيران فى قمة الجامعة العربية فى دمشق وفى حضوره يصدر قرار ضد إيران وللأسف لم يرصد أى اعتراض للوزير المحترم.

وذات مرة طلب وزير الخارجية الإيرانى السابق عضوية إيران فى جامعة الدول العربية ورفض الطلب!! مع أن وجود إيران فى جامعة الدول العربية سواء كعضو أو كمراقب بدون طلب العرب سيكون بلا معنى ومهيناً لكن هذه المساعى على أية حال تكشف أن متخذى القرار فى السياسة الخارجية الإيرانية بغض النظر عن الماهية السياسية - الأخلاقية لحكام هذه الدول قد أدركوا ضرورة وقيمة العلاقات الودية بين إيران والعرب ويتحركون فى هذا الإطار وهذا التوجه منطقى ومقبول لكن الأساليب والتكتيكات خاطئة.

عضوية إيران والعراق فى مجلس التعاون الخليجى وعقد معاهدة أمنية جماعية بين إيران ودول الخليج ستكون لها مزايا مهمة واستراتيجية وأمنية بالنسبة لإيران لاسيما ما يتعلق بتحسين العلاقات بين إيران والعرب وخفض حدة التوتر فى المنطقة.

وعلاوة على أن عقد مثل هذه المعاهدة سيعنى بالفعل خفض احتمالية استخدام أمريكا لقواعدها ومنشآتها فى الدول العربية ضد إيران وأيضاً سيطمئن العرب أن إيران لا تعتزم مهاجمتهم والتدخل فى شئونهم الداخلية.

من ناحية أخرى فإن الدول العربية بدون الحصول على موافقة أمريكا لن يصدقوا على عضوية إيران فى هذه المعاهدة، لكن فى الظروف الحالية حيث ستنتهى سريعاً من ناحية الموافقة على وجود قوات أجنبية فى العراق وتتزايد المعارضة للوجود العسكرى الأمريكى فى العراق سواء فى أمريكا أو على مستوى العالم، قامت الإدارة الأمريكية بطرح الاتفاقية الأمنية مع العراق لخفض الضغوط وتنظيم وجودها داخل العراق.

ولعقد مثل هذه الاتفاقية يجب على الإدارة الأمريكية ليس فقط أن تعدل مضمونها بالشكل الذى يرضى عنه العراقيون بل إنها لا تستطيع أن تتجاهل معارضة إيران. وللتخفيف من مخاوف الحكومة الإيرانية أو القضاء عليها بسبب التهديدات المحتملة لاتفاقية كهذه وخلق الثقة من الممكن أن توقع إيران والعراق اتفاقية أمنية ثنائية، إلا أن اتفاقاً أمنياً جماعياً بين إيران ودول الخليج سيحقق نفس الهدف وبشكل أعمق.

وكان أحد المسئولين الإيرانيين قد اقترح عقد اتفاق أمنى بين دول جنوب غرب آسيا "ماعدا إسرائيل ومصر" مثل ما هو قائم فى جنوب شرق آسيا لكن فى الظروف الراهنة فإن احتمال قبول مثل هذا الطرح يبدو ضعيفا جداً بل غير ممكن.

لكن يوجد احتمال النجاح فى عقد اتفاق أمنى أكثر محدودية بين دول الخليج (الفارسى)، والسبيل العملى لذلك هو المحادثات الدبلوماسية المتوالية مع حكومات السعودية وقطر والحكومة العراقية.

على أية حال فإن عقد الاتفاق الأمنى مع أمريكا يحتاج إلى خفض معارضة إيران وإقناعها بذلك، وعلى الرغم من أن العلاقات السعودية - الإيرانية ليست ودية ولا وطيدة إلى حد كبير لكن زيارة رفسنجانى للسعودية بناءً على دعوة الملك عبد الله والمحادثات التى تمت من الممكن توظيفها فى هذا السبيل.

وسيكون الحصول على موافقة السعودية على هذا المشروع أمراً مصيرياً، فضمنياً لن توافق السعودية على هذا المشروع بدون استشارة أمريكا والحصول على موافقتها. والحكومة الأمريكية فى حال أنها تريد تخفيف التواترات الماثلة فى المنطقة وتمرير الاتفاقية الأمنية مع العراق يجب بالأساس أن توافق على هذا الطرح بانضمام إيران لعضوية مجلس التعاون الخليجى.

تاريخ السيادة الإيرانية على الخليج (الفارسى)

محمد بهمنى قاجارن ■ إيران ٢٢/٦/٢٠٠٨

توصل الباحثون فى مجال التاريخ الإيرانى فى أبحاثهم الجديدة إلى وثائق وأسانيد جديرة بالتأمل والاهتمام عن تاريخ الخليج (الفارسى) ويمثل الكشف عن هذه الوثائق تطورا مهما لأنه يتضمن رداً إيجابياً على جدل بعض المحافل العربية فيما يخص اسم وهوية الخليج (الفارسى).

وقد عثر على خريطة للخليج (الفارسى) في بداية حكم مظفر الدين شاه القاجارى تعود إلى مائة وستة عشر عاماً ذكر فيها الخليج (الفارسى) باسم "خليج إيران" أو بحر ميناء بوشهر أو الخليج (الفارسى).

اللافت للانتباه أن أحد وثائق رسم هذه الخريطة يتمثل فى خريطة صدق عليها اللورد كريزن وزير الخارجية البريطانى آنذاك وقد تم رسمها وطبعها في مركز لندن للجغرافيا.

وقد حظى عمر الخليج "الفارسى" أو بحر فارس الكبير باهتمام كل الشعوب منذ القدم من الناحية الاقتصادية، وفيما بعد بسبب أهميته الجغرافيا السياسية. وكان الخليج (الفارسى) وسواحله مقر عمل وإقامة الإيرانيين الذين استوطنوا تدريجياً في أنحاء الصحراء الإيرانية، وأدى هذا الأمر إلى تأسيس علاقة متزايدة لمنطقة الخليج (الفارسى) المهمة اقتصادياً بكل العالم وهذا الارتباط يرجع تقريباً إلى وقت قدوم الإيرانين إلى صحراء إيران منذ الألفية الثانية وحتى الألفية الأولى قبل الميلاد، وقد اقتفى الإيرانيون منذ بداية وجودهم في أرضهم أثر قيم لا نظير لها بالنسبة لبحر فارس وعملوا منذ سيادتهم البحرية على أرض فارس لدرجة أن الملك كورش أسس أكبر قاعدة بحرية في البحرين، وبهذا الشكل أنشأ الإيرانيون أول قوة بحرية في الخليج (الفارسى)، لأن كورش في عام ٥٣٩ ق.م بعد فتح بابل كان يرى إنشاء قوة بحرية وتجارية أمراً مهما وضرورياً للحكم. كذلك أيضاً كانت له استراحة في ضواحي بوشهر الحالية. وفيما بعد أسس الهخامنشيون مدينة تدعى "ته أوكه" في المكان نفسه وتفيد لوائح تخت جمشيد أن هناك وفود كانت تفد على هذه المنطقة في عهد داريوش.

كذلك أيضا كانت الأمة الإيرانية الأمة الأولى التى فتحت أبواب التجارة العالمية عن طريق الخليج (الفارسى) لدرجة أن درايوش من أجل إقامة اتصال بحرى بين الخليج (الفارسى) والدول الكبرى آنذاك مثل مصر ودول ساحل البحر المتوسط، أقدم على حفر قناة داريوش "قناة السويس" بين البحر الأحمر وبحر الروم "المتوسط"، وبعد ذلك أيضاً كان يدير سواحل خليج فارس والبحرين بنفس طريقة الملوك الهخامنشين الذين كانوا يحكمون فارس وكرمان.

في العصر الأشكانى كان الإيرانيون أيضاً يحكمون الخليج (الفارسى) وجزره، وقد أشار محمد بن جرير المطيرى المؤرخ الإيرانى في كتابه إلى أن العرب في عصر الأشكانيين اضطروا تحت وطأة القحط في البادية والحجاز إلى المجئ إلى البحرين التى كانت تقع تحت السيادة الإيرانية، وبناءً على هذه الإشارة فإن العرب في عصر الأشكانيين اعتبروا البحرين أقرب الطرق إليهم من الحجاز.

الجدير بالذكر أن منطقة "حجر" التى أوردها الأصفهانى لم تكن موجوده في أثناء زمن الأشكانيين وأنها أنشئت بناءً على أمر من شابور ذو الأكتاف، ومن المؤكد أن أرد شير بن بايكان المتوفى في سنة ٢٤١ كان على رأس ملوك هذه الأسرة وهو الذى سمح للعرب تحت وطأة القحط والظروف الصعبة بأن يسكنوا في سواحل الخليج (الفارسى) وبحر عمان بشكل رسمى، هؤلاء العرب كانوا الفصيل الثانى من الأعراب الذين هاجروا إلى البحرين في زمن الأشكانيين وما تلاه حتى عصر الملك ساهبور ذو الأكتاف. وفى أثناء حروب الإيرانيين والرومان اقترب عرب جزيرة العرب رويداً رويداً إلى السواحل الجنوبية للخليج (الفارسى).

ووفقاً لقول ابن البلخى في كتابة فارسنامه، فإن مدينة "خط" والتى أصبحت فيما بعد عاصمة للبحرين قد شيدها أردشير بن بابكان وفى البداية كانت تعرف تحت اسم دارين ثم فيما بعد باسم خط.

وقد أدرك أردشير بن بابكان الأهمية الكبيرة للبحرين الساحلية وكانت البحرين الكبيرة تتكون من البحرين الساحلية أو جزيرة البحرين، التى كانت تقع ضمن السيادة السياسية للسعودية ضمن مدن الإحساء، القطين، عقير، هذه المنطقة كانت تقسم إلى ثلاث ولايات في عصر الساسانيين وكانت ترتبط بشكل مباشر مع تيسفون عاصمة الساسانيين ولأهميتها أسند أردشير بن بابكان إدارتها لولى عهده شاهبور الأول، وولاية البحرين الكبيرة في عصر الساسانيين كانت تتكون من هكر وبنياد أردشير وميش ماهيك.

وكتب وستنفلد العالم الألمانى عن الوجود الإيرانى على سواحل وجزر الخليج (الفارسى): قبل الإسلام كانت البحرين والسواحل الغربية للخليج (الفارسى) تقع تحت السيادة الإيرانية، والإيرانيون هم الذين أقاموا القلاع المحكمة والحاميات في أماكن مختلفة ويقومون بالإشراف عليها وخاصة عند نهاية الحد الشمالى كى يحول دون هجوم العرب المتكرر على تلك الأماكن، وكان أسبيدو أحد الحكام الإيرانيين الذين كانوا يحكمون على تلك النواحى وكانوا يسمون ساكنى البحرين باسمه "أهل أسبيدو". وفى العام السادس أو الثامن الهجرى أرسل النبى محمد (ص) شخصاً باسم علاء الدين بن عبد الله بن خفرتى إلى "شيبوخت" الحاكم الإيرانى الذى كان هناك ليبلغه بقبول الإسلام أو دفع الجزية، ودخل العرب والإيرانيون الإسلام، وبعد وفاة النبى (ص) اختاروا أحد الأمراء الإيرانيين باعتباره رئيساً عاماً فأسرع علاء الدين بن خفرتى لمواجهته فهزمه.

بنية السلطة المزدوجة فى باكستان

■ حميد رضا لطفيان ■ إيران ٢٠٠٨/٦/٨

دخل صراع أجنحة السلطة فى اسلام آباد مرحلة معقدة. وقد أصبح هذا الصراع أكثر عمقاً منذ فترة حتى أن حزب الشعب باعتباره أكبر حزب سياسى يهيمن على الحكومة والبرلمان قد انضم تحت إشراف زوج بى نظير بوتو آصف على زردارى لصفوف معارضى بقاء برويز مشرف فى منصب رئيس الجمهورية، فقبل هذا كان حزب الرابطة الإسلامية جناح باكستان-قائد بزعامة نواز شريف قد وضع مسألة تنحية مشرف من السلطة على قمة أولوياته تلافياً لصراعاته السابقة معه ومع حلفائه.

وبهذا الشكل أصبح المناخ السياسى فى باكستان اليوم مفعماً بعلاقات الانتقام وتوحى حركة خلفاء بوتو وحزب نواز شريف بأنهم يريدون تصفية حسابات عقد ونيف من الوضع قيد الإقامة أو الوضع فى السجن، ونواز شريف الذى يتبنى لهجة نارية فى التعامل مع مشرف قد وقف الآن وجهاً لوجه أمام الشخص الذى عزل حكومته فى انقلاب ١٩٩٩ بل وفى خريف العام الماضى بعد عقد من النفى أغلق أمامه السبيل للتواجد على الساحة السياسية. وأخيراً بوساطة السعوديين خضع لفكرة عودته. وزدارى أيضاً لديه الدوافع الكافية لدخول هذا النزاع فبعيداً عن النفى والتسويات السياسية يوجد ملف ضخم هو ملف الرشوة الذى لفقته له حكومة مشرف.

لكن الحقيقة هى أن المجال قد تهيأ لمقاومة هذه الجماعات ضد مشرف غداة انتخابات فبراير التى انهزم فيها الحزب المسمى الرابطة الإسلامية جناح القائد الأعظم بزعامة مشرف والذى ظل على مدى ما يقرب من عقد يهيمن على أركان الدولة وأصبح على وشك الحل ومع هزيمة هذا الحزب تفرق كثير من أعضائه الذين كانوا من التكنوقراط الباكستانيين وبقى مشرف بين خصومه بلا مقرب أو صديق.

ومع كل هذا استعان الحزبان المنافسان لمشرف بأداة ديمقراطية مبررة للقضاء عليه وهى عودة القضاة الذى يتمتعون بشعبية كبيرة والذين وصفهم مشرف فى نوفمبر الماضى بأنهم أعداء لسلطته وقام بعزلهم بعد فرض حالة الطوارئ فى البلاد. والآن توصلت الحكومة الائتلافية لحزب بوتو وشريف إلى نتيجة مهمة مفادها أن مسألة عودة هؤلاء القضاة أصحاب النفوذ الكبير فى البنية السياسية الباكستانية هى السبيل الأفضل لفتح جبهة رئاسة الجمهورية وهم يعقدون الأمل على أن مسألة إحياء نفوذ هؤلاء القضاة سوف يدعم كل التيارات السياسية ضد مشرف وعن طريق الملفات التى سوف تفتح على يد هؤلاء القضاة سوف يساق مشرف بسهولة إلى السجن

الذى عاشوا فى دوامته عقد من الزمن.

على أية حال دخل هذا النضال الفترة الماضية مرحلة خطيرة بتوقيع اتفاق بين زردارى وشريف لإسقاط مشرف والمواجهة التى بدأت اليوم هى فى الواقع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبين رئيس الجمهورية، وعليه فإن آثارها السيئة سوف تعم كل شئون المجتمع بالشكل الذى أثار رد فعل القوى الداعمة للحزبين وخاصة الولايات المتحدة وانتهى الأمر بجلسة طارئة بين مشرف وكيانى قائد الجيش.

فرضية الاستقالة الجبرية أو الاستجواب

استعد زعماء الحزبين المعارضين لمشرف لمقاومة متعددة المراحل. ومما لا شك فيه أن الخطوة الأولى هى أن ينحنى رئيس الجمهورية جبراً وهذه السياسة يتم متابعتها على خطين، الأول: خلق أجواء نفسية بحيث قامت الأحزاب السياسية المنافسة لمشرف باستدعاء كل المعارضين التقليديين داخل الحكم وخارجه لتبنى خطة لتشكيل اتحاد هجومى ضده.

الثانى: وقف كل مجالات التعاون وقطع الاتصال بين مؤسستي البرلمان والحكومة وبين رئاسة الجمهورية.

هذا الجزء من سيناريو المعارضين بلا شك سوف تكون له أحداث اجتماعية مفجرة للأزمات، فمسألة قطع العلاقات بين القوى الحكومية الثلاث سيجعل باكستان تنقسم مرة أخرى بل وسوف تطرح فكرة ضرورة تدخل قوة ثالثة أى الجيش.

الأسلوب الثانى الذى فكر فيه المعارضون هو المواجهة القانونية والبرلمانية أو أسلوب الاستجواب. الأسبوع الماضى لأول مرة قال يوسف رضا كيلانى: بعض أحزاب الحكومة الائتلافية يطرحون فكرة استجواب مشرف. لكن يوجد جدل كبير حول فعالية هذا الطرح لأن مسئولى حزب الشعب أنفسهم قد أكدوا أن نجاح مشروع الاستجواب يرتبط باتحاد الأحزاب السياسية ومشروع الاستجواب عملية صعبة يتطلب إجماعاً بين كل الجماعات داخل البرلمان لتنفيذه وطبقاً لرؤية فرحت الله بابر المتحدث باسم حزب الشعب، فإن مسألة استجواب مشرف هى من الأمور التى لو يتم تنفيذها ستكون عن طريق البرلمان الوطنى فقط الذى يستطيع أن يتخذ قراراً فى هذا الصدد.

من الفائز فى هذه اللعبة؟

كما هو واضح من هذا الصراع حتى الآن فإن من المتصور أن حركة هذه اللعبة الباهظة الثمن سوف تصب فى صالح الأحزاب ضد مشرف، لكن التاريخ الباكستانى يفيد بأنه فى أشكال الصراع بين الأحزاب وأركان السلطة كانت الأحزاب دائماً هى الخاسر وقدراً كانت معظم أشكال الفشل من نصيب الحزبين الذين وقفا الآن فى مواجهة جنرال الجيش. ولذا ربما لا يكون هناك طريق أكثر نفعاً بالنسبة لجيلانى الذى وقعت حكومته الجديدة فى خضم النزاع بين زردارى ومشرف وباكستان بعد الأحداث الدامية الناجمة عن الحرب مع المليشيا المسلحة فى وادى سوات ومسجد لار وأيضاً اغتيال بوتو، لا يحتمل وقوع أزمة وفراغ فى السلطة ولهذا فإن أى فائدة لأى نزاع جديد سوف تذهب للمعارضة التى لا تقبل أياً من طرفى الصراع وقاطعت انتخابات رئاسة الجمهورية والبرلمان.

الناتو وخطر الزوال

■ فرهنك آشتى (ثقافة السلام) ٢٢/٦/٢٠٠٨

فى الفترات التى فقد فيها الناتو فلسفته الوجودية بعد انهيار الاتحاد السوفييتى، لم يكن يفكر سوى فى بقائه فى ظل النظام الدولى الجديد الذى تشكل بزعامة الولايات المتحدة، وخلال ذلك لم يكن متقبلاً طرح نظريات جديدة فى الناتو بسبب اتساع الخلاف بين زعماء أوروبا.

وقد سعى أعضاء الناتو إلى ترسيخ نظرة تهديد المحور الغربى تجاه الكرملين، ولكن روسيا فى هذه الأهداف لم تتخذ إجراءات المواجهة المناسبة ومنحت كل الامتيازات المناسبة إلى أمريكا والاتحاد الأوروبى.

كانت مسألة انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى الناتو قد أوجدت متاعب كثيرة لروسيا. هذا فى الوقت الذى سيتبع أى مواجهة عسكرية مع مشروع توسع الناتو عواقب وتبعات شديدة لهذه المنظمة ومؤخراً أعلن جاب دي هوب شيفر الأمين العام للناتو فى زيارته الأخيرة إلى أوكرانيا بهدف تقوية الدعم الشعبى الضعيف لانضمام هذه الدولة إلى الناتو "أن عضوية أوكرانيا فى الناتو ليست ملزمة بأى مشكل لهذه الدولة باستضافة أى قواعد أجنبية أو إرسال جنود للحرب".

تصريح شيفر فى لقائه مع فيكتور يوتشينكو رئيس جمهورية أوكرانيا أن عضوية أوكرانيا فى الناتو لصالح روسيا لأن الكثير من الأوكرانيين يرتبطون كثيراً بالكرملين، كما أن معارضة تقارب كييف إلى الناتو لن تؤثر فى الناتو.

وفى الوقت الذى تم فيه هذا اللقاء تعهد زعماء الناتو فى اجتماعهم الأخير فى أوكرانيا وجورجيا أن كلتا الدولتين فى النهاية ستنضمان إلى الناتو، وإن كانوا لم يعلنوا جدولا زمنيا لانضمامهما.

جدير بالذكر أن مظاهرات عديدة قد عمت مدن مختلفة فى أوكرانيا عشية زيارة الأمين العام للناتو إلى هذه الدولة، وقد شارك فى هذه المظاهرات ضد الناتو مؤيدو الحزب الشيوعى الأوكرانى والحزب الاشتراكى وحزب المناطق، وحمل المتظاهرون لافتات مثل "لن نقبل بالفضيحة"، و"أوكرانيا أرضنا بدون الناتو"، و"معاً ضد حكومة الناتو". وكان مئات المتظاهرين أيضاً قد تظاهروا فى مدينة خاركيفا الصناعية الكبرى فى مقابل جامعة واسيلى تارازينى موضوع عقد اجتماع الناتو ورفعوا شعارات ضد الناتو، وقد منعت السلطات الأمنية المتظاهرين من دخول ساحة الجامعة بهدف الحفاظ على الهدوء والاستقرار.

وكان فيكتور يوتشينكو قد أكد على أن عضوية أوكرانيا فى الناتو هى القضية القومية لدولته وأن تحقيق هذه الأمنية يعنى الكثير له ولبلاده، وتشير الاستطلاعات الأخيرة إلى أن ٢٠٪ من الشعب الأوكرانى يؤيد عضوية أوكرانيا فى حلف الناتو، ولذا بدأت الحكومة الأوكرانية الدعاية الواسعة من أجل تحسين وجهة الناتو فى أنظار الشعب الأوكرانى.

وواقع الأمر أن التوجه الأمنى الأوكرانى فى مقابل روسيا سوف يتسبب فى تزايد احتمالات المواجهة العسكرية بين موسكو وجيرانها، وبلا شك فإن هذه المواجهة ستؤثر بشكل مباشر على معادلات الناتو فى المنطقة بل ستهيئ أسباب زواله، ولمثل هذه الظروف فقد سعى الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى إلى إعادة تعريف وتقديم وضع باريس فى الناتو، ولا شك أن نفقات إعادة التعريف ستلقى بظلالها قريباً على مقر الإليزيه فى باريس وسوف تواجه فرنسا أزمة كبيرة لا يمكن تداركها.

وهم الصداقة مع الشيطان

■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠/٧/٢٠٠٨

ظهرت همهمات فى وسائل الإعلام الغربية عن عودة العلاقات بين إيران والولايات المتحدة.

وقد طرحت مقولة إقامة علاقات مع الولايات المتحدة، وقبل ذلك التباحث معها لأول مرة منذ ثلاثين عاماً فى المحافل المختلفة، ودار حول الأمر جدل كبير.

أثناء كل هذه الفترة كانت مواقف مؤسسة الإرشاد سواء فى عهد الإمام الخمينى أو عهد خامنئى أمام المطالب الأمريكية وأشباهها فى الداخل والخارج مواقف راسخة تظهر الاستغناء وعدم الاحتياج، وتقتضى مكانة نظام الجمهورية الإسلامية والمثل العليا للثورة الإسلامية مثل هذه المواقف الأهم من ذلك أن الولايات المتحدة ليست غير مستعدة للاعتذار عن تصرفاتها العدائية ضد إيران وإصلاحها فحسب وإنما لازالت الولايات المتحدة تواصل تدخلاتها ومؤامراتها ضد نظام الجمهورية الإسلامية، وتفعل كل ما تستطيع القيام به ضد شعب إيران، ومن الطبيعى أمام كل هذه التجاوزات المستمرة لا تستطيع الجمهورية الإسلامية الإيرانية عمل شئ سوء عدم قبول التباحث.

فى هذا الشأن توجد نقاط هامة ينبغى الالتفات إليها للوصول إلى إدراك صحيح للموضوع.

١- تضع إيران دائماً ثلاث شروط لعودة العلاقات مع الولايات المتحدة ولازالت هذه الشروط قائمة حتى الآن وهى:

- اعتذار الولايات المتحدة عن تداخلاتها السابقة فى الشئون الداخلية الإيرانية.

- الإفراج عن الأرصدة والممتلكات الإيرانية التى جمدتها الولايات المتحدة فى بنوكها.

- تقديم تعهد مكتوب ينص على الامتناع عن التدخل فى الشئون الإيرانية فى المستقبل.

حتى الآن لم تنفذ الولايات المتحدة أى من هذه الشروط، وإنما زادت من عدائها لإيران، وبناء على هذا فالطريق الذى وضعته إيران من البداية لحل مشكلة العلاقات بين البلدين مسدود، والسبب فى ذلك الولايات المتحدة.

٢- اتخاذ القرارات فى السياسات العامة للدولة من صلاحيات المرشد طبقاً للدستور، والتباحث مع الولايات المتحدة واتخاذ أى قرار بشأن إقامة علاقة معها على أى مستوى ينطبق عليه حكم السياسات العامة للدولة نظراً للظروف الخاصة بين البلدين والماضى الاستعمارى للولايات المتحدة وتدخلاتها فى إيران، وموقف المرشد من التباحث مع الولايات المتحدة لم يتغير حتى الآن ولازال رافضاً له.

٣- بالأخذ فى الاعتبار النقطتين السابقتين، تكون التصريحات التى أدلى بها فى الأيام الأخيرة حول المباحثات وعودة العلاقات مع الولايات المتحدة غير مسئولة من الناحية القانونية فحسب وإنما تضر بمكانة نظام الجمهورية الإسلامية أيضاً.

يقول أحدهم نحن على استعداد أن نبحث الاقتراح الأمريكى بفتح قنصلية فى طهران، وأخر يقول نحن على استعداد أن نضمن أمن الدبلوماسيين الأمريكيين، وثالث يصرح بأننا نعتبر الشعب الأمريكى أعظم شعب فى العالم.

حتى إذا لم تكن الولايات المتحدة عدو معلن لنا، ولم تقم بكل هذه الأفعال العدائية فيما يتعلق بالملف النووى الإيرانى، ولم نكن نسمع فى كل يوم خبراً عن مؤامرة أمريكية للإطاحة بنظام الجمهورية الإسلامية، لا يجوز أن نظهر أنفسنا متشوقين لإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة على هذا النحو.

فى العرف السياسى الدولة التى تريد أن يقبلها الطرف المقابل تدخل ساحة التفاوض باستغناء كامل حتى تستطيع أن تحصل على امتيازات، والأسلوب الذى يتبعه البعض فى إيران الآن لن يؤدى إلى حرمان إيران من أى امتياز فحسب وإنما سيؤدى إلى تحقيق الطرف المقابل امتيازات على صالح إيران.

توضح التصريحات المتكبرة لوزيرة الخارجية الأمريكية على أعتاب مباحثات جنيف أن الأمريكيين اعتبروا الموقف المتلهف للمسئولين الإيرانيين دليلاً على ضعفنا وشعروا أنهم يستطيعون إجبارياً على التراجع والحصول على امتيازات منا.

لقد صرحت كونداليزا رايس قائلة إن التغيير فى سياسة الحكومة الأمريكية يوضح أن إدارة بوش جادة فى العمل الدبلوماسى لكن هذا لا يعنى أن واشنطن مستعدة للتباحث مع إيران بلا نهاية، وأنه يمكن التباحث مع إيران عندما توقف

طهران تخصيب اليورانيوم حتى يكون واضحاً للجميع أن للولايات المتحدة شرط لبدء التباحث مع إيران وهو تعليق تخصيب اليورانيوم القابل للتطبيق.

هذه التصريحات توضح أن الولايات المتحدة لازالت محتفظة بموقفها العدائي تجاه إيران، والأشخاص الذين يعتقدون أن بوش وبقية حكام البيت الأبيض تدخلوا عن معاداة إيران ومستعدون للتغير، واهمون حكام الولايات المتحدة لازالوا يعانون من مرض الاستكبار وغير قابلين للإصلاح وأمريكا إلى الآن مثلما قال عنها الإمام الخميني (الشيطان الأكبر) ورأس الفساد، أما أولئك الأشخاص الذين يعتقدون أنهم يستطيعون مصادقة الشيطان الأكبر ورأس الفساد، مخطئون بشدة.

العداء الأمريكي لإيران

■ محمد كاظم سجاد بور ■ اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ٢٩/٦/٢٠٠٨

يعتمد أمن الخليج (الفارسي) على ثلاثة دوائر أساسية هي الدول العربية المطلة على الخليج (الفارسي)، وإيران، ودول أخرى فوق إقليمية مثل الولايات المتحدة.

ويتحدد منحنى الاستقرار في الخليج (الفارسي) بالدرجة الأولى وفق التعاطي بين هؤلاء اللاعبين الثلاث ويأتي في وسطه العامل الأمريكي الأكثر أهمية والأكثر حساسية وخاصة في التطورات التي شهدتها المنطقة على مدى السنوات الماضية.

ومع الأخذ في الاعتبار التطورات المتسارعة في الخليج (الفارسي) وأمنه والوضع الخاص المسيطر على هذه المنطق، يجب طرح ثلاث أسئلة بشكل رئيسي والإجابة عليها لفهم التطورات الأمنية للخليج (الفارسي) واحتمال الوصول إلى حلول.

السؤال الأول، هو ماهية السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج (الفارسي)، وهو سؤال مرتبط بالسؤال الثاني المتعلق بالفائدة العائدة على أمريكا من عداء إيران، وما شكل ومظهر هذا العداء في السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المنطقة، وأخيراً السؤال الثالث، ما تأثير عداء إيران على أمن الخليج في السسياسة الأمريكية في هذه المنطقة.

بخصوص السؤال الأول والمعنى بالسياسة الخارجية الأمريكية لن أدخل في الجزئيات وسأشير فقط وأعتقد أنه من حيث نظريات العلاقات الدولية يمكن اعتبار السياسات الأمريكية مزيج من نظريات ورؤى واقعية وافتراضات بسيطة.

وبهذا المعنى فإن الهدف الأساس لأمريكا هو هدف واقعي مستمد من مدارس الواقعية وهو حفظ النفوذ، ودائماً كانت السياسة الأمريكية في الخليج (الفارسي) قائمة على حفظ النفوذ وزيادته، وهذا الخط الممتد على الرغم من أنه يأخذ مراحل مختلفة ومتباينة أشمل من نظرية دوستوني نيكسون وأعم من الاستناد على توازن القوى بين إيران والعراق.

أمريكا لم ترض قط بمعدل من النفوذ وفي كل مرحلة من النفوذ تسعى خلف نفوذ أكبر في منطقة الخليج (الفارسي). وأمريكا في تعاطيها فيما بعد الحرب العالمية الثانية، بشكل عام وبعد خروج القوات البريطانية بشكل خاص وفي التنافس بين الشرق والغرب ونهاية عصر ما بعد الحرب الباردة، كانت تسعى خلف هذا الخط وهو حفظ النفوذ وزيادة القدرة، ولكن هناك نقطة مهمة في عصر ما بعد الثورة الإسلامية وهي أن السياسة الخارجية لأمريكا في هذه المنطقة جاءت بعنصر ثابت وقدي منذ ثلاثين عاماً ألا وهو عداء إيران، بمعنى أنها قدمت إيران بصور مختلفة في الخليج (الفارسي) باعتبارها عدو وجزء ثابت في السياسة الخارجية الأمريكية.

وصيغت إيران في الذهن الاستراتيجي الأمريكي على أنها خطر يجب مواجهته وكل شكل وكل سلوك لإيران هو خطر. ومن هنا نتطرق إلى الإجابة على السؤال الثاني وهو أن عداء إيران بشكل عام استخدم في السياسة الخارجية الأمريكية في المرتبة الأولى، باعتباره أداة من أجل تواجد أكبر ولمزيد من النفوذ والهيمنة ولخلق مناخ لبيع السلاح وهذه الأداة قامت بدورها، وفي النهاية ظهرت أداة أخرى تحولت إلى هدف.

يعني بالأساس أن واحدة من المسائل الأساسية في السياسة الخارجية الأمريكية هو أنه ليس مهما ماذا تفعل إيران في منطقة الخليج (الفارسي) وبرأيي فإن إيران في تعاطيها الثنائي مع دول الخليج الفارسي لها علاقات جيدة جداً في أطر ونماذج العلاقات الثنائية ولكنها لم تأخذ أبعادها بإيجابية قط، إذ أن الهدف هو إلغاء إيران وعداوة إيران، يعني أن عداء إيران تطور من حالة الأداة إلى حالة الهدف وفي المراحل التالية في رأيي سوف يكون أكثر صعوبة وأكثر حساسية.

مباحثات جنيف: احتمالات الحرب والسلام

■ قراءة في الصحف الإيرانية

بعد خمس سنوات من الجدل حول الملف النووى الإيرانى، دخلت الولايات المتحدة في مفاوضات مباشرة مع إيران فى إطار مجموعة ٥+١، أى الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا، وهو ما كانت تطالب به إيران منذ تكوين هذه المجموعة، وحظيت المباحثات التى عقدت بين هذه المجموعة وإيران فى جنيف فى يوليو الماضى باهتمام بالغ من الصحف الإيرانية أكثر من أى مرحلة سابقة من مراحل التفاوض مع الغرب لدخول الولايات المتحدة كمفاوض مباشر مع إيران، فضلاً عن مجيئها في وقت تصاعد فيه الحديث عن اندلاع الحرب وتوجيه ضربة استباقية لإيران.

على المستوى الإيرانى الرسمى، رحب آية الله على خامنئى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية بالمباحثات مع التأكيد على حق إيران في الحصول على التقنية النووية معتبراً إياه الخط الأحمر لإيران في المباحثات، ووضع استراتيجية للمباحثات قائلاً: نعم لمباحثات بدون تهديد (اعتماد ملى ٢٠ يوليو).

وقد نشرت صحيفة اعتماد ملى مقالاً لجواد دليرى تحت عنوان "اجتماع واقعى يتخذ المصلحة محوراً بدلاً من المثالية الأيديولوجية"، جاء فيه: اختار المسئولون الإيرانيون بدلاً من توصيات المطالبين بالصدام، وبدلاً من توجيهات المطالبين بترك الأمور لتصاريف الزمان، طريقاً ثالثاً يسمى في العالم المعاصر بطريق العقلانية، والطريق الذى اختارته إيران هو طريق المباحثات.

حدد المقال مكاسب إيران من دخول المباحثات وهى: تحقيق المصالح، ونفى التهم، وإثبات صدق النوايا، فضلاً عن تهدئة الوضع الداخلى في إيران من خلال حسم الجدل الدائر حول التعامل مع التهديدات الغربية التى تتزايد يوماً بعد يوم.

كما اعتبر المقال اتجاه المسئولين الإيرانيين إلى الواقعية التى تتخذ المصلحة محوراً لعملها دلالة على نضج النظام الحاكم.

وخلا تصريح المرشد من رفض وقف التخصيب، وعبر عن رفضه للتهديد دون ذكر ما تملكه إيران من رد على التهديد عن تغير طفيف عن خطابه السابق.

كما صدر عن الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد بشأن المباحثات قوله: كل جلسة تعقد هى خطوة للأمام، مضيفا: إن العدو موجود دائماً ولا ينتظر شيئا من ذلك سوى العداوة، ولكن في كل يوم تزداد قوة الأمة الإيرانية العظيمة ويتم التحرك للأمام في هذا المسار (موقع رئاسة الجمهورية الإيرانية ٢٠/ ٧).

أما منوتشهر متكى وزير الخارجية فقد اعتبر مشاركة الولايات المتحدة في المباحثات أمر إيجابي، فيما أكد رئيس الوفد الإيرانى المفاوض في المباحثات سعيد جليلى على ضرورة عدم تكرار أخطاء الماضى.

من تصريحات هؤلاء المسئولين يتضح أن إيران ذهبت إلى المباحثات باستراتيجية تختلف عما كانت تتبعه في الماضى، ولعل قوة التهديد الذى شعرت به من الولايات المتحدة وإسرائيل هو ما دفعها لتغيير نبرة خطاب المرشد ورئيس الجمهورية.

وقد اختتم المقال بعبارة تدل على الرغبة في التسويف والمماطلة في حسم القضية حيث قال: حتى لو لم تنتهى المخاطر النووية الإيرانية فعلى الأقل ستؤجل لفترة طويلة.

لكن يبدو أن هذه السياسة الإيرانية أصبحت مرفوضة من الغرب وتعويل الإيرانيين كثيراً عليها ربما يوجه القضية إلى مسار لا يرحب به الجميع، وربما يكون هذا ما تناقلته وكالات الأنباء الإيرانية وحرصت على نشره بشكل بارز حيث نشرت وكالة أنباء فارس يوم ٢٠/ ٧ تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية التى ركزت على ضرورة الحصول على رد محدد من إيران على المطلب الأمريكى وهو وقف التخصيب قائلة إن إرسال ويليام بيرنز إلى جنيف رسالة قوية للعالم أجمع وهى أن الولايات المتحدة جادة جداً في جهودها الدبلوماسية

وأنه لا يوجد عدو أبدى للولايات المتحدة، لأنه إذا قررت إيران التقارب مع المجتمع الدولى فتستمع بدعم الولايات المتحدة لكى ينبغى على إيران من أجل إتمام المباحثات مع الولايات المتحدة أن توقف التخصيب.

كما رفضت كونداليزا رايس تحديد إن كانت مباحثات جنيف عبارة سلسلة متوالية من الجلسات أم جلسة واحدة قائلة نحن اتحنا فرصة لإيران لكى نحصل منها على رد، فأنا نقلت الاقتراح الأمريكى وبرنز سيتلقى الرد، وإذا كانت إيران مستعدة لتعليق عمليات التخصيب حينها ستكون الولايات المتحدة متواجدة في المباحثات.

رؤية إيران للموقف الأمريكى

بعيداً عن التصريحات الرسمية نشرت صحيفة إيران مقالاً تحت عنوان "التنافس الأمريكى الأوروبى في جنيف" جاء فيه: إن حضور الولايات المتحدة هذه المباحثات جاء نتيجة لضغوط أوروبية لأن أوروبا تقوم بدور أكبر من الولايات المتحدة فيما يتعلق بالملف النووى الإيرانى، ويذهب المقال إلى حد أبعد من هذا فيقول إن التواجد الأمريكى مؤشر على شعور الولايات المتحدة بالخوف من حدوث توافق بين إيران وأوروبا في ظل غيابها، وأن الولايات المتحدة لا تثق في سولانا ولذا أرسلت ممثلها للرقابة عليه وهو ما أثر نفسياً على الأوروبيين. كما تناول المقال رأى أحد الدبلوماسيين الإيرانيين حيث قال أن الموقف الأمريكى في هذه المباحثات هو مجرد تغيير في التكتيك بهدف الخروج من العزلة التى فرضت على الولايات المتحدة فيما يتعلق بالملف النووى الإيرانى.

وقيمت صحيفة جمهورى إسلامى الإيرانية مشاركة الولايات المتحدة في مباحثات مباشرة مع إيران، الأمر الذى يحدث لأول مرة منذ عام ١٩٨٠، على أنه مؤشر على ضعف الولايات المتحدة وأنها لم تعد قوة عظمى وهى الآن تعيش فيه حالة أفول لنجمها وعلى ممثلى الجمهورية الإسلامية أن يتفاوضوا من موقع القوة واضعين إيقاف التخصيب خطا أحمر لهم لا يتجاوزوه (جمهورى اسلامى ٧/١٩).

وكتبت صحيفة اعتماد ملى في مقال تحت عنوان "نهاية التباحث بالوكالة" قائلة: على طرفى مائدة المفاوضات في جنيف يجلس مفاوضون يمثلون الأطراف الحقيقية في القضية في الجانب الإيرانى يجلس سعيد جليلى الذى أضيف إلى قرار تعيينه سكرتيراً عاماً للمجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى من قبل الرئيس الإيرانى، تعيينه ممثلاً للمرشد في نفس المجلس وهذا يعنى إعطاؤه صلاحيات كاملة للتفاوض، الأمر الذى يجعل الغرب يقع في الحيرة التى كان يقع فيها أثناء التفاوض مع روحانى أو لاريجانى، من كون المفاوض الإيرانى يمثل النظام السياسى الإيرانى أم أنه ممثل لفصيل لا يملك القدرة على تنفيذ ما يتوصل إليه في التفاوض. (اعتماد ملى ٧/١٩)

وتابعت صحيفة جمهورى إسلامى تقديم تقارير يومية عن مجريات المفاوضات في جنيف كان أبرزها ما نشرته يوم ٧/٢٠ بعنوان "تباحث سولانا وجليلى حول مفهوم تعليق تخصيب اليورانيوم"، وقد ذكرت الصحيفة أن يوشكا فيشر وزير الخارجية الألمانى السابق نشر في مقالة له أن المرحلة الأولى من مجموعة المقترحات قد تم قبولها من الطرفين وهى تتضمن التوقف عن تركيب أجهزة طرد مركزى جديد في المفاعلات الإيرانية مقابل عدم تطبيق عقوبات جديدة على إيران.

ثم تأتى المرحلة الثانية من مجموع المقترحات ويلزم لها في البداية وضع تعريف محدد لعمليات التخصيب وقد قدم مقترح يقول أن أجهزة الطرد المركزى الإيرانية ستستمر في عملها دون توقف ولكن سيتم الامتناع عن ضخ غاز (UF٦) جديد إليها، وكذلك التوقف عن تصنيع أجهزة طرد مركزى جديدة.

هذا ما سوف يتم التباحث عليه وسيتضح خلال الأسبوعين القادمين وهما المدة المحددة للمباحثات، وكثير من المؤشرات تدل على نجاح المباحثات وتقبل إيران للمقترحات المقدمة، ولعل سؤالاً وجه لجليلى من مراسل صوت أمريكا وهو إيرانى يؤكد صحة هذا التوقع حيث سأل، لقد صرحت أن المباحثات ناجحة لكننا حتى الآن لم نرى إعلان عن التوصل إلى شئ، فرد جليلى أنت إيرانى، والعمل الدبلوماسى مثل السجاد الإيرانى يتم التقدم في عمله بالملليمتر، ودبلوماسيتنا على نفس القدر من الدقة والإتقان وإن شاء الله ستكون نهاية العمل جميلة ودقيقة ومعمرة مثل السجاد الإيرانى (اعتماد ملى ٧/٢٠).

أما ردود الفعل العالمية على المباحثات فقد تناقلتها وكالات الأنباء الإيرانية ولم تحظ بتحليل كثير وإنما جاءت بنصها في معظمها وكان أبرزها الموقف الروسى الذى عبر عنه سرجى كيسلياك مساعد وزير الخارجية الروسى الذى أعرب عن أمله في التوصل إلى اتفاق في نهاية أسبوعى المباحثات وتفهمه لطبيعة الدبلوماسية الإيرانية، وذكر أن روسيا تبذل جهوداً كبيرة مع الطرف الإيرانى وقد قدمت له جزئيات دقيقة من المقترحات وتباحث معه في حل المشكلات القائمة.

أما التصريحات الصادرة عن الصين فقد ركزت على الترحيب بإرسال ويليام بيرنز ممثلاً عن الولايات المتحدة إلى المباحثات، كذلك فعل الشركاء الأوروبيون وإن كان تصريحاتهم كثر تفصيلاً بحكم ضلوعهم في الأمر أكثر من أى طرف آخر، فصرح برنارد كوشنر وزير الخارجية الفرنسى في مؤتمر صحفى له مع نظيره النمساوى أن إيران دولة كبيرة لا يمكن تجاهل دورها في المنطقة، وأن الأمل كبير في

المباحثات لكن لا يمكن توقع شئ على الجانب الآخر نشر موقع إيران برس نيوز الذى يحرر من لندن تصريح وزير الخارجية البريطانى قوله مباحثات جنيف تحذير قوى لنظام طهران وإعلان عن نية مؤكدة لدى الغرب على إنهاء الأنشطة النووية المشبوهة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقال ديفيد ميليبند وزير الخارجية البريطانى ضمن تصريحات له نشرت على موقع وزارة الخارجية البريطانية: الرسالة واضحة لقادة النظام طهران، تعاملوا بحدية مع الاحتياجات الواقعية لشعبكم الذى تسوء ظروف حياته عاماً بعد عام، وينتظر تحسن هذه الأوضاع واتركوا الأسطورة التى تقول أن العالم يسعى إلى التحارب معكم.

تزامن مع تغطية الصحف الإيرانية لأنباء مباحثات جنيف، نشر أخبار عن افتتاح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران، كما نشر أحد مواقع المعارضة الإيرانية في الخارج مقالا عن توقع صدام نووى بين إيران وإسرائيل.

تواردت أنباء عن ترحيب المسئولين الإيرانيين بافتتاح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران ومنها ما نشرته المواقع الإلكترونية الحكومية بشأن ترحيب الرئيس الإيرانى بهذا الاقتراح، وإن كان لم يتلق طلباً رسمياً بذلك، وإنما يرحب بأى إجراء من شأنه تدعيم العلاقات بين الشعوب.

وكانت وسائل الإعلام الغربية تناقلت منذ ثلاث أسابيع نبأ احتمال افتتاح المكتب، ومع هذا صرح المسئولون الأمريكيون أن ذلك لا يعنى إقامة علاقات سياسية بين البلدين وقد نشرت صحيفة فانينتال تايمز حواراً مع عباس محتاج مساعد وزير الداخلية الإيرانى جاء فيه على لسان محتاج، أن الدبلوماسيين الأمريكيين لن يتعرضوا لأى تهديد في حالة فتح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران كما ستضمن الحكومة الإيرانية أمنهم، كما أعلن منوتشهر متكى أثناء زيارته لأنقرة أنه من الممكن التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن فتح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران وتسيير رحلات جوية مباشرة بين البلدين. (اعتماد ملى ٢٠/٧/٢٠٠٨)

أكاذيب بوش

آفتاب (الشمس) ٢٩/٦/٢٠٠٨

إذا اطلعتم على تقرير مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي في شهر مايو الماضي، لأدركتم أن هذا التقرير لم يختلف إطلاقا عن تقرير الوكالة في فبراير الماضي، فقد أعلن البرادعي في تقريره أن إيران لم تبد تعاونا بناءا بشأن المعلومات التي أدلى بها الأمريكيون، ويبدو أن الولايات المتحدة تمارس ضغوطا ضد البرادعي، حيث ذكرت وكالات الأنباء أن لهجة البرادعي في هذا الشأن، كانت أكثر تشددا .

لكن ينبغي أن يدرك البرادعي وجهة النظر الإيرانية حيال ادعاءات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ومن غير الممكن افتراض صحة كل ما يقوله الأمريكيون، وهي سلسلة من الأكاذيب صيغت من قبل بشأن العراق وأفغانستان، ولا داعي لتكرارها مرة أخرى.

من وجهة النظر الرسمية وطبقا لتقرير لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي والذي نشر مؤخرا، بات الرئيس الأمريكي جورج بوش إنسانا كاذبا، وقد أكد هذا التقرير على أن تصريحات بوش بشأن حرب العراق وأفغانستان كانت خطأ، فقد استند بوش على وثائق كاذبة قبل الهجوم على العراق ، مدعيا أن العراق اشترى يورانيوم من النيجر لصالح برنامجه للتسلح النووي، هذا في حين أن المؤسسات الأمنية أيضا كانت تعلم بخطأ هذه المستندات.

في تلك الأثناء ، فقد كل من جوزيف ويلسون، وزوجته والري بليم ويلسون (التي كانت موظفة في الـ CIA) وظيفتيهما، لأن ويلسون فضح تفاصيل هذه الكذبة.

لذلك يمكن القول أن حذر البرادعي في هذا الشأن له ما يبرره، صحيح أن إيران لم تسمح لمفتشي الوكالة بالتفتيش في جميع مواقعها، لكن يجب الأخذ في الاعتبار، مخاوف الإيرانيين من كيفية استغلال الولايات المتحدة لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة في العراق لأغراض التجسس على الأهداف العسكرية العراقية.

وفي الواقع إذا فتحت إيران منشآتها أمام مفتشي الوكالة، ربما تكون تلك المواقع مستهدفة من جانب الولايات المتحدة

، وهذا ما يدفع الأمريكيين للرقابة على عمل المفتشين.
والمشكلة الأخرى الأهم، تكمن في أن الوكالة في تقاريرها تتوقع دائما من إيران أن تثبت براءتها فيما يتعلق بالمعلومات والادعاءات الأمريكية، لكن حتى الآن لا يوجد ما يثبت انتهاك إيران لأية قوانين، وعلى الوكالة أن تطمئن من خلال مفتشيها ومستنداتهم الموثقة بشأن امتلاك إيران لبرنامج تسلح نووي من عدمه .

ينبغي تعميق البحث في كيفية إعداد هذه المعلومات المصطنعة بأيدي أمريكية، ويبدو أن الوكالة عندما حالت دون عرض هذه المعلومات على إيران، كان ذلك من منطلق عدم أهميتها، خاصة وأنه من المرجح كونها حيلة لصرف الأنظار عما يحدث في معتقل "جوانتانامو" .

أهداف المكتب الأمريكي في طهران

مينا علي إسلام ■ إيران ديبلماسى (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٩/٦/٢٠٠٨

ربما يكون مشروع إنشاء مكتب لرعاية المصالح الأمريكية فى طهران، آخر خطوات الرئيس الأمريكى جورج بوش لتحسين العلاقات الأمريكية - الإيرانية، ما سيمثل نتائج دبلوماسية ايجابية في حالة إنشائه بالنسبة لتلك الحكومة الساعية للحرب.

وباعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أحد أعضاء مجموعة "٥+١"، فهي مرتبطة بشكل مباشر بالبحث في القضية النووية الإيرانية، وتفعيل الضغط على قرارات تلك المجموعة من جانب الولايات المتحدة له تأثير، لكن السؤال الأهم مفاده، لماذا تؤمن الإدارة الأمريكية بأن تفعيل الضغوط السياسية والاقتصادية على إيران سيدفع الحكومة الإيرانية لإعادة النظر بشأن برنامجها النووي.

من ناحية أخرى وبالرغم من وصف بعض الخبراء الخيار العسكري ضد إيران بأنه مطروح للمناقشة وقت اللزوم في مواجهة استمرار الأنشطة النووية الإيرانية ، مشيرين إلى أن مهاجمة إيران قضية مطروحة بالفعل، إلا أنه من الملاحظ أن إدارة بوش وبعض المسئولين الأمريكيين، كلما تطرقوا للحديث عن إيران، أكدوا أن الحكومة الإيرانية هي المستهدف من جميع أشكال السياسات الأمريكية، وأن هذه الدولة لم ولن تضغط على الشعب الإيراني .

كما أن معظم تصريحات بوش دائما تشير إلى العلاقة القوية التي تربط بين الشعب الأمريكي ونظيره الإيراني، واصفا نفسه بأنه صديق وحليف الإيرانيين، وفي هذا الصدد تم وصف مشروع إنشاء مكتب رعاية المصالح الأمريكية في طهران، بأنه خطوة للتقارب مع الشعب الإيراني .

السياسة الأمريكية في هذا الشأن واضحة جدا، فبالتزامن مع تفعيل العقوبات والضغوط المتوالية على إيران ، تتحدث الولايات المتحدة عن صداقتها مع الشعب الإيراني لتحافظ على مكانة شعبها داخل إيـران، معلنة أن نهج الحكومة الإيرانية هو السبب في تدهور الحياة المعيشية للإيرانيين وليس العقوبات المفروضة.

وفيما يتعلق بمكتب رعاية المصالح فإنه سيكون خطوة لإطلاع الشعب الإيراني أكثر من ذي قبل ودون وسيط ، على مكانة إيران في الساحة الدولية وعلى التطورات الداخلية بكلا الدولتين .

جدير بالذكر أنه منذ ثماني وعشرون عاما، حيث قطعت العلاقات الرسمية بين الدولتين، تعمل سفارة سويسرا في العاصمة طهران، كراعية للمصالح الأمريكية في إيران، وفي المقابل تقوم سفارة باكستان في الولايات المتحدة برعاية المصالح الإيرانية هناك.

وفي حين أن ثلاثة جولات من المباحثات الإيرانية - الأمريكية حول العراق ، لم تتمكن من فتح الطريق أمام إعادة النظر بشأن العلاقات المشتركة بين الدولتين ، فمن الملاحظ أن إدارة بوش تحاول في الفترة القصيرة المتبقية قبل انتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة، اتخاذ خطوات إيجابية في اتجاه تحسين النهج المتبع فيما بين الدولتين، بهدف فتح الطريق أمام مناقشة العديد من السياسات والمشكلات العالقة في المنطقة ذات الصلة بإيران .

جدير بالذكر أن وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس لم تنف خبر فتح مكتب المصالح الأمريكية في طهران وقد أكدت على أهمية التقارب مع الشعب الإيراني مضيفة: "واشنطن مصممة رغم الخلافات العالقة بين الحكومة الأمريكية ونظيرتها الإيرانية، خاصة المتعلقة بالملف النووي الإيراني، على الوصول إلى الشعب الإيراني، لدينا قنصلية في دبي، ويستطيع الإيرانيون الحصول على تأشيراتهم من هناك، لكننا نعلم أن لدى بعض الإيرانيين مشكلات تعوق دون

وصولهم دبي، ونحن نرغب في زيارة أكبر عدد من الإيرانيين للولايات المتحدة الأمريكية، وسنسعى لتقصير المسافة نحو صداقة قوية مع الإيرانيين".

أما على صعيد الوضع الداخلي الإيراني، فيمكن القول أن قضية فتح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران، اعتبرته بعض القوى السياسية خطوة على طريق إزالة الغموض واللبس في وجهات نظر كلا الشعبين، في حين صنفته قوى أخرى في إطار المنافسات الانتخابية الأمريكية ٢٠٠٨، حيث تسعى الإدارة الجمهورية لتحسين صورتها في الانتخابات الرئاسية القادمة، ومع هذا يرى فريق آخر أن هذا المكتب إشارة إيجابية على تغير النهج والسياسات الأمريكية العدائية ضد النظام الإيراني.

على أعتاب ثلاثين عاما من قطع العلاقات الإيرانية - الأمريكية: هل من تطورات في الطريق؟

■ إيران ديبلماسي (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٦/٦/٢٠٠٨

يمثل احتمال فتح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران، إلى جانب طرح مرشح الحزب الديمقراطى للانتخابات الرئاسية الأمريكية باراك أوباما لمشروع حوار شامل غير مشروط مع إيران، وتأسيس اللوبي الإيراني في الولايات المتحدة الأمريكية، أهم التطورات التي طرأت على الساحة على مدى الأسابيع الأخيرة.

وقد كتبت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية فى ٢٥ يونيو ٢٠٠٨، تقريرا جاء فيه أن مناقشات تمت بالفعل في واشنطن بشأن تغيير السياسة الخارجية الأمريكية والسعي لزيادة التعامل مع الشعب الإيراني، وتعرض التقرير كذلك لإمكانية افتتاح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهرن.

مشروع مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران تزامن مع انتقادات اتهمت باراك أوباما مرشح الحزب الديمقراطي بالافتقار إلى التجربة والحكمة، نتيجة دعوته إلى إجراء مباحثات غير مشروطة مع إيران، وبالرغم من ذلك فقد تبنى أعضاء إدارة بوش قضية مماثلة عندما تحدثوا عن مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران ودوره في توطيد الصلة مع الشعب الإيراني.

وفي هذا الصدد رفض المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية توم كيسي الربط بين هذه القضية وتوقيع اتفاقية لشراء الغاز السويسري من إيران، ومن الملاحظ أن توقيع هذه الاتفاقية أثار حفيظة الولايات المتحدة، التي هددت بإعادة النظر فيما يتعلق بدور سويسرا كراعية للمصالح الأمريكية في طهران.

وكتبت واشنطن بوست كذلك: " ليس من الواضح ما سيكون عليه موقف إيران بشأن اقتراح الولايات المتحدة المحتمل باعتماد دبلوماسييها في طهران". ويقول مسئولون في إدارة بوش أن رفض إيران لهذا المقترح سيكون لصالح تحسين صورة الولايات المتحدة.

مع هذا تحدث مسئول بوزارة الخارجية الإيرانية قائلا أنه في حالة تقديم هذا المقترح بشكل رسمي من الحكومة الأمريكية، فإن الحكومة الإيرانية ستقوم بدراسته.

جدير بالذكر أن الولايات المتحدة قد أعلنت أنها تهدف من وراء فتح هذا المكتب، إلى مساعدة المواطنين الإيرانيين في الحصول على تأشيرة دخول الولايات المتحدة ، لكنها منذ حوالي عامين رفضت طلبا إيرانيا بتسيير رحلات جوية مباشرة بين طهران وواشنطن.

قوة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية

■ اكبر مختاري ■ نوانديش (الفكر الجديد) ٢٧/٦/٢٠٠٨

تمثل تصريحات مرشح الحزب الديمقراطي للانتخابات الرئاسية الأمريكية باراك أوباما أمام أعضاء منظمة "ايباك" (America and Israeli public affairs committee) التى وصف فيها إيران بأنها أهم تهديد للاستقرار والسلام في الشرق الأوسط، وتكراره ثلاثة مرات لعبارة: سأفعل كل ما بوسعي للحيلولة دون حصول إيران على السلاح النووي، دليلا على اختلاف نبرة الحديث بشأن إيران بين مرشحي الرئاسة الأمريكية .

وللتعرف على محددات السياسات الخارجية الأمريكية، لدى الديمقراطيين أو الجمهوريين في الولايات المتحدة الأمريكية، ينبغي التطرق إلى دور اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة.

لقد قام الدستور الأمريكي على عدم وجود مركزية في السلطة ومن ثم تهيأت الظروف الملائمة لظهور جماعات وتيارات عديدة لديها تأثير على السياسات الأمريكية، كان على رأسها اللوبي الإسرائيلي الذى تمثله منظمة "ايباك"، وهو اللوبي الأكثر تأثيرا على سياسات السلطة التشريعية والتنفيذية بالولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يوجد بالولايات المتحدة حوالي ٢٨١ منظمة يهودية و٢٥٠ اتحادا إقليميا لليهود، لكن "ايباك" أكثر تلك التنظيمات نفوذا .

جدير بالذكر أن ايباك (AIPAC) ، أنشئت في عام ١٩٥١، وهي المسئولة عن التنسيق والتنظيم بين نشاطات المنظمات اليهودية الأمريكية، وهي أيضا المسئولة عن جمع المساعدات والتبرعات لإسرائيل، كما أن التصدي لإيران من أهم أهداف ايباك ، وقد لعب اللوبي الإسرائيلي دورا بارزا في توجيه السياسات الأمريكية الخاصة بالصراع العربي - الإسرائيلي منذ عقد السبعينيات، كما أن اللوبي الإسرائيلي عمل على كسب الاعتراف الرسمي بالدولة العبرية في المنطقة من خلال تحقيق توافق بين السياسات الأمريكية ومصالح إسرائيل.

من ناحية أخرى تقدر ميزانية "ايباك" السنوية بـ ٤٧ مليون دولار ، والمنظمة لديها ٢٠٠ موظف ومستشار وباحث، وتقدر العضوية التي تضاعفت على مدى السنوات الخمس الماضية بحوالي ١٠٠ ألف عضو ، ولديها أيضا مراكز لضم الكوادر البشرية الفاعلة في حوالي ٣٠٠ جامعة .

ايباك ليست منظمة سياسية وهي ذاتها منظمة لا تنفق دولارا واحدا على المراكز الانتخابية ، ولكنها تستغل قدراتها الإعلامية لحسم المنافسات الانتخابية من خلال تسليط الضوء على القضايا المهمة بالنسبة لها ودور الكونجرس في تبني تلك القضايا .

تكمن قوة اللوبي الإسرائيلي الرئيسية في الصلة الوطيدة مع الحزب الديمقراطي، وأكثر نفوذ هذا اللوبي متوغل بين قادة وأعضاء الكونجرس الأمريكي الديمقراطيين.

وبالنظر إلى القاعدة الأساسية للحزب الديمقراطي، والمتمثلة في ولايتي نيويورك وكاليفورنيا، وبهما النسبة الأكبر من اليهود ، مقارنة بالولايات الأمريكية الأخرى ، يبدو أن مسعى الديمقراطيين للوصول إلى السلطة ، اعتمادا على أصوات اليهود في كلا الولايتين ، ساعد اليهود كثيرا في مضاعفة نفوذهم داخل منابع ومصادر السلطة الأمريكية .

وبالرغم من أن اللوبي الإسرائيلي أبدى تقاربا تجاه الحزب الجمهوري، خاصة المحافظين الجدد ، منذ عام ٢٠٠٠، إلا أن ذلك كان في إطار تحقيق مصالحه من خلال دعم سياسات بوش الإقليمية والدولية بعد أحداث سبتمبر ، كما أن نفوذ وهيمنة اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا، قد تضاعف لدرجة أن أي اعتراض من مسئول أمريكي على النهج الإسرائيلي أو الممارسات الإسرائيلية ، قد يطيح به من منصبه أو على الأقل يحول دون تحقيقه لنصر انتخابي.

وفي هذا الصدد تحدث السيناتور الديمقراطي هاري ريد، عام ٢٠٠٥، قائلا : "لا يوجد في الولايات المتحدة منظمة سياسية على هذا القدر من التنظيم والفاعلية مثل ايباك"، في حين اعتبر النائب الجمهوري في مجلس النواب نيوت جينجريتش، تلك المنظمة "ايباك" ، أكثر التنظيمات السياسية تأثيرا على مستوى العالم أجمع.

الحرب النووية على الأبواب

■ موقع إيران برس ٢٠/٧/٢٠٠٨

سوف تهاجم إسرائيل المنشآت النووية الإيرانية في المدة المحصورة بين أربعة إلى سبعة أشهر قادمة، وهذا أمر مسلم به تقريباً، وإذا لم يستطع هذا الهجوم القضاء على البرنامج النووى الإيرانى بشكل كامل، فهو على الأقل سيعيق تقدمه بشكل قوى، وينبغى على السياسيين في كل من طهران وواشنطن تمنى نجاح هذا الهجوم لأنه في حالة عدم نجاحه ستزداد احتمالية وقوع حرب نووية في الشرق الأوسط، لأن جميع وكالات الاستخبارات في العالم تعتقد أن البرنامج النووى الإيرانى ليس للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وإنما لإنتاج الأسلحة الذرية.

وعلى الرغم من التحدث كثيراً عن تشديد العقوبات الاقتصادية على طهران، فالكل يعلم أن هذه العقوبات لم تؤد إلى نتيجة حتى الآن ولا يتوقع أن تؤدى إلى نتيجة، بعد توقع وكالات الاستخبارات الغربية أن تصل إيران إلى القدرة على إنتاج قنبلة نووية في خلال أربع سنوات.

هذا الأمر لم يبق أمام العالم سوى حل واحد إذا كان يريد التصدى لإيران النووية، هو الحل العسكرى، وما من شك فى أن الولايات المتحدة تستطيع أن تحقق هذا الهدف بالأسلحة التقليدية، لكن من أجل تحقيقه يلزم القيام بعدة موجات هجوم، وتعطيل نظام الدفاع الجوى الإيرانى وتدمير مراكز قيادة القوات الإيرانية ثم الهجوم على المنشآت النووية، لكن بسبب تصاعد الاضطرابات في العراق وأفغانستان لن يتحمل الرأى العام الأمريكى حرباً أخرى في العالم الإسلامى، وهذا الأمر يقيد يد البيت الأبيض ويمنعه من شن هجوم عسكرى آخر، بالإضافة إلى أن كثيرا من الأمريكيين يرون أن مثل هذا الهجوم لا علاقة بينه وبين المصالح الأمريكية.

ينبغى أن نقيم دخول الولايات المتحدة مباحثات جنيف في هذا الإطار، حيث كان لزاماً على الرئيس الأمريكى جورج بوش أن يثبت لشعبه أنه استخدم جميع الوسائل الممكنة قبل أن يعطى الضوء الأخضر للهجوم العسكرى على إيران سواء كان أمريكياً أو إسرائيلياً.

إسرائيل تعتقد أن وجودها مهدد، ولذا لديها الجرأة على القيام بعمل عسكرى ضد إيران، خاصة مع التهديد اليومى من زعماء إيران بالقضاء على إسرائيل وقد حدد مسئولو إسرائيل موقفهم من هذا الأمر وعلى رأسهم إيهود أولمرت رئيس الوزراء حيث قال: القنبلة النووية الإيرانية تعنى فناء إسرائيل، ينبغى ألا تحصل إيران على القنبلة النووية.

طبقاً لمجموعة من الدلائل يقال أن الهجوم الإسرائيلى على إيران سيتم في الفترة ما بين ٥ نوفمبر ٢٠٠٨، و١٩ يناير ٢٠٠٩، المشكلة التى تواجه هذا الهجوم هى أن القدرات العسكرية الإسرائيلية أقل بكثير من القدرات الأمريكية، كما أن القيام بهذا الهجوم يواجه مشكلة أكبر هى بعد المسافة بين القواعد الإسرائيلية والمنشآت النووية الإيرانية المتفرقة وأغلبها أقيم تحت الأرض والمعلومات حولها ضئيلة جداً، وفضلاً عن كل هذا ضآلة احتمالية قدرة الجيش الإسرائيلى على تدمير البرنامج النووى الإيرانى أو توجيه ضربة قوية له حتى لو تم السماح للجيش الإسرائيلى باستخدام المجال الجوى الأردنى والعراقى أو حتى سماح الولايات المتحدة لإسرائيل باستخدام قواعدها الجوية بالعراق.

يحتمل أن يجبر قيام إسرائيل بهجوم عسكرى تقليدى سواء نجح أو لم ينجح إيران على إيقاف برنامجها النووى أو إجبار الدول الأوروبية على زيادة ضغوطها السياسية والاقتصادية على إيران أو حتى قيامها بعمل عسكرى ضدها.

السيناريو الأكثر توقعاً هو أن المجتمع الدولى لن يفعل شيئاً، وستزيد إيران من جهودها لإنتاج قنبلة نووية تستطيع من خلالها القضاء على إسرائيل، فضلا عن أنه يمكن للإيرانيين القيام بهجوم صاروخى وقائى على المدن الإسرائيلية وتحريك حلفائهم في المنطقة مثل حماس وحزب الله وكذلك الشبكة الدولية للإرهاب الإسلامى للهجوم على المراكز الإسرائيلية واليهودية وربما الأمريكية.

كل هذه السيناريوهات توضح أن المسئولين الإسرائيليين يختارون بين شيئين كلاهما مهلك: إما أن يسمحوا لإيران بأن تمتلك قنبلة نووية، وتعليق آمالهم على أفضل التوقعات وهى خلق توازن نووى، أو القيام بهجوم عسكرى والرد المتبادل على ردود الفعل الإيرانية التى يمكن أن تشمل استخدام الصواريخ المحملة بالرؤوس الكيميائية والبيولوجية، حينها لن يكون أمام إسرائيل من وسيلة يمكن من خلالها التأكد من وقف البرنامج النووى الإيرانيسوى استخدام الترسانة النووية.

نظراً للمواقف الأصولية لنظام إيران المستعد للتضحية،

يتوقع ألا تؤدى سياسة التخويف إلى نتيجة، لذلك يتزايد احتمال أننا بصدد هجوم نووى. وإذا لم تقم إسرائيل بهذا الإجراء الوقائى حينها يجب توقع هجوم نووى إيرانى على إسرائيل، سواء لأسباب أيديولوجية أو بسبب الخوف من هجوم إسرائيلى متوقع، على هذا النحو سواء لهذا السبب أو ذاك يواجه الشرق الأوسط تهديد هولوكوست نووى.

من كل ما سبق يمكن أن نستنتج أنه ينبغى على المسئولين الإيرانيين التفكير في هذه المغامرة التى يلعبونها ويتخلوا عن برنامجهم النووى، وإذا لم يفعلوا هذا حينها ينبغى على إسرائيل أن تستخدم كل قوتها حتى تقوم بهجوم عسكرى ناجح بالأسلحة التقليدية على إيران، مما لا شك فيه أن مثل هذا الهجوم العسكرى سيؤدى إلى موت الآلاف.

العلاقات الإيرانية - الروسية فى عهد بوتين

آرزو ديلمقانى ■ إيران دبلماسى (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٠٠٨/٦/١٠

عقدت الدورة الثامنة والعشرون لأوراسيا المركزية فى ١٢ مايو الماضى بحضور الدكتور بيجان جند شكيبى بهدف بحث ودراسة العلاقات السياسية - الاقتصادية بين إيران وروسيا فى عهد الرئيس الروسى السابق (رئيس الوزراء الروسى حاليا) فلاديمير بوتين. والسيد شكيبى هو أستاذ فى المدرسة العليا للاقتصاد والعلوم السياسية فى لندن وهو لسنوات طويلة متخصص فى الشأن الروسى ومن هنا كانت الأهمية الخاصة للمحاضرة التى ألقاها فى جامعة طهران حول مكانة إيران فى السياسة الخارجية الروسية ورؤية روسيا بالنسبة لإيران أخذاً فى الاعتبار التحولات والمتغيرات التى شهدتها السنوات الأخيرة.



هل هى علاقات استراتيجية أم تكتيكية؟

منذ صعود العلاقات الإيرانية - الروسية والذى بدأ فى أواخر عصر الاتحاد السوفيتى حدث اهتمام كبير بشأن معرفة الخصائص والأسرار الدقيقة حول هذه العلاقة. السؤال الذى كان من الطبيعى أن يطرح نفسه وبشكل معتاد آنذاك هو: هل العلاقات الإيرانية الروسية هى من نوع العلاقات الاستراتيجية أم التكتيكية؟. لكن كل أنماط وأشكال الإجابات على هذا السؤال لم تستطع أن توصف وبدقة الأبعاد الحقيقية لهذه العلاقات مع ما فيها من تعقيدات بدت ظاهرة للجميع.

فبعد نهاية الحرب الباردة وحتى طوال هذه الحرب - إلى حد ما - لم تكن هناك توجه نحو جعل العلاقات بين الدول المختلفة علاقات استراتيجية والمعتاد أن العلاقات بين الدول كانت تقوم على أساس المصالح الاقتصادية والسياسية والأوضاع الداخلية بشأن كل دولة. على سبيل المثال .. ربما كان أفراد قليلون هم الذين لديهم خبرا - أو علما - ما بشأن العلاقات الخاصة بين أمريكا وبريطانيا وذلك على الرغم من وجود العديد من المظاهر التى تكشف بحجم التداخل بين المصالح المشتركة بين هاتين الدولتين.

على سبيل المثال يمكن الحديث هنا عن أزمة السويس فى عام ١٩٥٦ حيث شهدت هذه الأزمة مطالبة أمريكية لحليفتيها آنذاك - بريطانيا وفرنسا - بشأن الانسحاب والتخلى عن أعمال السيطرة والنفوذ من قناة السويس.

وفى الحرب مع فيتنام مارست أمريكا ضغوطاً شديدة على لندن من أجل أن تقوم لندن بإرسال قواتها المسلحة إلى فيتنام وهو الطلب الذى رفض مراراً من جانب لندن ومن ثم لم تدخل الحرب على خلاف وعلى عكس رغبة واشنطن.

ثمة مثال آخر وهو أنه بعد الحرب العالمية الثانية قامت أمريكا وبشكل مفاجىء بقطع جميع مساعداتها التى كانت تقدمها إلى لندن. وهو ما تسبب فى حدوث انهيار للاقتصاد البريطانى إلى حد بلغت معه الأمور بقيام بريطانيا بالحديث

عن "الخيانة الأمريكية"، فى ذلك الوقت.

اليوم نرى أيضاً أن البعض يعتقد بوجود ظروف ومتغيرات استراتيجية قائمة بين كل من فرنسا، بريطانيا، ألمانيا وأمريكا، لكننا شاهدنا على الرغم من ذلك، معارضة شديدة من جانب فرنسا وألمانيا بشأن موضوع الاحتلال الأمريكى للعراق مما أدى إلى فقدان العلاقات الاستراتيجية بين هذه الدول السابق ذكرها.

من هنا واستناداً لما ذكرنا فإنه عندما نتحدث عن العلاقات الإيرانية - الروسية لا يجب علينا أن نطرح السؤال القائل .. هل هذه العلاقات استراتيجية أم تكتيكية، بل يجب علينا فقط أن نهتم ونتوقف عن بعض المواضيع والقضايا الخاصة بهذه العلاقات، حتى يمكننا أن نفهم جوهر وحقيقة هذه العلاقات.

توجد خمس موضوعات فى هذا الصدد سوف تساعدنا فى إدراك أفضل للعلاقات بين إيران وروسيا. هذه العوامل هى التى تشكل العلاقات السياسية والاقتصادية بين إيران وروسيا، وهى كالتالى:

١-العلاقات المثلثية بين إيران، وروسيا، وأمريكا.
٢-الجغرافيا السياسية لآسيا الوسطى والقوقاز.
٣-الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط.
٤-أيديولوجيات الحكومات.
٥-الاقتصاد.

أولا: أيديولوجيات الحكومات

لن نتحدث عن البعد الاقتصادى بشأن العلاقات الاقتصادية الإيرانية - الروسية. إذ يجب علينا أن نرجع إلى البعد الأيديولوجي للحكومات لكى نوضحه ونفهمه.

من الصعب بمكان إنكار حقيقة أن أيديولوجية الدولة تلعب دوراً محورياً ومهماً فى تشكيل وهيكلة علاقة تلك الدولة بالدول الأخرى.

هذا الأمر لا يعنى أن الدول ذات الأيديولوجيات المختلفة أو المتباينة لا يمكنها أن تقيم علاقات سياسية واقتصادية. على سبيل المثال العلاقات الأمريكية مع كل من السعودية ومصر هى نموذج دال على عملية تفضيل القضايا الجيوبوليتيكية والاقتصادية أمام الاختلافات الأيديولوجية.

من هنا وفى هذا الإطار فإنه عند الحديث عن إيران وروسيا لا يجب علينا إطلاقاً أن نغفل القضايا الأيديولوجية بين الدولتين. فروسيا بعد سقوط الاتحاد السوفيتى، الذى كانت معظم سياساته تدار وتقوم على الإطار الأيديولوجى، تحولت إلى واحدة من الدول التى ليس لها أيديولوجية.

لقد ظهر فى روسيا تعريف جديد للأيديولوجيا ولم تعد الأمور هناك تقوم على أساس تطلعات مدينة - هى موسكو - خاصة فى عصر بوتين، فقط كان هناك حديث حول "مصالح الدولة" والأولوية كانت حول هذا الحديث. المؤكد أن الرؤية الروسية للعالم فى عصر بوتين كانت متمحورة حول المصالح المالية والاقتصادية فى عالم متعدد الأقطاب.

لقد بدأ العالم يعتبر أن الأيديولوجية تترك آثارها أو تأثيراتها على الاقتصاد والقضايا المالية. من هنا فإن المصالح الاقتصادية والمالية، التى صارت هى الهدف الأول لروسيا الذى تسعى من أجل تحقيقه، هذه المصالح الاقتصادية والمالية أخذت تشكل الأساس الأول الذى سوف تستند - تقوم - عليه روسيا فى استعادة قدراتها بوصفها قوة عالمية، ومن هنا أيضاً أصبحت العقيدة الأيديولوجية الروسية على قناعة بأن امتلاك الأسلحة النووية والجيش الضخم، من دون امتلاك مصالح مالية واقتصادية، لن تصبح لها الفائدة المرجوة والمنشودة بين القوى العالمية المسيرة لشئون العالم أو المحركة له.

طوال عصر رئاسة بوتين لروسيا، تحولت الحكومة الروسية لتصبح بمثابة "شركة" اقتصادية يرتبط وزراؤها ومسئولوها بعلاقات تجارية واقتصادية مع الشركات الخاصة، من هنا صارت السياسة الخارجية الروسية تعتمد أكثر من ذى قبل - فى عصر بوتين - على المصالح المالية والاقتصادية.

على سبيل المثال فى عصر الاتحاد السوفيتى كانت موسكو تبيع الغاز والنفط إلى الدول المجاورة لها فى شرق أوروبا بأسعار زهيدة ورخيصة للغاية وكان الهدف من ذلك هو المحافظة على إبقاء هذه الدول فى داخل النطاق السياسى للاتحاد السوفيتى.

اليوم أصبح الحديث يدور حول شئ آخر وهو المصالح المالية والاقتصادية حيث أخذ هذا الكلام يتوسط الحديث عن الإبقاء على هذه الدول داخل النطاق السياسى الروسى وكذلك السعى لإنهاء بيع النفط والغاز إليها بأسعار زهيدة.

لقد طرح هذا الأمر مراراً فى عصر بوتين وتوصلت الطبقة الحاكمة إلى نتيجة مفادها إنه لا يجب أن نبيع الغاز والنفط إلى الدول الصديقة لأن ذلك ليس فى المصلحة الاقتصادية الروسية.

فى العصر السوفيتى كانت المصالح الجيوبوليتيكية هى الأهم، هذا الأمر تغير تماماً فى عصر بوتين.

بعد سقوط الاتحاد السوفيتى أخذت روسيا تنظر إلى إيران بوصفها قوة استقرار فى منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. من هنا أخذنا نسمع عن تعاون هاتين الدولتين طوال التسعينيات كما سمعنا أيضاً أن السياسيين الروس باتوا على قناعة مفادها أن السياسة الخارجية الإيرانية هى سياسة واقعية وعملية (براجماتية) وأن إيران لهذا السبب يمكن أن تصبح شريكاً موثوقاً فيه.

هذا كان فى وقت كانت فيه روسيا قد صارت دولة ضعيفة

من النواحى السياسية، الاقتصادية والعسكرية أيضاً ولهذا كانت تحتاج إلى شريك جيوبوليتيكى حتى يمكنها حفظ وحماية حدودها الجنوبية وأن يكون هذا الشريك لديه المقدرة على شراء السلاح الروسى نقداً.

من هنا فإن روسيا طوال عقد التسعينات كانت تعتقد فى أن "الزخم الثورى" فى إيران قد انتهى وأن روسيا - لهذا السبب - يمكنها أن تتعاون مع إيران. لكن الآن فإن موسكو ترى أن إيران قد عمدت إلى تغيير مسيرة سياستها الخارجية مرة أخرى نحو حالة الزخم الثورى من جديد ومن ثم توصلت موسكو إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكنها امتلاك علاقات تقارب وثيقة مع إيران.

ثانياً: الجغرافيا السياسية لآسيا الوسطى والقوقاز

تمتلك كل من روسيا وإيران حدودا مع القوقاز وآسيا الوسطى. هذا الوضع فى حد ذاته خلق المناخ اللازم لاحتمالية قيام تعاون بين الدولتين. وهو ما رأيناه فى أفغانستان، طاجيكستان وقضية إقليم قره باغ. هذه الملفات أيضاً يمكن اعتبارها ظاهرة تتجلى فيها بعض أنماط الاختلاف بين الدولتين.

على سبيل المثال فإن النزاع بشأن بحر قزوين، والمنافسات الجيوبوليتيكية وحتى أيضا خطوط النفط التى تمر فى الحدود الجغرافية للاتحاد السوفيتى السابق هى أيضاً جزء من أشكال الصراعات الإقليمية التى تشترك فيها الدولتان هذا إلى جانب أن موسكو باتت ترى فى إيران منافساً محتملاً لها فيما يخص القضايا الجيوبوليتيكية فى المناطق الجنوبية لروسيا.

وهى فى الوقت نفسه - موسكو - تنتظر من إيران أن تعمل على حفظ النظام والاستقرار فى هذه المنطقة وليس العكس فى محاولة لرد الجميل إلى روسيا جراء التعاون الذى كان قائماً بينهما طوال عقد التسعينيات.

من جانبه كان لدى بوتين العديد من المخاوف بشأن التأثير الاقتصادى والسياسى لإيران على دول آسيا الوسطى والقوقاز وهى الدول التى كان قد ظل يعمل على تقوية العلاقات الروسية بها، مصدر خوفه هو أن إيران لديها رغبة فى أن تبعد هذه الدول -حديثة الاستقلال- عن دائرة النفوذ الروسى التقليدى.

من ناحية أخرى فإن الخوف من زيادة النفوذ والوجود العسكرى الأمريكى فى بعض دول آسيا الوسطى أصبح سبباً لتقارب كل من إيران وروسيا. مرجع ذلك أن الوجود الأمريكى فى هذه المنطقة أصبح يشكل مصدر تهديد لهاتين الدولتين. المؤكد أن هذه الظروف الجيوبوليتيكية بين إيران وروسيا لا يمكن النظر إليها بوصفها ظروفاً أو متغيرات دائمة وثابتة.

ثالثا: الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط

عندما وصل بوتين إلى رئاسة الجمهورية فى عام ٢٠٠٠ أعطى السياسة الخارجية الروسية الأولوية، وقلل من حالة الهرج والمرج التى كانت قائمة فى عصر يلتسين. كما عمد إلى التقليل من ذلك الاعتقاد الذى كان سائداً ومفاده أن روسيا قد قبلت بأن تصبح إيران واحدة من القوى الرئيسية فى منطقة الخليج (الفارسى) وآسيا الوسطى.

ثمة تصور مفاده أن إيران التى تتمتع بقدرة اقتصادية وإمكانات بشرية عالية الكفاءة والجودة وكذلك سياسات داخلية وخارجية جيدة كالتى كانت قائمة فى عصر خاتمى، لا تعد فقط واحدة من القوى الإقليمية الهامة بل إنها صارت واحدة من أعضاء المجتمع الدولى الذين يتمتعون بدور محورى ومؤثر وهام والذى من شأنه الحد من النفوذ الأمريكى فى المنطقة من جهة ودعم الاستقرار الإقليمى الشرق أوسطى من جهة ثانية.

مع التغيير الذى حدث فى السياسة الخارجية الإيرانية وسقوط صدام حسين وما أعقب ذلك من انزواء ومحاصرة إيران، حصلت موسكو على فرصة جديدة جيوبوليتيكية فى داخل إيران، من هنا فإنه بعد انتهاء فترة خاتمى أخذ فلاديمير بوتين يعتبر أن إيران صارت شريكاً مهماً لروسيا فى عملية مواجهة النفوذ الأمريكى فى المنطقة وقرر أن إيران هى الطريق المنشود من أجل "تمدد" الوجود الروسى فى كل منطقة الشرق الأوسط.

رابعا: العلاقات المثلثة الإيرانية - الروسية - الأمريكية

عندما نتحدث عن روسيا وأمريكا يجب أن نضع فى اعتباراتنا علاقات أمريكا وروسيا. فحتى عام ١٩٩٨ كانت روسيا تريد أن تقيم علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وعندما أصبح يوفيجينى برياكوف رئيساً للوزراء، فإن مسيرة السياسة الخارجية الروسية تغيرت بشكل كامل.

لقد انضمت روسيا إلى الصين والهند من أجل التصدى إلى النظام الأحادى القطبية الذى كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيقه. الشئ الملفت للنظر هنا هو أن روسيا عندما بدأت الحديث عن النظام الدولى المتعدد الأقطاب فإنه كانت ترجع وبشكل مألوف إلى الحديث عن الهند والصين فقط ولم تذكر إيران فى برنامجها هذا. هذا يعنى أن روسيا لازالت غير واثقة فى إيران وأنها لا تعتبر إيران شريكاً ثابتاً.

لكن أمريكا لازالت أمريكا وعندما تسعى لزيادة نفوذها فى الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى فإن ذلك يؤدى إلى تقوية أكثر للعلاقات بين إيران وروسيا وعندما يبدو للنظر أن العلاقات بين روسيا وأمريكا هى آخذة فى التعاون فإن العلاقات بين إيران وروسيا تتجه نحو الضعف.

منذ أن أصبح بوتين رئيساً لروسيا فإن العلاقات بين إيران وروسيا ازدادت قوة أكثر من ذى قبل وذلك حتى عام ٢٠٠٢

فمنذ ذلك العام أخذت العلاقات بين الدولتين فى التحول نحو الانفراج فصارت أقل تعقيداً، ثمة عدد من القضايا تؤثر على هذه العلاقات فى مقدمة هذه القضايا ما يلي:

١- ارتفاع سعر النفط والغاز وهو ما نتج عنه زيادة النمو الاقتصادى الروسى مما أخذ بروسيا نحو الاعتماد على النفس وهو الأمر الذى كانت تفتقده موسكو منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وحتى نهاية عصر يلتسين مما جعل منها دولة ضعيفة تحتاج إلى شريك وهو ما دفعها للتعاون مع إيران.

لكن بعد ارتفاع أسعار النفط والغاز لم تصبح روسيا دولة غنية فحسب ولكن ظهر جلياً اعتمادها على النفس. هذا الأمر أصبح سبباً إيجابياً لصالح إيران لأن روسيا راغبة دوماً فى مواجهة النفوذ الموجود الأمريكي خاصة فى منطقة آسيا الوسطى وذلك انطلاقاً من المنظور الجيوبوليتيكي.

٢- السياسة الخارجية لإدارة بوش والتى صار سبباً لتأزم وتعكير العلاقات بين واشنطن وموسكو. ذلك أن جهود أمريكا من أجل ضم دول أوروبا للشرقية- والتى كانت أعضاءً فى الاتحاد السوفيتى - إلى حلف الناتو قد أقنع روسيا بأن أمريكا تريد حصارها.

الاحتلال الأمريكي للعراق وتجاهل ميثاق الأمم المتحدة أصبح هو الآخر سبباً مباشراً لتشكيل مسارات جديدة فى السياسة الخارجية الروسية وفى مقدمة ذلك اتخاذ روسيا قراراً بتنويع محاور وطبيعة سياساتها الخارجية، وكذلك التأكيد على دور المؤسسات والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة على صعيد القضايا الدولية وأخيراً التشجيع الروسى لتفعيل القانون الدولى على المستوى العالمى.

فى اعتقاد موسكو فإن أول هدف لها يجب أن يتمثل فى "السيطرة" على القدرة الأمريكية وتحديد تأثير هذه القدرة وأن الطريق الوحيد لتحقيق ذلك هو التنفيذ الفعلى للقوانين الدولية ولدور المنظمات الدولية. بالإضافة إلى ذلك فإن موسكو اعتباراً من عام ٢٠٠٤ لم تعتبر أمريكا شريكاً خاصة فى ظل قيادة جورج بوش بعد حادثة الحادى عشر من سبتمبر انسحبت من مواجهة أمريكا وأيدت أمريكا فى الحرب ضد الإرهاب. لقد توقع بوتين- فى مقابل ذلك- أن تقوم أمريكا بخطوات إيجابية رداً على هذه التراجعات والانسحابات الروسية، لكن حكومة بوش فعلت العكس ورداً على سياسة صنع الصدامات التى أعلنها بوش عمدت إلى نشر وتمدد حلف الناتو.

من هنا أدرك بوتين أن أمريكا منافس خطير، أيديولوجى ولا يمكن التنبؤ بسلوكه. هذا التوتر الذى ساد العلاقات بين موسكو وواشنطن يجب النظر إليه بوصفه سبباً مباشراً فى تقوية العلاقات بين موسكو وطهران، لكن ثمة حادثة أخرى وقعت فى المثلث سابق الذكر، والتى كان من شأنها تعقيد هذا المثلث أكثر من ذى قبل وهى إفشاء وتسريب معلومات بشأن البرنامج النووى الإيرانى. لقد كان بوتين نفسه غافلا عن تقدم هذا البرنامج النووى أو هكذا بدا وذلك على الرغم من وجود شائعات كثيرة حول هذا البرنامج فى فترة رئاسة يلتسين.

لكن الشئ الملفت للنظر هنا أن الأنشطة النووية الإيرانية على الرغم من أنها كانت سرية ومخيفة إلا أنها لم تكن غير قانونية لكن بوتين من جانبه والذى كان يشعر أن العلاقات بين إيران وروسيا تزداد عمقاً واقتراباً أو تقارباً أكثر مما كان يتصور أو يظن- لم يكن يتصور أو يتوقع أن تخفى طهران برنامجها النووى من موسكو وكان يعتقد أن طهران سوف تسارع إلى إخطار موسكو بشأن هذا البرنامج. من هنا فإنه عندما يئس من العلاقات بين إيران وروسيا تحول نحو أمريكا والاتحاد الأوروبى من أجل الضغط على إيران بشأن برنامجها النووى. وبالإضافة إلى هذا عمدت روسيا إلى تأخير إتمام مفاعل بوشهر.

عندما اهتم بوتينب البرنامج النووى الإيرانى قرر الإسراع من أجل تنفيذ وإنهاء العمل فى مفاعل بوشهر ولقد استمر بوتين فى المحافظة على هذا التعاون وهذه السياسة حتى نهاية عصر خاتمى أى التعاون مع أوروبا وأمريكا من جهة والعمل على تشيد وإتمام مفاعل بوشهر وبشئ من التأخير من جهة ثانية. لكنه- أى بوتين- طوال هذه الفترة وفى الوقت نفسه لم يكن مستعداً لتأييد العقوبات ضد إيران، إذ كان لا يزال على اعتقاد بأن إيران ليس فقط لها الحق فى الاستفادة من الطاقة النووية بل كان مؤمناً أيضاً بأن السياسة الأمريكية تجاه إيران غير شفافة.

دلائل ومؤشرات التغيير فى السياسات الروسية تجاه إيران

عندما كانت إدارة بوش تتحدث بشأن الهجوم على إيران وبشكل مستقيم ومباشر فإن الحيلولة دون حدوث هذا الأمر صار أحد أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية. لقد كان خوف بوتين يكمن فى أنه إذا ما هاجمت أمريكا إيران بالفعل أو قامت بقصف مراكزها النووية فإن جميع العالم سيصبح فى مواجهة خطر حقيقي وجدى.

كان بوتين يخاف من أن تواجه الحدود الجنوبية لروسيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى خطراً حقيقيا. من هنا سعى بوتين من أجل أن تحل القضية النووية الإيرانية فى إطار المنظمات الدولية المختصة وذات الصلة وأن يكون الحل عن طريق الأساليب والخيارات الدبلوماسية.

لقد كان يخاف بوتين من أنه إذا لم تستطع المنظمات الدولية والطرق الدبلوماسية حل البرنامج النووى الإيرانى فإن أمريكا سوف تقوم بتكرار تجربة العراق وسوف تتجاهل القوانين والمقررات الدولية وسوف تهاجم إيران فعلاً. آنذاك

كانت وسائل الإعلام الإيرانية تنتقد روسيا نتيجة تأييدها المنظمات الدولية.

الواقع أن سياسة بوتين بشأن الضغط على إيران وتأخير العمل فى مفاعل بوشهر كانت لها سببان هما، عدم الاطمئنان تجاه عواقب وتبعات البرنامج النووى الإيرانى والثانى هو الحيلولة دون وقوع هجوم أمريكى على إيران.

ثمة مشكلة أساسية أخرى لازالت قائمة بشأن العلاقات الإيرانية الروسية، فبعض المسئولين رفيعى المستوى يعتقدون بأن إيران مجبرة على التعاون مع روسيا لأن إيران ليست لديها علاقات مع أمريكا ولهذا فهى مجبرة على التعاون مع أمريكا وكذلك لأن إيران تسع الاستفادة من علاقاتها مع موسكو. بمعنى أن إيران تستفيد من التكنولوجيا النووية الروسية كما أنها تستفيد من دورها داخل الأمم المتحدة حتى تنتهى من برنامجها النووى وإنه عندما تتمكن إيران من الطاقة النووية فلن تكون بحاجة إلى تقوية العلاقات مع روسيا. ومن هنا فإن الطبقة الحاكمة فى روسيا- أمثال شخصيات مثل "مديديف" لا يريدون أن تصبح "روسيا" ضحية من أجل إيران.

فى روسيا قلق آخر وهو أنه عندما تعود العلاقات بين إيران وأمريكا مستقبلاً فإن إيران سوف تنسى روسيا وستصبح موسكو بالفعل هى الضحية، من هنا فإن الروس خاصة بوتين ليسوا مستعدين بشأن المخاطرة فيما يتعلق بالعلاقات مع إيران.

خلال عامى ٢٠٠٠-٢٠٠١ لم يكن الروس مستعدين من أجل إقامة علاقات تقارب مع إيران لأنهم كانوا قلقين من أن يقيم السيد خاتمى العلاقات مع أمريكا وأن تصبح روسيا هى الضحية لهذه العلاقات الجديدة. لكن بعد فترة خاتمى وحيث لم يعد هناك أى كلام حول إقامة العلاقات مع أمريكا فإن روسيا أظهرت مزيداً من الثقة تجاه إيران لأنها كانت تعلم أن إيران لا تسير فى الطريق نحو التعاون مع أمريكا.

فى إيران أيضاً يوجد مثل سوء الظن هذا. فالبعض يعتقدون بأن الروس يريدون امتيازات من أمريكا وأنهم لهذا السبب يسيئون الاستفادة من علاقاتهم مع إيران وأنهم -أى الروس- سوف يخونون إيران فى النهاية. البعض الآخر يعتقدون أيضاً بأنه مع وجود الضغوط الاقتصادية الأمريكية على روسيا، فإن روسيا سوف تسلم فى النهاية ولسوف تترك إيران وحيدة فى آخر المطاف.

مما لا شك فيه أنه فى مثل هذه الظروف القائمة على سوء الظن فإنه لا يمكن إطلاقاً أن تقوم علاقات تعاون عميقة. فكلا الطرفين حتى الآن لا يملك ثقة عالية تجاه الآخر. من هنا فعندما نتحدث عن العلاقات الاستراتيجية أو التكتيكية فإنه لا يجب علينا مطلقاً أن نتجاهل مثل هذه القضية أعنى قضية "الثقة بين الطرفين". بعد انتهاء رئاسة السيد خاتمى يبدو أن العلاقات بين الطرفين قد ازدادت سوءاً. إذا لم ترتاح طهران لقيام روسيا بتأييد العقوبات الدولية ضدها وكذلك تجاه التأخير شبه المتعمد فى استكمال مفاعل بوشهر وهو الأمر الذى ظل يلعب دوراً مهماً فى تعكير العلاقات بين الدولتين.

فى موسكو أيضاً فإن مسيرة التحولات الخاصة بماهية السياسية الخارجية الإيرانية قد أقلقت المسئولين الجدد فى روسيا. كلنا يعلم أنه فى نظرية العلاقات الدولية يوجد فرض أساسى وهو أن لا توجد دولة ما تريد التغيير الدائم فى جوهر سياساتها الخارجية وإنه إذا لم تكن السياسة الخارجية لدولة ما هى سياسة ثابتة فإن الدول الأخرى لن تكون مستعدة لتعميق علاقاتها مع هذه الدولة. فلماذا لم تؤيد كل من فرنسا وألمانيا سياسة الهجوم على العراق؟

السبب هو أن مسيرة السياسة الخارجية الأمريكية قد تغيرت تماماً وبدلاً من أن تكون أمريكا مستعدة للعمل فى إطار قواعد الأمم المتحدة فإن بوش تحدث عن ضرورة الخروج من هذه المسيرة أو هذا النطاق ولما انحرفت أمريكا عن هذا المسير ما كان على الدول الأخرى إلا أن تتحول عن أمريكا وتتركها بمفردها وتعارضها.

بعد حكومة خاتمى وصلت روسيا لنتيجة مفادها أن إيران لا تملك أى برنامج مجدد فى سياستها الخارجية وأنه يجب على إيران أن تقرر أى دور تريد أن تلعبه فى هذا العالم؟

وأنه سيصبح بمقدور روسيا- بعد أن تحدد إيران طريقها- أن تتخذ وتحدد بنفسها حقيقة وكيفية علاقاتها مع إيران، فعندما تكون دولة ما غير مدركة - ولا تعرف- دورها فى هذه الدنيا فإنه لن يكون بمقدور الدول الأخرى كما سبق القول أن تعمق من علاقاتها مع الآخرين أقصد تلك الدولة.

فى هذا الإطار فإن بوتين عندما عرض اقتراحاته بشأن البرنامج النووى الإيرانى وعندما رفضت هذه الاقتراحات من جانب إيران قلق بشدة وأصبح غير مرتاحاً بالمرة. آنذاك توصل بوتين إلى نتيجة مفادها أن إيران تعمل وفقاً لمنطق المشاعر أكثر من منطق العصر والتفكير.

فبالنسبة لبوتين- فإن أكبر تهديد كان يراه آنذاك هو قيام أمريكا بالهجوم على إيران. هو كان يريد أن يهادن بوش طالما أنه موجود فى السلطة، هو أيضاً كان مدركاً أن فترة بوش آخذه فى النفاذ وأن روسيا - بعد بوش- باستطاعتها العودة إلى ما كانت عليه قديماً، وحالياً تعتقد روسيا أنه يجب عليها أن تتحمل التصرفات الجنونية لبوش.

فى السنة الأخيرة من رئاسة بوش -بوتين- شاهدنا تحسناً مهماً فى العلاقات بين إيران وروسيا. وبعد ثمان سنوات وجدنا بوتين يزور طهران. هذه الخطوة حظيت بأهمية بالغة فى العالم الغربى لدرجة أن قلقاً ما بدأ يظهر بشأن وجود محور آخرين روسيا وإيران.

لكن الواقع لم يكن كذلك فى حقيقته. لأننا إذا ما عمقنا الرؤية للعلاقات بين إيران وروسيا حتى آخر أيام رئاسة بوتين فسوف ندرك أنها لم تكن علاقات متعمقة. لقد تعب بوتين وكذلك لافروف من السياسة الخارجية الإيرانية وهما يعتقدان أن ليس بإمكانها الاستمرار فى تأييد ودعم البرنامج النووى الإيرانى أكثر مما ذلك وأنه يجب عليهما تأييد العقوبات ضد إيران. ثمة مسألة أخرى توجد فى هذا الملف وهى أن بوتين لازال حتى الآن فى رأس السلطة فى روسيا. لازال هو الذى يتخذ القرار ولا يزال مديديف بلا دور حقيقى.

الواقع أن فلاديمير بوتين يجلس الآن فى انتظار نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية والرئاسية الأمريكية القادمة.

فعلى أساس نتائج هذه الانتخابات سوف تقيم روسيا علاقات جديدة مع كل من أمريكا وإيران. والآن نستطيع أن نقول إن العلاقات بين إيران وروسيا ليست علاقات استراتيجية كما أنها ليست أيضاً علاقات تكتيكية.

ففى بعض المناطق والقضايا توجد علاقات تعاونية وتكاملية بين الدولتين مثلما هو الحال بالنسبة للوجود الأمريكى فى آسيا الوسطى والقوقاز.

أما بالنسبة لقضايا بحر قزوين فالخلاف بين الدولتين هو الأساسى. وفيما يخص البرنامج النووى الإيرانى فإن روسيا تعتقد أو تقول بحق إيران فى ذلك إلا أنها تعتقد أيضاً بضرورة أن تتراجع عن موضوع التخصيب.

لكن أكبر المشاكل الخاصة بعلاقات إيران وروسيا فى عصر بوتين فإنها تتمثل فى وجود "رؤى" مختلفة بشأن طبيعة هذه العلاقات. فبوتين على قناعة من أن إيران طالما لا تمتلك علاقات جيدة مع أمريكا فإنها تعد شريكاً محتملاً لروسيا. لقد توقع بوتين أن تقبل إيران الاقتراحات الروسية المختلفة وسوف تظهر اهتماماً أكبر نحو موسكو.

لكن إيران من جانبها تعتقد أنه بسبب العلاقات الاقتصادية الإيرانية الروسية، فإن روسيا يجب أن تميل إلى تأييد المطالب الإيرانية المرتبطة بالبرنامج النووى الإيرانى لأنه فى غير هذه الصورة فإن إيران سوف تتجه إلى إقامة علاقات قوية مع كل من الصين والهند. لكن روسيا اليوم تختلف عن روسيا فى عصر يلتسين. وربما هذا الأسلوب كان يصلح للعمل به فى عصر يلتسين، لكن روسيا فى عصر بوتين تختلف كثيراً جداً. ومن هنا فإن روسيا وإيران يجب عليهما أن يتوصلا إلى توافق بينهما من أجل تحديد أى ماهية يجب أن تكون عليها هذه العلاقات؟

تغيير خريطة الطريق الفرنسية في السياسة الخارجية

سيد محمد طباطبائى

إيران دبلماسى (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٠٠٨/٦/٢٩

قبل تولى الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى منصبه كانت فرنسا تتحرك من منظور رؤيتها الخاصة بالشرق الأوسط، لكن مع ظهور ساركوزى تغيرت تلك الرؤية الفرنسية القديمة التى كانت تسعى من أجل أداء دور محورى في تطورات ومتغيرات منطقة الشرق الأوسط.

فمنذ تولى ساركوزى رئاسة فرنسا صارت السياسة الخارجية الفرنسية أسيرة تغييرات رئيسية في ملفات حاسمة خاصة بمنطقة الشرق الأوسط، هذه التغييرات لم تلحظ فقط على صعيد التحركات والتوجهات التكتيكية للسياسة الخارجية الفرنسية ولكنها حدثت وبشكل كامل أيضاً على الصعيدين الاستراتيجى والدبلوماسى للسياسة الخارجية الفرنسية.

من المعروف أن ساركوزى من الحزب اليمينى فى فرنسا لكنه يبتعد كثيراً عن أهداف خلفاء الجنرال ديجول أمثال جاك شيراك ودومينيك دوفيلبان مما جعله يهدف إلى إعمال -وزيادة- سيطرته على حزب "الاتحاد الوطنى من أجل الحركة الشعبية" ومن هنا استطاع أن يفوز برئاسة الجمهورية الفرنسية.

بعد أن تمكن ساركوزى من تولى منصبه، استطاع الحزب اليمينى أن يسيطر كذلك على الأقلية في البرلمان الفرنسى وظهرت تركيبة جديدة في فرنسا كان من شأنها أن يتولى رئاسة الوزراء في فرنسا رجل يمينى أيضاً مما ساهم في أن يزيد من قبضة ساركوزى على شئون الدولة من جهة ويخلق لديه القدرات اللازمة لتحقيق أهدافه من جهة أخرى.

عندما وصل ساركوزى إلى السلطة فى فرنسا لم يكن متبقياً أمام الولاية الثانية لجورج دبليو بوش أكثر من عامين. من

هنا كانت مفاجأة أن يبدأ ساركوزى أولى زياراته الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية محاولاً أن يضع دولته- فرنسا- في مسيرة السياسات الأمريكية- بل الأكثر من ذلك أن قناعة جديدة باتت قائمة لدى ساركوزى في أنه حتى مع خروج بوش من الرئاسة فإن وجود ساركوزى نفسه من شأنه أن يؤدى إلى استمرار خطط بوش وبرامجه.

على هذا الأساس شاهدنا كيف أن فرنسا أرسلت قواتها إلى أفغانستان وزادت من طبيعة وجودها في جميع المناطق الموجودة فيها الولايات المتحدة من منطلق الشراكة بل أنها -أى فرنسا- عمدت إلى اتخاذ سياسة فعالة تجاه دعم سياسات جورج بوش.

الواقع أن نيكولا ساركوزى- على صعيد السياسة الخارجية- بات بصدد وضع فرنسا على "الخط السياسى والنهج السياسى" الخاص بجورج دبليو بوش وليس بصدد وضع فرنسا في إطار السياسات العامة للولايات المتحدة. هو هنا يقصد جورج بوش في التعاطي مع القضايا وكذلك الأزمات الدولية وخاصة الشرق أوسطية، وذلك من منطلق أنه لا يمكن القول بأن السياسة الخارجية لجورج بوش هى ذاتها السياسة الخارجية المتعارف عليها والمعروفة الخاصة بالولايات المتحدة. إن هدف ساركوزى هو المحافظة على نهجه من خلال دعم الولايات المتحدة وتحديداً دعم السياسات الخارجية الأمريكية بما يؤدى إلى استمراره في تطبيع أساليب وأنماط السياسات الخارجية لجورج بوش داخل فرنسا وبالطبع خارجها حتى وإن تراجعت أمريكا عن هذه الأساليب.

مما لا شك فيه أيضاً أن السنة الأولى لحكم ساركوزى كانت متخمة بالهزائم والانكسارات سواء على صعيد السياسة الخارجية أو على صعيد السياسة الداخلية. ففى أقل من سنة انخفضت شعبية ساركوزى في داخل فرنسا بشكل غير مسبوق ولم يحدث لرئيس فرنسى قبله، فلقد تبلدت صورته تماماً داخل الرأى العام الفرنسى، فسقطت مكانته بين الفرنسيين والكثير من الشعب الفرنسى صاروا غير راضين عنه ويعتقدون أن ساركوزى قد خدعهم. إن قضايا مثل القدرة الشرائية، التضخم، البطالة وكذلك - بل الأهم من ذلك- الدور الذى رسمه نيكولا ساركوزى لنفسه.. صارت كلها من جملة القضايا والموضوعات التى نالت من مكانته وتسببت في خلق هزائم وانكسارات له على الصعيد الداخلى.

إن جزءاً كبيراً من الشعب الفرنسى بات مقتنعاً بأن ساركوزى يلعب دور "المخادع" في السياسة الداخلية الفرنسية، لأنه يحرص على الظهور في القضايا غير المهمة لكنه يصر على الغياب عن القضايا المهمة التى تحتاج إلى قرارات مهمة ومصيرية.

وفيما يخص السياسة الخارجية فإنه لم يحرص على الاستمرار في المنهج الفرنسى المعمول به في هذا الصدد منذ عقود، ففرنسا تملك استقلالاً وهوية خاصة بها منذ عصر الجنرال ديجول، لدرجة أنه لم تمضي قدماً نحو الانضمام لعضوية المجلس العسكرى "القيادة العسكرية" لحلف الناتو وفقط ظلت حريصة- بوصفها بالدولة الوحيدة- على أن تكون عضويتها عضوية إدارية فحسب.

أما الآن فإن واحدة من خطوات ساركوزى في هذا الصدد هى أن تتحول فرنسا إلى عضو فعال وحليف رئيسى للناتو وعلى الرغم من أن فرنسا صارت عضواً كاملا في حلف الناتو في عصر شيراك إلا أنه- أى شارك- لم يكن راغباً- أو متعلقاً- بأن تصبح باريس عضواً في الناتو الواقع أن هذا الموضوع يشهد اختلافاً كبيراً داخل الأوساط الفرنسية. لأنه وفقاً لما يعتقد به بعض - وربما الكثير من- الرموز السياسية الفرنسية فإن العضوية في الناتو تعنى الخضوم- الوقوع تحت المظلة الأمريكية وهو الأمر الذى يقبل به على الإطلاق الفرنسيون الأحرار.

ساركوزى من جانبه بدأ سياسة جديدة في هذا الصدد، حيث أطاح بنموذج - ونقض- سياسة ديجول وجاك شيراك التى سعى كلاهما من خلالها إلى إيجاد توازن في العلاقات الفرنسية العربية والعلاقات الفرنسية الإسرائيلية، وتحولاً بوضوح - أى ساركوزى- إلى جانب إسرائيل وهو ما يرجعه البعض إلى الجذور اليهودية لساركوزى.

سياسة ساركوزى الخارجية والاتحاد الأوروبى

فور توليه رئاسة فرنسا قام ساركوزى فيما يخص سياسته الخارجية - في الاتحاد الأوروبى- قام بطرح سياسة جديدة هى سياسة تحالف دول البحر المتوسط والتى قوبلت بمعارضة شديدة داخل الاتحاد الأوروبى، خاصة ألمانيا التى لم تقبل هذه السياسة أو هذا التحالف بأى شكل من الأشكال.

من أهم أهداف هذا التحالف المتوسطى- وفق ما كان يعتقد ساركوزى- هو تمكين إسرائيل- عبر مشاركتها في هذا التحالف الاتحادى بين الدول المطلة على البحر المتوسط- تمكينها من أن تصبح عضواً فعالاً في هذا التحالف الجديد وهى الدولة التى لا تتمتع بأى طريق رسمى في الكثير من المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية.

أيضاً من الأهداف الأخرى التى قصدها ساركوزى من ذلك هو إبعاد تركيا عن عضوية الاتحاد الأوروبى، حيث أنه يعارض وبشدة- وبشكل شخصى- فكرة عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبى على الرغم من أن الاتحاد الأوروبى ينظر إلى تركيا بوصفها ضيفاً غريباً وأنه لهذا السبب لم يتخذ موقفاً

واضحاً ونهائياً بشأنها حتى الآن بل ومن المحتمل أيضاً أن تواجه تركيا في نهاية المطاف رفضاً من جانب الاتحاد الأوروبى، بالنسبة لعضويتها فيه.

فرنسا وأمريكا

حتى الآن لم تتحول السياسات الخارجية لجورج بوش إلى ما يمكن وصفه "بالنظرية" النموذج، فعلى الرغم من أن المحافظين الجدد في أمريكا يطرحون سياسات معينة خاصة بإدارة شئون العالم الرغم من أن المحافظين الجدد في أمريكا يطرحون سياسات معينة خاصة بإدارة شئون العالم إلا أن الأمر لم يتحول بعد لنظرية يمكن الأخذ بها وتطبيقها.

فسياسات بوش يمكن أن تتشكل نظرية فقط في حالة ما إذا أتبع خلفائه هذه السياسات حتى وإن جاءوا من الحزب الديموقراطي.

الآن نجد أن ساركوزى يريد أن يجعل المبحث أو الدراسة التى قدمها جورج بوش في السياسة الخارجية، يريد أن يجعلها "نظرية" قابلة أو جديرة بالتطبيق.

طوال الأشهر الماضية بغيت فرنسا حذرة وأكثر احتياطاً تجاه السياسات الفرنسية التى كانت قائمة من قبل وقليلا ما عادت إلى نظرياتها المتعارف عليها من عقود طويلة كما صارت اندفاعات ساركوزى الأولى موضع سيطرة أكثر من ذى قبل. قريباً ستكون فرنسا في موقع القيادة داخل الاتحاد الأوروبى حيث ستتولى رئاسته وهو ما سوف يجعل هذه الدورة من عمر الاتحاد الأوروبى مملوءة بالتوقعات سواء فيما يتعلق بالعلاقة أو الارتباط مع ما يمكن تسميته نظرية بوش وسواء فيما يتعلق بقضايا الاتحاد الأوروبى نفسه وبشكل خاص من المتوقع أن تسعى فرنسا خلال رئاستها الاتحاد الأوروبى أى على مدار ستة أشهر من سوف تسعى إلى العمل من أجل أن توقع (أى تصدق) برلمان دول الاتحاد على معاهدة ليشبونه.

الوجود الفرنسى فى الخليج الفارسى

الأصل أن فرنسا- وبشكل بديهى- لا تحظى، أى لم تكن تحظى، بأى سلطة أو نفوذ على منطقة الخليج الفارسى، كما أن الدول العربية في الخليج الفارسى لم تكن تضع فرنسا فيما يخص حساباتها الخاصة بقضاياها الأمنية. حيث ترتبط هذه الدول بأمريكا بالدرجة الأولى ثم بإنجلترا فهما الدولتان اللتان تلعبان دوراً حاسماً على الصعيد الأمنى الإقليمى في هذه المنطقة. لكن مع ظهور ساركوزى وكذلك توقيعه الأخير مع الأمارات على اتفاقية أمنية يتم بمقتضاها إقامة قاعدة عسكرية فرنسية في الخليج وتحديداً في "بحر عمان" فإن ذلك من شأنه الكشف عن قرار قد اتخذه ساركوزى بشأن تغيير السياسة الكلاسيكية الفرنسية المعمول بها منذ عقود في هذه المنطقة وهو أمر يبدو إلى حد كبير- بعيد المنال، حيث من المتوقع أن يصبح تحقيق نفوذ عسكرى فرنسى فى الخليج أمراً صعباً للغاية وذلك مقارنة بالجوانب الاقتصادية التى نداها متحققة في علاقات فرنسا مع الدول الخليجية العربية لكن فيما يخص الناحية العسكرية فإن فرنسا- كما يبدو للجميع- لن تصبح قادرة على أن تحل محل أى من القوتين القائمتان حالياً في منطقة الخليج أى الولايات المتحدة وبريطانيا.

فيما يخص طبيعة وهيكل النظم السياسية في العالم نجد أنها تتوزع أو تتنوع كالتالى، نظم رئاسية مطلقة، نظم نصف رئاسية، ونظم برلمانية. فرنسا من الدول المعدودة التى يمكن اعتبارها من النظم النصف رئاسية والتى فيها يمكن أن نجد أن رئيس الدولة ورئيس الحكومة لكل منهما شخصيته المستقلة، وأحياناً ما يكون هذان الشخصان- أو هاتان الشخصيتان- ومن حزبين مختلفين لكنهما قادرين على التعايش معاً فيما يخص إدارة الدولة نيكولا ساركوزى هو أول رئيس فرنسى من أصول وجذور مهاجرة، ولد في داخل فرنسا لكن له جذور مهاجرة فأمه يهودية يونانية وأبوه مهاجرى مجرى. مثل هذه الأبعاد تبدو واضحة التأثير في التحركات السياسية لساركوزى على الصعيد الخارجى وربما كشفت لنا عن شفرات في شخصية ساركوزى وهو بدير شئون فرنسا على الصعيدين الإقليمى والدولى.

التحديات التى تواجه الناتو فى أفغانستان

■ رسالت (الرسالة) ٢٧/٦/٢٠٠٨

تأسس حلف شمال الأطلنطى عام ١٩٤٩ بهدف مواجهة خطر الاتحاد السوفيتى، وتوسع الشيوعية وموازنة القدرات العسكرية والأمنية للكتلة الشرقية.

وفى الواقع فإن الناتو هو نتاج عهد ما بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتى أثارت مجموعة من الخبراء حقيقة أنه مع تشكيل نظام عالمى جديد أحادى القطبية تغيرت التهديدات، بما يعنى أن تقوية الناتو مجدداً لتحقيق أهداف الغرب أمر حيوى، وفى الواقع فإنهم يعتقدون أن مصادر التهديد ضد الغرب قد تغيرت من الشيوعية إلى تهديدات أخرى مثل الإرهاب وخطر توسع الأصولية الإسلامية فى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وشمال أفريقيا، ولهذا السبب بدأ توسع الناتو تجاه الشرق، وكان دخول الناتو إلى أفغانستان تطورا مهما لأن النجاح فى أفغانستان يعد بمثابة نجاح لهذه المنظمة العسكرية فى التوسع تجاه الشرق.

ولكن أفغانستان فرضت تحديات كثيرة متفاوتة ومتوقعة أمام المنظمة وتحول أول تواجد للناتو خارج أوروبا إلى حرب عسكرية كاملة ودائماً كانت تدعى قوات الناتو أن ضرباتها قد أصابت مقاتلى طالبان وأنها على أعتاب هزيمتهم، وفى الحقيقة فإن الناتو قد عجز بشكل متزامن فى القيام بعملياته العسكرية وتقديم المساعدات اللازمة لتنمية وإعادة بناء هذه الدولة.

وقد دفعت المقاومة الأفغانية ضد قوات الناتو إلى امتناع الدول أعضاء الناتو عن إرسال قوات ومعدات كافية إلى أفغانستان وهو الأمر الذى أوجد شكوكاً كثيرة حول قدرات هذه المنظمة فى أفغانستان.

أولا: تحديات الناتو فى أفغانستان

وجهت الدول أعضاء الناتو فى بداية دخول المنظمة إلى أفغانستان أحزابها الداخلية والرأى العام داخلها إلى أن تواجدها فى هذه الدولة سيكون لفترة قصيرة وبأقل النفقات، وخلال هذه الفترة القصيرة ستحقق أهداف إنسانية كبيرة بالإضافة إلى إعادة بناء هذه الدولة ووعد بأنه لن تطلق رصاصة ضد المدنيين الأفغان، ولكن اليوم شاهدت شعوب هذه الدول وأحزابها كيف تواجد الناتو فى أفغانستان وكيف تحولت المساعدات الإنسانية وإعادة البناء إلى حرب دمار وخراب ونفقات عالية باهظة إلى جانب الخسائر البشرية الجسيمة، وفى الواقع فقد توصل الرأى العام للدول أعضاء الناتو إلى نتيجة واحدة وهى أن العمليات الواسعة للناتو خلال ست سنوات بعد سقوط طالبان علامة على تردى الأوضاع فى أفغانستان وتنبئ بتحديات أكثر للناتو فى المستقبل، ومن هذا المنطلق تزايد ضغط الأحزاب والرأى العام فى الدول أعضاء الناتو أكثر من ذى قبل وطالبوا بإعادة النظر فيما يتعلق بمشاركة قواتهم العسكرية فى عمليات الناتو فى أفغانستان.

١- الخلافات الداخلية واتخاذ القرارات غير المنسجمة

قوات الناتو فاقدة للنظم المركزية وانسجام اتخاذ القرار، وفى الواقع فقد تسبب تعدد أعضاء المنظمة إلى اتخاذ قرارات متفاوتة، وعلى سبيل المثال فهناك ست وعشرون دولة عضو فى الناتو إضافة إلى أحد عشر دولة شريكة قد اجتمعوا فى إطار قوات إيساف (القوات الدولية المساعدة فى تأمين الأمن فى أفغانستان) وبشأن الرؤى المتفاوتة حول أسلوب التواجد والعمليات فى أفغانستان فقد امتنعت فرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا عن التواجد فى المناطق المتأزمة فى أفغانستان.

٢- عدم الاستعداد لحرب الميليشيات

على الرغم من قدرات الناتو وقدرات أعضائه فإن قواته ليست لديها الخبرة الكافية للقيام بحرب برية ضد ميليشيات مسلحة خاصة إذا كانت ميليشيات منظمة مثل حركة طالبان، ولا شك أن أسلوب الحرب البرية الذى تقوم به ميليشيات طالبان من خلال الضرب ثم الهروب عبر الجبال على الحدود الباكستانية قد سبب خسائر كبيرة لقوات الناتو فى مقابل خسائر بسيطة لهذه الميليشيات وهذا الأمر بلا شك يترك آثاراً نفسية على جنود الناتو وفى المقابل يدعم طالبان على مواصلة حربها.

٣- النفقات الباهظة للتواجد فى أفغانستان

لا شك أن بحث النفقات المالية هو جزء من المشاكل التى تواجه الدول أعضاء الناتو عند طرح ميزانية أى من هذه الدول للموافقة. وفى الحقيقة إن النجاح فى أفغانستان يحتاج إلى عقود من الزمن وإلى نفقات مالية باهظة وهذا الأمر من الصعب حشد الرأى العام والأحزاب فى هذه الدول لتأييده، بل إن النفقات المالية الباهظة التى تحملتها الدول أعضاء الناتو

للمشاركة فى حرب أفغانستان كانت أحد الأسباب الرئيسية لحشد الرأى العام ضد حكومات هذه الدول.

٤- نقص القوى والمعدات

أكبر تحدى للناتو فى أفغانستان هو نقص القوى والمعدات العسكرية، بل إن الأعضاء الأصليون (فرنسا وألمانيا وهولندا وإيطاليا وأسبانيا) قد عارضوا بشكل واضح وصريح إرسال قوات عسكرية إضافية إلى أفغانستان، وقد وافقت فقط بعض الدول الأعضاء الجدد والصغيرة للناتو تحت الضغط الأمريكى فى مقابل سلسة من الامتيازات المالية والسياسية إلى إرسال قوات محدودة عسكرية إلى جنوب أفغانستان، وبالطبع فإن تعداد هذه القوى سيمثل مشكلة فى تحقيق مهاجمة الناتو فى أفغانستان.

من جانب آخر، كان نقص القوى البرية سبباً وباعثاً إلى اعتماد الناتو على الهجمات الجوية الثقيلة والتى كانت نتائجها وقوع كثير من الضحايا الأفغان المدنيين فى مذابح جماعية وهو الأمر الذى أثار الرأى العام ضده حكومة كابول وضد القوات الغربية، ولنفس السبب طالبت قادة الناتو بمضاعفة القوات الحالية من أربعين ألف إلى ثمانين ألف.

٥- عدم معرفة ثقافة وتقاليد المجتمع الأفغانى

على الرغم من تواجد قـوات الناتو لسنوات داخل أفغانستان، فإنها حتى الآن لم تستطع التعرف على المناطق المختلفة لهذه الدولة وكذلك الأعراف والتقاليد المسيطرة على هذا المجتمع، وهذه المسألة تسببت في إهانة بعض معتقدات الأفغان وتقاليدهم دون قصد، وهو ما أثار غضب الشعب الأفغانى ضد هذه القوى.

٦- الوضع الجغرافى لأفغانستان

أفغانستان دولة يتشكل أكثر من ثلثيها من سلسلة جبلية عالية، وبديهى أن في هذا الوضع الجغرافى تزداد صعوبة عمليات النقل والانتقالات العسكرية.

ويواجه الناتو صعوبات كثيرة في استخدام القوات البرية في الظروف الجبلية الأفغانية، حتى أن طائراتها تتضرر كثيراً في عمليات الهبوط والطيران، على سبيل المثال، فإن الهليوكوبتر الأمريكية المعروفة باسم "بلاك هاوك" من الطائرات التى لها صولات وجولات في الساحات الحربية، فشلت في القيام بمهامها في الأراضي الأفغانية بسبب الطبيعة الجغرافية وحتى الآن فقد تضررت أكثر من طائرة وهليوكوبتر بجانب السقوط الآخر.

٧- عدم التنسيق بين القوات

يستقر الآن في أفغانستان قوتان عسكريتان، الأولى وهى قوات التحالف تحت زعامة أمريكا، والثانية هى قوات "إيساف" بزعامة الناتو، ورغم أنه يبدو فى الظاهر يوجد تشابه بينهما من الناحية القانونية والبناء القيادى والمهمات وقواعد الحرب والأهداف والإمكانيات، فإن هناك خلافا كبيرا بينهما يكمن فى عدم التنسيق مع بعضهما البعض ورؤية كلاهما المتفاوتة لمعنى الأمن.

كذلك الاختلاف الكبير في مجال مكافحة المخدرات، وأسلوب العمليات، وإجراءاتهم ضد طالبان داخل باكستان، والتباحث مع طالبان وأمثالهم.

ولم يكن التنسيق غائباً فقط بين الناتو وقوات الائتلاف بل إنه منعدم أيضاً مع القوات الأفغانية، وهو الأمر الذى دعا حامد كرازى رئيس جمهورية أفغانستان إلى اتهام الناتو وقوات التحالف بزعامة أمريكا بالامتناع عن التنسيق مع حلفائهم الأفغان وهو الأمر الذى تسبب في مقتل الكثير من المدنيين الأفغان.

٨- خسائر المدنيين

وصل عدد المدنيين الذين قتلوا إثر عمليات القوات العسكرية الأجنبية في عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من ستة آلاف شخص، على الرغم من تعهد مسئولى الناتو بإعادة النظر في العمليات العسكرية، ولكن هذا القرار حتى الآن لم يقلل من خسائر المدنيين الأفغان ولم يرض المسئولين.

٩- إنتاج وتهريب المخدرات

يعد إنتاج وتهريب المخدرات أحد العوائق والتحديات التى تهدد الناتو في أفغانستان لأنها هى المصدر الأصلى لتأمين النفقات العسكرية في طالبان هذا في حين أن الخلافات الشديدة بين أمريكا وبريطانيا وحكومة أفغانستان بشأن أسلوب مكافحة المخدرات كان سبباً في عدم وجود مكافحة جدية حتى الآن في هذا الأمر ومجمل هذه الخلافات كان سبباً في زيادة إنتاج المخدرات من ١٨٥ طنا سنة ٢٠٠١ إلى ٨٢٠٠ سنة ٢٠٠٧.

١٠- أمن طالبان في باكستان

تستفيد طالبان من أسلوب حرب الشوارع للقيام بعمليات عسكرية داخل الأراضى الأفغانية ثم الهروب إلى المناطق الحدودية داخل باكستان وقد أكدت الحكومة الباكستانية لمرات عديدة رفضها موضوع دعم طالبان وقوات الناتو وأمريكا حتى الآن تمتنع عن تعقب أفراد طالبان داخل الأراضى الباكستانية.

١١- تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى أفغانستان

تشير نتائج التحقيقات التى قامت بها جامعة كابول تحت عنوان "تقرير التنمية البشرية لأفغانستان لعام ٢٠٠٧" أن وضع التنمية البشرية سواء في التعليم والتربية وطول العمر والظروف الاقتصادية لأفغانستان في أقل مستوياتها مقارنتها بكل دول العالم، كما يشير التقرير إلى أن أكثر من ثلث أفغانستان يعيشون تحت خط الفقر، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية وارتفاع وفيات الأطفال وانخفاض متوسط طول العمر إلى ٤٣ سنة.

١٢- تزايد قوة طالبان

خلال السنوات الماضية استطاعت طالبان أن تعيد بناء قواتها مجدداً بالإضافة إلى إدخال تكتيكات حربية جديدة وجذب مقاتلين جدد، والأهم من هذا كله كسب دعم الشعب الأفغاني.

ولا شك أن جزءا كبيرا من نجاح طالبان في عملياتها ضد القوات الأجنبية يرجع لعدم رضا الشعب عن توجه حكومة كابول والمجتمع العالمي بالنسبة للشعب الأفغاني وخاصة في المناطق الجنوبية المحرومة، فخلال السنوات الست الماضية لم تقدم القوى الدولية أي مساعدات لهذه المناطق.

ثانيا: توجهات الناتو

وضع الناتو توجهات عديدة من أجل إنجاح مهمته في أفغانستان وسعى في تنفيذ بعض منها خلال الأشهر الماضية وبعض هذه التوجهات هي:

١- زيادة قواته العسكرية

خلال العامين الماضيين أكد قادة الناتو على احتياجهم إلى ما لا يقل عن ٧٥٠٠ جندي، وطالبوا بإرسالهم من خلال أعضاء آخرين للناتو بسبب عدم تعاون الأعضاء الأصليين، وحتى الآن لم يتلقوا أي رد وهو ما دعم أمريكا وبريطانيا إلى حث الأعضاء الجدد في الناتو بإرسال قوات إلى أفغانستان في مقابل بعض الامتيازات، ومع هذا يتضح أن زيادة أعداد القوات العسكرية لن يحسن الأوضاع كما هو متوقع لسببين:

الأول، طبقاً لرأى الخبراء العسكريين فإن حل معضلة طالبان يحتاج إلى مضاعفة قوات الناتو من (٤٠ ألف إلى ٨٠ ألف)، وإرسال معدات عسكرية مثل هليوكوبتر حربية وبرية.

الثاني، أن الناتو يحتاج بدلاً من زيادة قواته في أفغانستان إلى دعم وتجهيز الجيش والشرطة، وفى الواقع فإذا تم ذلك فإن هذه الدولة تحتاج إلى قوى أجنبية، وكلما زاد عدد القوات الأجنبية زادت وقويت روح المعارضة.

٢- دعوة دول المنطقة للمشاركة

في الأشهر الماضية طالب الناتو بعض الدول مثل مصر والأردن والجزائر وموريتانيا والمغرب وتونس وبعض دول الخليج (الفارسى) بإرسال قوات إلى أفغانستان لمساعدة قوات الناتو في مهمتهم، وقد طرح هذا المطلب لثلاثة أسباب:

أ- أن أعضاء الناتو أنفسهم غير قادرين على حماية أنفسهم وتأمين قواتهم.

ب- تزايد المعارضة والغضب ضد القوات الغربية بين أفراد المجتمع الأفغاني.

جـ- يتصور الناتو أن إسلامية هذه القوات ستساعد على إحباط دعايا طالبان القائمة على احتلال أفغانستان من خلال قوى ملحدة.

ومن هذا المنطلق يقال أن أحد الأهداف الأصلية لزيارة بوش إلى الشرق الأوسط في شهرى يناير ومايو الماضيين هو الحصول على دعم هذه الدول وحثها على إرسال قواتها إلى أفغانستان.

وحتى الآن فقد أعلنت الأردن فقط عن إرسال قواتها إلى أفغانستان، ولكن بالنظر لما سبق فإن الدول الأخرى من الممكن أن توافق على الدخول إلى أفغانستان في مقابل بعض الامتيازات من أمريكا، وبالطبع فإن دخول قوات دول أخرى للساحة الأفغانية لا يعد ميزة خاصة للناتو وأمريكا، لأن ذلك سيزيد تشتت الآراء وعدم الانسجام في اتخاذ القرارات الأجنبية أكثر من الماضي.

٣- تزامن العمليات العسكرية مع جهود إعادة الاعمار

يسعى الناتو في جذب دعم الشعب الأفغاني وحفظ نتائجه في أفغانستان ولذا لا مفر أمامه سوى تشتيت جهوده غير العسكرية والاقتصادية، ومن هنا كان إرسال فريق إعادة الاعمار المعروف (PART) وهذا الفريق يتشكل من ضباط عسكريين ومدنيين يعملون تحت مظلة الناتو وتم تقديم الميزانية اللازمة لتنفيذ مشروعات إعادة الاعمار، ويعتبر هذا الفريق هو الجسر الذى يربط بين قوات الناتو والمجتمع الأفغاني، فقد أعلنت قوات الناتو والتحالف أن العام الجديد سيشهد اهتماماً كبيراً بعمليات إعادة الاعمار في جنوب أفغانستان وهى المنطقة التى شهدت تجاهلاً كبيراً خلال السنوات الست الماضية.

٤- دعوة روسيا للمشاركة

يتمثل أحد البرامج الأخرى للناتو في عام ٢٠٠٨ فى مشاركة روسيا في قضايا أفغانستان وبالطبع فإن هذا الأمر لن يكون سهلاً بالنسبة لروسيا لأنها خلال السنوات الماضية قد تجنبت معادلات أفغانستان ولا شك أن مطلب الناتو وأمريكا لإنقاذهم من المستنقع الأفغاني تراه روسيا فشلاً كبيراً للناتو وهو ما تبحث عنه روسيا.

٥- المصالحة مع طالبان

أحد الأولويات الرئيسية للناتو يتمثل فى المصالحة مع طالبان بهدف تجنب الصراعات والخسائر، هذا في الوقت الذى قد أعلنت الحكومة الأفغانية منذ زمن أنها ترغب في الحوار مع طالبان وأكد المسئولون الأفغان أن هذه المباحثات ستتم فقط مع الأفراد الذين يقبلون التعايش طبقاً للدستور الأفغاني الجديد.

٦- الضغط على باكستان

من المتوقع أن قوات الناتو والتحالف ضغوطها السياسية والعسكرية على باكستان من أجل حثها على مواجهة طالبان حتى أن عدد من نواب الكونجرس الأمريكى قد طالبوا الحكومة الأمريكية بأن يكون الدعم المالى والعسكرى لباكستان مشروط بمدى جديتها في مواجهة عناصر طالبان.

انتشار الناتو شرقاً: الأهداف والنتائج

فرهنك آشتى (ثقافة السلام) ٢٧/٦/٢٠٠٨

تأسس حلف شمال الأطلنطى (الناتو) عام ١٩٤٩ بعد توسع هيمنة الاتحاد السوفيتى السابق على أوروبا الشرقية والوسطى وكان الهدف الأصلى من إنشاءه هو مواجهة حلف وارسو، وطبقاً للفلسفة الوجودية للناتو فقط تعهدت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بالعمل فى مقابل تحركات وتهديدات الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتى خلال الحرب الباردة، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى وزوال خطر الشيوعية والتطورات التالية التى هيأت المجال لإعادة النظر فى دور الناتو، طرحت مراكز الدراسات المختلفة أفكارا عديدة بخصوص التوجه الجديد لعمل الناتو خارج إطاره الجغرافى وكان على رأسها فكرة التوسع تجاه الشرق.

وفى الواقع فإن مع التعريف الجديد للأهداف والمسئوليات الخاصة بالناتو، توسعت رقعت نفوذه على مشرق أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، وكانت الخطوة الأولى فى الحديقة الخلفية للاتحاد السوفيتى السابق وبدأت الخطوات التالية فى آسيا الوسطى، وهذه التطورات مرتبطة باحتياجات ومصالح الولايات المتحدة باعتبارها القوة العالمية الوحيدة بعد الحرب الباردة.

وقد سعت الولايات المتحدة من أجل تشكيل نماذج سلوكية مطلوبة وقيم متطابقة مع مصالحها على مستوى العالم من خلال البحث عن مصادر جديدة للتهديدات على الصعيد العالمى مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الذى كان نفسه سبباً فى التواجد الواسع للناتو فى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط باعتبارها القلب النابض للكرة الأرضية بهدف السيطرة على التوتر والاضطرابات.

وكانت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بمثابة المحرك القوى الذى أضاف السرعة إلى هذه الاستراتيجية، وكان تغيير النظرة الدفاعية إلى نظرة أمنية فى الناتو والذى صاحبه تغيير للدور التقليدى العسكرى إلى دور جديد محورى قد أنتج تداعيات عدة خاصة بالدور الجديد للناتو كان على رأسها المساعدة على نشر الديمقراطية وحفظ السلام وإعمال السلام والمساعدة فى الإجراءات الإنسانية وإدارة الأزمة.

والآن أيضاً فإن الناتو فى حالة توسع لنطاقه الجغرافى فى دول آسيا الوسطى والقوقاز على أساس المشاركة من أجل السلام وكذلك المنطقة الاستراتيجية فى الشرق الأوسط والخليج (الفارسى) على أساس استراتيجية المساعدة الإقليمية والتى بدورها وضعت المعادلات والترتيبات الأمنية الإقليمية موضع تغيير واختلاف، طبقاً لما سبق وعلى عكس نظريات بعض المؤيدين والمعارضين فإن توسع الناتو بالشرق لم يكن أساساً بهدف زيادة القدرات العسكرية والدفاعية للناتو عن طريق زيادة الأعضاء وكذلك من أجل مواجهة التهديدات المحتملة من قبل روسيا، ولكن الهدف الأصلى هو تنمية منطقة الاستقرار والأمن شرق أوروبا عن طريق تشجيع دول المنطقة على تقبل الاختلاف السياسى والاقتصادى اللازم بهدف التوافق مع الأدوات الأوروبية المتمثلة فى الديمقراطية والاقتصاد الحر والحرية والليبرالية.

فى عام ١٩٩٩ وافق أعضاء الناتو على مفاهيم الاستراتيجية الجديدة فى إطار مسئوليات الناتو والتى أضيفت إليها قضايا أخرى مثل إزالة الاختلالات القومية وإقرار حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية ومواجهة الإرهاب، وقد أكدت على أهمية تحقيق الاستقرار الأمن شرق أوروبا، وكان وقوع أحداث ١١ سبتمبر قد هيأ المجال لتواجد الناتو بشكل أكبر فى الأزمات المرتبطة بالمقولات السابقة فى منطقة الشرق الأوسط.

الأمريكان يمارسون رياضة «جر الماعز» فى أفغانستان

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهـــر

قرأت على أحد المواقع الإلكترونية مقالة عن رياضة مشهورة عند الشعب الأفغانى، تسمى رياضة الـ «بزكشى» أو (جر الماعز)، وهى رياضة معروفة، لكن الغريب فى الأمر أن بعض الجنود الأمريكيين الموجودين فى أفغانستان يمارسون هذه الرياضة ويشاركون الأفغان فيها، وقد وردت صورة لأحد هؤلاء الجنود وقد وضع أمامه على فرسه عنزة مذبوحة وهو يصيح صيحة الإنتصار والفوز. ولا أدرى هل هذه مجرد منافسة رياضية عادية، أم أنها محاولة للتعبير عن مدى قوة الأمريكيين وقدرتهم على بسط نفوذهم فى كافة المجالات.

وقد وجدت فى هذه الصورة مناسبة طيبة للتعريف بهذه الرياضة القومية الأفغانية والكتابة عنها لتعريف القارئ العربى بها، خاصة وأننى عشت بين أبناء هذا الشعب المسلم الشجاع عاما كاملا فى العهد الملكى (عام ١٩٦٥)، وتعرفت على الكثير من عاداته وتقاليده عن كثب، بل وترجمت كتابا عن اللغة الإنجليزية حول هذه العادات والتقاليد نشر بالقاهرة عام ١٩٨١ تحت عنوان «صور من عادات الشعب الأفغانى وتقاليده».

أما عن البزكشى فهى رياضة من الرياضات الشعبية القديمة الشائعة فى آسيا الوسطى، وخاصة فى أفغانستان، حيث تقام مبارياتها فى مناسبات عديدة، وفى ظل رعاية تامة من المسئولين على مدى الأزمنة والعصور، وحتى يومنا هذا.

ويُفهم من الإسم الفارسى لهذه اللعبة أنها تعنى «لعبة جر الماعز»، حيث أن كلمة «بز» تعنى العنزة، أما «كشى» بفتح الكاف، فتعنى الجر أو السحب. غير أن البعض ترجمها بمعنى «قتل العنزة» لأن «كشى» بضم الكاف تكون مشتقة من المصدر «كشتن» بمعنى القتل، ومن هؤلاء لارى. ب. لامبرت الذى كتب مقالا بعنوان: البزكشى رياضة الأفغان (AFGHAN SPORT : BUZKASHI)،

غير أننا نرجح المعنى الأول ونعتبره صحيحا، لأن نطق هذا الإسم عند أهل الفارسية يكون بفتح الكاف وليس بضمها. وإسم هذه الرياضة فى الأصل هو «اوغلاق» وهذه الكلمة تعنى «الماعز»، وهى كلمة تركية أصلا. وهناك أسماء أخرى تطلق على هذه اللعبة فى قيرغيزيا وكازاخستان واوزبكستان، وهى KOK-BORU أو OGLAK TARTIS.

ويبدو أن هذه اللعبة قد ظهرت متزامنة مع إستئناس الخيول فى المناطق المتاخمة لسواحل نهر جيحون «امو دريا» وآسيا الوسطى. ومن المعروف أن الخيول وتربيتها كانت تشكل أهمية كبيرة فى حياة الأتراك الرحل الذين كانوا يعيشون فى تلك المنطقة، ويعتمدون أساسا على الرعى، وفى نفس الوقت يستفيدون من الخيول فى الحروب والمعارك التى كانت تدور بينهم وبين أعدائهم، وقد طبعتهم هذه الحياة بطابع الفروسية والشجاعة، وإستخدمت هذه المهارة فى ركوب الخيل فى صيد الماعز الجبلى، ومن هنا ظهرت هذه اللعبة التى كانت وما زالت تهدف إلى إظهار شجاعة الفارس ومهارته فى الوصول إلى هدفه.

والخيول هى الأدوات الأساسية لهذه اللعبة، ويكون لأصالتها تأثير كبير ومباشر على نتائجها. ومن أهم أنواع الخيول المستأنسة والتى تشارك فى هذه المباريات نوع ينتمى إلى «قطغن QATAGHAN» ويتميز بقوته وقدرته على الصبر، والثانى وهو الذى يربى فى «بلخ» و«فارياب» ويتميز بضخامة جسمه وقوته أيضا. ويطلق الفرسان أسماء على خيولهم تبعا لألوانها، فالجواد الرمادى اللون يسمى «عراق» ARAGH والأشقر يقال له «سمند» SAMAND، والأحمر يقال له «جَيْران» JAYRAN والأبيض «كزل» QAZEL أو «بوز» BUZ.

وتعطى هذه الخيول بألوانها المختلفة رونقا خاصا لأرض الملعب الترابية التى تقام عليها رياضة البزكشى. وقد يصل سعر الجواد المدرب ما بين ١٠٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ دولار.

ولابد لهذه الخيول من تناول الطعام على فترات منتظمة حتى تؤدى مهمتها على أكمل وجه فى الملعب .

وتقوم هذه الرياضة أساسا على تنافس مجموعة من الفرسان على التحكم والسيطرة على ماعز أو عجل مذبوح حديثا ، ويجب على الفرسان إلتقاط جثة الماعز من على الأرض وهم يمتطون خيولهم وحملها إلى مكان معين ووضعها فيه ، وغالبا ما يكون هذا المكان عبارة عن دائرة مرسومة على أرض الملعب . وتسمى هذه الدائرة بإسم «دائره حلال» ، ويدل هذا التعبير على إسم المكان الذى يوصل فيه الفارس الذبيحة ، ولكى يفوز الفارس أو ما يطلق عليه فى الفارسية «چاپنداز» أو «چپ انداز» لابد أن يمر حاملا هذه الذبيحة بجانب راية ويوصلها إلى دائرة الحلال . ولكى تكون جثة الماعز صلبة لابد من نقعها فى الماء البارد قبل المباراة بأربع وعشرين ساعة ، وأحيانا تعبأ بالحجارة حتى يزيد وزنها ويصعب حملها ، وغالبا ما تقطع يدا الماعز ورجلاه من عند مفصل الركبة .

وينقسم الفرسان إلى فريقين ، وتبدأ المباراة بإشارة من الحكم ، وتستمر عادة من ساعتين إلى ثلاث ساعات ، وفى نهاية المباراة يعلن المنادى أو ما يسمى بالفارسية «جارچى» أو «جهرچى» نتيجة المباراة والفائزين ، وهو ما يسمى فى التركية « آخر اوغلاق» . وتعتبر هذه الرياضة من الرياضات العنيفة ، يلتحم فيها الفرسان مع بعضهم البعض ، وعندئذ تلعب القوة البدنية دورا رئيسيا ، وأحيانا ما يلقى الفارس زميله على الأرض حتى يبعده عنه وعن النيل من الذبيحة .

ويرتدى الفارس رداء يسمى بـ «چپن» كما يتمنطقون بأحزمة خاصة ، ويغطون رؤوسهم بقبعات سميكة ، وينتعلون أحذية طويلة .

وقد ظلت هذه الرياضة تتمتع بحماية الدولة الأفغانية وتشجيعها على مدى الحكومات المتعاقبة ، فقد كانت مباريات البزكشى تقام فى عهد الملك محمد ظاهر شاه (حتى عام ١٩٧٣م) فى مناسبة الإحتفال بمولده ، وقد غيرت الأنظمة التى جاءت بعد ذلك تاريخ المباريات إلى مناسبة الإحتفال بذكرى إنشاء منظمة الأمم المتحدة ، كما كانت هذه المباريات تقام أيضا فى مناسبات الزواج والختان .

ولابد أن يتصف الفارس الذى يشارك فى هذه اللعبة بالشجاعة وقوة البنية ، وعليه أن يقوم دائما بعمل تمارين وتدريبات صعبة تؤهله للقيام بهذه المهمة ، كما تلزم للمباراة أيضا خيول قوية أصيلة ومدربة ، وتشتهر المناطق الشمالية من أفغانستان بتربية الخيول الأصيلة الصالحة للمشاركة فى مثل هذه الرياضة الشعبية . وفى كابول عاصمة أفغانستان تقام هذه المباريات فى المناسبات الرسمية والأعياد فى إستاد غازى (ستوديوم غازى) وفى (چمن حضورى) وغير ذلك من الملاعب والأراضى الصالحة لممارسة هذه الرياضة . وقد شكلت حديثا إتحادات وأجهزة لهذه الرياضة فى العاصمة وغيرها من الولايات ، مما يدل على إهتمام الشعب الأفغانى بهذه الرياضة القومية . ويجدر القول بأن كثيرا من مباريات البزكشى تقام على نفقة بعض الأغنياء ، حيث ينفقون عليها بسخاء ، خاصة وأنهم يقدمون للفائزين جوائز نقدية وعينية كالملابس والسجاد والبنادق والجمال وغير ذلك ، وتوزع على الفريق الفائز من الفرسان .

وتتمتع هذه الرياضة بشعبية كبيرة عند الأفغان على وجه الخصوص ، إذ يتابع الناس هناك أخبار هذه اللعبة ونتائجها ، ويعرفون الخيول المشاركة واللاعبين المهرة المشهورين وهم على إستعداد لمشاهدة مبارياتها فى أى فصل من فصول السنة حتى ولو كان فصل الصيف الحار أو فصل الشتاء القارس البرودة . وعندما يقترب موعد المباراة يقوم اللاعبون بالتدريبات اللازمة ، ويتجمع الناس لمشاهدة هذه التدريبات وتقوم النسوة بمشاهدتها أيضا من فوق أسطح المنازل . وعلى الرغم من أن الأفغان جميعا مولعون بهذه الرياضة إلا أن هناك مدنا معينة يكون لهذه الرياضة فيها عشاق كثيرون مثل بلخ وبدخشان وتخار وسمنگان وجوزجان وفارياب وبغلان .

وقد تم تجسيد لعبة الـ «بزكشى» فى مشاهد بعض الأفلام السينمائية ، حيث جاءت فى المشهد الأول من فيلم «رامبو ٣» ، وصورت أيضا بدقة فى الحلقة الثانية من المسلسل الوثائقى «صعود الإنسان» (THE ASCENT OF MAN) لـ «جاكوب برونسكى» (JACOB BRONOWSKI) . وقد تناول هذه الرياضة أيضا الفيلم الذى أنتجته هوليود فى عام ١٩٧٠ بإسم «الفرسان» (THE HORSEMEN) والذى قام ببطولته عمر الشريف ، وهو مأخوذ عن رواية كتبها الروائى الفرنسى جوزيف كسل (JOSEPH KESSEL) تحت هذا العنوان «LES CAVALIERS» .

وتلعب هذه اللعبة دورا رئيسيا فى كتاب بعنوان «CARAVANS» أو القوافل الذى ألفه جيمس ميتشنر ، وكذلك الفيلم الذى أنتج بنفس هذا الإسم وقام ببطولته أنطونى كوين ، وتصور بعض مشاهد هذا الفيلم ملك أفغانستان السابق محمد ظاهر شاه وهو يشاهد هذه اللعبة ، وتم تصوير هذه المشاهد فى أحد ملاعب كابل . وهناك أفلام أخرى صورت هذه اللعبة وسجلتها فى مشاهد منها مثل فيلم «الرجل الذى سيكون ملكا» (THE MAN WHO WOULD BE KING) وهو فيلم لـ «جون هيوستن» (JOHN HUSTON) . وكذلك فيلم «توم سيليك» (TOM SELLECK) المعنون بإسم : الطريق إلى الصين (HIGH ROAD TO CHINA) الذى جسد هذه الرياضة فى عام ١٩٧٣ .

وقد ورد ذكر هذه الرياضة فى رواية «خالد حسينى» «عداء الطائرة الورقية» (THE KITE RUNNER) وفى هذه الرواية يشاهد البطل الرئيسى «أمير» حادثة فى لعبة البزكشى حيث يلقى أحد الفرسان مصرعه .

هذا وقد ظهرت هذه الرياضة أيضا بشكل مختصر فى فيلم «دودج بول» (DODGEBALL) ، وفى فيلم «كابل اكسبريس» (KABUL EXPRESS) الذى عرض فى

ديسمبر عام ٢٠٠٦ . وكذلك الفيلم الهندى «خدا گواه» (الله شاهـد) .

وعلى الرغم من تدهور هذه الرياضة الأفغانية فى عهد طالبان ، إلا أنها بدأت تنشط من جديد كغيرها من الرياضات ، نظرا لولع الأفغان بها ، وسريعا ما شكلت الفرق وتحددت مواعيد المباريات ، وقد أقيمت مباريات العشرة أيام فى مطلع السنة الجديدة (٢١ مارس) فى مدينة «قندز» . وهناك قوانين غير مكتوبة لهذه الرياضة ، ولكن الجميع يعرفها ، فمثلا يمنع جر الخصم أو ضربه باليد أو بأى شئ آخر ، وكذلك لابد أن يكون وزن العجل الذبيح لا يقل عن ٧٠ كيلو جراما .

وقد ترجمت فى عام ١٩٨١ كتابا بعنوان «الأفغان» ألفه باللغة الإنجليزية الأستاذ محمد على أستاذ التاريخ بجامعة كابول آنذاك ، ونشر فى القاهرة تحت عنوان «صور من عادات الشعب الأفغانى وتقاليده» ، وهو فى كتابه هذا يتعرض للألعاب الرياضية المحببة لدى الشعب الأفغانى ، وفيمايلى ما ذكره عن رياضة البزكشى ، حيث يصور هذه الرياضة كأفغانى معايش لهذه البيئة ، فيقول (أنظر ص ٤٦ وما بعدها من الكتاب المذكور) :

«البزكشى رياضة أفغانية مشهورة على الرغم من خطورتها ، وفيها يمتلئ الملعب بصدى سنابك الخيل الطائرة المرعدة ، وبهدير المتفرجين المنفعلين وصياحهم ، مما يعطى خلفية مثيرة للعبة الرياضية التى تبهر أنفاس الأفغانيين أكثر من غيرها بالتأكيد .

وتعتبر هذه اللعبة الرياضية إحدى الألعاب القومية لسكان شمال أفغانستان ، حيث ترى هناك الخيول الأصيلة بأعداد وفيرة جدا . وتعطى هذه الرياضة الفرصة للفرسان المتألقين وخيولهم ليستعرضوا مهارتهم الفائقة ، ورشاقتهم وشجاعتهم للجماهير المتحمسة . وموضوع رياضة البزكشى هو أن يخطف الفارس عجلا مذبوحا من حفرة ضحلة محاطة بدائرة ، ويحمله ويعبر به ساحة ضخمة (غالبا ما يكون طولها عدة أميال) ، ويدور حول نقطة معينة فى أقصى تلك الساحة ثم يعود ويلقى به فى الدائرة الرئيسية .

وتلعب «البزكشى» بواسطة فريقين (عدد اللاعبين غير محدد ، ولكنه عادة ما يتراوح بين ستين ومائة فارس لكل فريق) . وأول ما يتم فيها هو ذبح عنزة أو عجل أو شاة ، وتوضع الذبيحة فى وسط دائرة . وعندما يتم هذا تعطى إشارة البدء ، فينقض جميع الفرسان - الذين يشكلون دائرة حول الذبيحة - عليها ، وعلى من يلتقطها بعد كفاح مرير ، أن يلقى بها أمامه على السرج وينطلق عدوا ، بينما يطارده الآخرون عن كثب حتى يلحق به أحدهم . وبينما هم يجرون فى عدو شديد يجاهد كل منهم فى الحصول على الذبيحة ، فمن يحصل عليها يتعقبه الآخرون تباعا بحماس شديد .

وعندما تسقط الذبيحة على الأرض - وغالبا ما يحدث هذا - يلتقطها الفرسان وهم ينطلقون بخيولهم ، ويمتطى الفرسان خيولهم بقدم واحدة ؛ ويلقون بأنفسهم على أحد جوانب الحصان ليتمكنوا من الإقتراب من الأرض والتقاط الذبيحة ، وهنا تظهر الحاجة إلى رشاقة كبيرة من ناحية الخيل ، حتى تتمكن من ثنى أقدامها الأمامية سريعا لتسمح لراكبيها بإختطاف العجل ، وعندما يتمكن أحد الفرسان من الإمساك بالذبيحة ، فإنه يحاول فى الحال الهرب من غوغاء الخيول المتطاحنة ، حاملا إياها بعيدا فى الوقت الذى يهاجمه فيه خصومه ، ويدافع عنه أعضاء فريقـه ، وخلال النزاع تنتقل الذبيحة إلى أيد مختلفة عدة مرات . والفريق الذى يتوصل إلى إعادة الذبيحة إلى الدائرة بنجاح بعد إتمام دورة فى الملعب ، هو الفريق الفائز . وإذا نزع المتسابق عباءة الخصم أو ضربه بالسوط ؛ فإنه بذلك يسجل خطأ .

وأفضل الأماكن لهذه الرياضة الساحة الكبيرة الناعمة الرملية ، وتشكل الأرض الصلبة المغطاة بالحجارة والحصى طريقا خطيرا جدا بالتأكيد .

وتقام مباريات «البزكشى» خلال شهور الخريف والشتاء ، لأنها تكون شاقة جدا فى حرارة الصيف . وللفرسان (ويسمونهم چب أنداز CHAPANDAZ) أزياء ورايات خاصة ؛ فيلبسون أغطية قطنية للرأس ، وعباءات قصيرة ، وسراويل قطنية ، وأحذية طويلة ذات كعوب عالية .

وفيما يختص بالخيل فتوجد سلالات عديدة تصلح لهذه الرياضة ، وأشهرها الخيول «القطغنية KATGHANI» . ويهتم معظم أثرياء الولايات الشمالية إهتماما شديدا بهذه الرياضة ، ويمتلكون خيولا عديدة خصيصا لرياضة «البزكشى» . وتروض تلك الخيول بعناية ، وتطعم جيدا ، وتطمر بإنتظام بواسطة الفارس (چب انداز) ، الذى لا يمتطى صهوتها عادة . وتستريح تلك الحيوانات من شهر مارس إلى أكتوبر ، وتروض داخل حلبة يحيط بها سياج . وتطعم يوميا بالشعير ، كما تطعم بدقيق الشعير المخلوط بالزبدة والبيض مرتين فى الشهر ، وتدخل كمية كبيرة من البطيخ فى غذائها أيضا . وغالبا ما تطعم بدهن الأغنام فى الشتاء» .

المراجـــــع :

- صور من عادات الشعب الأفغانى وتقاليده - تأليف الأستاذ محمد على - ترجمة الدكتور محمد نور الدين عبد المنعم - مكتبة الأنجلو - القاهرة ١٩٨١ .

AFGHAN SPORT : BUZKASHI – BY LARRY B.LAMBERT .

AFGHAN – NETWORK.NET

BUZKASHI – SPORT OF CENTRAL ASIA – WWW.OXGAMCUSA.COM-

WWW.HAMSHAHRIONLINE.IR داستان بزكشى

AFGHANISTAN'S NATIONAL PASTIME – BY : ARYN BAKER

WWW.TIME.COM





مصطفى پور محمدى

إعداد: محمد حسن إبراهيم

من هو بور محمدي؟

مصطفى بور محمدى من مواليد عام ١٣٣٨ هـ.ش ١٩٥٩م فى مدينة قم، وهو فى العشرين من عمره كان قاضيا فى محكمة الثورة بخوزستان، ومن المحتمل أنه كان أصغر قاضى شرعى بعد الثورة، وذلك فى الفترة من ١٣٥٨هـ.ش ١٩٧٩م وحتى ١٣٦٥هـ.ش ١٩٨٦م. وبعبارة أخرى فى هذه الفترة كانت له نشاطات فى محاكم الثورة فى خوزستان وبندر عباس وكرمانشاه. وبعد تشكيل وزارة الاستخبارات عمل فى هذه الوزارة حتى وصل إلى منصب نائب الوزير. ومع التطورات التى حدثت داخل الوزارة، وبداية تولى على يونسى المسئولية فى العام الثانى من عهد خاتمي، ترك بور محمدى منصبه.

مما لاشك فيه أنه لم يكن هناك وزير فى حكومة أحمدى نجاد بحجم بور محمدى فى عملية إبداء الرأى فى أمور مختلفة، لدرجة أنه كان يتصور أنه بديل لبرويز داوودى الذى يشغل منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية، وأنه فى غياب الرئيس يتولى قيادة وإدارة الحكومة. وكما ذكر هو نفسه كان أهم إنجاز له فى وزارة الداخلية (إدارة علمية استهلاك الوقود ومحصاصته) وذات مرة قال كل من يرانى يتذكر موضوع تخصيص البنزين، ووصل الأمر لدرجة أنه كان يتحدث بدلا من وزير البترول فى موضوع محصاصة البنزين، وبينما كان المدير التنفيذى لشركة التكرير وتوزيع المشتقات النفطية ووزير النفط يرفضون الحديث فى هذا الأمر كان وزير الداخلية هو الذى يتحدث فى هذا الصدد. وكان بالفعل يتولى توجيه وإدارة هذا المشروع الكبير. وقد قوى هذا الدور بعد استقالة وزير النفط كاظم وزيرى هامانه واستمر لمدة أربعين يوما. ولم يتحدث وزير النفط عن طرح البنزين الحر فى الأسواق فى عطلة النيروز إلا بعد أعلن بور محمدى هذا الأمر.

التعيينات والتغيرات التى قام بها بور محمدي

كان مصطفى بور محمدى الذى قدم نفسه لساحة السياسة يختار مساعديه من بين اللذين لم يكن لهم وجود كبير على الساحات العلنية التنفيذية. فعين أشخاصا مثل العميد محمد باقر ذو القدر والعميد باسدار عليرضا افشار كنواب لوزير الداخلية. وتم تعيين ذو القدر رئيسا لإدارة مكافحة تهريب البضائع والعملة ولكن بعد فترة ونظرا لإصداراللوائح التى ترتب عليها رد فعل المسئولين فى القضاء سلم القيادة العامة للأركان، وعاد إلى الساحة السابقة.

ومع هذا وخلافا للتصورات الأولية مع مرور الوقت أصبح بور محمدى أكثر محافظة واختلف مع الأصولية الراديكالية. ويقال أنه لم يحافظ على علاقته برئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام فقط بل إنه قوى هذه العلاقة. بل إنه سمع أنه كان يعد تقريرا عن الانتخابات لهاشمى رفسنجاني، من الواضح أن هذه السلوكيات لم ترض أحمدى نجاد، خاصة وأنه كان يعرف أنه لم يصوت له فى الانتخابات الرئاسية، وأنه ربما صوت لعلى لاريجانى أو رفسنجاني. ولهذا لم يكن شيئا عاديا أن يكون هو المتحدث الرئيسى سواء فى مجاملته وسواء فى وادعه. وبهذا الاختلاف أو التشابه فى شهريور ١٣٨٤ هـ.ش ٢٠٠٥م تسلم سواء على لاريجانى أو بور محمدى قرار تعيينهما، فإنه فى اردیبهشت ١٣٨٧هـ.ش مارس ٢٠٠٨م تم عزل الاثنين: أحدهما من رئاسة المجلس الأعلى للأمن القومى والآخر من وزارة الداخلية.



عزل غير مسبوق

من المؤكد أن سلوك أحمدى نجاد مع وزير داخليته ليس له نظير فى تاريخ الجمهورية الإسلامية على مدى ثلاثين عاما؛ لأنه لم ينحى أي من أسلافه وهو فى منتصف الطريق. ولو أن عبد الله نورى أعتذر عن مواصلة التعاون مع الحكومة الأولى خاتمى فى الأيام الأخيرة من ربيع ١٣٧٧هـ.ش ١٩٩٨م فإن ذلك لم يكن بأمر رئيس الجمهورية الإصلاحي، بل كان بسبب تصويت نواب المجلس الخامس على استجوابه. ومع ذلك لم تتزعزع ثقة خاتمى فى نورى وبعد ذلك عينه نائبا لرئيس الجمهورية لشئون التنمية السياسية. فى الواقع يمكن القول أن بور محمدى هو أول وزير داخلية يعزله رئيس الجمهورية فى تاريخ الجمهورية الإسلامية. وتتزايد حساسية هذا الأمر حينما ندرك أنه منذ عام ١٣٦٠ هـ.ش ١٩٨١ م ووزراء الداخلية فيما عدا حالة واحدة فقط كانوا دائما من المؤسسة الدينية. ففى الحكومة المؤقتة سلمت وزارة الداخلية للقاضى الطيب السمعة أحمد صدر حاج سيد جوادي، الرجل الذى يعتبر فى الوقت الراهن أكبر السياسيين الإيرانيين سنا، وهو فى العقد التاسع من العمر. وقد خلف الدكتور أسد الله مبشري بعد استقالته من وزارة العدل. وأصبح هاشم صباغيان على رأس وزارة الداخلية. ومع استقالة الحكومة المؤقتة دخل كبار أعضاء مجلس الثورة الحكومة، وتولى هاشمى رفسنجانى وزارة الداخلية، وبالفعل ظل رفسنجانى وزيرا للداخلية حتى اسفند ١٣٥٨هـ.ش ١٩٧٩م؛ لكن نظرا لترشحه لمجلس الشورى الوطنى الذى سمى فيما بعد بمجلس الشورى الإسلامى استقال من وزارة الداخلية وترك مكانه لعضو آخر من مجلس الثورة وهو آية الله محمد رضا مهدوى كني.

أخيرا خرج وزير الداخلية السابق مصطفى بور محمدى عن صمته وتحدث فى حوار مع جريدة همشهرى عن تفاصيل عزله، "أول مرة طرح فيها موضوع نقلي كان فى شهر مرداد ١٣٨٥ هـ.ش٢٠٠٦ م. حيث طلب منى أن أستقيل، وكان الدكتور إلهام قد حمل إلى هذه الرسالة من قبل رئيس الجمهورية. فقلت كما أقول فى المرحلة الأخيرة أنا لست من أهل الاستقالة. من المؤكد أنه لم يكن لدى إصرار على البقاء فى المنصب، أنا لم أطلب من أحد أن أتولى مسئولية ولست على استعداد لأن أقدم استقالتي. قلت أنا لا أحبذ الاستقالة وليس لى من الأمر شيء، إلا أن يأمر مقام الزعامة بأن أذهب. نعم هذا من باب أن أمكن لتقبل الولاية وتسليم الأمر لها. فانتقل الموضوع إلى مقام الزعامة، فقال ليس من المصلحة أن تترك المنصب، وظل فى مكانك طالما أننى لم أقل شيئا آخر. ومن الواضح أنه تحدث مع رئيس الجمهورية، ولم يعلق رئيس الجمهورية ثانية." لكن بعد كل هذا تم عزل بور محمدي. يقول "وفى الثلاثين من شهر مارس ٢٠٠٨م كنا فى جلسة للمجلس الأعلى للأمن القومي. وعندما انتهت الجلسة قال لى رئيس الجمهورية لى معك كلاما آخر، ومن المؤكد أنه يجب أن أراك حتى نهاية الأسبوع. خرجنا من الجلسة، فقال لى السيد لاريجانى فى جانب من قاعة رئاسة الجمهورية موضوع نقلك جارى طرحه. فقلت قد كان مطروحا من قبل، لكن الآن نظرا لاقتراب موعد المرحلة الثانية من الانتخابات أرى أنه من المستبعد وأنه ليس فى المصلحة أن يحدث هذا الأمر. نعم بسبب طريقة تعامل الرئيس، كانت لدى بعض التخمينات بالنسبة لبعض الأمور التى كان يتابعها سيادته قبل العيد، لكن بالنسبة لموضوع نقلى كان تخمينى أكثر ضعفا. فى يوم ٣/٤/٢٠٠٨م جاءنى تليفون من مكتب رئيس الجمهورية مرتين يؤكد على الحضور فى اليوم التالى الساعة الحادية عشر، فقوى هذا الأمر من ظنوني. وكانت الجلسة يوم الأربعاء صباحا، وتحدثنا على مدى نصف فى موضوعات عامة، وبعد هذا أبدى قدرا من اللطف ثم قال إننى قررت أن يتم نقلك. فقلت ليس عندى كلام"، ويواصل بور محمدى الكلام، صمت مقام الزعامة على موضوع عزله، لكن مكتب الزعيم قال أن صمته لم يكن رضا بما حدث. وهكذا يصف وزير الداخلية السابق عملية عزله "فى الأيام الأخيرة كانت هناك عدة نقاط مطروحة بشأن حركة تغيير المحافظين (رؤساء المحافظات) وتقرر أن يتم اتخاذ إجراءات طبقا للآلية التي يرتضيها رئيس الجمهورية. لكننى كنت شديد الحساسية بالنسبة لموضوع الانتخابات. وكنت أعتبرها واجبى الأكثر أهمية فى وزارة الداخلية وأن تكون الانتخابات نزيهة ومقبولة وجديرة بالدفاع عنها، وكنت أتحمل فى سبيل ذلك كل شيء، وبفضل الله تحملت الكثير من الضغوط والمصاعب التى واجهتنى وواجهت وزارة الداخلية بحيث أستطيع إنجاز مهمة الانتخابات بسلام. ولهذا كنت أرى أن تغيير المحافظين ورؤساء المدن ليس من المصلحة، وكان إحساسى أنه سيكون له تأثير سلبى على العملية الانتخابية ولهذا قاومت عملية التغيير فى هذا الوقت." كانت هذه المقاومة هى السبب وراء خروج بور محمدى من وزارة الداخلية.

توقيت العزل

سواء الحديث عن تغيير وزير الداخلية سواء حدوث ذلك التغيير قد تم فى توقيت لم يكن مناسبا بالمرة. فقد بدأ الحديث بالضبط على أعتاب المرحلة الثانية من الانتخابات الثامنة لمجلس الشورى الإسلامي، لدرجة أن هاشمى رفسجانى قال إن أحد الأسباب وراء التدنى الفظيع فى عملية التصويت وخاصة فى طهران تغيير وزير الداخلية وقد كان الأمر تأثير سلبيا على الأجواء الانتخابية.

ولو أن هذا الحادث تأخر قليلا وكان يعتبر متعلقا بزيارة مقام الزعامة لمحافظة فارس والزيارة الخارجية لرئيس الجمهورية لكنه حدث فى وقت كان يتوقع أن رئيس الجمهورية سينتظر حتى يفتتح المجلس الثامن وبعد تقديم تقرير عن الانتخابات يذهب وزير الداخلية لكن هذا لم يحدث، وبينما كان هناك أسبوعا واحدا على بداية عمل المجلس الثامن أصبح من الواجب على المشرف على وزارة الداخلية أن يقدم التقرير بدلا من وزير الداخلية، هذا فى حين وقت الانتخابات سواء ٢٤ اسفند أو ٦ ارديبهشت

وأخيرا تولى بور محمدى رئاسة هيئة التفتيش التابعة للسلطة القضائية ولازالت بورصة التوقعات حوله مزدهة

المناورات الجوية الإسرائيلية.. هل هى بروفة نهائية لضرب إيران؟(١/ ٢)

■ لواء أح متقاعد/ حسام سويلم

أثارت المناورات الجوية الضخمة التى أجرتها إسرائيل فى الأسبوع الأول من يونيو الماضى، وامتدت من شرق المتوسط إلى غربه عند جبل طارق بأكثر من ١٠٠ طائرة حربية، تساؤلات كثيرة على كلا الساحتين الإقليمية والدولية حول الهدف من هذه المناورات ومغزاها وفى هذا التوقيت بالذات، لاسيما وأنها اشتملت على موضوعات مهمة ذات صلة وثيقة بما يتردد عن مخططات إسرائيلية - أمريكية لشن عملية عسكرية ضد إيران قبل نهاية ولاية إدارة بوش فى ديسمبر ٢٠٠٨، كما كانت قد سبقتها مناورات أخرى جرت خلال العامين الماضى والحالى، بعضها قامت به إسرائيل منفردة والبعض الآخر بالاشتراك مع الولايات المتحدة ذات ارتباط وثيق بهذه المخططات الهجومية ضد إيران.

ورغم ما يجمع عليه كثير من السياسيين والعسكريين والخبراء الاستراتيجيين على الساحتين الإقليمية والدولية من خطورة إقدام أى من إسرائيل أو الولايات المتحدة أو كلاهما معا على شن عمل عسكرى ضد إيران، سواء كان محدوداً أو شاملاً فى أهدافه وأبعاده، والتى تتراوح ما بين هجمات جوية وصاروخية محدودة ضد المنشآت النووية الإيرانية بهدف تعطيل البرنامج النووى بضع سنوات، أو شاملة تستهدف تدمير كل القدرات النووية والعسكرية والاقتصادية الإيرانية حتى يتم إسقاط النظام الحاكم فى طهران، وذلك تحسباً لردود فعل عنيفة من جانب إيران قد تؤدى فى المقابل إلى ردود فعل أعنف من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، قد لا يتمكن أى طرف من السيطرة على أبعادها أفقياً ولا رأسياً، وبما يدخل منطقة الشرق الأوسط والعالم معها فى أقوى صراعات مسلحة وحروب أهلية وعمليات إرهابية لا يعلم سوى الله مداها. ورغم إدراك الجميع لهذه الخطورة، إلا أن دلائل كثيرة وشواهد تشير، بل وتؤكد، على أن صناع القرار السياسى فى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل لا يزالون يطرحون حتى اليوم وغدا الخيار العسكرى بقوة ضد إيران، رغم أن العمر الباقى فى إدارة بوش وحكومة أولمرت لا يشجع على اتخاذ مثل هذا القرار. إلا أنه يمكن لإدارة بوش المرتبكة فى العراق وأفغانستان وفى الداخل الأمريكى أيضا، وكذلك حكومة أولمرت أصبحت فى مهب الريح بعد الكشف عن جرائم الفساد التى ارتكبها أولمرت، أن يفعلا أى شئ فى أيامهما الأخيرة، وذلك طبقاً لمقولة معروفة هى "شجاعة آخر العمر أو آخر الحكم"، يفعلها مجانين القوة والنفوذ عندما يريدون الانسحاب من مسرح الأحداث بضوضاء وضجيج.

أولا: أبعاد المناورات الإسرائيلية

نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريراً فى ٢٠ يونيو ٢٠٠٨ تحت عنوان "الولايات المتحدة تقول بأن المناورات الإسرائيلية موجهة نحو إيران". أشارت فيه إلى أن المناورات التدريبية الواسعة النطاق التى قامت بها إسرائيل فى الأسبوع الأول من يونيو وصفها المسئولون الأمريكيون بأنها تبدو كبروفة لعملية قصف شامل بالقنابل ضد منشآت إيران النووية. وأن هذه المناورات بدت كأنها جهود مبذولة لتطوير القدرة العسكرية الإسرائيلية للقيام بضربات طويلة المدى، ولإظهار جدية إسرائيل فى التعامل مع البرنامج النووى الإيرانى.

وقد اشتركت فى المناورات أكثر من ١٠٠ مقاتلة إسرائيلية F-١٦، F-١٥ وطائرات أخرى مساعدة، وتمت فوق شرق المتوسط واليونان، وأن التدريبات شملت أيضاً استخدام المروحيات فى إنقاذ الطيارين فى حالة سقوطهم وأن هذه المروحيات ومعها طائرات (الصهريج) لإعادة التموين بالوقود فى الجو طارت لأكثر من ٩٠٠ ميل (١٥٨٥ كم)، وهى تقريباً نفس المسافة بين إسرائيل ومصنع تخصيب

اليورانيوم فى ناتانز بإيران.

وقد أفادت مصادر فى هيئة الأركان اليونانية أن المناورة الإسرائيلية التى أطلق عليها (جلوريوس سبارتان) وأجريت فى القسمين الشرقى والجنوبى من جزيرة كريت وفى حقل رماية فى لاريسا، شاركت فيها قوات جوية يونانية وذلك فى إطار اتفاق سابق للقيام بتدريبات مشتركة بين الحكومتين اليونانية والإسرائيلية. وأن وزير الدفاع الإسرائيلى باراك هو الذى حدد مسافة تحليق الطائرات بـ ٩٠٠ ميل حتى سواحل اليونان باعتبارها مساوية للمسافة من إسرائيل إلى إيران. كما أكدت صحيفة (لايبوبليكا) الإيطالية أن عددا كبيراً من العسكريين الأمريكيين تابعو هذه المناورات من إسرائيل، وأن هناك خططاً تشارك فيها المخابرات الإيطالية مع المخابرات الإسرائيلية تتعلق بضربة ضد إيران.

وفى الوقت الذى أمتنع فيه، المسئولون الإسرائيليون عن كشف تفصيلات هذه المناورات، حيث اكتفى المتحدث الرسمى العسكرى الإسرائيلى بالتصريح فقط "أن القوات الجوية الإسرائيلية تقوم بتدريبات دورية على تنفيذ مهام مختلفة لكى تكون قادرة على صد ومواجهة التحديات التى تشكلها التهديدات المعادية التى تستهدف إسرائيل، إلا أن الحجم الضخم لهذه المناورات الجوية الإسرائيلية أثار اهتمام وكالات الاستخبارات الأجنبية، فقد وصفها مسئول فى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) بأنه "يقصد بها أغراضاً سياسية واستراتيجية متعددة"، وأضاف أن أحد أهداف إسرائيل من ورائها هو التدريب على تكتيكات الطيران لمسافات بعيدة، وإعادة التموين بالوقود فى الجو، هذا إلى جانب التدريب على جميع المهام التفصيلية الأخرى المتعلقة بضربة جوية مركزة ضد منشآت إيران النووية بصواريخها التقليدية (شهاب) ذات المدى البعيد. وأضاف المسئول الأمريكى "إن الهدف الثانى هو تبليغ رسالة واضحة إلى الولايات المتحدة ودول أخرى مفادها أن إسرائيل على استعداد للتصرف عسكرياً إذا ما استمر تعثر الجهود الدبلوماسية فى منع إيران من إنتاج قنبلة يورانيوم مخصب. "ثم زاد مسئول البنتاجون الأمر إيضاحاً بقوله "إن الإسرائيليين يريدوننا أن نعلم، ويعلم كذلك الأوروبيون، وأيضاً الإيرانيون أن هناك خيارات كثيرة على مستويات مختلفة.

إلا أن عدداً من المسئولين الأمريكيين أفادوا بأنهم لا يعتقدون بأن الحكومة الإسرائيلية قد توصلت بشكل نهائى إلى اتخاذ قرار يلزمها بالهجوم على إيران، كما أنهم لا يعتقدون بأن هذا الهجوم وشيك الوقوع واستندوا فى استنتاجهم هذا فى أن تصريحات نائب رئيس وزراء إسرائيل ووزير النقل شاؤول موفاز لصحيفة يديعوت أحرونوت فى ٦ يونيو الماضى- فى اليوم التالى لنهاية المناورات الإسرائيلية- والتى قال فيها "إن الهجوم على إيران صار أمراً لا يمكن تجنبه بعد أن أظهرت استمرارها فى برنامجها لتخصيب اليورانيوم" قد انتقدها سياسيون إسرائيليون آخرون، وأرجعوها إلى رغبة موفاز فى تقوية موقفه السياسى الداخلى فى وقت تتصاعد فيه التكهنات حول مدى استمرار رئيس الوزراء إيهود أولمرت فى رئاسة الوزارة بعد نشر فضائح الفساد التى تمسه. وأن المسئولين الإسرائيليين أحاطوا قرناءهم الأمريكيين علماً بأن تصريحات موفاز لا تمثل السياسة الرسمية لدولة إسرائيل، ولكن فى الوقت نفسه أحيط المسئولين الأمريكيين علماً أيضاً بأن إسرائيل أعدت خططاً للهجوم ضد المنشآت النووية فى إيران، وقد تنفذها إذا احتاج الأمر إلى ذلك.-

وفى المقابل- وعلى الصعيد الإيرانى- أفاد تقرير نيويورك تايمز المشار إليه أنفاً أن إيران أظهرت إشارات على أنها تأخذ تحذيرات إسرائيل على محمل الجد، وذلك بما اتخذته فى الأسابيع القليلة الماضية من إجراءات لتقوية دفاعاتها الجوية، بما فى ذلك زيادة عدد دورياتها الجوية من ذلك على سبيل المثال تنشيط المقاتلات الإيرانية الاعتراضية طراز f-١٤ (توم كات) الأمريكية القديمة والتى تم تحديثها أخيراً، ومضاعفة دورياتها الجوية لمراقبة خط الطيران المدنى بين بغداد وطهران خشية أن تستغله مقاتلات إسرائيلية أو أمريكية فى التسلل عبره لضرب أهداف إيرانية وأوضح أحد المسئولين فى إدارة بوش "من الواضح أن الإيرانيين منزعجين من هذه المناورات الإسرائيلية، لذلك فإن دفاعاتهم الجوية دائماً على أتم الاستعداد للمواجهة".

وقد أوردت نيويورك تايمز فى تقريرها المشار إليه أن كثيراً من الخبراء الأمريكيين يعتقدون بأن مثل هذا الهجوم الإسرائيلى المخطط، قد يؤخر البرنامج النووى الإيرانى عدة سنوات ولكنه لن يقتلعه من جذوره. ذلك لأن الكثير من منشآت البنية التحتية لها البرنامج متواجدة تحت الأرض ومحصنة بطبقات من الخرسانة المسلحة وداخل أنفاق طويلة أو دهاليز، مما يجعل قصفها بدقة أمراً صعباً للغاية. هذا إلى جانب وجود معضلة استخباراتية مهمة، وهى أن ليس كل المنشآت النووية، الإيرانية الحقيقية قد تم اكتشاف أماكنها أو تحددت محلاتها بدقة. ولذلك من أجل تحقيق أكبر قدر من التدمير فى هذه المنشآت، فإنه من الضرورى. معاودة قصفها عدة مرات، وهو الأمر الذى يصفه كثير من المحللين بأنه خارج قدرات إسرائيل حالياً.

ولكن من جهة أخرى، فإن تأجيل شن عمل عسكرى ضد إيران والانتظار على برنامجها النووى أكثر من ذلك، يشكل أيضاً مخاطر على الإسرائيليين. فقد عبر مسئولون إسرائيليون مراراً عن مخاوفهم من أن إيران فى النهاية سوف تمتلك التكنولوجيا التى تحتاجها لإنتاج الكمية اللازمة من اليورانيوم عالى التخصيب (٩٠٪ فأعلى) واللازمة لتصنيع أسلحة نووية. وفى المقابل- وفى إطار اتخاذ إيران إجراءات لتقوية وتدعيم دفاعاتها الجوية عن المنشآت النووية- حصلت منذ وقت قصير على نظامين لرادارات إنذار متقدمة روسية الصنع، وبما يزيد من قدرة إيران على اكتشاف الإنذار عن الطائرات المعادية التى تقترب إليها على ارتفاعات منخفضة. وقد أكد هذه المعلومة مدير

الاستخبارات الوطنية الأمريكية (مايكل ماكونيل) عندما صرح فى فبراير الماضى بأن إيران على وشك الحصول على نظام صواريخ أرض/ جو روسى الصنع جديد طراز سام -٢٠ (sa-٢٠)، ويفيد مسئولون عسكريون أمريكيون أن نشر مثل هذه الأنظمة الدفاعية الصاروخية سيعيق تخطيط إسرائيل شن هجوم جوى ضد إيران، مما يشكل ضغطاً متزايد على إسرائيل لكى تسرع بالعمل ضد إيران قبل أن تستكمل الأخيرة نشر هذه الأنظمة الدفاعية فى الميدان.

تقييم جهاز الاستخبارات الوطنى الأمريكى الذى صدر فى ديسمبر الماضى يشير إلى تعليق إيران العمل فى مجال تصميم أسلحة نووية منذ أواخر عام ٢٠٠٣، إلا أن التقييم الاستخباراتى المشار إليه لم يوضح من الواضح عما إذا كان العمل قد استؤنف فى هذا البرنامج من عدمه، خاصة وأن البرنامج النووى الإيرانى يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببرنامج الصواريخ الباليستية (شهاب)، باعتبارهم خطوتان متلازمان لصناعة واستخدام أسلحة نووية، وباعتبار الصاروخ هو الوسيلة الرئيسية لإيران لإيصال أسلحتها النووية إلى أهدافها نتيجة عدم قدرة، المقاتلات الإيرانية على إيصال القنابل النووية إلى أهدافها، لذلك فإن الجهود الإيرانية فى البرنامجين متلازمة ومستمرة.وقد ختمت نيويورك تايمز تحقيقها حول المناورات الجوية الإسرائيلية الأخيرة بالإشارة إلى أن مسئولى البنتاجون يرون فى هذه المناورات الإسرائيلية- والتى تفوق فى حجمها ما اعتاد السلاح الجوى الإسرائيلى أن يشركه من طائرات فى مناوراته الصيفية المعتادة خلال السنوات الماضية، إلى جانب زيادة وتنوع حجم المهام التى تم التدريب عليها- قد بدت وكأنها تعكس التزام القادة العسكريين الإسرائيليين وتأكيدهم على قدرة قواتهم المسلحة المسلحة تسليحا جيداً والمدربة تدريباً فائقاً فى التغلب على المشاكل التى واجهتها فى حرب يوليو ٢٠٠٦ بجنوب لبنان أمام حزب الله، وتجاوز الصعوبات التى أشار إليها تقرير فينوجراد عن هذه الحرب. وفى ذلك يقول مسئولو البنتاجون "إن الإسرائيليين يكررون ويكررون، ويعيدون التدريب على تمثيل جميع المهام التى سينفذونها عندما يتخذ القرار بشن الضربة الجوية ضد إيران، حتى إذا ما كان عليهم أن ينفذوا ذلك فعلاً، يكونون فعلاً على أهبة الاستعداد، ولا يستبعدون أى خيارات خارج الطاولة، ولا يتركون شيئاً للمصادفة.

وفى إطار هذا التحسب لجميع الاحتمالات عقد إيهود أولمرت رئيس وزراء إسرائيل فى أواخر يونيو الجارى اجتماعاً سرياً مع الجنرال احتياط (أفرايم سيلع) قائد الهجمة الجوية على المفاعل النووى العراقى (أوزيراك) فى عام ١٩٨١، والذى شارك فى التخطيط لتدمير منصات الصواريخ السورية أثناء غزو لبنان عام ١٩٨٢، وهو أيضاً الذى شجع الجاسوس اليهودى الأمريكى جوناثان بولارد على تسريب معلومات بالغة السرية من جهاز المخابرات البحرية الأمريكية التى كان يعمل بها إلى إسرائيل. وفق ما ذكرته صحيفة (معاريف) فإن أولمرت أراد أن يسمع من الجنرال (سيلع) تقديراته بشأن نجاح العملية المخططة ضد البرنامج النووى الإيرانى.

وحول هذا الموضوع قال الخبير العسكرى الإسرائيلى (مارتن فان كريفيلد) أن نجاح أى عملية بهذا الحجم يستدعى معرفة البرنامج النووى الإيرانى بكامل تفصيله: ما هى مكوناته، ومواقع انتشاره، وعمق مخابئه؟.

وفى تقديره أن الإحجام عن القيام بمثل هذه المغامرة سيجعل من إيـران قوة نووية ثانية فى منطقة الشرق الأوسط". ومعنى هذا أن الوجود النووى المتوازن سيلغى الدور الذى أوجده بن جوريون عن طريق الاستفراد بالسلاح النووى، والذى وصفه شيمون بيريز- الذى كان مسئولاً عن حصول إسرائيل على مفاعل ديمونة النووى من فرنسا- بأنه سلاح "الملاذ الأخير"، أى أن استخدامه لن يتم إلا عندما تتأكد إسرائيل بأن وجودها معرض لخطر حقيقى، تماماً مثلما حدث خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ يوم بكى موشى ديان وزير الدفاع الإسرائيلى آنذاك عندما رأى أن عبور الجيش المصرى قناة السويس واكتساحه خط بارليف يمثل انهياراً للجبهة، وبأن إسرائيل عاجزة عن الاستمرار فى المقاومة، وقال آنذاك لرئيسة الوزراء جولدامائير: أنها نهاية المعبد الثالث فى صحراء النقب بشكل مكشوف أمام أقمار التجسس وطائرات الاستطلاع الأمريكية، الأمر الذى دفع هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية آنذاك إلى الإسراع بإنشاء جسر جوى نقل حوالى ٨٠٪ من ترسانة الجيش الأمريكى (دبابات وصواريخ مضادة للدبابات وقنابل وصواريخ جوية ووسائل حرب الكترونية ومقاتلات) إلى الجبهة المصرية فى العريش على الفور عبر جزر الأزور فى المحيط الأطلنطى، الأمر الذى غير نيران القوة فى الحرب لصالح إسرائيل، وبدأت عملية فصل القوات التى أشرف عليها كيسنجر وانسحبت إسرائيل فى النهاية من سيناء. وفى ذلك قال كيسنجر عائير أنه بذلك نجح فى "تأجيل حرب القيامة مائة سنة".

وعندما قرر مناجم بيجن رئيس وزراء إسرائيل عام ١٩٨١ ضرب المفاعل النووى العراقى، استند فى قراره إلى تشخيص "حكماء إسرائيل"، وخلاصته أن الإهمال فى شن ضربة وقائية ضد هتلر- زعيم ألمانيا النازية إبان الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥- تسبب فى سقوط أكثر من أربعين مليون نسمة فى هذه الحرب، ولو أن الاستخبارات البريطانية ركزت آنذاك على عملية اغتيال هتلر، لما حدث "الهولوكوست" ضد يهود ألمانيا. وفى ضوء ذلك التشخيص من حكماء إسرائيل قرر بيجن ضرب المفاعل النووى العراقى.

وقد تفاوتت تعليقات الصحافة الإسرائيلية على المناورات الجوية الإسرائيلية، فمن جهة رأى المحلل العسكرى فى صحيفة معاريف (عاميرربابورت) أن النشر عن تدريب سلاح الجو الإسرائيلى فى نيويورك تايمز وتقارير أخرى

حول الموضوع ذاته.. يدل على أن إسرائيل "بقيت وحدها فى مواجهة القنبلة الإيرانية"، أما صحيفة يديعوت أحرونوت فقد نشرت مقال بـ (الكس فيشمان) ذكر فيه أن توقيت نشر تقرير نيويورك تايمز لم يكن محض صدفة، وإنما جاء فى وقت يدرس فيه النظام الإيرانى مقترحات قدمها الاتحاد الأوروبى وتقضى بأن توقف إيران برنامجها النووى مقابل حصولها على امتيازات كبيرة. ومن جهة أخرى ذكرت نفس الصحيفة أن الأمريكيين يتكتمون على خيارهم العسكرى ضد إيران، ويفضلون أن يكون الإسرائيليون هم "المجانين" فى المرحلة الحالية، ويطالبون أوروبا بألا تتوقف عن ممارسة ضغوط على إيـران. وفى مقابل ذلك فقد جاء توقيت المناورات الأخيرة مواكبا لتولى قائد سلاح الجو الإسرائيلى الجديد الجنرال (عيدو نحوشتان) مهام منصبه، الأمر الذى يعنى أن "إيران ستبقى الشغل الشاغل المركزى لنحو شتان" وقد أشارت الصحيفة إلى أن إسرائيل عملت على تنسيق التدريب مع عدد كبير من الدول فى المنطقة إلى جانب دول عظمى بدءاً من استخدام أجواء دول وحتى التنسيق مع قيادات حاملات الطائرات الأمريكية والروسية. وقارن الكاتب فيشمان بين الاستعدادات الإسرائيلية لمهاجمة إيران ومهاجمة المفاعل النووى العراقى ومنشأة دير الزور السورية، وذلك من حيث أنه فى المرتين السابقتين لم تطلق إسرائيل تصريحات ولم تهدد، وإنما هاجمت وحسب، بينما هذه المرة "فنحن نهدد، وبإمكان الإيرانيين أن يكونوا مطمئنين، باعتبار المثل القائل بأن الكلب الذى يكثر من النباح لا يعض".

لكن المحلل العسكرى لصحيفة هاآرتس (عاموس هارئيل) توصل لنتيجة مختلفة، ورأى أن الوقت آخذ فى التقلص وقال "لو كان المسئولون فى القدس يفكرون بجدية فى أنه ينبغى عليهم، الاعتياد على توازن رعب نووى جديد، لسمعنا مديحاً حيال عقلانية النظام الإيرانى"، ثم أشار إلى أن المسئولين السياسيين والعسكريين فى إسرائيل يدركون أن سلاح الجو الإسرائيلى ليس قادراً على تدمير كل المنشآت النووية الإيرانية، لكن رغم ذلك فإنهم يعتبرون أن تدمير قسم من هذه المنشآت وعرقلة تطور البرنامج النووى الإيرانى هو إنجاز بحد ذاته. وفى تحليل فنى دقيق للمصاعب التى تواجه تنفيذ الضربة ذكر (يوسف ميلمان) محلل الشئون الاستراتيجية فى هاآرتس: "إن احتمالات نجاح هجوم جوى ضد إيران مرتبط بالمعلومات الاستخباراتية التى ستتوافر لإسرائيل، فلابد أن تكون معلومات دقيقة تشمل معرفة ليس فقط أماكن المنشآت النووية التى سيتم قصفها، ولكن أيضاً طبيعة التحصينات المتواجدة فى هذه المنشآت من حيث معرفة سماكة الأسمنت فى المبانى التى ستتم مهاجمتها والعمق المتواجد عليه الأهداف فى باطن الأرض. وأضاف "أن معلومات كهذه ستملى على إسرائيل نوعية الأسلحة والقنابل الذكية التى ستستخدمها، وأساليب تنفيذ الهجمات الجوية من حيث أسلوب واتجاه وارتفاع الطائرات أثناء مهاجمتها لأهدافها". ثم أشار إلى تقارير صحفية أجنبية أفادت بان إسرائيل قد تستخدم الغواصات (دوليفن) التى لدى السلاح البحرى أيضاً، والتى يبرز تفوقها فى قدرتها على الوصول إلى مناطق قريبة من إيران (خليج عمان) من دون اكتشافها، ولكن مساوئها تكمن فى عدد الصواريخ القليل نسبيا التى بإمكانها حملها. ولفت ميلمان إلى دراسة أمريكية تم إعدادها فى عام ٢٠٠٦، وتناولت هجوما إسرائيلية محتملا ضد إيران. وبحسب هذه الدراسة فإن لدى السلاح الجوى الإسرائيلى ثلاث مسارات لهجوم كهذا، المسار الأقصر والمركزى ويمر فى أجواء الأردن والعراق، والمسار الثانى يمر عبر الحدود التركية السورية، فيما يمر المسار الثالث فوق البحر الأحمر والسعودية أو بقربها.

ثانياً: أهداف المناورات الإسرائيلية:

١ – التدريب على تنفيذ المهام التى ستنفذها المقاتلات الإسرائيلية أثناء الضربة الجوية، وحل مشاكلها الاستراتيجية والفنية، وأبرزها قطع مسافات طيران طويلة، وإعادة التموين بالوقود فى الجو، ومهاجمة القواعد الجوية والمطارات والرادارات ومواقع الصواريخ أرض/ جو الإيرانية، ومهاجمة المنشآت النووية الإيرانية على نماذج مماثلة، وتوفير الحماية الجوية للطائرات المهاجمة أثناء تنفيذ مهامها، ومهاجمة وتدمير وحدات الصواريخ أرض / أرض (شهاب -٣) الإيرانية فى مناطق تمركزها وأثناء تحركها وقبل وخلال احتلالها مواقع إطلاقها وفيها، وتحقيق الإنذار الجوى المبكر والقيادة والسيطرة، وإدارة حرب إلكترونية تشمل استطلاع وإعاقة رادارية ولاسلكية ضد مراكز الدفاع الجوى ومراكز القيادة والسيطرة الإيرانية، والتقاط طيارين يحتمل سقوطهم أثناء العملية، والاقتراب من الأهداف المعادية ومهاجمتها على ارتفاعات منخفضة، واستخدام الذخائر المخصصة لتدمير المواقع الإيرانية المحصنة تحت الأرض وصوامع الصواريخ شهاب الثانية.

٢ – تبليغ رسالة إلى المسئولين فى إيران بأن إسرائيل على استعداد للتحرك عسكريا ضد إيران إذا فشلت الجهود الدبلوماسية والعقوبات الدولية فى إجبار إيران على التخلى عن برنامجها النووى، وأصرت على المضى قدما فى خططها لتخصيب اليورانيوم.

٣ – تبليغ رسالة إلى الإدارة الأمريكية أن إسرائيل على استعداد للتوجه منفردة لحل المشكلة النووية الإيرانية دون الولايات المتحدة، وعلى الأخيرة أن تتحمل مسئولية نتائج ما قد يحدث بعد ذلك إقليميا وعالميا.

٤ – أن إسرائيل ليست على استعداد لقبول النظرية الإيرانية القائلة بـ "توازن الرعب" بينها وبين إيران، رغم نجاح هذه النظرية فى منع تحول الحرب الباردة التى كانت سائدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قبل تفكك الأخير عام ١٩٩١ إلى حرب ساخنة – حيث لا يمكن تطبيق هذه النظرية على إسرائيل التى لا تتحمل ضربة نووية

واحدة لضيق مساحتها.

ثالثاً: دلائل العمل العسكرى الإسرائيلي ضد إيران:

ليست المناورات الجوية الإسرائيلية الأخيرة هى الدلالة الوحيدة على وجود نوايا إسرائيلية لشن عمل عسكرى ضد إيران رغم ضخامتها مقارنة بالمناورات الجوية الإسرائيلية السابقة التى جرت بعشرات طائرات، بل توجد دلائل سياسية وعسكرية أخرى تؤكد على وجود هذه النوايا، ومن أبرز هذه الدلائل الآتى:

تصريح نائب رئيس وزراء إسرائيل ووزير النقل الجنرال احتياط شاؤول موفاز لصحيفة يديعوت أحرونوت فى ٦ يونيو الماضى والذى قال فيه بأن شن هجوم إسرائيلى على المواقع النووية الإيرانية "لا مناص منه" وذلك فى ضوء الإخفاق الواضح للعقوبات فى حرمان طهران من التكنولوجيا النووية التى يمكن استخدامها فى صنع أسلحة نووية، ثم أوضح قائلا: "إذا استمرت إيران فى برنامجها لتطوير أسلحة نووية سنهاجمها لأن العقوبات ثبت أنها غير فعالة". وأضاف موفاز أن الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد الذى دعا إلى محو إسرائيل من الخريطة "سيختفى قبل أن تختفى إسرائيل". ولكن موفاز الذى دأب منذ أسابيع على الإدلاء بتصريحات شديدة اللهجة حول قضايا عدة، أشار إلى أنه لا يمكن شن هجوم على إيران من دون دعم الولايات المتحدة، واعتبر أن الخيارات الأخرى "ساقطة" إذ تبنى أن العقوبات غير مجدية. ولم يعقب الناطق باسم رئيس الوزراء إيهود أولمرت (مارك ريجيف) على تصريحات موفاز مباشرة، ولكنه قال: "إن كل الخيارات يجب أن تبقى على الطاولة"، وزاد الناطق قائلاً: "نعتقد بأن على المجتمع الدولى أن يفكر فى اتخاذ خطوات ملموسة، مثل فرض حظر على المنتجات النفطية المكررة المتجهة إلى إيران، وعقوبات ضد رجال أعمال إيرانيين يسافرون إلى الخارج، مع تشديد الضغوط على المؤسسات المالية الإيرانية". وهو ما انعكس بعد ذلك فى قرارات الاتحاد الأوروبى بتشديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، وأبرزها منع التعامل مع بنك (ميللى) أكبر البنوك الإيرانية. ورداً على تصريح موفاز قال الناطق باسم البيت الأبيض (سكوت ستانزل): "لن أعلق أهمية على تكهنات، مستدركاً أن واشنطن تعطى الأولوية للدبلوماسية لمنع إيران عن مواصلة نشاطاتها النووية الحساسة"، وأضاف: "أعتقد بأننا كنا واضحين جداً بالنسبة إلى مقاربتنا حول إيران خلال الأسابيع والشهور الأخيرة".

وينبغى النظر أولاً لهذه التصريحات من خلال أهمية مصدرها، من حيث كونه وزير الدفاع السابق ورئيس أركان سابق، وعضو فاعل فى مجلس الوزراء الأمنى (المصغر)، والمشارك حتى اليوم فى التخطيط الدفاعى الإسرائيلى، وأحد كبار حزب كديما الحاكم وواحد من المرشحين لخلافة أولمرت فى رئاسة الوزارة فى حال استقالته، هذا إلى جانب كونه المسئول عن ترأس اللجنة الإسرائيلية فى مباحثات الشراكة الاستراتيجية السنوية بين إسرائيل والولايات المتحدة. والجدير بالذكر أن موفاز ولد فى طهران عام ١٩٤٨ وهاجر مع والديه إلى إسرائيل فى عام ١٩٥٧.

كذلك ينبغى النظر إلى هذا التصريح فى ضوء تصريح آخر لرئيس وزراء إسرائيل أولمرت صدر قبل أيام من تصريح موفاز، عند زيارة أولمرت لواشنطن دعا فيه الولايات المتحدة إلى التصدى للطموحات النووية الإيرانية "بكل الوسائل الممكنة".

وبموازاة ذلك نقلت صحيفة معاريف فى ٦ يونيو الجارى عن مصدر سياسى - امنى إسرائيل قوله أنه "فى نهاية المطاف ستضطر إسرائيل لمهاجمة إيران من أجل منعها من الحصول على قدرة نووية". وقالت الصحيفة أن المصدر ضالع فى المسائل الاستخباراتية المتعلقة بتقدم البرنامج النووى الإيرانى، وبالاتصالات بين إسرائيل والولايات المتحدة، والجدول الزمنى المتعلق بهذه القضية. ولفتت إلى أن رأى هذا المصدر ينضم إلى آراء مسئولين إسرائيليين كبار آخرين، يعتقدون أن احتمالات شن الإدارة الأمريكية الحالية هجوماً عسكرياً ضد إيران أخذت تتضاءل مع مرور الوقت، مما يجبر إسرائيل على تحول مسئوليتها لوضع حد ونهاية للخطر النووى الإيرانى القادم. وبررت معاريف ذلك نقلا عن مسئولين فى المؤسستين السياسية والأمنية الإسرائيليتين قولهم: "إن إسرائيل لا يمكنها أن تتحمل إيران نووية، ومن ثم ينبغى العمل ضد إيران فى أقرب وقت، وهو ما يتطلب تحقيق قدرة عسكرية قادرة على شل، أو على الأقل لمرحلة، البرنامج النووى الإيرانى، وهذا ليس أمراً فى السماء وإنما هو أمر ممكن تحقيقه". وكشفت معاريف أيضاً عن نقاشاً حار داخل جهاز الأمن الإسرائيلى حول مهاجمة إيران، وأنه من جهة يستعد الجيش الإسرائيلى، وبالأساس سلاح الجو، لتنفيذ الخيار العسكرى فى حال اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً بتنفيذه. ومن جهة أخرى مازال هناك كثيرون فى إسرائيل يعتقدون أن محاضر مثل هذا الهجوم بالغة للغاية، وأن الرد الإيرانى فى المنطقة كلهخا وفى العالم سيكون قاسياً، ومن ثم يجب على القيادات الإسرائيلية السياسية والعسكرية المعنية بشن عمل عسكرى ضد إيران أن تضع فى اعتبارها ثلاث مسائل مهمة تتمثل فى الآتى:

أولاً: رد الفعل الإيرانى على إسرائيل فى حالة تعرض الأخيرة لضربة عسكرية، ويشارك إيران فى رد فعلها الانتقامى كل من سوريا وحزب الله.

ثانياً: ضرورة مشاركة الولايات المتحدة فى العملية.

ثالثاً: احتمالات غير مستبعدة لاستخدام أسلحة نووية تكتيكية إذا ما تعرضت الولايات المتحدة وإسرائيل لخسائر جسيمة نتيجة رد الفعل الإيرانى.

وقد كان من شأن تهديدات موفاز لإيران أن قفز سعر برميل النفط ١١ دولار فى يوم واحد، ووصل إلى ١٣٩ دولار، ويتوقع أن يتجاوز ١٥٠ دولار إذا ما فرضت مجموعة ثالثة من العقوبات على إيران نتيجة إصرار الأخيرة

على مواصلة برنامجها لتخصيب اليورانيوم، حيث من المؤكد أنه فى حالة تعرض إيران لعمل عسكرى، إسرائيلى أو أمريكى أو مشترك أن تتوقف عمليات نقل النفط عبر الخليج بسبب احتمالات إغلاق مضيق هرمز كما سيضاعف أسعاره.

ومن اللافت للنظر أن موفاز فى كلمته أمام مؤتمر هرتسليا السنوى الثامن الذى عقد فى يناير ٢٠٠٨ عبر عن قلقه من انهيار العزلة التى حاولت إسرائيل والولايات المتحدة فرضها على طهران، من خلال التطرق إلى استمرار العلاقات بين إيران وكل من روسيا والصين، وقال: "فى السنة الأخيرة، اتفقت روسيا وإيران على إكمال منشأة (بوشهر) النووية، ووقعت الصين على اتفاقية تجارية بالرغم من التجاوزات الفظة من جانب إيران، وتحسنت العلاقات بين الأمم المتحدة والدول العربية المعتدلة مع إيران". وأضاف موفاز مستنتجاً: "العالم يذهب إلى الخلف، هذا انهيار". ورأى موفاز فى مداخلاته أثناء المؤتمر أن إيران مازالت تشكل تهديداً وجودياً لإسرائيل، بل وللعالم كله، مشيراً إلى أن عامل الوقت آخذ فى النفاذ، ذلك أنه بقى سنتان فقط لوقف المشروع النووى الإيرانى قبل أن يصبح متأخراً وننجر إلى حرب عالمية ثالثة". وقد حاول موفاز تحريض المجتمع الدولى على إيران من خلال التحذير من أن الخطر الإيرانى لا يطال إسرائيل حصراً، فقال: "إن الرئيس محمود نجاد استطاع إقناع العالم بأن إسرائيل هى عدوه الوحيد، إلا أن إسرائيل هى جزء بسيط من طموحه الاستراتيجى". وأضاف أن الصواريخ التى تنتجها إيران يمكنها تجاوز إسرائيل بآلاف الكيلو مترات.

وحقيقة الأمر أن تصريحات موفاز الأخيرة لم تكن خروجا عن النص الاستراتيجى الإسرائيلى، فهى تعكس الجمع بين نظرية بيجين التى تؤكد على ضرورة بقاء إسرائيل القوة النووية الوحيدة بالمنطقة، وبين نظرية بن جوريون الداعية لاحتواء أطراف الصراع، وهو ما تمثل فى احتواء إيران بقواعد وتسهيلات إسرائيلية نجحت فى إقامتها فى أذربيجان بوسط آسيا، وتوثيق علاقاتها الاستراتيجية مع كل من الهند وتركيا، ووجودها المشبوه فى كردستان العراق. أما من حيث استغلال هذه التصريحات على الصعيد السياسى الداخلى فى إسرائيل، فقد هاجم مسئولون إسرائيليون بارزون هذه التصريحات، واتهموا موفاز - الطامح لخلافة رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت داخل حزب كاديما، باستغلال مشاعر الخوف من نشوب حرب إقليمية لخدمة طموحاته. حيث تدور منافسة شرسة على زعامة هذا الحزب، خاصة من جانب تسيبى ليفنى وزيرة الخارجية، وآفى دختر، ومئير شطرين، فقد استهدفت موفاز من تصريحه هذا وفى هذا التوقيت بالذات أن يقوم نفسه كمرشح للحزب باعتباره الجنرال الوحيد القادر على قول "لا" فى مواجهة ضغوط تفرض مزيداً من التفاوض مع سوريا حول الجولان، ومزيداً من توفير فرص لأجواء التهدئة مع الجانب الفلسطينى (حماس).

وإذا كان موفاز بتصريحه هذا يروج لعملية عسكرية ضد إيران، يعلم أن وضع ترتيباتها وخططها طى الكتمان إلى أن تحين ساعة الصفر أمر فى غاية الأهمية لا يختلف عليه العسكريون مع السياسيون، لهذا السبب يقول عمير ربابورن - الراسل العسكرى لصحيفة معاريف - "إن الثرثرة فى الأمور العسكرية لا تقود إلى نصر وإنما إلى ارتفاع أسعار النفط بلا سبب جوهرى.. ولا تخفف من وطأة توتر، ولكنها تؤدى حتماً إلى شوشرة لا تتوافق مع أوضاع حكومة على وشك الانهيار، ولكنها ستكون مصدر تنبيه له قيمته عند طهران التى ستسعى حتماً إلى مزيد من التأهب والاستعداد.

إذن لماذا أطلق موفاز هذه التصريحات، وهو القائد العسكرى السابق الذى يعرف جيداً أن مصلحة إسرائيل الأساسية تتطلب منه ضبط انفلاته الأمنى، ويعرف كذلك أن سبل الدعاية لمسائل حزبية داخلية لا يتحقق عن طريق نشر التصريحات التى تضر أكثر مما تنفع، ويعرف أيضاً أن الائتلاف العربى (الأمريكى - الأوروبى) لمحاربة الملف النووى الإيرانى الذى تديره واشنطن يسعى لإيجاد صيغة توافقية يعمل ضمن إطارها جميع الأطراف المشتركة فيه بما فى ذلك إسرائيل، دون أن يشذ أحدهم عن دوره؟ أغلب الظن أنه دور مرسوم وليس انفلاتا أمنياً من أحد المسئولين الإسرائيليين كما قالت بعض الصحف الأوروبية، دور تواصل من خلاله واشنطن ممارسة سياسة العصا والجزرة، التى يتبعها الرئيس بوش تجاه طهران، حيث الترويج دائما لإمكانية وجود مخرج سياسى لكل المشكلات بجانب الإصرار على فرض العقوبات، وتجميد الأموال، ومحاكمة المسئولين، مع التهديد بتوجيه ضربة عسكرية قاصمة. وهو دور ربما قصد به التغطية على مجموعة من المقابلات التى جرت مؤخراً بين أطقم من المخابرات الأمريكية ونظرائهم الإسرائيليين، تقول المصادر الأوروبية أنها تركزت حول أفضل السبل لإغلاق ملف إيران النووى بأيسر سبل وأقل تكلفة.

كذلك جاءت تصريحات موفاز بعد الهدوء النسبى فى بعض أنحاء العراق، وبعد التطمينات التى قدمها رئيس وزراء العراق نورى المالكى لإيران إبان زيارته الأخيرة لطهران حول الاتفاقية الجبرية التى تستعد حكومته لإبرامها مع واشنطن. كما سبقت تصريحات موفاز البيان الختامى الذى صدر عن القمة الأوروبية التى شارك فيها الرئيس الأمريكى بوش فى ١٠ يونيو الماضى، مؤكداً "الاستعداد لتكملة العقوبات بإجراءات إضافية تضمن عدم إساءة استخدام البنوك الإيرانية للنظام المصرفى الدولى لأجل دعم انتشار الأسلحة غير التقليدية والنووية ودعم الإرهاب..

وهكذا قام كل طرف بدوره المحدد له.. موفاز عبر عن الاستعداد الإسرائيلى الكامل لتوجيه ضربة ولو بشكل منفرد ضد إيران كوجه من أوجه ممارسة الضغط الخشن، أما

الطرف الأوروبى ومعه الطرف الأمريكى فقد أكدا قدرتهما على مواصلة الضغط السياسى والاقتصادى والانتقال به إلى مستوى حرمان إيران من ودائعها المالية فى البنوك الدولية. ويبقى على إيران أن تحدد موقفها: أما مواصلة تخصيب اليورانيوم والتعرض لضربة عسكرية، أو توقيف التخصيب وضمان سلامة ليس فقط منشآتها العسكرية والنووية، ولكن أموالها فى الخارج أيضاً.

وقد كشفت عدة مصادر أمنية ودفاعية فى إسرائيل عن وجود خمس خطط تكاملية فيما يتعلق بشن عملية عسكرية ضد إيران، وهى على النحو التالى:

أ - خطة لتوجيه ضربة جوية وصاروخية مركزية ضد أخطر المنشآت النووية الإيرانية فى ناتانز وأصفهان وآراك، بواسطة القدرات الإسرائيلية فقط، ودون مشاركة أمريكية.

ب - خطة لتوجيه ضربة جوية وصاروخية شاملة ضد أهداف نووية وعسكرية واقتصادية فى إيران بمشاركة الولايات المتحدة، تكون فيها إسرائيل بمثابة رأس رمح.

جـ - خطة لمواجهة رد الفعل الإيرانى على صعيد تأمين ووقاية الجبهة الداخلية فى إسرائيل فى حالة تعرضها لقصف صاروخى من جانب إيران بواسطة صواريخ (شهاب ٣، ٤) مزودة برؤوس تقليدية وفوق تقليدية (كيماوية وبيولوجية).

د - خطة لشن هجمات صواريخ كروز برؤوس نووية تكتيكية من الغواصات دولفين الإسرائيلية ضد أهداف استراتيجية إيران تنتشر فى خليج عمان، كرد انتقامى من جانب إسرائيل فى حالة تعرضها لقصف صاروخى إيرانى.

هـ - خطة لمواجهة احتمالات قيام كل من سوريا وحزب الله وحماس بشن هجمات صاروخية ضد إسرائيل، بالتزامن مع ضربات صاروخية إيرانية، وذلك فى إطار الشراكة الاستراتيجية بين إيران وسوريا وحزب الله وحماس.

وقد سبق أن بحث موفاز مع إدارة بوش إمكانية شن عمل عسكرى مشترك ضد إيران تستخدم فيه أسلحة نووية تكتيكية لتدمير المنشآت النووية الإيرانية المتواجدة تحت الأرض.

ومن الدلائل أيضاً على العمل العسكرى الإسرائيلى المتوقع ضد إيران زيارة وزير الدفاع الإسرائيلى إيهود باراك لتركيا لحثها على السماح للطائرات الإسرائيلية بعبور الأجواء التركية عند شن هجوم جوى ضد إيران، مع السماح بهبوط اضطرارى للطائرات الإسرائيلية عند اللزوم. كذلك زيارة نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى لأنقرة منذ شهرين لنفس السبب، ومقايضة ذلك بدعم الولايات المتحدة لتركيا فى حربها ضد حزب العمال الكردستانى بالمعلومات والذخائر، والسماح للطائرات والقوات التركية بالعمل فى مناطق شمال العراق الخاضعة لحكومة كردستان برئاسة البرزانى على غير إرادتها.

وفى نفس إطار الدلائل على شن عمل عسكرى إسرائيل ضد إيران تشكيل مركز قيادة عمليات خاصة برئاسة قائد السلاح الجوى الإسرائيلى الجنرال اليعازر شكيدى مقره فى مركز الإنذار المبكر الجوى والفضائى جنوب تل أبيب، بهدف قيادة القوات الجوية الإسرائيلية أثناء تنفيذها للخطة الهجومية ضد إيران، كذلك تشكيل سربين أحدهما مقاتلات قاذفة F-١٦ والآخر مقاتلات اعتراضية متعددة المهام F-١٥ متمركزين فى قاعدتين جويتين بصحراء النقب وفى تل توف هذا بالإضافة لتدريب معظم أسراب المقاتلات الإسرائيلية على التحليق لمسافات بعيدة وصلت إلى غرب المتوسط حيث مضيق جبل طارق وإلى جزيرة مالطة فى شمال المتوسط. فقد فوجئت الرادارات اليونانية والتركية والأسبانية بظهور هذه الأحجام الكبيرة من الطائرات على شاشاتها خارج المياه الإقليمية وتم اعتراضها باعتبارها طائرات معادية حتى اكتشفوا أنها طائرات إسرائيلية، بالإضافة للتدريب على تلقى الإنذار الفضائى بإطلاق صواريخ معادية ضد إسرائيل، وسرعة تدمير مواقعها قبل أن تعاود إطلاقها.

كما شملت التدريبات الإسرائيلية أيضاً تنفيذ عمليات تداخل على شبكات الكمبيوتر الإيرانية بهدف إغلاقها، خاصة المتعلقة بالبنوك والمواصلات والعمليات الاقتصادية. وكانت تجربة الإعاقة على وحدات الدفاع الجوى السورية (بانتسير ١-١) التى كانت تحمى موقع الكبر الذى قيل أنه مفاعل نووى سورى تحت الإنشاء فى شمال دير الزور يوم ٦ سبتمبر ٢٠٠٧، ونجاح المقاتلات الإسرائيلية F-١٥ فى الإغارة على الموقع وتدميره، بمثابة تجربة ناجحة لمواجهة الدفاعات الجوية الإيرانية ذلك عند تنفيذ مخطط الهجوم ضد إيران.

وفى إطار الإعداد للعملية العسكرية الإسرائيلية المتوقعة ضد إيـران، حصلت إسرائيل من الولايات المتحدة فى سبتمبر عام ٢٠٠٤ على كميات ضخمة من الذخائر الجوية الذكية شملت ٢٥٠٠ قنبلة ماركة ٨٤ زنة ٢٠٠٠ رطل، ٥٠٠ قنبلة ماركة ٨٣ زنة ١٠٠٠ رطل، ١٥٠٠ قنبلة ماركة ٨٢ زنة ٥٠٠ رطل، وجميعها مزودة بنظام (JDAM Jaint Directed Attark Munition) للتوجيه الدقيق الذى يربط القنبلة بالهدف من خلال قمر صناعى بواسطة جهاز Ges. وفى نوفمبر ٢٠٠٤ حصلت إسرائيل أيضا على ٥٠٠ قنبلة Blu - ١٠٩ المضادة للتحصينات، GBU - ٢٨ , ٢٧ وتم تسليح المقاتلات F-١٥/F-١٦ بها.

رابعاً: حقائق مهمة عن الضربة الإسرائيلية ضد إيران

ينبغى النظر إلى التصريحات الصادرة من جانب المسئولين فى كل من إسرائيل والولايات المتحدة حول الحرب ضد إيران لتدمير منشآتها النووية فى ضوء عدة حقائق على النحو التالى:

الحقيقة الأولى: أن من أسس الاستراتيجية الإسرائيلية تأمين احتكارها النووى فى المنطقة، وعدم السماح لأية دولة عربية أو إسلامية (بعد باكستان) بامتلاك سلاح نووى

يكسر هذا الاحتكار. وتشارك الولايات المتحدة إسرائيل تماماً فى هذا المفهوم. وما تنطق به تصريحات المسئولين الإسرائيليين والسلوكيات السياسية والعسكرية الإسرائيلية إزاء القضية النووية الإيرانية، وضرورة منع إيران من امتلاك سلاح نووى بأية وسيلة - سواء كانت عقوبات سياسية واقتصادية أو عمل عسكرى - هو تطبيق كامل لهذه الاستراتيجية والتى نفذها بيجين عام ١٩٨١ عندما قرر إجهاض البرنامج النووى العراقى بضرب مفاعل أوزيراك عام ١٩٨١ وتدميره، وأيضاً قرار حكومة أولمرت بشن ضربة جوية فى ٦ سبتمبر ٢٠٠٧ ضد منشأة (الكبر) فى شمال دير الزور بسوريا قبل أنها بداية إنشاء مفاعل نووى سورى بتقنية من كوريا الشمالية ولصالح إيران.

الحقيقة الثانية: أن أية عملية عسكرية تقوم بها إسرائيل ستتم فى تعاون وتنسيق كاملين مع الولايات المتحدة، وذلك لعدة أسباب: أولاً: أن إيران صرحت بأن أى هجوم سيتم شنه ضدها، سواء كان من قبل إسرائيل وحدها أو الولايات المتحدة وحدها أو بالاشتراك بين الدولتين، فإن الرد الانتقامى الإيرانى سيشمل الدولتين (أمريكا وإسرائيل)، ومن ثم وجب عليهما التعاون والتنسيق بينهما سواء عند المبادرة بالفعل (شن الهجوم)، أو عند مواجهة رد الفعل الإيرانى الانتقامى. ثانياً: أن إمكانات وقدرات إسرائيل الجوية رغم ضخامتها (٤٢٥ مقاتلة قاذفة واعتراضية F-١٦/١٥) لا تمكنها من شن ضربة جوية شاملة وناجحة ضد إيران، بالنظر لكثرة الأهداف المطلوب التعامل معها لإنجاح هذه الضربة. حيث لا تقتصر فقط على ضرب ٢٤ منشأة نووية، ولكن ينبغى أن تشمل أيضاً وقبل ذلك تدمير وسائل الدفاع الجوى الإيرانية والتى تشمل الرادارات وكتائب الصواريخ أرض / جو لإمكان فتح ثغرة فى نظام الدفاع الجوى الإيرانى يمكن للمقاتلات القاذفة (F-١٦) أن تنفذ منها لتدمير الأهداف المخصصة لها. كذلك قصف القواعد الجوية والمطارات الإيرانية حتى لا تنطلق منها المقاتلات الاعتراضية الإيرانية، هذا بالإضافة لأهمية تدمير مراكز القيادة والسيطرة السياسية والاستراتيجية الإيرانية وما تشملها من عقد ومراكز اتصالات لشل سيطرة القيادات الإيرانية على وحداتها العسكرية المعكفة بالرد على الضربة الجوية. والأهم من كل ذلك هو أعطاء أسبقية مطلقة لتدمير وإسكات وتحييد قوات ووسائل الضربة الانتقامية الإيرانية وأبرزها وحدات الصواريخ شهاب التى ستقصف إسرائيل والقواعد الأمريكية فى الخليج، ووحدات الحرس الثورى الإيرانى مع إعطاء اهتمام خاص لسرعة تدمير الوحدات البحرية للحرس الثورى فى قواعدها بالموانئ المتواجدة فى الجزر الإيرانية وبندر عباس بالخليج حتى لا تتعرض للسفن الحربية الأمريكية وناقلات النفط وموانئ تصدير النفط والقواعد البحرية الأمريكية على الساحل الغربى للخليج. وبرصد جميع هذه الأهداف الإيرانية المطلوب قصفها - نووية وغير نووية - تبين أنها تصل إلى حوالى ٣٠٠ هدف، وعلى أساس تخصيص أربعة (٤) طائرة مقاتلة قاذفة لكل هدف، فسيكون المطلوب ١٢٠٠ طلعة / طائرة، وباعتبار أن متوسط الطلعات لكل طائرة فى اليوم ٣ طلعة طائرة / يوم فيكون عدد المقاتلات القاذفة اللازمة لقصف جميع هذه الأهداف فى يوم واحد لضمان سرعة اسكاتها ٤٠٠ مقاتلة قاذفة أو ٢٠٠ مقاتلة قاذفة فى يومين، ومع إضافة ما لا يقل عن ٢٠ - ٣٠ مقاتلة اعتراضية لحماية المقاتلات القاذفة أثناء تأدية مهامها فيكون إجمالى المطلوب لإنجاح الضربة الجوية حوالى ٤٣٠ مقاتلة إذا تمت العملية فى يوم واحد أو ٢٣٠ مقاتلة إذا تمت فى يومين. فإذا كان إجمالى ما تملكه إسرائيل من مقاتلات حديثة ٤٢٥ مقاتلة، مطلوب تخصيص ليس أقل من ثلثهم - ١٤٠ مقاتلة للعمل فى الأجواء الإسرائيلية لمواجهة احتمالات شبه مؤكدة لتعرض إسرائيل لهجمات صاروخية من قبل سوريا وحزب الله وحماية الأجواء الإسرائيلية، فإن عدد المقاتلات الإسرائيلية الممكن تخصيصها للضربة الجوية ضد إيران لن تزيد عن ٢٨٥ مقاتلة، وهى لا تكفى لتنفيذ ضربة جوية ناجحة تحتاج إلى ما لا يقل عن ٤٠٠ طائرة مقاتلة، هذا بالإضافة لضرورة توافر طائرات ذات مهام أخرى للإمداد بالوقود فى الجو، وE٢c للإنذار المبكر والقيادة والسيطرة، وطائرات حرب إلكترونية لتنفيذ عمليات الإعاقة الرادارية واللاسلكية، ومروحيات للقيام بعمليات إنقاذ الطيارين فى حالة سقوطهم، وهو حجم من الطائرات لا تستطيع إسرائيل بإمكاناتها الحالية توفيره، الأمر الذى يتحتم معه الاستعانة بالإمكانات الجوية الأمريكية، وهو ما عبر عنه موفاز بقوله "لا يمكن شن مثل هذا الهجوم بدون دعم أمريكى".

الحقيقة الثالثة: اعتقاد بوش ونائبه تشينى، ومعهم إسرائيل أنه إذا لم يتم وضع نهاية للبرنامج النووى الإيرانية سواء بالطرق السياسية والعقوبات، أو بواسطة عمل عسكرى - فى عهد الإدارة الأمريكية الحالية وقبل انتهاء ولايتها فى ديسمبر ٢٠٠٨، فإن أى رئيس أمريكى سيأتى بعده لن يستطيع أن يتخذ مثل هذا القرار، سواء كان جمهورياً أو ديموقراطياً - وبالتالى إذا لم توضع نهاية للبرنامج النووى الإيرانى قبل سنتين بوسيلة أو بأخرى، فإن إيران خلال ٢ - ٥ سنوات ستمتلك سلاحاً نووياً، خاصة بعد أن زادت إيران من أعداد أجهزة الطرد المركزى التى تقوم بعملية تخصيب اليورانيوم إلى ٣٠٠٠ جهاز P-١ وبعضهم طراز P-٢ المتطور والأكثر دقة ونقاوة وسرعة وأقل أعطالاً، هذا إلى جانب البدء فى استخدام أسلوب أشعة الليزر فى تخصيب اليورانيوم فى مصنع (لاشكارا آباد). فإذا كانت معادلة التخصيب تقول أنه يمكن بواسطة ٥٠٠ جهاز طرد مركزى P-١ تخصيب إلى واحد كجم يورانيوم ٢٣٥ بنسبة أعلى من ٩٠٪ خلال خمس سنوات، فإنه بواسطة الـ ٣٠٠٠ جهاز طرد مركزى الجارى تشغيلها حالياً فى مصنع ناتانز يمكن تخصيب ٦ كجم يورانيوم بنفس النسبة خلال نفس

الفترة (٥ سنوات). ولكن لأن السلاح النووى الواحد ذو "القدرة ٢٠ كيلو / طن (قوة تدميرية تعادل ٢٠,٠٠٠ طن متفجرات) يحتاج إلى ٢٥ كجم يورانيوم مخصب، فإن هذا السلاح يحتاج بالتالى إلى حوالى ١٢,٠٠٠ جهاز طرد مركزى. لذلك تخطط إيران لزيادة عدد هذه الأجهزة خلال السنوات القليلة القادمة إلى ٥٤٠٠٠ جهاز، مع استبدالهم بأجهزة طراز P-٢، وإشراك تقنية استخدام الليزر فى عمليات التخصيب، وهو ما يعنى فى المحصلة زيادة حجم اليورانيوم المخصب المطلوب لتصنيع أكثر من سلاح نووى، وتقليص الفترة الزمنية اللازمة لذلك لأقل من خمس سنوات. هذا إلى جانب ما ينتجه المفاعل النووى فى آراى من بلوتونيوم ٢٣٩ يحتاج السلاح النووى منه إلى ٦ - ٨ كجم.

ومن ثم فإن أى عمل عسكرى لإجهاض هذا البرنامج قبل أن يحقق أهدافه ينبغى أن يتم خلال ١ - ٢ سنة على أكثر تقدير قبل أن يبلغ مرحلة اللا عودة. ولذلك - وفى ظل الحقيقة الثانية السابق الإشارة إليها - فإن أنسب توقيت لتنفيذ العملية العسكرية ضد إيران هو فى الخريف القادم وقبل نهاية ولاية بوش، خاصة وأن إسرائيل لا تضمن أن يكون القادم الجديد فى البيت الأبيض عام ٢٠٠٩ ومثل حماس بوش ونائبه تشينى فى الرغبة لضرب إيران انتقاما لتدخلها فى العراق، والذى تسبب فى إفساد المشروع الأمريكى هناك.

الحقيقة الرابعة: أن تنفيذ عملية عسكرية تستهدف تدمير المنشآت النووية الإيرانية والصاروخية الإيرانية ليست صعبة بل ممكنة سواء من جانب إسرائيل أو الولايات المتحدة. ولكن الصعوبة تكمن فى مواجهة ردود الفعل الإيرانية بعد ذلك، ليس فقط على الساحتين الإيرانية والخليجية ولكن على كل الساحة الشرق أوسطية، بل وكل الساحة العالمية. حيث تتمثل ردود الفعل الإيرانية المحتملة فى الآتى:

١-قصف المدن الإسرائيلية والقواعد الأمريكية البحرية والجوية فى الخليج وآسيا الوسطى وجنوب آسيا فى أفغانستان بصواريخ شهاب والفاتح -١١٠.

٢-دفع وحدات الحرس الثورى ومتطوعى الباسيج بقوة تصل لأكثر من نصف مليون فرد لإدارة مذابح ضد القوات الأمريكية والبريطانية فى جنوب العراق، بالتعاون مع الميليشيات العراقية التابعة لإيران (فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وجيش المهدى التابع لمقتدى الصدر، إلى جانب عناصر من القاعدة وذلك بأسلوب الموجات البشرية الانتحارية المتتالية، وحيث يقدر حجم الخسائر الأمريكية فى هذه الحالة بحوالى ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ قتيل، مع أحكام السيطرة الإيرانية على جنوب العراق.

٣-مهاجمة السفن الحربية الأمريكية والقواعد الأمريكية البحرية فى الساحل الغربى للخليج - خاصة قيادة الأسطول الخامس فى البحرين - وناقلات النفط بزوارق ولنشأت مسلحة بصواريخ بحرية وراجمات صواريخ متعددة المواسير، وزوارق وغواصات صغيرة وطائرات صغيرة انتحارية وموجهة عن بعد، لكى تنفجر فى السفن الحربية الأمريكية الكبيرة وناقلات النفط والقواعد البحرية الأمريكية المتواجدة على الساحل الغربى للخليج، وحيث تتواجد منصاب تصدير النفط فى دول مجلس التعاون الخليجى ومنشآت إنزال قوات خاصة إيرانية، بالإضافة لما هو متواجد فعلاً من صواريخ ساحلية C-٨٠١، C-٨٠٢ ويصل مداها إلى ١٠٠ - ٢٠٠ كجم، حيث قامت بحرية الحرس الثورى باحتلال ١٥ جزيرة فى الخليج من أصل ٣٣ جزيرة غير مأهولة، أبرزها أبو موسى وطنب الكبرى وطنبة الصغرى وخرج وسيرى وكبش ولافان وبندر حماس وشاه بحر وقشم، وتسليحها بمواقع لهذه الصواريخ الساحلية.

٤-إغلاق مضيق هرمز بالألغام لعرقلة تصدير النفط عبره إلى الدول المستهلكة، وكذلك الممرات البحرية إليه، مع قصف مرافئ تصدير النفط ومنشآته فى دول مجلس التعاون الخليجى.

٥-إتباع أسلوب (الأرض المحروقة) بنسف حقول ومنشآت إنتاج النفط فى دول الخليج العربية لخلق حالة من الهلع والذعر للتأثير فى الاقتصاد العالمى.

٦-على الساحة الشرق أوسطية قد تقوم سوريا وحزب الله فى لبنان وحركة حماس فى فلسطين بشن هجمات صاروخية ضد إسرائيل، ترد عليها إسرائيل بقصف الأهداف الاستراتيجية فى سوريا ومواقع حزب الله فى لبنان جواً وبالصواريخ أريحا، وقد تجتاح القوات الإسرائيلية قطاع غزة بهدف تدمير البنية السياسية والعسكرية لحركة حماس فى القطاع.

٧-على الساحة العالمية، وبالنظر لوجود تعاون وتنسيق بين تنظيم القاعدة وفيلق القدس التابع للحرس الثورى الإيرانى ويرأسه الجنرال قاسم سليمانى - والمسئول عن العمليات الخارجية - من المتوقع أن يتم تنشيط الخلايا النائمة للقاعدة فى بلدان الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا اللاتينية، بل وداخل الولايات المتحدة، وباقى مناطق العالم لشن عمليات إرهابية ضد الأهداف الأمريكية والإسرائيلية على كل الساحة العالمية، والتى قد تشمل مهاجمة السفارات ومكاتب الطيران والمراكز الثقافية والبنوك ومعابد اليهود، مع اغتيال وخطف شخصيات هامة أمريكية وإسرائيلية، وخطف طائرات مدنية أو تدميرها فى الجو.

٨-استخدام (السفن النائمة) وهى سفن تجارية محملة بصواريخ سكود، وتشكل منصات عائمة لإطلاق هذه الصواريخ من البحار خارج المياه الإقليمية الأمريكية وضد الأهداف الأمريكية التى تقع فى مداها (٣٠٠ كم).

٩-اشتعال بلدان الهلال الشيعى الممتد من إيران إلى العراق ودول مجلس التعاون الخليجى ثم سوريا ولبنان وحماس فى غزة، وذلك ضد المصالح الأمريكية والإسرائيلية المتواجدة على اتساع هذه الساحة، كما ستكون الحرب ضد إيران فرصة للمنظمات الدينية المتطرفة فى الدول الإسلامية،

والتنظيمات والأحزاب والحركات المعارضة فى هذه الدول لشن اضطرابات داخلية ومحاولات انقلابية ضد الأنظمة الحاكمة فيها.

١٠-ولأن حجم الخسائر البشرية والمادية فى إسرائيل والمصالح الأمريكية سيكون جسيماً فى حالة تعرضها لقصف صاروخى إيرانى، خاصة إذا ما تم تسليح الصواريخ الإيرانية برؤوس كيماوية كل منها قادر على تلويث ٥٠ هكتار، فإنه بإمكان ١٠٠ صاروخ شهاب -٣ (وهو الحجم المقدر استخدامه من الصواريخ الإيرانية ضد إسرائيل) أن تلوث حوالى ٥٠٠٠ هكتار، وهو ما لا تستطيع إسرائيل تحمل نتائجه. لذلك هدد القادة الإسرائيليون بقصف إيران نووياً بصواريخ كروز النووية المسلح بها ٣-٥ غواصات دولفين ستكون متواجدة فى خليج عمان فى حالة شن عمليات عسكرية ضد إيران. كما يتوقع فى حالة تعرض القواعد والقوات والسفن الأمريكية فى منطقة الخليج لخسائر جسيمة نتيجة رد الفعل الانتقامى الإيرانى، أن يكون الرد الأمريكى على ذلك نووياً بواسطة القنابل النووية التكتيكية B٦١-١١ والمسلح بها مقاتلات أمريكية فى قاعدة انجرليك بجنوب تركيا. وسيكون الهدف الأمريكى فى هذه الحالة إسقاط نظام حكم الملالى فى إيران بشكل نهائى، وهذا هو السيناريو الكارثى الذى يسعى العاقلون فى العالم إلى تجنبه.

خامساً: المشاكل الاستراتيجية التى تواجه إسرائيل لشن ضربة ضد إيران

١-بعد المسافة بين القواعد الجوية الإسرائيلية والأهداف المطلوب قصفها جواً فى إيران، والتى تصل إلى حوالى ١٥٥٧ كم (مفاعل أوزيراك العراقى الذى تم قصفه عام ١٩٨١ كان يبعد ٨٥٧ كم فقط عن إسرائيل).

٢-كثرة الأهداف الإيرانية النووية وغير النووية المطلوب التعامل معها فى وقت واحد تقريباً لتأمين شلها ومنعها من التدخل، والمبعثرة على مساحة جغرافية واسعة تصل إلى ١,٧ مليون كم٢. وبالتالى تخصيص أعداد كبيرة من المقاتلات القاذفة، مما يتطلب تخطيط معقد ودقيق لحل المشاكل اللوجيستية. لذلك تسعى إسرائيل للحصول على موافقة تركيا لعبور أجوائها، أو عبر الأردن ثم الحدود العراقية إلى إيران، حيث يوجد تعاون استخباراتى وعملياتى بين إسرائيل وحكومة كردستان العراق.

٣-أهمية تعطيل القواعد الجوية الإيرانية فى المراحل الأولى من الضربة الجوية منعاً لانطلاق المقاتلات الإيرانية الاعتراضية (ميج ٢٩، F-١٤أ٥أ٤ الأمريكية بعد تحديثها، والميراج)، خاصة من القواعد الجوية فى تبرير، همدان، وبوشهر.

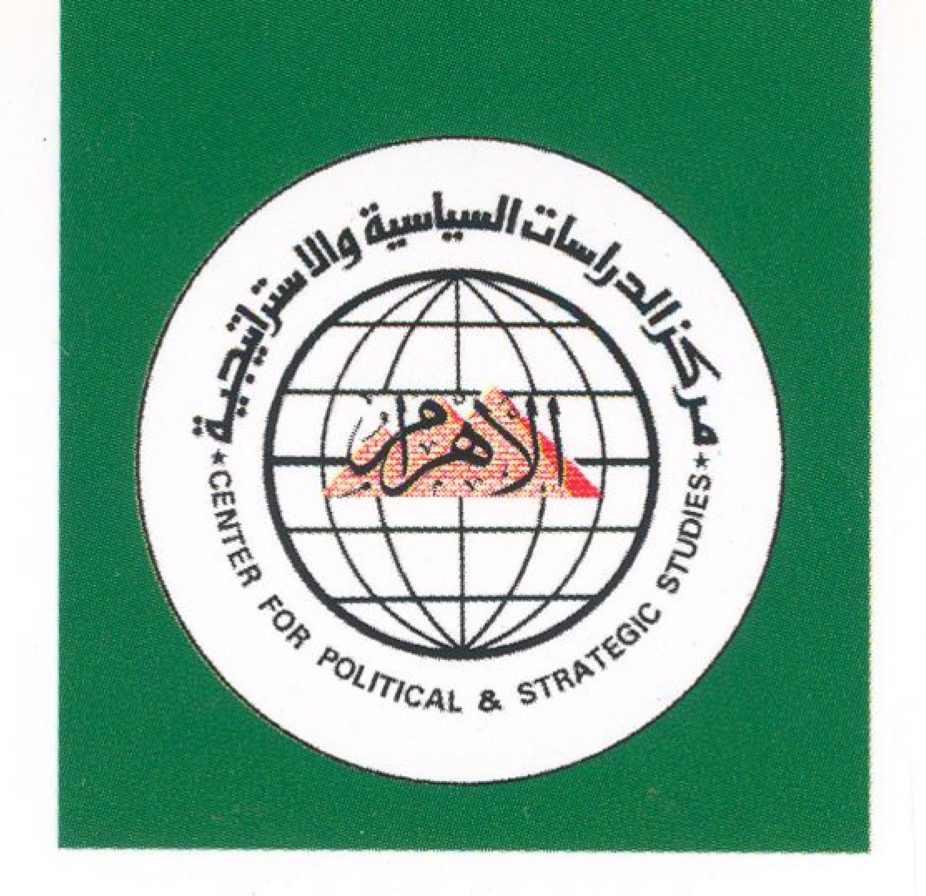
٤-تشتيت جهود إسرائيل الجوية والبحرية الجوية بين إيران وسوريا وحزب الله فى لبنان وحماس من غزة.

٥-قدرة الصواريخ الإيرانية (شهاب - ٣) على تلويث مساحات كبيرة من وسط وشمال إسرائيل - حيث تتركز الأهداف الاستراتيجية والمناطق السكانية - إذا ما استخدمت رؤوسا كيماوية، وهو ما يتطلب إعطاء أولوية وأهمية قصوى لتدمير وحدات الصواريخ شهاب فى مناطق تمركزها وأثناء تحركها إلى مواقع إطلاقها وقبل احتلال هذه المواقع وأثناء احتلالها وقبل إطلاق صواريخها بواسطة المقاتلات القاذفة، ثم اعتراض الصواريخ الإيرانية أثناء تحليقها فى الجو وتدميرها وإسقاطها خارج الأراضى الإسرائيلية وذلك بواسطة الصواريخ المضادة للصواريخ (باتريوت، حيتس)، ثم التحسب بسقوط هذه الصواريخ داخل الأراضى الإسرائيلية بإزالة آثار هذه الهجمات الصاروخية وتطهر المناطق والأهداف والأفراد التى تعرضت للتلوث الكيماوى والبيولوجى من خلال أعمال الدفاع المدنى فى المؤخرة.

٦-تأمين المناطق السكانية والأهداف الاستراتيجية داخل إسرائيل فى مواجهة عمليات انتحارية من قبل الفلسطينيين (عرب إسرائيل) وعبر الحدود مع الضفة وغزة، بالإضافة لتأمين الأهداف الإسرائيلية فى الخارج، حيث السفارات ومكاتب شركة الطيران الإسرائيلية (العال) والمراكز الثقافية ومعابد اليهود .. إلخ فى مواجهة هجمات متوقعة من قبل القاعدة وحزب الله وفيلق القدس.

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١١٨١٧
الترقيم الدولى : I.S.B.N 977 - 227 - 130 - 3

مطابع التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر"كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. أحمد إبراهيم محمود

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هانئ رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها أ. هناء عبيد .

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره أ. عبد الفتاح الجبالى

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: http://www.ahram.org.eg بريد إليكترونى acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدرارت المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥ - ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩ - ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر